الجمهوريـــــة الجزائريـة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـم العالي والبحث العلمـي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كليـــة: العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: 13/PG/D/LMD/SOC/22

عنوان الأطروحة

المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

–دراسة ميدانية بمدينة خنشلة–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع العائلي

إعداد الطالبة:
بداوي حفصية

إشراف الدكتورة:
بويعلى نصيرة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سعاد بن ققة	أستاذ	بسكرة	رئيسا
أ/د نصيرة بويعلى	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	مشرفا ومقررا
سامية بن عمر	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا
سماح علية	أستاذ	بسكرة	عضوا مناقشا
مليكة عرعور	أستاذ	باتنة 01	عضوا مناقشا
منال جفال	أستاذ محاضر (أ)	تبسة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}

الإسراء:85

شكر وتقدير

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد الأمين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، الحمد لله الذي وفقني وبارك لي في إتمام بحثي هذا.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ**"

اقتداء بهذا الهدي النبوي، واعترافا وتقديرا وامتنانا لمن أحسن إلينا أشكر أستاذتي ومشرفتي الدكتورة: "**نصيرة بويعلى**" على كل مجهوداتها وإرشاداتها وتوجيهاتها في سبيل إنجاز هذا البحث، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على وقتهم الثمين وجهودهم المبذولة في تحكيم ومناقشة هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل يد رافقتني في هذا المشوار، وقدمت لي المساعدة من قريب أو بعيد، إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الفضل في تكويني وإنجازي لهذا البحث دون أن أنسى كل من مد يد العون من الزميلات.

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من حثنا وغرس فينا الأمل والإرادة، أشكر الذين زرعوا التفاؤل والصبر في دربي، والديَّ الكريمين وزوجي وأبنائي وإخوتي على رعايتهم ومساندتهم فجزاهم الله عني كل خير.

الباحثة

عناوين المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	II
المحتويات	II
فهرس الجداول	II
فهرس الأشكال والرسومات البيانية	II
المقدمة	15
الجانب النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-إشكالية الدراسة	20
2-تساؤلات الدراسة	23
3-أهمية الدراسة	25
4-أهداف الدراسة	26
5-مبررات اختيار موضوع الدراسة	26
6-تحديد مفاهيم الدراسة	27
7-الدراسات السابقة	41
8-المدخل النظري المفسر للدراسة	60
9-صعوبات الدراسة	69
الفصل الثاني: نظام الزواج في البناء الاجتماعي الجزائري	
تمهيد	71
1-الزواج كنظام اجتماعي	72
1-1 أشكال الزواج	72
1-2 دوافع الزواج	77
1-3 معايير الاختيار للزواج	80
1-4 أساليب الاختيار للزواج	82
1-5 النظريات المفسرة للاختيار الزواجي	84
2-تشكيلة بنية الزواج في المجتمع الجزائري	92

2-1-تطور نظام الزواج في المجتمع الجزائري	92
2-2 الزواج بين الاسرة التقليدية والحديثة	94
2-3-خصائص الزواج في المجتمع الجزائري	97
2-4-مراحل الزواج في المجتمع الجزائري	99
3-الزواج في المجتمع الجزائري دراسة سوسيوديموغرافية	103
3-1 تطور سن الزواج في المجتمعات العربية	103
3-2 تطور الزواجات في المجتمع الجزائري	104
3-3 تطور معدل سن الزواج الاول في المجتمع الجزائري	106
3-4-تحديد سن التأخر في الزواج في المجتمع الجزائري	110
4-تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري	110
4-1 التغيرات المجتمعية وأثارها على الزواج في المجتمع الجزائري	110
4-2 أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري	112
4-3 الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري	120
4-4 رؤية استراتيجية لحلول للحد من ظاهرة التأخر في سن الزواج	126
خلاصة	131
الفصل الثالث: الاسرة ومكوناتها البنائية والوظيفية في المجتمع الجزائري	
تمهيد	133
1-الاسرة كوحدة بنائية ووظيفية	134
1-1 أشكال الاسرة	134
1-2 خصائص الاسرة	138
1-3 الأدوار الأسرية	141
1-4 وظائف الاسرة	145
1-5 الأسرة كوحدة تحليل في الاتجاهات النظرية	147
2-التفاعلات والتبادلات الأسرية	155
2-1 العلاقات الاسرية الداخلية	156

2-2 العمليات الاجتماعية داخل الاسرة	158
2-3 أثر التغيرات المجتمعية على بنية ووظائف الاسرة	159
2-4 عوامل تغير الاسرة	162
3-ديناميةالأسرة الجزائرية بين البناء والتغيير	165
3-1 التطور التاريخي لخصائص الأسرة الجزائرية	165
3-2 خصائص الاسرة الجزائرية	170
3-3 البناء الاسري الجزائري في ظل التغيرات المعاصرة	173
3-4 قضايا معاصرة لمشكلات الأسرة الجزائرية	175
4-المحددات الاجتماعية لسن الزواج	180
4-1 المستوى الاقتصادي للأسرة	180
4-2 المستوى الاجتماعي للأسرة	183
4-3 المستوى الثقافي للأسرة	185
4-4 المستوى التعليمي للأسرة.	187
خلاصة	190
الجانب الميداني للدراسة	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	193
1-مجالات الدراسة	194
1-1-المجال المكاني	194
1-2-المجال الزمني	198
1-3-المجال البشري	200
2-منهج الدراسة	200
3-عينة الدراسة	201
4-أدوات جمع البيانات.	204
5-الأساليب الإحصائية المستخدمة	208

خلاصة	209
الفصل الخامس: عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسير النتائج	
تمهيد	211
1-عرض وتحليل بيانات الدراسة	212
2-تفسير نتائج الدراسة	285
2-1 تفسير النتائج الخاصة بالبيانات السوسيوديموغرافية	285
2-2 تفسير النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة	287
2-3 تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة	307
2-4 تفسير النتائج في ضوء المدخل النظري للدراسة	314
3-النتائج العامة للدراسة	317
الاقتراحات والتوصيات	320
الخاتمة	323
قائمة المصادر والمراجع	326
الملاحـــــــــــــق	
ملخص الدراســـــــة	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الزواج في الاسرة التقليدية والحديثة في المجتمع الجزائري	96
02	تطور الزواجات في الجزائر 1990-2023	105
03	معدل العمر عند الزواج الاول حسب الجنس ومنطقة السكن	108
04	تطور الاجر الوطني الأدنى المضمون –أ.و.أ.م-	113
05	تطور نسبة البطالة والتشغيل في الجزائر	115
06	تطور عدد المتخرجين –التعليم العالي السنة الدراسية 1963-1964 إلى 2017-2018	116
07	تطور نسبة مشاركة الفتيات الطور الثانوي السنوات 1962/1963-2018/2019	117
08	تطور معدلات الخصوبة ومتوسط العمر عند الانجاب	121
09	تطور عدد الولادات 1990-2023	122
10	تطور عدد السكان في الجزائر 2007-2023	124
11	الأدوار الأسرية التقليدية والحديثة	144
12	خصائص الاسرة التقليدية والحديثة	172
13	تطور عدد حالات الطلاق 2007-2023	176
14	مداخيل الاسرة	181
15	الاسرة السكن والمجال	183
16	الوضع الديموغرافي للولاية	196
17	توزيع السكان حسب العمر والجنس	197
18	يوضح جنس المبحوثين	212
19	يوضح سن المبحوثين	213
20	يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين	215
21	يوضح الحالة المهنية للمبحوثين	217
22	يوضح قيمة الدخل الفردي للمبحوثين	218
23	يوضح إذا ما كان والدي المبحوثين على قيد الحياة	220

24	توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكن مع الاسرة	221
25	يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين	222
26	يوضح إذا كان من عادات وتقاليد أسرة المبحوثين تزويج الأبناء في سن مبكرة	223
27	يوضح قبول الزواج من دائرة الاقارب إذا كانت من عادات الاسرة	225
28	يوضح عادات وتقاليد الاسرة في اختيار الشريك	227
29	يوضح اساس الاختيار الشخصي للشريك	228
30	يوضح إذا ما كان الانتماء القبلي والعرقي معيار اساسي أثناء عملية الاختيار للزواج	230
31	يوضح إذا ما كانت عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تؤخر عن الزواج	232
32	يوضح إذا ما كان هناك تعارف او صداقات مع الجنس الآخر	234
33	توضح قبول الاسرة في حالة الرغبة في الزواج بشريك أجنبي	235
34	يوضح الرأي الشخصي للمبحوثين حول تأثر الزواج في مجتمعهم بالثقافات الأجنبية	237
35	يوضح الرغبة في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة	239
36	يوضح المستوى التعليمي لأفراد اسر المبحوثين	241
37	يوضح تشجيع المستوى التعليمي للأسرة على مواصلة التعليم	243
38	يوضح ارتباط قرار الزواج بإنهاء الاخوة لتعليمهم	245
39	يوضح إذا ما كان مواصلة التعليم العالي ذو أهمية في الاسرة	246
40	يوضح تفضيل الاسرة لمواصلة التعليم العالي وتأجيل قرار الزواج	247
41	توضح الرغبة في الهجرة لمواصلة التعليم في الخارج	249
42	يوضح مساهمة التعليم العالي في تحقيق الاهداف المهنية قبل الزواج	250
43	يوضح اعتبار المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك المناسب	252
44	يوضح ماذا يحقق الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي حسب رأي المبحوثين	253
45	يوضح الرغبة في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة	254
46	يوضح نوع سكن أسر المبحوثين	256

47	يوضح طبيعة سكن أسر المبحوثين	257
48	يوضح إذا ما كانت مشكلة السكن عائق امام الزواج	258
49	يوضح المشاركة في الانفاق داخل الاسرة	260
50	يوضح إذا المساهمة في الانفاق تحد من القدرة على الادخار وجمع تكاليف الزواج	262
51	يوضح مجموع مداخيل الاسرة	263
52	يوضح إذا ما كان للأسرة مداخيل أخرى	265
53	يوضح إذا ما كان الوضع المادي للأسرة يسمح بالزواج	267
54	يوضح إذا ما كان من أولويات الاسرة تزويج الأبناء	269
55	يوضح إذا ما كان أولويات الاسرة (السكن، السيارة،) تؤخر قرار الزواج	270
56	يوضح إذا ما كان عدد افراد الاسرة كبير	271
57	يوضح عدد الافراد في الغرفة	272
58	يوضح قبول الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم تتكون من الوالدين والاخوة والاخوات والجد والجدة وغيرهم	274
59	يوضح إذا ما كان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار الزواج	275
60	يوضح إذا ما كان أحد افراد الاسرة يعاني من مرض	277
61	يوضح إذا ما كان الترتيب بين الاخوة يفرض على المبحوثين رعاية اسرهم	278
62	يوضح إذا ما كان المبحوث المعيل الوحيد لوالديه هل يقبل الزواج والابتعاد عنهما	280
63	يوضح إذا ما يقبل المبحوث السكن مع الاسرة في حالة الرغبة في الزواج	281
64	يوضح قبول السكن في جناح او طابق مستقل مع اهل الزوج في حالة الرغبة في الزواج	282
65	يوضح الرغبة في شريك من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة في حالة الرغبة في الزواج	283

فهرس الأشكال والرسومات البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إشكالية الدراسة	23
02	أبعاد ومؤشرات الدراسة	24
03	مفهوم الزواج	38
04	النظرية البنائية الوظيفية	63
05	نظرية النسق الاجتماعي	65
06	الإسقاط النظري للدراسة	68
07	أنماط الزواج الرئيسيين حسب "ماكليلنان"	73
08	أشكال الزواج	75
09	دوافع واهداف الزواج	79
10	العلاقة البنائية الوظيفية بين الزواج والفرد والاسرة والمجتمع	79
11	معايير الاختيار للزواج	81
12	أساليب الاختيار للزواج	83
13	تطور عدد الزواجات في الجزائر	106
14	تطور متوسط سن الزواج	109
15	تطور نسبة التشغيل والبطالة	115
16	أسباب تأخر سن الزواج	119
17	تطور عدد الولادات 1990-2023	123
18	الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج	125
19	بعض الحلول للقضاء على مشكلة التأخر في سن الزواج	130
20	تصنيف الاسرة من حيث الحجم	135
21	خصائص ومقومات الاسرة	140
22	الأدوار الاسرية الداخلية	143
23	وظائف الاسرة	147

24	العلاقات الاسرية الداخلية	157
25	عوامل تغير الاسرة	164
26	تطور عدد حالات الطلاق	177
27	خصائص عينة البحث	204
28	مراحل بناء وإعداد استمارة استبيان	208
29	دائرة نسبية تمثل جنس المبحوثين	213
30	أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب السن	214
31	أعمدة بيانية تمثل المستوى التعليمي للمبحوثين	216
32	دائرة نسبية تمثل الحالة المهنية للمبحوثين	218
33	أعمدة بيانية تمثل قيمة الدخل الفردي للمبحوثين	220
34	أعمدة بيانية تمثل عدد أفراد أسر المبحوثين	223
35	دوائر نسبية تمثل إذا كان من عادات وتقاليد أسرة المبحوثين تزويج الأبناء في سن مبكرة	225
36	دائرة نسبية تمثل قبول الزواج من دائرة الاقارب إذا كانت من عادات الاسرة	227
37	أعمدة بيانية تمثل اساس الاختيار الشخصي للشريك	230
38	أعمدة بيانية يمثل إذا ما كانت عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تؤخر عن الزواج	233
39	أعمدة بيانية تمثل الرأي الشخصي للمبحوثين حول تأثر الزواج في مجتمعهم بالثقافات الأجنبية	238
40	دائرة نسبية تمثل الرغبة في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة	240
41	أعمدة بيانية تمثل المستوى التعليمي لأفراد اسر المبحوثين	243
42	دائرة نسبية تمثل تشجيع المستوى التعليمي للأسرة على مواصلة التعليم	244
43	دائرة نسبية تمثل ارتباط قرار الزواج بإنهاء الاخوة لتعليمهم	246
44	دائرة نسبية تمثل تفضيل الاسرة لمواصلة التعليم العالي وتأجيل قرار الزواج	249
45	أعمدة بيانية تمثل مساهمة التعليم في تحقيق الاهداف المهنية قبل الزواج	252
46	أعمدة بيانية تمثل الرغبة في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة	255
47	أعمدة بيانية تمثل نوع سكن اسر المبحوثين	257

48	دائرة نسبية تمثل إذا ما كانت مشكلة السكن عائق امام الزواج	259
49	دائرة نسبية تمثل يوضح المشاركة في الانفاق داخل الاسرة	261
50	أعمدة بيانية تمثل مجموع مداخيل الاسرة	266
51	دائرة نسبية تمثل إذا ما كان للأسرة مداخيل أخرى	268
52	دائرة نسبية تمثل إذا ما كان الوضع المادي للأسرة يسمح بالزواج	269
53	أعمدة بيانية تمثل عدد الافراد في الغرفة	273
54	دائرة نسبية تمثل إمكانية الزواج داخل اسرة كبيرة تتكون من الوالدين والاخوة والاخوات والجد والجدة وغيرهم	275
55	يوضح إذا ما كان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار الزواج	276
56	دائرة نسبية تمثل إذا ما كان الترتيب بين الاخوة يفرض على المبحوثين رعاية اسرهم	279
57	دائرة نسبية تمثل إذا ما كان المبحوث المعيل الوحيد لوالديه هل يقبل الزواج والابتعاد عنهما	281
58	دائرة نسبية تمثل قبول السكن مع الاسرة	282
59	دائرة نسبية تمثل الرغبة في شريك من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة	284
60	الإجابة على إشكالية الدراسة	319

المقدمة

المقدمة:

عرفت المجتمعات البدائية ظاهرة الزواج كنظام لتكوين العشائر، والجماعات والتحالفات، لتوفير الامن والحماية لأفرادها، ووسيلة لضمان استمرار النوع الإنساني، ويختلف نظام الزواج باختلاف المجتمعات والثقافات، حيث كانت الدوافع الأمنية والاقتصادية السبب الرئيسي للزواج وانجاب أكبر عدد من الابناء، عند العشائر والقبائل البدائية، ولم يخضع نظام الزواج للقوانين والتشريعات التنظيمية، فكان الرجل يتزوج بعدة نساء كما تتزوج النساء بعدة رجال، ومع تطور الزراعة واستقرار الجماعات، اصبح الزواج أكثر تنظيما ويتم من داخل الجماعة او بين عشيرتين يحكمه الدين والعرف، ومع تطور المجتمعات أصبح الزواج أكثر تقديسا ويتم وفق قوانين وقواعد، تفرض على الزوجين مجموعة من الالتزامات والمسؤوليات، والوسيلة الشرعية لتكوين أسرة، كما يعتبر النظام الأسري من أقدم النظم الاجتماعية، التي تواجدت في المجتمعات الإنسانية، ويعتبر الزواج الوسيلة الانسانية الوحيدة، لتنظيم العلاقات بين الافراد، وبين الذكر والانثى، فلا يستقيم حال الأسرة إلا بالزواج، ومع تطور الحياة المعاصرة أصبح الزواج نظام اجتماعي يهدف لاستمرار المجتمعات واستقرارها، ومنه تتحقق الغايات والدوافع الإنسانية وسببا من أسباب استمرار النوع البشري وقيام المجتمعات، إلا ان التغيرات المجتمعية فرضت عدة تغيرات على النظام الزواجي عبر مراحل تطوره التاريخ في كافة المجتمعات.

كما شهد المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى، عدة تحولات اجتماعية واقتصادية مست الاسرة ونظام الزواج، فمنذ الاستقلال الى غاية يومنا هذا شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات سياسية، واجتماعية واقتصادية، أثرت بشكل كبير على بنية الاسرة الجزائرية ووظائفها، وانتقال الاسرة من النمط التقليدي الى النمط الحديث، من حيث الشكل والتركيبة والسلطة والوظائف والأدوار والمكانات، وبالرغم من أهمية الزواج في تنظيم العلاقات الجنسية وتقوية الروابط الاجتماعية، إلا ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية أدت الى تغير نظام الزواج وتراجعه وارتفاع سن الزواج الأول، مما أدى الى تأخر سن الزواج بين الشباب، ومن محدداتها تراجع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة وارتفاع المستوى التعليمي وتغير بعض الثقافات الخاصة بالزواج، وتعتبر ظاهرة التأخر في سن الزواج من المشكلات التي تعاني منها كل مجتمعاتنا العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، حيث استفحلت الظاهرة ودقت ناقوس الخطر، مما تطلب تظافر جهود الدولة للحد من الظاهرة، كونها أصبحت تهدد استقرار وتوازن المجتمع في جميع المجالات، ونظرا لخطورة الظاهرة ارتأينا من خلال هذا البحث ان

نسلط الضوء على المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة الى جانبين نظري وميداني ضم كل منهما مجموعة من الفصول على النحو التالي:

الجانب النظري تم تقسيمه الى ثلاثة فصول، تناولنا في **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة**

ويعتبر هذا الفصل تمهيدا لموضوع دراستنا حيث قمنا بتحديد الإشكالية وتساؤلاتها، وأسباب اختيار موضوع الدراسة وأهدافها وأهميتها، ثم تناولنا تحديد مفاهيم الدراسة لغة واصطلاحا، وصولا الى التعاريف الإجرائية، كما تم عرض الدراسات السابقة، وكذلك المدخل النظري للدراسة، وأخيرا قمنا بالإشارة الى الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة.

ويعالج الفصل الثاني: البناء الاجتماعي الجزائري من خلال نظام الزواج، وفيه تناولنا الزواج كنظام اجتماعي، تطرقنا من خلاله الى أشكال الزواج، وأهدافه ووظائفه، وكذلك معايير الاختيار للزواج، وأهم النظريات المفسرة للاختيار الزواجي، وصولا لأهم الاتجاهات التي فسرت ظاهرة العزوبة، ثم تناولنا بنية الزواج في المجتمع الجزائري، من خلال تتبع مراحل تطوره التاريخي وانتقاله من التقليدي الى الحديث، كما لم يفتنا تبيان أركانه وأشكاله ومعايير الاختيار للزواج، واهم خاصية هي السن عند الزواج وأهم مراحل الزواج في المجتمع الجزائري، لنتناول بعد ذلك تطور سن الزواج والزواجات ومعدل سن الزواج الأول سوسيوديموغرافيا، لننتهي أخيرا من تناول ظاهرة التأخر في سن الزواج وتبيان أسباب الظاهرة، وآثارها على المجتمع، مع تجسيد رؤية استراتيجية لحلول للحد من ظاهرة التأخر في سن الزواج في المجتمع الجزائري.

ويتضمن الفصل الثالث: الاسرة ومكوناتها البنائية والوظيفية في المجتمع الجزائري، حيث تطرقنا لعنصر الاسرة كوحدة بنائية ووظيفية، وفيه عرضنا أشكال الاسرة وخصائصها ومقوماتها ووظائفها، والأدوار الاسرية، والاسرة كوحدة تحليل في الاتجاهات النظرية، بالإضافة الى عنصر التفاعلات والتبادلات الاسرية وفيها تطرقنا للعلاقات الاسرية والعمليات الاجتماعية داخل الاسرة، ومن جهة أخرى تناولنا أثر التغيرات المجتمعية على بنية ووظائف الاسرة وعوامل تغيرها، بعد ذلك تناولنا عنصر دينامية الاسرة الجزائرية بين البناء والتغيير، وأشرنا فيه الى التطور التاريخي لخصائص الاسرة الجزائرية وانتقالها من التقليدية الى الحديثة، وعرجنا على البناء الاسري الجزائري في ظل التغيرات المعاصرة، كما أشرنا الى اهم القضايا المعاصرة لمشكلات الاسرة الجزائرية، وختمنا الفصل بالتطرق للمحددات الاجتماعية لتأخر

سن الزواج وفيه تناولنا عنصر المستوى الاقتصادي للأسرة وعنصر المستوى الاجتماعي للأسرة وكذلك عنصر المستوى الثقافي للأسرة وعنصر المستوى التعليمي للأسرة، تمهيدا للدخول الى الجانب الميداني.

أما الجانب الميداني تم تقسيمه الى فصلين، الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وفيه تطرقنا لمجالات الدراسة مكانيا وزمانيا وبشريا، ثم عينة الدراسة ومنهج الدراسة بالإضافة الى أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

وعالجنا في الفصل الخامس: تحليل وتفسير البيانات الميدانية واستخلاص النتائج، وتم في هذا الفصل تفريغ البيانات وتحليلها، واستخلاص النتائج العامة للدراسة، ثم فسرنا النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة وفي ضوء الدراسات السابقة ثم في ضوء المدخل النظري الدراسة، وفي الأخير توصلنا الى النتائج العامة، وعرض بعض الاقتراحات والتوصيات، وصولا الى الخاتمة التي تعد بمثابة حوصلة للدراسة.

الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1-إشكالية الدراسة.

2-تساؤلات الدراسة.

3-أهمية الدراسة.

4-أهداف الدراسة.

5-مبررات اختيار موضوع الدراسة.

6-تحديد مفاهيم الدراسة.

7-الدراسات السابقة.

8-المدخل النظري للدراسة.

9-صعوبات الدراسة.

1- إشكالية الدراسة:

عرفت المجتمعات البشرية عبر تاريخها عدة أنظمة اجتماعية لتنظيم قواعد السلوك التي تحكمه، وتعتبر الأسرة الخلية والمنظمة الأولى التي يتكون منها المجتمع، فهي المسؤولة عن إنتاج الأفراد، وإعدادهم للقيام بوظائفهم وأدوارهم بما يسمح بتكامل وتناسق البناء الاجتماعي، كما تتشكل فيها بنية وشخصية الأفراد، عن طريق إكسابهم قيم ومعايير السلوك الاجتماعي، وأساليب التفاعل والتوافق مما يسمح باستمرارية النسق الكلي وهو المجتمع، ويرتبط الأفراد مع بعضهم البعض عن طريق الزواج، وتعتبر الاسرة الإطار الذي يحدد سلوكات أفرادها واتجاهاتهم نحو الزواج، وباعتبار الأسرة نسق اجتماعي ضمن النسق الكلي، فإن أي تغيرات أو تحولات في النظم (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية)، قد يؤدي إلى تغيرات في بنية ووظائف الأسرة وما تحدده من سلوكات أفرادها تجاه الزواج، لذلك اتجه الباحثين المعاصرين إلى التعرف على خصائص كل مجتمع وأنساقه الاجتماعية وتطور وظائفه، وتفاعلاته، وكذا تغيراته، وانعكاساته على الاسرة وما تحدده من سلوكات الأفراد وقراراتهم تجاه الزواج.

وقد شهد المجتمع الجزائري عبر تاريخه عدة تحولات وتغيرات، مست مختلف نظمه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، خاصة في ظل الانتقال من المجتمع التقليدي إلى الحديث، انعكست على الظروف الاجتماعية للأسرة وتغير بنيتها ووظائفها، وانعكست بدورها على قيم واتجاهات الأفراد وقراراتهم اتجاه الزواج وتبنيهم لأنماط سلوك جديدة، جعل من نظام الزواج يرسم ويحدد خارج الأطر المتعارف عليها كالعزوف عن الزواج والتأخر في سن الزواج، ويتميز الزواج في المجتمع الجزائري بخصوصية ثقافية واقتصادية واجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة التقليدية.

فمن المحتمل أن يسهم المستوى الثقافي للأسرة في تحديد سلوكات الافراد واتجاههم نحو الزواج، ويرتبط بالنظام الثقافي للمجتمع حيث يخضع الزواج في المجتمع الجزائري لنظام ثقافي خاص، يختلف من جماعة إلى اخرى ومن اسرة إلى اخرى وبخصوصية ثقافية كالعادات والتقاليد ومراسيم الزفاف، التي يجب مراعاتها عند الزواج، حيث يتم اختيار الشريك من طرف الأهل ويزوج الأبناء في سن مبكرة عند البلوغ، ويتم اختيار العروس من دائرة الأقارب، ويمر بعدة مراحل(الخطبة والمهر والعقد الشرعي وحفل الزفاف)، حسب قواعد السلوك المستمدة من الثقافة والدين، المتعارف عليها داخل الأسرة والمجتمع، والتي تعد بمثابة محددات لسلوكيات الأفراد واتجاههم نحو الزواج، عن طريق ما تحدده من شكل الزواج ومعدلات السن عند الزواج، إلا ان التغيرات التي طرأت على النظام الثقافي للأسرة الجزائرية، واضمحلال

بعض عاداتها وتقاليدها انعكست على قرارات الأفراد واتجاهاتهم نحو الزواج، رغم ما تحدده القيم من الصواب والخطاء وتقديم المصلحة الجماعية عن الفردية، نجد تغير هذه القيم في عصرنا الحالي حيث طغت مفاهيم وأفكار التحرر والفردانية، من خلال الاختيار الفردي للشريك، والزواج الخارجي، وتغير مراسيم الزفاف وبروز عادات جديدة مما جعل من نظام الزواج يرسم ويحدد خارج الأطر المتعارف عليها، كالعزوف عن الزواج والتأخر في سن الزواج، وبروز أشكال الزواج السري، والعرفي وغيرها من أشكال العلاقات التي لا يقرها القانون ولا الشرع ولا العرف، ولأن الزواج سلوك ونظام مبني على مجموعة من القيم والمعايير، والعادات والتقاليد والدين والأخلاق المتفق عليها في المجتمع، فوظيفة الأسرة هي إكساب أفرادها هذه الثقافة، وفشلها في الحفاظ على هذه الوظيفة قد يؤدي إلى تأجيل الفرد لقرار الزواج.

كما تشير بعض الدراسات إلى ان المستوى التعليمي للأسرة قد يسهم في تحديد سلوكات الأفراد واتجاههم نحو الزواج، ويرتبط بالنظام التعليمي للمجتمع، حيث اقتصر النظام التعليمي في الماضي على الاسرة والمساجد والزوايا، وعلى الذكور دون الإناث، نتيجة الخوف على شرف وعفة الفتاة، وارتبط ذلك بدورها ووظيفتها التقليدية في القيام بالأعمال المنزلية، كما لم يولى التعليم اهتماما نتيجة الاعتماد على الزراعة في توفير حاجات الاسرة، ومع تطور الحياة الاجتماعية وبناء المدارس زادت نسبة الاقبال على التعليم، وتغير وجهة نظر بعض الاسر نحو اهمية التعليم فكان يسمح للفتاة بمواصلة التعليم، بعدما كان يتم تزويجها في سن البلوغ، ومع التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، والاتجاه نحو القضاء على الامية والجهل عرف التعليم في المجتمع الجزائري تغيرا جذريا وقفزات نوعية، حيث انتشرت مؤسسات التعليم والتكوين والبحث العلمي ودشنت الجامعات، جعل من التعليم متاحا، فأصبحت الأسر تشجع ابناءها على التعليم، وأصبح الأفراد يميلون لاستكمال تعليمهم لتحقيق وظائف مرموقة والانتقال من طبقة اجتماعية إلى اخرى، حيث أصبحت الأسر خاصة المتعلمة تدعم أبناءها لمواصلة التعليم العالي وتأجيل الزواج إلى وقت لاحق، مع الميل للزواج مع من هم في نفس مستواهم التعليمي، مما قد يسهم في تأخر سن الزواج.

ضمن مجموعة العوامل ايضا قد يسهم المستوى الاقتصادي للأسرة، في تحديد سلوكات الأفراد واتجاهاتهم نحو الزواج، والتي بدورها ترتبط بالنظام الاقتصادي للمجتمع، حيث كان اقتصاد الاسرة في الماضي يعتمد على الزراعة ووحدة الانتاج القائمة على التعاون والاشتراك في الإنفاق، فكان الزواج يعتمد على مدى استعداد الاسرة لتزويج ابناءها ودفع تكاليف الزواج، ومع التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، والانتقال إلى الاقتصاد القائم على الصناعة، وتقسيم العمل وبروز المهن، وارتفاع الأسعار

وانخفاض الدخل، وانتشار البطالة وأزمة السكن، تراجع المستوى المعيشي للأسرة، وعجز الآباء عن توفير احتياجات الأسرة والأبناء، وقل الادخار وأصبحت الاسرة تقسم ميزانيتها حسب اولوياتها، كما قد يضطر الأبناء الى المشاركة في الانفاق، كما اصبح الفرد يبحث عن تحقيق ذاته بعيدا عن الأسرة، من خلال الدخل الفردي والاستقلالية المادية، فأصبح الشاب يُزوج متى كان قادرا على الإنفاق على نفسه، ومتى أبدى استعداده لتحمل مسؤوليات وأدوار ومكانات جديدة، كما اصبح الافراد يميلون للارتباط مع من لهم نفس المستوى المادي، للتفاهم والمشاركة في الانفاق، وتلبية متطلبات الأسرة والحفاظ على استقرارها المادي، ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة، فقد تؤثر بشكل فعال على تطلعات الأفراد نحو الزواج وتأخيره، خاصة مع غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزفاف، التي تتطلب سنوات من العمل، وشكلت عائقا أمام الشباب، خاصة الذكور، الذي يعاني من البطالة، فجملة هذه الأوضاع قد تؤدي إلى تأخر سن الزواج.

كما لا يمكن الجزم بأن للمستوى الاجتماعي للأسرة دورا هاما في تحديد سلوكات الأفراد واتجاهاتهم نحو الزواج، والتي بدورها ترتبط بالنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري حيث كانت الاسرة الجزائرية، في الماضي تشكل وحدة اجتماعية، من خلال الاشتراك في السكن وتتكون من الجد والجدة والاعمام والاحفاد على شكل مجموعة من الاسر النواة، لها دور هام في تعزيز العلاقات والروابط الاجتماعية، ومع تطور الحياة الاجتماعية وزيادة المتطلبات انتقلت الاسرة الجزائرية من الممتدة إلى النووية، وزادت رغبة الفرد في الاستقلالية والخصوصية والانتقال من الريف إلى المدينة، بحثا عن الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي، فالأسرة التي تتكون من عدد كبير من الابناء أربعة أبناء فما فوق، تكون مسؤولياتها أكثر، ومتطلباتها أكثر ماديا وعاطفيا وتحتاج إلى سكن أكبر، ويؤدي ضيق المسكن إلى الازدحام الغرف وارتفاع مستوى الانفعالات والمشاحنات والصراعات بين الزوجين والأبناء، كما قد تتأثر عملية التنشئة ويصعب متابعة جميع أبناءها والحرص على مستقبلهم، وقد يضطر الابناء الاكبر سنا إلى رعاية الاخوة الاقل سنا ورعاية الوالدين أحيانا وتقديم لهم الدعم الاسري، وتنتمي غالبا معظم هذه الأسر إلى الطبقات الدنيا والمتوسطة من المجتمع، فجملة هذه الأوضاع قد تؤدي إلى تأخر سن الزواج لأفرادها، لذلك يميل الأفراد إلى الزواج ممن يتوافقون معهم في مكانتهم الاجتماعية، لتحسين شبكة العلاقات، وضمان رفاهية أفرادها، وخلق بيئة صحية لرعاية وتنشئة الأبناء، وكذلك توفير ظروف معيشية ملائمة وسكن لائق وتجهيزات تخدم راحة أفرادها، فسلوك الأفراد واتجاهاتهم وقراراتهم نحو الزواج قد يتحدد بالظروف المعيشية للأسرة الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية التي تختلف من أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، وتعتبر محددا

هاما لتأخر او تقدم سن الزواج، وبمدى استعداد الأفراد للقيام بأدوارهم ووظائفهم المتوقعة منهم، فالظروف المعيشية للأسرة من المرجح ان تساهم في بروز ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع.

ومن هذا السياق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس:

- كيف تساهم المحددات الاجتماعية في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

2-تساؤلات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيس تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-كيف يساهم المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

2-كيف يساهم المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

3-كيف يساهم المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

4-كيف يساهم المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

بعد تحديد إشكالية الدراسة وتساؤلاتها يمكن توضيحها في الشكل الآتي:

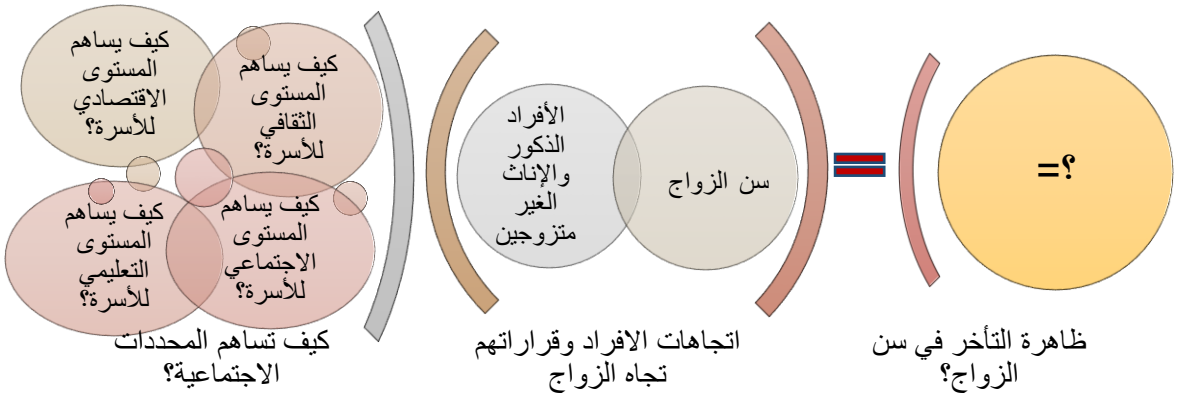

الشكل 01: إشكالية الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة بناء على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

للإجابة عن هذه التساؤلات، وتحليل الظاهرة المدروسة بشكل علمي دقيق، يجب النظر في أبعادها ومؤشراتها والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

أبعاد ومؤشرات المتغير المستقل المحددات الاجتماعية:

- البعد الثقافي
  - عادات وتقاليد الزواج في الاسرة
  - الدين والاخلاق في الاسرة
  - القيم و المعايير في الاسرة
- البعد التعليمي
  - المستوى التعليمي للاسرة
  - تطلعات الاسرة تجاه التعليم
  - أهمية التعليم في الاسرة
- البعد الاقتصادي
  - نوع وطبيعة سكن الاسرة
  - أولويات وممتلكات الأسرة
  - مستوى دخل االأسرة
- البعد لاجتماعي
  - شكل وحجم الأسرة
  - طبيعة المسكن وعدد الغرف
  - الترتيب بين الاخوة

أبعاد ومؤشرات المتغير التابع تأخر سن الزواج:

- البعد الثقافي
  - تغير عادات وتقاليد الزواج من حيث الشكل والاختيار والسن
  - عادات و تقاليد الزواج في الاسرة تفرض قيود
  - تراجع معيار الدين وبروز العلاقات الغير شرعية والتأثر بالقيم الأجنبية
- البعد التعليمي
  - تشجيع الاسرة على مواصلة التعليم
  - التعليم يحقق الاهداف المهنية قبل الزواج
  - تطلعات الاسرة والمعايير المتعلقة بالشريك
- البعد الاقتصادي
  - عائق السكن في تأجيل الزواج
  - الوضع المادي للأسرة لا يسمح بالمشاركة في دفع تكاليف الزواج
  - أولويات الاسرة المادية، والمساهمة في الانفاق داخل الاسرة
- البعد الاجتماعي
  - حجم الاسرة وازدحام السكن
  - رفض الزواج داخل الاسرة الكبيرة
  - رعاية الوالدين والإخوة الأقل سنا

الشكل 02: يمثل أبعاد ومؤشرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة وفق تساؤلات الدراسة

3-أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسات العلمية اهمية بالغة في فهم الواقع بشكل أعمق، وكشف ابعاد الظواهر وربط العلاقات واستخلاص النتائج، مما يتيح لنا التنبؤ بالمستقبل وإيجاد الحلول، وللدراسة أهمية علمية وعملية:

3-1 الأهمية العلمية:

- محاولة صياغة مفهوم اصطلاحي وإجرائي للمحددات الاجتماعية، في ضوء مؤشرات الدراسة وفق منظور بناء الأسرة ووظائفها ودورها فيما يصدر عن الفرد من قرارات، تنعكس بالسلب أو الإيجاب على الفرد والمجتمع، هذا المفهوم قد يسهم في تطوير بحوث جديدة مستقبلا.
- تعتبر الدراسة كإضافة في مجال الدراسات الأسرية عامة، والزواج خاصة كونها تعالج مشكلة التأخر في سن الزواج في المجتمع، ومحاولة إعطاء تفسير علمي للظاهرة والخروج بآليات وحلول للحد منها.
- تعتبر الدراسة إثراء علميا لمكتبة علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع العائلي خاصة، وذلك بإضافة دراسة جديدة لظاهرة تأخر سن الزواج، حسب المعطيات والأبعاد والمتغيرات الجديدة في المجتمع الجزائري، بما يسمح بانتقالها للأجيال القادمة والاستفادة من خبراته.

3-2 الأهمية العملية:

- تناول البحث للمحددات الاجتماعية، هو بحث في الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والتعليمي للأسرة، والتي من خلالها يمكننا رصد الأوضاع الراهنة للأسرة الجزائرية وعلاقتها بتأخر سن الزواج في المجتمع.
- الاطلاع على الأوضاع العامة للنظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري الحاضر، خاصة بعد التغيرات والتحولات التي مست مختلف نظمه (الاجتماعية والاقتصادية، الثقافية، التعليمية) وانعكاساتها على الأسرة والفرد والمجتمع.
- أهمية الموضوع في إرشاد الأسرة وتوعيتها بوظيفتها في الإنجاب والتناسل، والتنشئة السليمة للأبناء بما يضمن استمرار النسق الكلي المجتمع واستقراره، وأي خلل في وظيفتها الفطرية يؤدي إلى خلل في الانساق الأخرى للمجتمع.
- التعرف على حجم الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانعكاساتها على قيم الأسرة والفرد والمجتمع.

4-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للكشف عن المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن مساهمة المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.
- الكشف عن مساهمة المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.
- الكشف عن مساهمة المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.
- الكشف عن مساهمة المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.

5-مبررات اختيار موضوع الدراسة:

لكل موضوع بحث محفزات ودوافع تجعل الباحث شغوفا ببحثه، وتعتمد على ميولاته الشخصية وقيمة ونوع البحث الذي يريد معالجته، بالاعتماد على خبراته السابقة، وما توفره من مادة علمية حول موضوع البحث وتنقسم مبررات اختيار موضوع الدراسة إلى ذاتية وموضوعية:

5-1 الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للدراسات التي تتعلق بالأسرة والعائلة، جعل من موضوع الزواج ضمن اهتماماتنا.
- توفر المادة العلمية ووضوح موضوع البحث جعلنا نهتم بالظاهرة المدروسة.
- تطرقنا لموضوع الأسرة في دراسة سابقة مما أعطانا الحافز لاختيار موضوع البحث.
- الانتماء للمجتمع الجزائري ومعايشة عينة الظاهرة من أقارب وأصدقاء جعلنا ندرك حجم وخطورة مشكلة التأخر في سن الزواج والبحث في محدداتها الاجتماعية.

5-2 الاسباب الموضوعية:

- تنامي ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، وتهديدها للبناء الاجتماعي، والثقافي والاقتصادي للمجتمع، يستدعي دراسة الظاهرة وإيجاد حلول لها.
- ارتباط الظاهرة بالتغيرات الديموغرافية (بطء النمو السكاني والهجرة وانخفاض معدلات الخصوبة وتراجع عدد المواليد وارتفاع نسبة العنوسة والعزوبة)، وبروز مشكلات فرعية ناتجة عن تأخر سن الزواج مما يستدعي دراسة الظاهرة ووضع استراتيجيات للحد منها.

- ارتباط الظاهرة بعدة مشكلات اجتماعية (فتور الروابط الاسرية وبروز العلاقات الغير شرعية والأطفال المجهولين النسب والزواج العرفي والسري)، مما يستدعي تكاتف الجهود من أجل وضع حد للظاهرة.
- ارتباط الظاهرة بالتغيرات الاقتصادية (التصنيع والتكنولوجيا والبطالة وانخفاض المستوى المعيشي ومشكلة السكن)، مما يستدعي البحث في الأسباب الاقتصادية للظاهرة وإيجاد حلول لها.
- ارتباط الظاهرة بالتغيرات الثقافية (القيم والمعايير والعادات والتقاليد والأخلاق والابتعاد عن الدين)، مما يستدعي الغوص أكثر في الأسباب الثقافية للظاهرة، ومحاولة إيجاد حل لها.

6-تحديد مفاهيم الدراسة:

بما أن إشكالية المفاهيم لازالت تشكل تحديا واضحا للباحثين والمنظرين في مجال العلوم الاجتماعية، فإنه من المهم توضيح دلالتها اللغوية والاصطلاحية في البحوث الاجتماعية، نظرا لما لها من دور في توجيه الباحث نظريا وتطبيقيا، وتمكينه من تحديد معالم وأبعاد بحثه وتحقيق أهدافه وفق خطوات منهجية، كما أن لتحديد المفاهيم إجرائيا أهمية بالغة في البحث الاجتماعي، نظرا لكونها تحدد المفردات والمصطلحات التي تتناسب وطبيعة البحث وظروفه، ووضعها في القالب النظري المناسب، ومن هذا المنطلق سنناقش بعض المفاهيم الواردة في موضوع بحثنا "المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري"، وإعطاء بعض وجهات نظر الباحثين والمفكرين، وقوفا على نقاط الاختلاف والتشابه مع النقد البناء للخروج بمفهوم يتناسب مع موضوع بحثنا:

1-مفهوم الزواج:

نظرا لأهمية نظام الزواج في المجتمعات الإنسانية، وجدنا عدة تعريفات من عدة منظورات اجتماعية، قانونية، نفسية وشرعية، فهناك من يعرفه من منظور اجتماعي باعتباره نظام اجتماعي ويعرفه البعض الآخر من منظور قانوني باعتباره ارتباط وعقد قانوني، ويعرفه البعض الآخر من منظور شرعي باعتباره رابطة مقدسة وميثاق غليظ، كما لا يمكن تحديد مفهوم شامل لجميع أنماط الزواج، نظرا لاختلافه باختلاف المجتمعات، وقد اخترنا مجموعة من التعاريف التي تتناسب مع موضوع بحثنا:

1-1-الزَّوَاجُ لغة [مفرد]: اقترانُ الذكر بالأنثى. أو الرجل بالمرأة بعقد شرعي، **أما زواج مدني:** زواج تعقده السلطات المدنية (مختار، 2008، صفحة 1006).

1-2-الزواج اصطلاحا: جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ان الزواج Mariage:"نظام اجتماعي يتضمن تعاقدا يتحد بمقتضاه شخصان او أكثر من جنسين مختلفين في شكل زوج او أزواج وزوجة او زوجات لتكوين عائلة جديدة بحيث يعتبر الأولاد الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقة أبناء شرعيين لكلا الطرفين، وتتخذ هذه العلاقة اشكالا مختلفة باختلاف عدد الأشخاص الداخلين فيها وتبعا لنوع الصلة التي تقوم بين الجماعتين اللتين ينتمي الطرفان اليهما". (بدوي، 1978)

- ✓ **يفيد هذا التعريف بأن** الزواج نظام وعقد اجتماعي بين رجل وامرأة له عدة اشكال لإنجاب أبناء شرعيين، ويحدد نوع العلاقة بين الزوجين والأبناء والأقارب.

كما يعرف أيضا أنه "عقد يفيد حل الاستمتاع الزوجين بعضهما ببعض على الوجه المشروع ويجعل لكل منهما حقوقا وواجبات تجاه الآخر، ويعرف أيضا بأنه علاقة بين بالغين رجل وامرأة، وهو التزام قانوني وعاطفي للعيش معا، وهي علاقة تعتمد على التساوي والتشارك والالتزام المتبادل (عصمت، 2016، صفحة 19).

- ✓ **يفيد هذا التعريف بأن** الزواج عقد شرعي وقانوني لتنظيم العلاقات الجنسية، والحقوق والواجبات والعلاقات بين الجنسين، له وظيفة عاطفية واقتصادية.

1-2-1- الزواج اجتماعيا: جاء في قاموس علم الاجتماع ان الزواج اجتماعيا هو :"مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية يحدد العلاقة بين رجل وامرأة، ويفرض عليهما سقفا من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة وضمان ادائهما لوظائفهما ويعتبر حفل الزواج إعلانا يعترف بمقتضاه كل من الزوج او الزوجة بمكانته الجديدة في المجتمع، وهي التي تكتسب من خلال التعاقد بينهما، الذي يلقى كل التدعيم الاجتماعي". (غيث، د ت، صفحة 279)

- ✓ **يشير التعريف إلى ان** الزواج عقد ومنظمة اجتماعية، تحدد وظائف ومكانة الرجل والمرأة، ويتم الإعلان عنه عن طريق الاحتفال، ويمتثل للمعايير الاجتماعية، بما يضمن استمرار الحياة.

كما يمكن تعريف مؤسسة الزواج بأنها:" سلسلة من العادات والمعايير والقيم التي تنظم العلاقة بين البالغين من الذكور والإناث داخل الأسرة، ومن ثم فإن الزواج عبارة عن اتجاه مؤسس مقبول اجتماعيا ينظم الحقوق والالتزامات الجنسية والاقتصادية بينهم، وغالبا ما يتم الزواج من خلال عقد محدد أو تفاهم مشترك يقبله الأزواج على أنه وضع مستديم". (جامح، 2010، الصفحات 22-23)

- ✓ **يضيف التعريف ان** الزواج نظام وعقد يمتثل للعادات والقيم الاجتماعية، من خلاله يتم تنظيم العلاقات بين أفراد الاسرة، ويضيف التعريف ان للزواج وظيفة تنظيم العلاقة الجنسية والاقتصادية بين الرجل والمرأة.

وهو أيضا: "نظام اجتماعي وقانوني من خلاله تتحدد ملامح الجماعة، وتظهر طبائعها وخصائصها تتحكم فيه تقاليد وعادات الجماعة، بحيث بموجبه يتسنى للرجل أن يرتبط بالمرأة في إطار علاقة شرعية ينتج عنها أبناء، منظمة قائمة على الاستقرار من خلال الامتثال للمعايير الاجتماعية" (زرهوني، 2018، صفحة 102)

- ✓ **يضيف التعريف ان الزواج** منظمة اجتماعية لها كيانها الخاص وقانون يحكمها، وعلاقة شرعية تتكون من مجموعة الأفراد الذين يعملون معا وفق لمعايير مقبولة اجتماعيا، تحدد نوع علاقاتهم تجاه بعضهم البعض، ينتظر منهم إنجاب الأبناء، وتمتثل للعادات والتقاليد التي ترسمها الجماعة ويقبلها المجتمع بما يضمن استقرار نظام الزواج.

كما يُعرَّف أيضا أنه: "نظام اجتماعي يتصف بالاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية ويعيش الزوجان في حياة واحدة يقرها ويقبلها أفراد المجتمع وتستند الحياة على الود المتبادل الذي يستمر على مدى الحياة، ويتوقع المجتمع من الزوجين ان يتعاونا معا، ويتعاونا مع الأقارب الآخرين، لتسيير دفة الأمور في الأسرة، كما يتوقع منهما ان ينجبا اطفالا، وبمجرد ان يولد الأطفال يجب أن يعترف الآباء ببنوتهم، وان يتكفلا بهم وتربيتهم" (رشوان، 2012، صفحة 4)

أضاف هذا التعريف إلى التعاريف السابقة ان الزواج نظام اجتماعي لتكوين اسرة، لها وظيفة الإنجاب والتربية والرعاية والاشباع العاطفي والمادي، وهو نظام لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الزوجين والاقارب.

يُعرَّف الزواج أيضا على انه: "الرابطة المشروعة بين الجنسين وعن طريقه تتحقق سلامة الأوضاع الاجتماعية، وبقاء النوع، والسمو بالعلاقات بين الرجال والنساء إلى مستوى المشروعية، وتنظم بما يتفق مع القيم الإنسانية " (الخشاب س.، 1993، صفحة 111).

- ✓ **يؤكد هذا التعريف** على شرعية الزواج في تنظيم العلاقات الجنسية، واهميته في استمرار النسل.

كما تدل كلمة زواج: "على مؤسسة اجتماعية، ويمكن أن يعرف بهذا المعنى على أنه علاقة واحد أو عدد من الرجال مع واحدة أو عدد من النساء تعترف بها التقاليد أو الشرائع وتفترض عدد من الحقوق والواجبات لأطراف العلاقة من جهة، والأبناء الذين تنجبهم من جهة أخرى، تختلف تلك

الحقوق والواجبات باختلاف الشعوب ... يفترض الزواج دائما وجود علاقة جنسية ...إنه مؤسسة اقتصادية فمن واجب الزوج، ضمن حدود الإمكان والضرورة، أن يؤمن معيشة زوجته وأولاده، فإن عليهم درجة معينة من السلطة. (مارك، 2001، الصفحات 30-31)

- ✓ **يتفق هذا التعريف مع التعاريف السابقة من حيث ان** الزواج نظام اجتماعي وله عادات وتقاليد، وحقوق وواجبات، تختلف باختلاف المجتمعات والعقائد الشرعية، وينظم العلاقة بين الزوجين، والعلاقة بين الأبناء، والعلاقة بين الزوجين والابناء، وينظم العلاقة الجنسية والاقتصادية وللزوج سلطة الانفاق وتأمين حاجات أفراد اسرته، كما أشار التعريف إلى ان للزواج عدة أشكال الأحادي والتعددي، إلا ان هذا التعريف لا يتلاءم مع مجتمعاتنا العربية حيث أجازت الشريعة الاسلامية زواج الرجل بأكثر من امرأة، في حين حرمت زواج المرأة بأكثر من رجل.

يشير نفس التعريف انه لكي يعرف الزواج كارتباط، يجب أن يتم عقده طبقا للقواعد التي تعتمدها التقاليد أو القوانين، مهما تكن تلك القواعد، فهي يمكن أن تشترط موافقة الطرفين، أو آبائها، أو الاثنان معا، ويمكن أن تحدد إقامة حفل زواج خاص، بشكل أو بآخر، وما من رجل وامرأة يمكن أن يعتبرا زوجا وزوجة إذا لم يتقيدا بالشروط التي تفرضها الأعراف والشرائع (مارك، 2001، صفحة 39)

- ✓ **يؤكد هذا التعريف** على اهمية تقيُّد الزواج بالعادات والتقاليد، واعلان الزواج عن طريق الاحتفال، وتختلف باختلاف المجتمعات، فمنها من يشترط موافقة الطرفين فقط، ومنها من يشترط موافقة الاباء فقط، ومنها من يشترط موافقة كلا الطرفين، ولأن مجتمعنا يخضع للشريعة الاسلامية فإن من شروط صحة عقد الزواج موافقة الولي.

من خلال هذه التعاريف نستخلص ان الزواج:

- نظام وعقد شرعي تتحدد من خلاله العلاقة بين الرجل والمرأة ويتم بطريقة علانية.
- نظام اجتماعي لتنظيم الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الزوجين والأقارب.
- الزواج نظام لتكوين أسرة وإنجاب أبناء شرعيين وتربيتهم ورعايتهم، يقوم على الود والإشباع العاطفي.
- نظام اقتصادي للتعاون والتبادل والانفاق المشترك.
- نظام قانوني يخضع للعادات والتقاليد والمعايير والاعراف المقبولة مجتمعيا.
- للزواج عدة اشكال ووظائف.

1-2-2-الزواج نفسيا: يُعرفه علماء النفس في الغالب على انه مشكلة إن لم نقل أزمة وذلك لأنه يمثل في رأيهم مرحلة خطيرة في حياة الفرد، كمرحلة البلوغ أو مرحلة المراهقة (غسيري، 2013، صفحة 12).

- ✓ **من وجهة نظر علماء النفس** يعتبر الزواج مرحلة من المراحل التي يمر بها الفرد، وهي مرحلة خطيرة حسب رأيهم، كون الزواج مرحلة لتصريف الطاقة الجنسية والعاطفية والنفسية، تبرز من خلاله الغريزة النفسية وتتغير الهرمونات الجسدية، والذات البشرية وتتأثر بالإيجاب أو السلب، قد تتأقلم مع الوضع الجديد والتعايش معه أو ترفضه، مما ينتج عنه عدة مشكلات وأزمات نفسية.

1-2-3-الزواج بيولوجيا: يعرف كونت الزواج انه:" استعدادا طبيعيا عاما وهو الاتحاد التلقائي بين الجنسين نتيجة التفاعل الغريزة مع الميل الطبيعي المزود به الكائن الاجتماعي، والزواج بصفة طبيعية يجب أن يكون ثنائيا Monogamy ...والزواج هو الأساس الأول في البنيان الاجتماعي؛ وكل عامل من شأنه أن يضعف الزواج، ويقلل من شأنه يعتبر عامل هدم النظام الاجتماعي بالإجمال" (رشوان، 2012، صفحة 130)

- ✓ **في هذا التعريف أشار كونت إلى ان** الزواج تفاعل بيولوجي بين اثنين رجل وامرأة، واشار إلى اهمية الزواج في استقرار المجتمعات واستمرارها فأي خلل يصيب النظام الزواجي يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي العام، إلا ان تعريف الزواج على انه ثنائيا يتعارض مع مفهوم الزواج في مجتمعاتنا العربية حيث أجازت الشريعة الاسلامية زواج الرجل بأكثر من زوجة وان يجمع بينهم وقد حددها الشرع في حدود أربع زوجات.

وهذا ما يتفق مع تعريف سمنر حيث اشار إلى: ان الطبيعة زودت الرجال والنساء بجاذبية كانت سببا في بقاء، ودوام الجنس البشري، وقد أدت الجاذبية الطبيعية إلى الزواج، غير أن الزواج لم يكن نتيجة طبيعية لهذه العاطفة الجنسية فحسب، ولكنه كان زيادة على ذلك مظهر التعاون والابتعاد على وجود الذات وحفظ الكيان الاجتماعي" (رشوان، 2012، صفحة 138)

من خلال التعريفين نستخلص ان الزواج:

- استعداد بيولوجي طبيعي ثنائي بين المرأة والرجل.
- للزواج اهمية بالغة في استقرار البناء الاجتماعي واستمراره.

تشير العديد من البحوث الاجتماعية إلى ان هناك فرق بين مفهوم التزاوج والزواج، فالتزاوج عملية بيولوجية طبيعية يختص بيها الحيوانات بين الذكر والأنثى لغرض الاشباع الجنسي والتكاثر، ولا تتصف بالاستمرارية ولا تتكون من خلاله العلاقات، أما الزواج فهو يختص بيه الجنس البشري، يقوم على الإشباع الجنسي وإنجاب الابناء بغرض تكوين أسرة وتتكون من خلاله العلاقات الاجتماعية، ويذهب في هذا الصدد روبرت لوي أن:" الأسرة هي الوحدة الاجتماعية القائمة على الزواج". (غيث، د ت، صفحة 177)

فالزواج والاسرة مفهومان يكملان بعضهما البعض فالزواج نظام واشرط اساسي لتكوين اسرة ولا يمكن البحث عن مفهوم الزواج وتطوره ووظيفته بمعزل عن الاسرة، حيث يذهب وستر مارك" ان الزواج متأصل في الاسرة أكثر من تأصل الأسرة في الزواج"، فإذا كان الزواج نظام لتنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة فالأسرة هي الزواج مع إنجاب الأطفال (بداوي و بويعلى، 2024، صفحة 151)، وفي هذا الصدد انقسمت الآراء إلى اتجاهين:

<u>الاتجاه الاول:</u> يرى ان الزواج الذي لا يصاحبه اطفال لا يُكوّن أسرة

يتجه كريشتنسن Christensen إلى ان: "الأسرة عبارة عن مجموعة من الأدوار والمكونات المكتسبة عن طريق الزواج أو الولادة "، كما فرق بين الزواج والاسرة ويتفق مع رأي الزواج بين رجل وامرأة أما الأسرة هي زواج وأطفال". (عبادة، 2011، صفحة 16)

اما سمنر فقد فرق بين الأسرة وبين الزواج، فالأسرة في نظره صورة مصغرة للمجتمع إنها هيئة ترتبط أعضاؤها معا في العمل والمسكن والمأكل والخضوع لنظام ما وتمتاز هذه الهيئة بالتنسيق بين أفراد يختلفون كفاءة وقدرة ،أما الزواج فيُفهم منه عادة ارتباط بين رجل وامرأة للتعاون على تحقيق الضرورات المعيشية ولغرض إنجاب الأطفال في نطاق الإطار الاجتماعي طالما كان ارتباطهما قائما ومستمرا، وقد رسمت له المجتمعات قيودا قد تكون في بعضها شديدة، وقد تكون في البعض الآخر أقل شدة، وذلك وفقا للظروف الاجتماعية واستجابة لمصالح المشتركين (رشوان، 2012، صفحة 138)

يعكس هذا الاتجاه اختلاف المجتمعات واختلاف ثقافاتها ومعاييرها حول الزواج والاسرة، حيث يتفق هذا المفهوم مع واقع الأسر الغربية التي تتجه نحو نظام التعايش بين الرجل والمرأة دون رابطة قانونية او شرعية في بيت واحد بدون زواج ينتج عنه إنجاب أبناء غير شرعيين أو تبني طفل او أكثر.

وفي نفس السياق يذهب فيرجى في تعريف الاسرة الحديثة: "ان الأسرة هي ما تعارفت جماعة اجتماعية حديثة أنها أسرة" (العاطي، 1998، صفحة 7).

- ✓ **بالرغم من أهمية** الزواج كرابطة بيولوجية طبيعية لتنظيم العلاقات الجنسية بين الذكر والانثى، فإن طبائع وسلوكات الأفراد لا تتشكل الا داخل وحدة الأسرة، ويعتبر الزواج نظام للتنظيم العلاقات واستمرارها ونظام للتناسل وحفظ الأنساب، مما يضمن استمرار الجنس البشري واستقرار المجتمعات، فهناك علاقة بين الخصائص البيولوجية والثقافية للأفراد، فإذا كان للزواج وظيفة إشباع الغريزة الجنسية والإنجاب ورعاية الأبناء، فوظيفته أيضا إكسابهم المعايير الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: يرى ان الزواج الذي لا يصاحبه اطفال يكون أسرة

يرى أوجبرن الأسرة بأنها: "رابطة اجتماعية تتألف من زوجين وأطفالهما، أو بدون أطفال، او من زوج بمفرده مع اطفاله او زوجة بمفردها مع اطفالها وقد يمتد او يتسع نطاق الاسرة ليشمل الاجداد، والاحفاد، وبعض الأقارب، شريطة ان يكونوا مشتركين في معيشة واحدة من الزوجين والاطفال" (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 28).

- ✓ **كما ان هناك اتفاق شبه عام على أن** تعريف أوجبرن للأسرة يتلاءم مع الأسرة في المجتمعات العربية، نظرا لكون الأسرة تحتل مكانة بالغة الأهمية في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، **من حيث خصائصها كونها:**
  - كونها رابطة مقدسة شرعية، وقانونية.
  - رابطة بيولوجية من حيث إنجاب الأطفال ورعايتهم والاعتراف ببنوتهم.
  - تجمع أفرادها رابطة المسكن والمعيشة ولها حجمها الخاص، قد تشمل الأجداد والأحفاد وبعض الأقارب.
- ✓ **ويتفق هذا التعريف مع** بعض خصائص الاسرة التقليدية من حيث أنها تتكون من اسرتين او أكثر.

كما يعرف زياد حمدان الأسرة أنها:" مجموعة من الأفراد المتكافلين والمتكاتفين معا والذين يقيمون في بيئة سكنية خاصة بهم وتربطهم معا علاقات بيولوجية ونفسية وعاطفية واجتماعية واقتصادية وشرعية وقانونية " (درواش، 2012، صفحة 15)، يشير التعريف إلى أن:

- الأسرة رابطة شرعية وقانونية.
- الأسرة رابطة بيولوجية (الزواج والإنجاب) وظيفتها الإشباع الجنسي والتكاثر.
- الأسرة مأمن نفسي لأفرادها ووظيفتها الإشباع العاطفي.

- الأسرة وحدة اقتصادية قائمة على التعاون.

يعتبر التعريف الذي قدمه ميردوك G.Murdock في كتابه " التنظيم الاجتماعي La structure Sociale"(1949) أكثر التعاريف انتشارا وشمولية إذ يرى أنها:" جماعة لها مكانة إقامة مشترك وتتميز بالتعاون الاقتصادي بين أفرادها ولها وظيفة تكاثرية وبين اثنين من اعضائها على الأقل علاقة جنسية معترف بها من طرف المجتمع، وهي تتشكل على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل قد يكون من نسلهما أو يتم إلحاقه لهما عن طريق التبني". (خواجة، 2005، الصفحات 123-124)

- ✓ **يضيف هذا التعريف إلى التعاريف السابقة ان** للأسرة وظيفة اقتصادية قائمة على التعاون ووظيفة إنجاب الأطفال أو التبني، وهو ما يتوافق مع حال خصائص بعض الأسر من حيث كونها مبنية على عقد قانوني وشرعي، وتربطهم عواطف، تدفعهم إلى تبني الأطفال في حالة عدم الإنجاب، وهذا ما يلغي الرابطة البيولوجية بين الزوجين والأطفال المتبنين.

في نفس السياق يشير كل من برجس ولوك في تعريفهما للأسرة على أنها:" جماعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج أو الدم أو التبني، ويعيشون معيشة واحدة في بيت واحد، ويتفاعلون مع بعضهم البعض وفقا لأدوار اجتماعية محددة كزوج وزوجة، وابناء واخوات وجميعهم يساهمون ويحافظون على نمط ثقافي عام " (حلمي، 2013، صفحة 22).

- ✓ **من خلال هذا التعريف نجد انه يشير إلى عدة معايير لتشكيل الأسرة والزواج :**
  - أن الاسرة هي رابطة زواج لها أطفال بالإنجاب او التبني.
  - جماعة تجمعهم ظروف معيشية واحدة تحت سقف واحد.
  - جماعة تهدف إلى الحفاظ على النمط الثقافي العام السائد في المجتمع.
  - جماعة محددة الأدوار الاجتماعية، حيث تتحدد من خلالها العلاقات.

اما مالينوفيسكي فقد اشار الى ان الاسرة هي:" مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة وثيقة تميزهم عن غيرهم من الجماعات ويعيشون في منزل مشترك وتربطهم عواطف مشتركة" (الخطيب، 2002، صفحة 351).

- ✓ **تناول هذا التعريف** الأسرة من زاوية ضيقة حيث أغفل طبيعة بناء الاسرة وأشار إلى طبيعة الروابط والمسكن.

ويتجه ماكيفر وشارلز لزيبدج إلى ان الاسرة:" جماعة تحددها علاقة جنسية محكمة وعلى درجة من قوة التحمل تمكنها من إنجاب الأطفال وتربيتهم وقد تكون لها علاقات بعيدة أو جانبية ولكنها تنشأ من حياة الأزواج معا والذين يكونون مع نسلهم وحدة متميزة" (خواجة، 2005، صفحة 124).

- ✓ في هذا التعريف نجد أنه أغفل طبيعة بناء الأسرة كما تطرق إلى الوظيفة البيولوجية للأسرة وأهمل الجوانب الاخرى.

خلاصة القول فالأسرة اجتماعيا هي ارتباط قانوني وشرعي بين الرجل و امرأة أو أكثر، في علاقة جنسية عن طريق الزواج، يقرها المجتمع، حيث تتحدد أدوارهم ووظائفهم ومكانتهم الاجتماعية، ويترتب عنها أطفال عن طريق الإنجاب او التبني، وللأسرة عدة وظائف، وتمتثل للمعايير والعادات المجتمعية، وتتصف بالاستمرارية والديمومة، وتنتظم من خلالها العلاقات الاجتماعية، وتختلف معايير الأسرة والزواج باختلاف المجتمعات، فالأسر الغربية ليست معيارا للأسرة العربية في حين يجب الاطلاع على خصائصها، والانتفاع من تجاربها لتوسيع آفاق البحث المستقبلية للأسرة العربية عامة والاسرة الجزائرية خاصة، لمعرفة عوامل تطورها وتغيرها وإيجاد حلول استراتيجية لمشكلاتها الحاضرة والمستقبلية.

1-2-4-الزواج قانونيا: عرفه قانون الأسرة الجزائري رقم 84-11 المؤرخ في 09، رمضان عام 1404 هـ، الموافق لـ 09 يونيو سنة 1984، والمتضمن قانون الأسرة في الباب الأول: الزواج، الفصل الأول الخطبة والزواج في المادة 04(معدلة): " الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه، تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب)، عدل بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005.

1-2-5-الزواج شرعا: إن القرآن الكريم هو مرجع وأصل العلوم ودستور الحياة، يصلح في جميع الأماكن والأزمنة، نظرا لأهميته العظمى في تنظيم مختلف شؤون الحياة، فقد اتجه العديد من علماء الدين والمفكرين إلى تفسيره وتعليمه والأخذ به في مختلف الميادين والمسائل، وقد جاء تفسير الزواج بعدة معاني لغة واصطلاحا، وتوسع السلف الصالح في تفسيراتهم لمفهومه وحكمته وأركانه وأنواعه ومحرماته، وهذا ما يدل على أهميته البالغة

ومكانته البالغة في الحفاظ وتنظيم النسل والأنساب، لذلك حرص على سن قوانينه وتشريعاته **وفيما يلي أهم ما جاء في مفهومه :**

جاء في تعريف الزواج لغة أنه يفيد الاقتران والارتباط، ومنه قوله تعالى: {احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ} (الصافات:22)، أي وقرنائهم وفي قوله تعالى أيضا: {وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ} (التكوير:7)، أي قرنت كل قرين بقرينه أو قرنت بأبدانها وبأعمالها، وبهذا المعنى والتصور استعملت العرب لفظ الزواج في اقتران أحد الشيئين بالآخر، وجمع كل شكل إلى نظيره، وارتباط كل واحد بالآخر بعد أن كان منفصلين (السعيد، 2015، صفحة 47).

كما نص في القرآن الكريم على أن الزواج ميثاق غليظ، بل وصفه بأنه ميثاق غليظ في قوله سبحانه وتعالى: {وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا} (النساء:21) (الزلمي، 2014، صفحة 22)، وصفه بالغليظ لكونه عهدا شديدا والحرص الشديد على إرساء قواعده في المجتمع لكون الزواج الطريقة الشرعية الوحيدة للإشباع الجنسي وإنجاب الأبناء ورعايتهم.

ويعبر عنه بالنكاح: وهو الوطء الحلال، لأنه وسيلة الزواج، وبه تتحقق غايته، وبهذا المعنى ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: {وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ} (النور:32)، وفي قوله {وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ} (النساء:25)، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلمْ:{ تَنَاكَحُوا تَنَاسَلُوا تَكْثُرُوا فَإِنِّي أُبَاهِي بِكُمُ اَلْأُمَمَ يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ} .

الزواج نظام اجتماعي وقانوني، تتمثل فيه بنية الجماعة، وتتجلى فيه طبائعها وخصائصها، وهو يخضع في نشوئه لتقاليد وأعراف ترتبط بعقيدة الجماعة وسلوكه الاجتماعي والأخلاقي، كما جاء في قوله: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} (الروم:21). (الترمانيني، 1998، صفحة 15.11)

- ✓ **يمكننا القول ان** المرأة خلقت من ضلع الرجل، فهي جزء منه وسكن له، والمراد به السكن النفسي والعاطفي، ومن أسس الزواج المودة والرحمة بين الزوجين، ومن الرحمة تنشأ صلات الرحم، ومن الود تنشأ العاطفة والحب والمأمن العاطفي، فهما سكن لبعضهما البعض، ووسيلة لإشباع الغريزة الفطرية في النفس البشرية وإنجاب الأبناء ورعايتهم.

- ✓ **كما جاء القرآن الكريم** في تشريعاته بعدة مقاصد اجتماعية تنظيمية للأسرة والزواج، وأبرز واجبات وحقوق كل من الزوج والزوجة اتجاه بعضهما البعض، واتجاه الأقارب والمجتمع ككل، كما أشار إلى تنظيم العلاقات القرابية والأنساب، من خلال تنظيم العلاقات الداخلية والخارجية للأسرة، بغرض حفظ الأنساب وتطهيرها من العلاقات المحرمة، وجاء هذا المدلول لمفهوم الزواج في كلمة ميثاق، والتي فسرها العلماء بالعهد الشديد نظرا لخطورة انحلاله وفساده في المجتمع، ورغم كون الزواج والأسرة مفهومان متلازمان لم ترد كلمة أسرة في القرآن الكريم ولا في الحديث النبوي الشريف فكان لابد من استخلاص دلالتها من التعاريف اللغوية والمعاني الشرعية للزواج، **حيث تتضح لنا بعض الإيحاءات لمعاني الأسرة بوصفها:**

- نظام ووحدة أساسية في المجتمع وجزء من أجزاءه.
- وحدة تتصف بالاستمرارية والديمومة وظيفتها التكاثر والتناسل والمأمن النفسي والعاطفي.
- أبرز القرآن الكريم تفسير وشرح أركان وأشكال الزواج ومحرماته حفاظا على مكارم الاخلاق.
- أبرز القرآن الكريم قوانين ربانية للحفاظ على العلاقات بين الزوجين والأبناء والأقارب.
- بيان حلول للمشكلات الأسرية كالطلاق والميراث والأنساب وكفالة اليتامى.

1-2-6-التعريف الاجرائي للزواج: الزواج هو عقد شرعي وقانوني بين الرجل والمرأة، معلن عليه يخضع لعادات ومعايير المجتمع، له عدة خطوات ومراحل، وهو نظام بيولوجي وظيفته تنظيم العلاقة الجنسية وإنجاب الأطفال، وتنشئتهم ورعايتهم بما يضمن استمرار النسل البشري واستقرار المجتمع، وهو نظام اجتماعي وظيفته بناء أسرة وتنظيم العلاقات والروابط الاجتماعية، تتحدد من خلاله الأدوار والمكانات والوظائف، وهو استقرار نفسي يقوم على الود والعاطفة، ونظام اقتصادي قائم على التعاون والاشتراك، ويمكن توضيح مفهوم الزواج في الشكل الآتي:

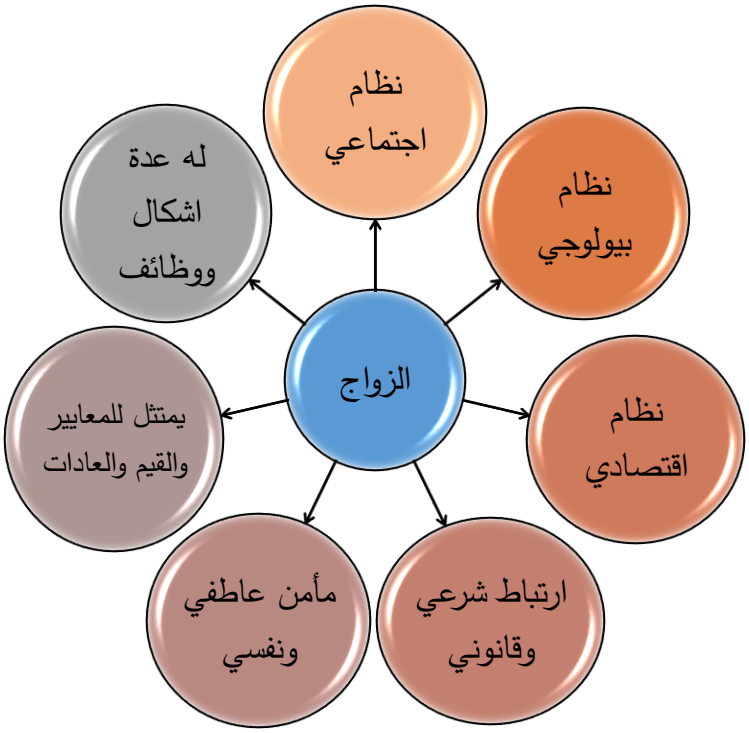

الشكل 03: مفهوم الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

2-مفهوم سن الزواج:

2-1-السِّنّ لغة: وقد يُعَبَّرُ (بِالسِّنّ) عن العُمْر. (الرازي، 1986، صفحة 133).

((صَغيرُ السِّنّ)): طِفْلٌ، شَابٌّ. ((بَلَغَ سِنَّ الرُّشْدِ)): أَصْبَحَ بَالِغًا (عبد الغني، 2013، صفحة 15150).

2-3-السِّن اصطلاحا: جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ان العُمر، السِّن Age biology المدة التي انقضت منذ ميلاد الفرد. وتسمى العُمرْ الزَمَنِي Chronological age وتقسم الحياة الإنسانية الى مراحل age classes وفقا لنمو الافراد كمرحلة الطفولة ومرحلة الشباب ومرحلة الرجولة والشيخوخة (بدوي، 1978، صفحة 11).

2-4-سن الزواج اصطلاحا: "يبدأ سنّ الزواج بعد سنّ النضج البيولوجي بكثير أو قليل تبعا لظروف الشخص المقبل على الزواج، وفي استطاعة الشخص أن يختار من يتزوجه سواء كان مماثلا له في السنّ أو أكبر أو أصغر في حدود الشرعية أو سنّ الزواج المسموح به قانونيا" (الخولي س.، 2011، صفحة 134).

يعرف سن الزواج بيولوجيا: أنه سن النضوج البيولوجي او البلوغ الجنسي، وهو ما يعرف بسن البلوغ او الحلم (الكندري، 1992، صفحة 70)

يعرف ايضا "هو السنّ النضوج الطبيعي، ويعرف بسنّ البلوغ، وهو يختلف باختلاف الشعوب، لأنه يتأثر بعوامل المناخ وطبيعة البيئة، فهو يكبر في المناطق الحارة فتبلغ البنت فيها مبلغ النساء في التاسعة أو العاشرة من العمر ويبلغ الصبي الحلم في الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من العمر، ويتأخر في المناطق الباردة إلى الخامسة عشرة أو السادسة عشرة من عمر البنت، وإلى أكثر من ذلك في المناطق التي يشتدّ فيها البرد، ويتوسط بينهما في المناطق المعتدلة". (الترمانيني، 1998، صفحة 113)

2-5-سن الزواج قانونيا: يختلف سن الزواج، في المجتمعات العربية والغربية حسب القانون والدين والأعراف والتقاليد، وعادة يكون بعد البلوغ وحدده المشرع الجزائري في قانون الأسرة الجزائري في المادة 7 عدلت بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 بأنه: " تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج".

3-مفهوم تأخر سن الزواج:

3-1-التأخر لغة: تَأَخَّرَ أُخُرًا: والتَّأَخُّرُ ضِدُّ اَلتَّقَدُّم (إبن منظور، 1119، صفحة 31).

(أَخَّرَ): تَأَخَّرَ. و-الشيءَ: جَعله بعد موضبه و (تأَخَّرَ) عنه: جاء بعده (المعجم الوسيط، 1985، صفحة 8).

3-2-تأخر سن الزواج اصطلاحا: جاء في معجم مصطلحات علم اجتماع العائلة أنه: "يعتبر متأخرا عن سن الزواج كل شخص بلغ السن القانونية للزواج ورغب فيه ولم يتمكن من تحقيقه، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو شخصية " (قاسيمي، د ت، صفحة 31)

أما العزوف عن الزواج: "هو حالة قدرة الشباب والفتاة على الزواج مع الامتناع عنه لأسباب مختلفة نفسية أو اجتماعية أو معتقديه أو غيرها" (قاسيمي، د ت، صفحة91)

3-3-التعريف الإجرائي لتأخر سن الزواج: تقصد الباحثة بتأخر سن الزواج كل فرد رجل أو امرأة بلغ سن الزواج المحدد قانونيا ولم يتمكن من تحقيقه نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للأسرة والتي تحدد اتجاه الأفراد وقراراتهم نحو الزواج.

4-مفهوم المحددات الاجتماعية:

4-1-**محدد لغة** مُحَدِّدٌ: ةٌ [ح د د]. (فا. مِنْ حَدَّدَ)."مُحَدِّدٌ لِمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ": مُعَيَّنٌ، مُخَصَّصٌ" (عبد الغني، 2013، صفحة 2016).

وجاء اجتماعي لغة: [مفرد]: اسم منسوب إلى اجتماع "العرف الاجتماعي-إعانات اجتماعية – العلوم الاجتماعية – الحياة الاجتماعية؛ يتصل بالوضع الاجتماعي عامة" (مختار، 2008، صفحة 394).

4-2-أما اجتماعي اصطلاحا: جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية اجتماعي:" Social كل ما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الافراد او الجماعات ويوجد العامل الاجتماعي Social factor إذ تأثر السلوك" (بدوي، 1978، صفحة 379).

كما جاء في الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية:" اجتماعيٌSocial (1) يتعلق بالسلوك بين الأشخاص. (2) يتعلق بالعمليات الاجتماعية. (3) أي سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين بطريقة شعورية وهو لا يحمل معنى أخلاقياً" (مصلح، 1999، صفحة 496).

4-3-المحددات الاجتماعية اصطلاحا: جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي – عربي أن" المحددات" هي Determinants (الجوهري، 2010، صفحة 187)، كما جاء في القاموس العالمي لـ بورديو Dictionnaire international Bourdieu، **مصطلح المحددات الاجتماعية** بأنها(Détermination(s) Sociale(s) حيث اهتم بيير بورديو، بالحتمية التي جاءت بأنها Déterminisme ، وتحديده للمحددات الاجتماعية التي توجه تصرفات الأفراد وتفضيلاتهم (Sapiro, 2020, pp. 557-559). وتفترض الحتمية وجود صلة منتظمة، إن لم تكن ثابتة، بين حقيقتين أو حدثين يتبعان بعضهما البعض، وهي صلة تجعل من الممكن إحداث علاقة سبب ونتيجة، أي تحديد أحدهما بالآخر، وفقا لنظرية "الهابيتوس" فإن في كل بناء اجتماعي يتم تنشئة الأفراد واكسابهم مختلف قواعد السلوك للتصرف والتفكير والحكم، وفي غالب الأحيان تقود الافراد على تعديل آمالهم الذاتية إلى إمكانيات موضوعية والتخلي عما ليس لهم، وهكذا بعيدا عن الاعتماد على أنماط السببية الميكانيكية، يمكننا القول إن بورديو يعتمد على السببية البنيوية التي تحدد الاحتمالات.

- ✓ **إذا ما قمنا بصياغة مفهوم اصطلاحي للمحددات الاجتماعية** بالاعتماد على التعاريف السابقة فإنه يمكننا القول بأنه اي سلوك أو اتجاه محدد لما ينبغي أن يكون أو معين، يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية لسلوك أشخاص آخرين، أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين بطريقة شعورية، ومفاده أن السلوك الصادر عن الفرد وتشكيله يتحدد بالظروف الاجتماعية الحاضرة والماضية.

4-4-التعريف الإجرائي للمحددات الاجتماعية:

تقصد بها الباحثة الظروف المعيشية للأسرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، التي تحدد شكل الزواج في المجتمع، ومدى تأثيرها على الأفراد وتغيير آرائهم واتجاهاتهم ورغباتهم وتأملاتهم اتجاه الزواج، وتتعلق الظروف المعيشية بمستوى الدخل والمعيشة ونوع المهنة والفقر والبطالة، ووضع السكن وعدد الأفراد، والوضع الطبقي، والمستوى التعليمي للأسرة، وكذلك مدى تأثر الأفراد بثقافة أسرهم من قيم ومعايير وعادات وتقاليد، فالأسرة تؤثر في البناء الاجتماعي عن طريق ما تحدده من سلوكات أفرادها وتصرفاتهم، فالظروف المعيشية للأسرة تحدد شكل الزواج، ويتسع مفهوم المحددات الاجتماعية ليشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية للأسرة خاصة مع التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة ووظائفها التي أدت إلى تغير توجهات الأفراد نحو الزواج.

- ✓ **من خلال التطرق لجملة المفاهيم** حاولنا بناء نظرة تكاملية وفق المتغيرات الاجتماعية، الثقافية، للخروج بتعاريف إجرائية، تتلاءم مع مجتمع دراستنا والأوضاع الاجتماعية التي يعيشها، ورغم الاختلافات في التعاريف العربية والغربية، الا اننا نجد ان هناك إجماع على أهمية البناء الأسري ونظام الزواج لاستقرار أفراد الأسرة، والحفاظ على ديمومتها واستمرارها، كما تناولت بعض التعاريف الزواج من زاوية ضيقة اقتصرت على خاصية أو خاصيتين من خصائصه، في حين تناول البعض الآخر الزواج من زاوية واسعة وشاملة.

7-الدراسات السابقة:

إن أساس المعرفة تراكمية مع المعارف السابقة، وأساس انطلاقة بحثنا هذا هو ما توصلت إليه هذه الدراسات السابقة من معارف، فكل بحث جديد يُبنى فوق بحث قديم إن لم يحل محله، من هنا تأتي أهمية هذه المرحلة من استعراض الدراسات السابقة، كونها تحدد الإطار العلمي والمنهجي لموضوع بحثنا، وذلك من خلال الاطلاع على ما تحمله هاته الدراسات من قيمة علمية نظرية وتطبيقية، سواء كانت أبحاث علمية أو دراسات ماجيستير ودكتوراه، والتعرف على أهدافها ومنهجها وطريقة اختيارها للعينة وأدوات جمع بياناتها وصولا إلى النتائج التي توصلت إليها، مما يسمح لنا بقراءتها وتحليلها ونقدها للانطلاق منها، أو استكمال جانب آخر منها للوصول إلى نتائج جديدة أكثر دقة وفقا للظروف المجتمعية الحالية، ونظرا لأهمية موضوع بحثنا، لمسنا العديد من الدراسات السابقة سواء المحلية أو الغير محلية والتي لها علاقة بمتغيرات بحثنا، تم

عرضها بشكل تسلسلي ومرتب من المحلية إلى الغير محلية، ومن الأقدم إلى الأحدث مع التعقيب عليها ومناقشتها، وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين بحثنا مع تحديد أوجه الاستفادة منها:

1-7 الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى: دراسة ضيف نجية (2010-2011) رسالة ماجيستير غير منشورة بعنوان:" العوامل السوسيو اقتصادية المؤثرة على تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري في الوسط الحضري".

هدفت الدراسة إلى: استكشاف مدى تدخل العامل الاقتصادي وتأثيره على تأخر سن الزواج، واستكشاف مدى تدخل العامل السوسيوثقافي والتعليمي، في تغيير مقاييس اختيار القرينة عند الشباب من خلال:

- محاولة الوقوف عند الأسباب التي جعلت الشباب يعزفون عن الزواج، ويؤجلون هذا المشروع الى سن متأخرة والتعمق في فهم الظاهرة وتحليلها وخاصة دراسة وكشف بعض العوامل المؤثرة على العزوبة الرجالية بشكل خاص.
- معرفة مدى تأثير التغيرات في نسق القيم على نسبة الزواج من جهة، وسن المتزوجين من جهة أخرى، خاصة الحاملين للشهادات العليا.
- مناقشة الاحصائيات المتوفرة التي لا تبين حجم المشكلة والظاهرة المطروحة في السنوات الأخيرة.
- معرفة العلاقة الموجودة بين طموح الشباب الجزائري في الترقية الاجتماعية واستمرار فترة عزوبته الى أجل غير مسمى، بالإضافة الى معرفة ترتيب الزواج في البرنامج الحياتي للشاب الحاصل على شهادات او بدون شهادات.
- معرفة مدى تأثير العلاقات على تأخر سن الزواج، ومدى انتشارها بين أوساط الحاصلين على الشهادات.

وتمثلت عينتها في: 300 عينة، تم اختيارها بطريقة الكرة الثلجية وباستخدام أداة (الاستبيان والملاحظة والمقابلة)، وفق المنهج الكمي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لتأخر سن الزواج عوامل اقتصادية واجتماعية تتأثر بمستوى المعيشة والدخل ونوع السكن، كما ان لتأخر سن الزواج عوامل سوسيوثقافية تعليمية، وعوامل نفسية هي انعكاس للعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والتعليمية.

- اتضح من الدراسة ان الفئة المهنية (مجالات العمل المتوفرة) لها أثر على سن زواج الشباب وكذلك مستوى المهنة، فكلما ارتفعت المهنة التي يؤديها الشباب (إطارات عليا) في السلم الوظيفي كلما ارتفع سن الزواج رغم ارتفاع مستوى الاجر.
- اتضح من الدراسة ان مستوى الدخل الشهري للشاب له أثر على سن زواج، فنجد أن غالبية أفراد العينة مستوى دخلهم منخفض وغير كافي لسد حاجاتهم الضرورية.
- اتضح من الدراسة انه كلما كان مستوى السكن منخفض (شقق) كلما ارتفع سن الزواج، وذلك راجع الى العزلة المكانية والمجال الضيق الذي فرضته الوحدات السكنية الحديثة في المجتمع الحضري.
- اتضح من الدراسة ان ارتفاع المستوى التعليمي والرغبة في مواصلة التعليم وتحقيق الطموحات الشخصية أدى إلى ارتفاع سن الزواج وتغير معايير اختيار شريكة الحياة.
- اتضح من الدراسة انه لا توجد رغبة في الزواج المبكر، وتغير نظرة الشباب للسن المناسب للزواج حيث يرون ان زواج الرجل هو من 25-30سنة وسن المرأة بين 21-26سنة، وعدم إيجاد الفتاة المناسبة، والمغالاة في المهور وكثرة متطلبات الزواج من عوامل تأخر سن الزواج.
- اتضح من الدراسة ان افراد العينة لديهم مواصفات خاصة متعلقة بالزوجة منها: السن، المستوى التعليمي، المجال المهني، الأصل الجغرافي، .....الخ.
- اتضح من الدراسة ان اغلبية المبحوثين يفضلون الزواج بمن تصغرهم سنا، كما يفضل نسبة منهم الاختيار الشخصي للشريك، ونسبة تفضل الاختيار الوالدي، كما تفضل فئة أخرى الاختيار بالتشاور مع الأسرة، كما تفضل نسبة ضئيلة الزواج من داخل نطاق القرابة، كما تفضل نسبة من المبحوثين الزواج بمن يكون مستواها التعليمي أعلى من مستواهم.
- اتضح من الدراسة تخوف الشباب من تحمل مسؤولية الزواج وتبرير ذلك بعدم الاستعداد النفسي والاجتماعي.

<u>الدراسة الثانية:</u> دراسة بوعليت محمد (2014-2015) أطروحة دكتوراه علوم بعنوان: "<u>تأخر سن الزواج في ظل التحولات الديموغرافية، العوامل والآثار، دراسة ميدانية على عينة من المتأخرين والمتأخرات</u>"

<u>هدفت الدراسة إلى:</u> التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب لكلا الجنسين، والكشف على آثار تأخر سن الزواج على الفرد والمجتمع من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة ما إذا كان تأخر الزواج لدى الشباب مرتبط بظروف اضطرارية منها ما هو اقتصادي كالبطالة والدخل المتدني وعدم الحصول على مسكن خاص، ومنها ما هو ثقافي له علاقة بمفهوم الزواج عند الشباب.
- معرفة كيف ساهم تحرر المرأة وخروجها الى سوق الشغل، والاختلاط بين الجنسين واتساع مجال الصداقة والعلاقات العاطفية، والتعرف على بعضهما البعض أكثر في تأخر الشباب عن الزواج.
- معرفة كيف يؤدي تأخر الزواج لدى الشباب الى تأثيرات شخصية كالخوف من المستقبل والهروب من تحمل المسؤولية واللجوء الى سلوكيات يرفضها المجتمع كبديل للزواج.
- معرفة كيف ساهمت المشكلات التي تعاني منها الاسرة الحديثة مثل تجارب الزواج الفاشلة في تشكيل نظرة سلبية لدى الشباب تجاه الزواج.

وتمثلت عينتها في 418عينة، موزعة على الوسط والشرق والغرب والجنوب، تم اختيارها بطريقة الكرة الثلجية وباستخدام أداة (المقابلة والاستبيان)، وفق المنهج الكمي والكيفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- قيمة الدخل تساهم في تأخر الزواج، نظرا لضعف القدرة الشرائية في الجزائر، كما ان قيمة المهر لا تتماشى مع المستوى المعيشي لهم.
- ارتفاع سعر السكن وتدني الاجر، وغلاء المعيشة جعل الشباب لا يفكرون في الزواج، وشرط السكن المستقل في الزواج يؤدي بالشباب الى العزوف عن الزواج.
- للظروف العائلية مثل شكل الاسرة ونوع السكن، من بين أسباب تأخر الشباب في الزواج حيث يرفض اغلب المبحوثين السكن مع العائلة بعد الزواج.
- لتحرر المرأة والاختلاط بين الجنسين دور في تأخر الزواج، حيث يقلل الزواج من الحرية الشخصية عند الذكور أكثر منه عند الاناث، كما ان معظم المبحوثين يفضلون الاختيار الشخصي للزواج، ويفضلون المستوى التعليمي لكلا الجنسين، كما ان لأغلب المبحوثين صدقات مع الجنس الاخر، ويفضلون العلاقات العاطفية قبل الزواج ولا يقبلون الزواج بمن كانت لديهم علاقات خارج الزواج.
- يعد الخوف من المستقبل والهروب من تحمل المسؤولية سبب في تأخر الزواج، كما ان نسبة كبيرة من المبحوثين ليس لديهم دافعية ورغبة في الزواج والنية مستقبلية في بناء اسرة.

- لفقدان الثقة في الطرف الاخر سبب في عدم الزواج عند الذكور، وتشكل النظرة السلبية للجنس الاخر، كما لا يوافق اغلب الذكور الزواج من مطلقة لها تجربة قصيرة من الزواج.
- لتأخر الزواج عدة تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع.

الدراسة الثالثة: دراسة حمزة جحنيط (2016-2017) أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة بعنوان: "تأخر سن الزواج عند الذكور في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية بولاية برج بوعريريج"

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على ظاهرة تأخر سن الزواج من خلال معرفة الأسباب التي أدت إلى تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة إذا كان الاستقلال المادي للذكور سبب في تأخر سن الزواج.
- معرفة إذا كان التطور التكنولوجي والتفتح على الثقافات أدى الى تشبع الافراد بمفاهيم لا تشجع الذكور على الزواج.
- معرفة إذا كان تدخل الاهل في الاختيار الزواجي من القرابة، وبداية زوال الاسرة الممتدة سبب في تأخر سن الزواج عند الذكور.
- لفت الانتباه حول خطورة الظاهرة المرتبطة بالجنسين (الرجل والمرأة).
- التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي بالرجل والمرأة الى تأخير سن الزواج.
- التطرق لبعض الجوانب المهمة المرتبطة بالزواج والذي يعتبر من الأحداث الهامة في حياة الفرد.

وتمثلت عينتها في: 427 عينة، تم اختيارها بطريقة العينة العرضية، باستخدام أداة (الملاحظة والاستمارة)، وفق المنهج الكمي والكيفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ان الدخل الضعيف للشباب سبب في تأخر سن الزواج، نظرا لغلاء تكاليف الزواج.
- لضيق المسكن ووجود عدد معتبر من افراد الاسرة دور كبير في تأخر سن الزواج فمعظم المبحوثين يسكنون في منازل تتكون من 3 غرف و6 غرف، أمام وجود عدد كبير من الاخوة.
- للظروف المعيشية للأسرة دور كبير في تأخر سن الزواج، خاصة مع مساهمة الأبناء في مصارف البيت ومحاولة الادخار من اجل شراء سيارة او مسكن قبل الزواج.
- تطور الحياة الحضارية جعل الشباب ينفقون على مداخيلهم على شراء الملابس والهواتف الذكية.

- تطور الحياة الحضارية جعل من الشباب يرفضون الزواج الى غاية توفير المسكن، والاستقلال عن العائلة لتجنب الصرعات الاسرية، كما أدى توجه الشباب الى الاستفادة من القروض لمدة تزيد عن ثلاث سنوات سبب في تأخر سن الزواج.
- لوسائل التكنولوجيا الحديثة دور كبير في تأخر سن الزواج، حيث نجد ان الإدمان على الانترنت جعل من الشاب يجد متنفسا بديلا عن الزواج، خاصة زيارة المواقع الخليعة، وإقامة العلاقات والصدقات عبر مواقع الدردشة.
- للعلاقات العاطفية مع الطرف الاخر سواء العابرة او من اجل الزواج دورا لتأخر سن زواج الشباب.
- ان كل ما تعرضه وسائل الاعلام من أفلام ومسلسلات غرامية وعرض الخيانات الزواجية، دور في تأخر سن الزواج لدى الشباب، نظرا لتأثيره على معايير الزواج والاختيار، وفقدان الثقة في الطرف الاخر، وبروز قيم السفر والتنزه والترويح عن النفس.
- من أسباب تأخر سن الزواج عند الشباب والرغبة في الزواج من الصغيرات سناً الأقل من 22 سنة، ورفض زواج القرابة، وتفضيل تدخل الوالدين في اختيار الزوجة وعدم التدخل في مدخولهم الشهري.
- تأثر منظومة القيم بسب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتفضيل الشباب الاختيار الشخصي، وتغير معايير الاختيار للزواج، وتراجع معيار الدين الى المرتبة الثالثة والرابعة، في الاختيار بعد الخصائص الاجتماعية كمعيار أول.
- للمستوى التعليمي دورا كبيرا في تأخر سن الزواج، وتفضيل الشباب الزواج بالمرأة الجامعية.
- تراجع التكافل الاسري والمساعدات المادية للمقبلين على الزواج، وبدأت في الزوال نتيجة ضعف المدخول واعتماد الاسرة على العمل المأجور بدل الزراعي.

الدراسة الرابعة: دراسة شرقي رحيمة (2016-2017) أطروحة دكتوراه بعنوان:" تأخر سن الزواج بين الإجبار والاختيار، دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة قاصدي مرباح ورقلة"

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على العوامل الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية الاختيارية والإجبارية التي تقف أمام تأخر سن الزواج عند الأستاذ الجامعي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة معرفة عوامل التأخر الاختيارية لتأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين.
- محاولة معرفة هل التغير في معنى الزواج وصعوبة اختيار الشريك والخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية الى تأخر سن زواج الأستاذ الجامعي.

- محاولة معرفة عوامل التأخر الاجبارية لسن زواج الأساتذة الجامعيين.
- محاولة معرفة هل تدخل الاسرة في اختيار الشريك والعادات والتقاليد الخاصة بالزواج وعدم التكافؤ في السن والعوامل الاقتصادية، من العوامل الاجبارية المؤدية الى تأخر سن الزواج الأستاذ الجامعي.

وتمثلت عينتها في: 214عينة، موزعة على 8 كليات من جامعة ورقلة، تم اختيارها بطريقة المسح الشامل، باستخدام أداة (الاستبيان والملاحظة)، وفق المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يعتبر التغير في معنى الزواج من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 83.17%.
- لا تعتبر صعوبة اختيار الشريك من العوامل الاختيارية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 74.76%.
- لا يعتبر الخوف من الفشل في الزواج من العوامل الاختيارية المؤدية لتأخر سن زواج الأستاذ الجامعي بنسبة 89.71%.
- لا يعتبر تدخل الأسرة في اختيار الشريك عامل إجباري من عوامل تأخر سن الزواج الأساتذة الجامعيين بنسبة 93.45%.
- لا تعتبر العادات والتقاليد الخاصة بالزواج عامل إجباري من عوامل تأخر سن الزواج الأساتذة الجامعيين بنسبة 85.04%.
- لا يعتبر تكاليف الزواج عامل اجباري من عوامل تأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين بنسبة 93.45%.
- يعتبر عدم العثور على الشريك المكافئ في السن عامل إجباري من عوامل تأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين بنسبة 57.94%.
- ان تأخر سن زواج الأساتذة الجامعيين لا يعتبر أمر اختياري بنسبة 66.35%.

الدراسة الخامسة: دراسة طيب بن عاشور(2017-2018) رسالة ماجيستير غير منشورة بعنوان: "أثر مشكلة السكن على تأخر سن الزواج لدى الشباب دراسة ميدانية ببلدية سيدي عامر ولاية المسيلة"

هدفت الدراسة إلى: التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب، والوقوف على متغير السكن المرتبط بالظاهرة من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة إذا كان غياب البساطة في الزواج لدى الشباب ونظرتهم المثالية إليه، أدى إلى تأخرهم في سن الزواج.

- معرفة السياسة السكانية ودورها في ارتفاع معدل العزوبة، ومعرفة أسباب تأخر سن الزواج.
- محاولة إعطاء نظرة عامة عن طرق معالجة هذه الظاهرة، وكذا التعرف على بعض المتغيرات المؤدية الى تأخر سن الزواج عند الشباب.

وتمثلت عينتها في: 200 عينة تم اختيارها بطريقة العينة القصدية، باستخدام أداة (الاستبيان والملاحظة والمقابلة)، وفق المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أسفرت النتائج ان معظم المبحوثين يسكنون في شقة في عمارة بنسبة 84.21%، والذين تتراوح أعمارهم بين 32-36سنة، كما ان أغلبية افراد العينة يسكنون في اسر عدد افرادها أكثر من 9 افراد في الاسرة وهذا ما تبينه النسبة 54%، وهذا عند الفئة التي سنها من 32-36 سنة، كما ان معظم المبحوثين لديهم إخوة متزوجين يسكنون معهم في نفس المنزل مع أولادهم الصغار وذلك بنسبة 43.36%، عند الفئة العمرية 37-41سنة.
- أسفرت النتائج ان أغلبية أفراد العينة ينتمون الى اسر ذات مستوى اقتصادي متوسط، وذلك بنسبة 60%، ويشتغل معظم أولياء المبحوثين في مهن حرة ونسبتهم 65%، ومعظمهم ينفقون مداخيلهم الشهرية على متطلبات المنزل، ولا يدخرون منها شيء وذلك بنسبة 94%، كما يشتغل معظم الشباب في مهن حرة بنسبة 55%، وأغلبيتهم لديهم مدخول شهري أقل من 12000 دج وهو أقل من الاجر القاعدي المعتمد في الجزائر حيث نسبتهم 58.62%، ويساهم معظمهم في مصروف البيت بنصف مدخولهم بنسبة 50%.
- أسفرت النتائج الى ان اغلب المبحوثين يودون اختيار زوجاتهم بطريقة ذاتية بنسبة 54.10%، ونسبة 40.70%، اختيارهم مشترك، كما جاءت النتائج بان معظمهم يرفضون العيش مع الاسرة بعد الزواج.
- أسفرت النتائج ان نسبة 49.50%، لا يهمهم المستوى الاجتماعي للزوجة، ونسبة 32.50%، يريدون زوجة من مستواهم الاجتماعي.
- أسفرت النتائج ان جل المبحوثين لا يملكون سكنا خاصا بنسبة 94.80%، ومنه نسبة 87.50%، يعتقدون ان السكن سبب في تأخر الشباب عن الزواج، كما نجد نسبة 3%، من المبحوثين لا يريدون الزواج والسكن مع الوالدين، إذ نجد نسبة 97.00%، لا يودون العيش بمدخول الوالدين، كما أن أغلب المبحوثين يعتقدون ان السن المثالي للزواج في حالة توفر الظروف هو(25-

29سنة)، وذلك بنسبة 46.70%، في حين يعتقد نسبة 45.90%، ان السن المثالي للزواج في حالة عدم توفر الظروف هو (35-39سنة).

- من خلال نتائج البحث توصل الباحث الى انعدم القدرة على توفير السكن المستقل، والرغبة في مواصلة التعليم وتدخل الاهل في اختيار الشريك المناسب، وعدم قبول تعدد الزوجات من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على الظاهرة، كما أثبتت الدراسة أن الانشغال بعناصر الحياة التكنولوجية والاختلاط بالحضارات الوافدة من الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى الشاب، كما ان بعض العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تأخر سن الزواج تتمثل في ارتفاع تكاليف حفلات الزواج وتطور الحياة وتعقيد متطلباتها وارتفاع مستوى المعيشة.

الدراسة السادسة: دراسة نعيم بوعموشة(2021) مقال علمي بعنوان: "أسباب تأخير سن الزواج عن الشباب الجزائري، دراسة ميدانية ببعض بلديات جيجل"

هدفت الدراسة إلى: التعرف على أسباب تأخير سن الزواج عند الشباب الجزائري، كهدف رئيس، كما سعت لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأسباب الاقتصادية لتأخير سن الزواج عند الشباب الجزائري.
- التعرف على الأسباب الاجتماعية لتأخير سن الزواج عند الشباب الجزائري.
- التعرف على الأسباب الشخصية لتأخير سن الزواج عند الشباب الجزائري.
- المساهمة في وضع بعض التوصيات والمقترحات لمواجهة انتشار ظاهرة تأخير سن الزواج عند الشباب.

وتمثلت عينتها في: 190 عينة من الشباب ببعض بلديات جيجل تجاوز سنهم 30 سنة، ولم يتزوجوا بعد، تم اختيارها بطريقة العينة القصدية، وقام الباحث باستخدام أداة (الاستبيان)، وفق المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي spss لمعالجة البيانات، حيث تم حساب التكرارات والنسب المئوية، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان وعباراته، كما تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- صعوبة إيجاد الفتاة المناسبة، فعادة عندما يصل الشاب لسن الزواج تتشكل صورة معينة لشريكة الحياة التي يريد الارتباط أو الزواج منها حيث يضع في ذهنه مجموعة من الصفات، تتعلق

بالمستوى المادي والاجتماعي والعلمي والصفات الشخصية كالطول والعمر والشكل، ويلح على توفرها في الفتاة التي يريد الزواج منها، ضف الى ذلك تراجع رغبة العديد من الشباب اليوم في الزواج والإقبال عليه، بحجة صعوبة إيجاد الفتاة العفيفة والشريفة، بسبب التحرر الذي أضحت تعيشه الكثير من الفتيات في المجتمع المعاصر.

- رفض الزواج بالفتاة المتحررة وغير الملتزمة لباسا وسلوكا، وهذا ما ساهمت به الاستقلالية الذاتية وتحرر الفتيات في المجتمع المعاصر في اللباس واقامة العلاقات العاطفية.
- رفض الزواج من العائلة، حيث تجبر العادات الاجتماعية في بعض العائلات الجزائرية الشاب على الزواج من العائلة، أي الارتباط بابنة العم أو العمة أو ابنة الخال أو الخالة، امتثالا لسلطة الاب.
- رفض الزواج بالفتاة العاملة، حيث يعتقد الكثير من الشباب أن عمل الفتاة وإصرارها على البقاء فيه يشكل عائقا للحياة الزوجية لتصورهم أنها ستكون غير متفرغة لشؤون البيت وتربية الأطفال.
- التخوف من الفشل في تجربة الزواج، حيث تتشكل لدى الشباب صورة سلبية حول فكرة الزواج والحياة الزوجية، بسبب تعرض أحد أفراد العائلة لتجربة زواج فاشلة أو لمعايشته تجارب زواج فاشلة لأحد أصدقائه أو أقاربه، أو سماعه لقصص حول المشاكل التي يعاني منها المتزوجون، وبالتالي تضعف ثقته وتراوده حالة من القلق والخوف من الفشل في الزواج فيركن لحياة العزوبية.
- يفضل بعض الشباب أن يكون حرا طليقا غير مقيد بأي مسؤولية كون العديد من الشباب غير قادرين على تحمل مسؤولية الزوجة والأبناء، والوفاء بحقوقهم والالتزام بواجباته اتجاههم.
- فقدان الثقة في الجنس الآخر، وربما سيكون سبب سماع الشاب لبعض القصص عن شابات منحرفات أو تجربته لقصص فاشلة، أدى الى فقدانه الثقة بالجنس الآخر، فيفضل حياة العزوبية على خوض تجربة زواج قد تكون فاشلة.
- الزواج قسمة ونصيب، حيث يسلم الكثير من الشباب أمرهم للقدر، تحت اسم المكتوب.
- يتضح أن أسباب تأخير سن الزواج عند الشاب الجزائري تتمثل في أسباب اقتصادية، تتمثل في البطالة وقلة فرص العمل، وكثرة مصاريف وتكاليف الزواج وغلاء المهور، وضعف الدخل والمعيشة.
- يتضح أن أسباب تأخير سن الزواج عند الشاب الجزائري، تتمثل في أسباب اجتماعية في المرتبة الرابعة وتتمثل في كثرة المطالب الزوجية والاسرية، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة يجبر الكثير من الشباب على تأخير سن زواجهم حتى تكوين أنفسهم، وعدم توفر السكن مما يجبر الشباب على

الإيجار أو ادخار المال لسنوات فيجد نفسه متأخرا عن الزواج، وكذلك رفض الفتاة السكن في بيت العائلة (مع أهل الزوج) فيضطر الشاب الى تأخير سن الزواج الى غاية الحصول على سكن.

7-2-الدراسات الغير محلية:

الدراسة الأولى: دراسة سفيان بن إبراهيم الربدي (2019) مقال علمي بعنوان: "أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم"

هدفت الدراسة إلى: إلقاء الضوء على مشكلة تأخر سن الزواج لدى الشباب، والتعرف على الأسباب المؤدية لهذه المشكلة وسبل مواجهتها من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الأسباب المؤدية لتأخر سن الزواج لدى الشباب من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم.
- معرفة الفروق لدى طلاب جامعة القصيم في تأخر سن الزواج لدى الشباب تبعا لمتغيرات العمر، دخل الاسرة الشهري، وعدد أفراد الاسرة.
- معرفة المشكلات المترتبة على تفاقم مشكلة تأخر سن الزواج لدى الشباب من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم.
- معرفة المقترحات للحد من مشكلة تأخر سن الزواج من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم.

وتمثلت عينتها في: 255 طالب من جامعة القصيم موزعين على كليات الجامعة بجميع المستويات والتخصصات، تم اختيارها بطريقة عشوائية، باستخدام أداة (الاستبيان) وفق المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

كشفت نتائج الدراسة عن ان تأخر سن الزواج لدى الشباب يقع بدرجة كبيرة من التحقق للدرجة الكلية لأبعاد الدراسة بمتوسط حسابي(2.398) في حين كانت درجات التحقق في أبعاد الدراسة كالتالي:

- البعد الاقتصادي تحقق بدرجة كبيرة وبمتوسط(2.518)، البعد النفسي تحقق بدرجة كبيرة وبمتوسط(2.416)
- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا في البعد النفسي تبعا لمتغير العمر لصالح مجموعة عمر24 سنة فأكثر، وفروق دالة إحصائيا في البعد الاجتماعي تبعا لمتغير دخل الاسرة الشهري لصالح مرتفعي الدخل.

- اسفرت النتائج عن عدم وجود فروق دالة احصائيا تبعا لمتغير دخل الاسرة الشهري.
- توصلت النتائج الى ان أبرز المشكلات المترتبة على تفاقم مشكلة تأخر سن الزواج على الترتيب (زيادة العنوسة، إرهاق الشباب بالقروض والديون، انتشار المشكلات النفسية، انتشار الفساد الأخلاقي، عزوف الشباب عن الزواج أو تأجيله)
- توصلت النتائج الى ان اهم المقترحات التي تسهم في الحد من مشكلة التأخر في سن الزواج على الترتيب (تحديد المهور، تأمين فرص العمل، حل مشكلة الإسكان، توفير قروض ميسرة، دعم الدولة والقطاع الخاص، التوعية المجتمعية والبرامج التثقيفية).

الدراسة الثانية: دراسة أسامة محمد، مجد عاقل(2019) مقال علمي بعنوان: "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشاب الجامعي"

هدفت الدراسة إلى: تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- وضع تصور عام عن مفهوم الزواج ومفهوم الشباب وخصائصهم وثقافتهم.
- تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج.
- التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات ذات الفائدة العلمية فيما يخص عملية اتخاذ قرار الزواج.

وتمثلت عينتها في: 389 طالب من كلية الآداب جامعة تشرين، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية، باستخدام أداة(الاستبانة)، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- كلما تراجعت العوامل الاقتصادية وتردي المستوى المعيشي، كلما ساهم في تأخر سن الزواج بشكل كبير، أي ان العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في تأخر سن الزواج.
- كلما تراجعت العوامل الأمنية وتردي المستوى الأمني، كلما ساهم في تأخر سن الزواج بشكل كبير، أي ان العوامل الأمنية تلعب دورا كبيرا في تأخر سن الزواج.
- كلما تراجعت العوامل الاجتماعية وتردي المستوى الاجتماعي، كلما ساهم في تأخر سن الزواج بشكل كبير، أي العوامل الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تأخر سن الزواج.

- المستوى التعليمي لا يؤثر على تأخر سن الزواج، وذلك بسبب ان البعض يفضل الاستقرار الزواجي ومتابعة الدراسة بعد الزواج، والبعض الآخر يفضل الزواج بعد الانتهاء من جميع المستويات العلمية.

الدراسة الثالثة: دراسة سحر علي الجوهري (2020) مقال بعنوان:" المتغيرات الشخصية للفتاة الجامعية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج، دراسة ميدانية مطبقة على طالبات قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية."

هدفت الدراسة إلى: تحديد أهم المتغيرات الشخصية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات، وكذلك تحديد أهم المقترحات للتعامل مع مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهم المتغيرات النفسية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات.
- تحديد أهم المتغيرات الجسمية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات.
- تحديد أهم المتغيرات العقلية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات.
- تحديد أهم المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات.

وتمثلت عينتها في: 108 طالب من قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية لجامعة الملك عبد العزيز، تم اختيارها بطريقة العينة العمدية، باستخدام أداة(الاستبانة)، وفق المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات الجسمية (صحة البدن، عدم التنازل عن بعض الشروط المرغوبة في الزواج، التفكير في مواصفات الشريك المثالية من الناحية الجسمية، مواصفات الشريك المرتبطة بالجمال والهيئة المتكاملة، المبالغة في تحديد مواصفات شريك الحياة، إصابة المتقدم بعاهة مستديمة، إصابة أحد أفراد المتقدم بتشوهات وأمراض، إصابة المتقدم بمرض لفترات طويلة، عدم تقدم الشخص المناسب من الناحية الشكلية)

- ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات الاجتماعية (الخروج للتعليم وارتقاء الفتاة علميا، التفكير في الشريك الذي يتمتع بوجهة اجتماعية، الإصرار على أن يكون هناك تقارب في المستوى التعليمي، مواصلة التحصيل العلمي، الرغبة في عدم زواج الأقارب، وجود فارق في السن المتقدم للزواج، إحساس الفتاة بالاستغلال المادي نتيجة العمل، زيادة التحرر للفتاة، تطلعات الفتاة الكبرى، ارتقاء الفتاة اجتماعيا، عدم الموافقة على الزواج في منزل عائلة الشاب المتقدم، عدم الرغبة في تحمل المسئولية والإقدام على الزواج، فقدان الوالدين أو أحدهما ومسئولية الفتاة في تربية الإخوة)
- ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات العقلية (ارتقاء الفتاة فكريا، ارتفاع الدرجة العلمية للفتاة، التفكير في الشريك ومستوى تفكيره، رفض الفتاة بالزواج مما هو أقل منها تعليما، حصولها على الماجستير والدكتوراة، رفض الآباء للمتقدمين دون التشاور مع الفتاة بدعوة عدم الصلاحية، وجود أحد الأمراض العقلية بالتاريخ الوراثي للأسرة، الاختلاف في وجهات النظر في تربية الأبناء، الزواج ضياع لأحلى أيام وليالي العمر والسعادة في الحياة).
- ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات النفسية (التأثر ببعض الزيجات الفاشلة لبعض الأقارب، عدم تبادل المشاعر الطيبة بين الطرفين، الخوف من اضطرابات نفسية تؤدي الى المشاحنات، عدم الشعور بالرضى في العلاقة بين الطرفين، التخوف لدى الفتاة من عدم الترويح للنفس، التخوف لدى الفتاة من معايشة الملل بعد الزواج، وجود أحد الأمراض النفسية لدى أحد أفراد أسرة المتقدم، أسلوب القسوة والخشونة في استقبال المتقدم عند التعامل معها، الخوف لدى الفتاة من عدم إشباع احتياجاتها، عدم الرغبة في الزواج والافراط في عملية الانجاب، الفشل في العلاقات العاطفية الأولى)

الدراسة الرابعة: دراسة إنتصار زين العابدين شهباز، إنتصار معاني علي (2022) مقال بعنوان: "العوامل الاجتماعية لتأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة في جامعة بغداد"

هدفت الدراسة إلى: التعرف على العوامل الاجتماعية الأكثر ارتباطا بتأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في جامعة بغداد، والمتمثلة في العوامل الاسرية والعوامل الاقتصادية المهنية، والعوامل النفسية الذاتية، والبيئية، والتعرف على الفروق في العوامل الاجتماعية المرتبطة بتأخر سن الزواج لدى النساء العاملات في جامعة بغداد تبعا لمتغير نوع المهنة.

تمثلت عينتها في: 100 موظفة موزعة على 7 كليات من جامعة بغداد، تم اختيارها بطريقة العينة القصدية، كما قامت الباحثتان ببناء (استبانة) تهدف الى قياس العوامل الاجتماعية المؤدية الى تأخر الزواج

لدى النساء، وبعد ان استخرجت الباحثتان الخصائص السيكومترية من معاملات التمييز والصدق والثبات للاستبانة، تم تحليل إجابات العينة وفق البرنامج الاحصائي(SPSS)، وفق المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- العوامل الاجتماعية المتمثلة في (العوامل الأسرية، العوامل الاقتصادية والمهنية والعوامل النفسية والذاتية وكذا العوامل البيئة) لها تأثير متكافئ على تأخير سن الزواج لدى النساء العاملات في جامعة بغداد.
- ليس هنالك تأثير لمتغير نوع المهنة الاجتماعية (العوامل الأسرية والعوامل النفسية والذاتية والعوامل البيئية) على تأخير سن الزواج لدى النساء العاملات في جامعة بغداد.
- هناك تأثير لمتغير نوع المهنة للعوامل المهنية والاقتصادية لصالح الموظفات.

الدراسة الخامسة: دراسة بندر صالح عيضة المالكي(2022) مقال علمي بعنوان:" ظاهرة تأخر سن الزواج بالمجتمع السعودي بمحافظة جدة "

هدفت الدراسة إلى: التعرف على وجهة نظر الشباب السعودي في ظاهرة تأخر الشباب عن الزواج من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أبرز دوافع الشباب للزواج من وجهة نظر الشباب السعودي.
- التعرف على المحددات الاجتماعية للاختيار الزواجي من وجهة نظر الشباب السعودي.
- تحديد أهم أسباب تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب السعودي.
- توضيح الآثار المترتبة على تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب السعودي.
- تقديم حلول واقتراحات لمواجهة ظاهرة تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب السعودي.

وتمثلت عينتها في: 139 شاب سعودي بمحافظة جدة، تم اختيارها بطريقة العينة القصدية باستخدام أداة (الاستبيان) تم توزيعها الكترونيا.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أبرز دوافع الشباب للزواج من وجهة نظر الشباب السعودي كانت بمستوى استجابة عالية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ(2.75) وانحراف معياري(0.51) وتمثلت أهم فقرات الموافقة على لأنه يمثل حصانة وحماية للفرد من الوقوع في المحرمات.

- أشارت النتائج إلى أن أهم المحددات الاجتماعية للاختيار الزواجي، كانت بمستوى استجابة متوسط وذلك بمتوسط حسابي بلغ(2.04) وانحراف معياري (0.73) وأبرز هذه المحددات كانت عن طريق الاهل والأقارب، والمعرفة الشخصية للشاب أو الشابة عن طريق الأصدقاء.
- أن أهم أسباب تأخر سن الزواج كانت بمستوى استجابة عالية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ(2.36) وانحراف معياري(0.71) وأبرز هذه الأسباب هي قلة فرص العمل المتاحة للشباب، للشباب وغلاء المهور وتكاليف الزواج من قبل الأهالي والوضع الاقتصادي وصعوبة المعيشة.
- أهم الآثار المترتبة على تأخر سن الزواج كانت عالية بمتوسط بلغ (2.37)، وانحراف معياري (0.73)، ومن أبرز الآثار هي ارتفاع سن العنوسة، وانتشار المشكلات النفسية والأخلاقية...إلخ
- أشارت النتائج إلى أن اهم التوصيات والاقتراحات لمواجهة ظاهرة تأخر سن الزواج كانت عالية بمتوسط بلغ(2.83) وانحراف معياري(0.46).

الدراسة السادسة: دراسة مروة كرباح، عزت شاهين (2023) مقال علمي بعنوان: "درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا وعلاقتها بالمرحلة التعليمية ومعايير اختيار الشريك، دراسة ميدانية في بعض كليات دمشق"

هدفت الدراسة إلى: التعرف على درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج بين طالبات الدراسات العليا في جامعة دمشق، وعلاقتها بالمرحلة التعليمية ومعايير اختيار الشريك.

وتمثلت عينتها في: 783 طالبة، منهم 583 طلبة ماجيستير، و200 طالبة دكتوراه، موزعة على 4 كليات تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية بأسلوب القرعة، باستخدام أداة(الاستبانة)، وفق المنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا عالية، إذ بلغ عدد الطالبات اللواتي اعتبرن متأخرات بسن الزواج(664) طالبة وبنسبة (84.8%)، وهي نسبة مرتفعة. في حين وصل عدد غير المتأخرات بسن الزواج الى (119) طالبة وبنسبة (15.2%) وهي نسبة منخفضة، مما يدعونا للقول إن درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج بين طالبات الدراسات العليا في دمشق.
- دلت نتائج أن هناك علاقة بين العمر وحالة الزواج لدى طالبات الدراسات العليا، إذ كانت النسبة الأكبر من الطالبات اللواتي أعمارهن فوق(34)سنة من ضمن المتأخرات بسن الزواج، وجاءت

ظروف الحرب على سورية كسبب من أسباب تأخر سن الزواج في المرتبة الأولى لحصولها على أكبر نسبة مئوية والتي بلغت (98.2%)، ومن ثم على التوالي العامل الاقتصادي في المرتبة الثانية بنسبة(95.1%)، والعوامل التعليمية في المرتبة الثالثة بنسبة(93.2%)، والعوامل الاجتماعية كالفوارق الطبقية والانتماء، وأخيراً جاءت العوامل النفسية كأقل الأسباب التي تقود الى تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا.

- أما بالنسبة لمعايير اختيار الشريك فقد جاء معيار التوافق النفسي والعاطفي لاختيار طالبات الدراسات العليا للشريك في المرتبة الأولى لحصولها على أكبر نسبة مئوية، والتي بلغت (95.8%)، في حين جاء معيار التجانس في المستوى التعليمي في المرتبة الثانية، أما معايير (العمر المناسب، لا توجد معايير لدي، المظهر الخارجي، التوافق الاجتماعي، الوضع الاقتصادي)، فقد جاءت على التوالي كأقل المعايير في اختيار طالبات الدراسات العليا للشريك المناسب.
- أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباطية بين تأخر سن الزواج والمرحلة التعليمية، عند طالبات الدراسات العليا في جامعة دمشق، فتأخر سن الزواج لديهن بسبب إكمالهنّ لتعليمهن في مرحلة الدراسات العليا.
- توجد علاقة ارتباطية بين متغير العمر ومتغير معايير اختيار الشريك، كما أن مختلف فئات الاعمار يجدون أن معيار التوافق النفسي والعاطفي هو المعيار المناسب لاختيار الشريك.
- دلت النتائج أنه لا توجد علاقة بين متغير حالة الزواج ومتغير معيار التوافق النفسي والعاطفي، والوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي، وهذا يدل على ان المتأخرات وغير المتأخرات في سن الزواج يجدون أن معايير اختيار الشريك ليست سبباً في تأخر سن الزواج.

قراءة تحليلية للدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والغير محلية المتعلقة بمتغيرات بحثنا، تبيَّن انه رغم انها تتفق جميعها في تناول متغير "تأخر سن الزواج"، إلا انها تختلف من حيث زوايا تناولها وفيما يلي نستعرض اهم أوجه الاتفاق والاختلاف:

من حيث المجال الزمني: تم اجراء هذه الدراسات في الفترة الزمنية ما بين (2010–2023)، حيث أجريت دراسة ضيف نجية في(2011)، وأجريت دراسة محمد بوعليت في (2015)، في حين أجريت دراسة كل من شرقي رحيمة وحمزة جحنيط في (2017)، وأجريت دراسة طيب بن عاشور في (2018)، ودراسة كل من سفيان بن إبراهيم الربدي وأسامة محمد، ومجد عاقل في (2019)، في حين أجريت دراسة سحر الجوهري في (2020)،

وأجريت دراسة نعيم بوعموشة في(2021)، كما أجريت دراسة إنتصار زين العابدين شهباز، وإنتصار معاني علي، وبندر صالح عيفة المالكي في (2022)، وأجريت اخر دراسة لمروة كرباح، وعزت شاهين في (2023).

من حيث مجالها المكاني: تختلف الدراسات من حيث مجتمع دراستها، فمنها ما هو محلي (الجزائر العاصمة–جيجل–برج بوعريريج–ورقلة)، وتختلف من حيث مجالها المكاني بين (قطاعات–جامعات–مدن). ومنها ما هو مجتمع غير محلي(السعودية–بغداد–سوريا)، وتتفق جل الدراسات الغير محليها من حيث مجالها المكاني(جامعات)، ماعدا دراسة " بندر صالح عيضة المالكي" تمثل مجالها المكاني في مدينة أو محافظة جدة.

من حيث الهدف: تهدف كل الدراسات المحلية بشكل عام الى تسليط الضوء على ظاهرة تأخر سن الزواج، والعوامل المؤدية إلى ذلك، رغم اختلاف ابعاد ومؤشرات الدراسة وتقسيماتها الى عوامل اقتصادية، او اجتماعية، او تعليمية، او ثقافية، او نفسية، وشخصية، وعوامل اجبارية واختيارية.

اما الدراسات الغير محلية هدفت جلها للكشف عن العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج، من وجهة نظر طلاب الجامعات، ماعدا دراسة **إنتصار زين العابدين شهباز، وإنتصار معاني علي**، التي هدفت الى الكشف عن العوامل الاجتماعية لتأخر سن الزواج عند المرأة العاملة، وكذلك التعرف على وجهة نظر الشباب السعودي لظاهرة تأخر الشباب عن الزواج، اما دراسة "مروة كرباح، وعزت شاهين" هدفت الى التعرف على درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا.

من حيث حجم العينة وطريقة اختيارها: تراوح حجم عينات البحث بين (100 الى 783 عينة)، تم اختيارها حسب اهداف الدراسة ومجتمع بحثها، وتنوعت بين (الكرة الثلجية–القصدية–العينة العرضية–المسح الشامل–العينة العشوائية).

من حيث أداة جمع البيانات: تتفق كل الدراسات من حيث أداة جمع البيانات(الاستبيان)، وأضاف محمد بوعليت في دراسته أداة المقابلة، واما دراسة شرقي رحيمة اعتمدت على أداة الاستمارة والملاحظة، وتتفق الدراسات مع دراستنا في استخدام أداة الاستبيان كأداة رئيسية.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة والتعقيب عليها، حاولنا ابراز أوجه الاختلاف والاتفاق بينها، للاستفادة منها في شقيها النظري والتطبيقي، وفيما يلي اهم أوجه الاستفادة منها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تُشكل الدراسات السابقة بوصلة الباحث، وأرضية انطلاقه العلمية، لأهميتها البالغة في تأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للدراسة الحالية، وهذا هو الغرض العلمي الحقيقي من استعراضها وتبيَّان نقاط اختلافها واتفاقها، وعرضها للنقد البنَّاء من اجل تفادي الوقوع في الخطاء والتكرار، وبناء موضوع بحث يتميز بالجدية والاصالة، ويكون إضافة علمية لحقل العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع العائلي خاصة، وأرضية انطلاق للبحوث المستقبلية، وفيما يلي نستعرض اهم أوجه الاستفادة منها:

صياغة الإشكالية وتحديد ابعادها ومؤشراتها: إن تحديد وصياغة إشكالية البحث ليس بالأمر السهل، فعلى الباحث الإلمام بالدراسات السابقة وتحليلها واستخلاص زبدتها لبلورة إشكالية بحثه وضبط تساؤلاتها، فالعلاقة بين الإشكالية والتساؤلات الفرعية هي علاقة الجزء بالكل، ولإيجاد حلول لها يتطلب ان يتميز الباحث بالمهارات الكافية لاستخراج ابعاد ومؤشرات اشكاليته تكون قابلة للبحث والقياس، وهذا ما استفادت منه الباحثة من الدراسات السابقة.

بناء تصور مسبق لتنفيذ البحث: بعد تحديد إشكالية البحث، يتطلب من الباحث اعداد تصور مسبق لتنفيذ البحث، من خلال تمحيص الدراسات السابقة والاستفادة منها فيما يناسب بحثه، من خطة بحث تشمل متغيرات بحثه والاستفادة من مناهج البحوث ومجتمعاتها وعيناتها وأدوات جمع بياناتها، كما يستفيد الباحث من صياغة أسئلة الاستبيان وضبطها، والأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات، واستخلاص النتائج وعرضها.

بناء المدخل النظري: يتطلب بناء المدخل النظري للبحث دقة الملاحظة والتحليل، وهذا ما استفادته الباحثة من الاطلاع على الدراسات السابقة، والتعرف على مداخلها النظرية وما يتناسب مع طبيعة موضوعاتها ومجتمعات بحثها وعينته، فموضوع بحثنا" المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري"، يتطلب مدخل نظري يُفَسَّرْ في اطاره ظاهرة تأخر سن الزواج بطريقة منهجية، من خلال ربط العلاقة بين متغير المحددات الاجتماعية وكيفية تأثيره على سن الزواج وتأخره وعلاقتهما بالمجتمع الجزائري ككل، حيث لا يمكن دراسة" الزواج" بمعزل عن "الاسرة"، ولا يمكن دراسة" الاسرة" بمعزل عن المجتمع"، فكل جزء يكمل الاخر فالعلاقة متكاملة بنائياً ووظيفياً.

في الأخير يمكن القول كخلاصة ان هدف الباحثة من استعراض الدراسات السابقة، هو محاولة استثمارها لتحقيق درجة من التكامل الوظيفي بين البناء النظري والتطبيقي، على ضوابط منهجية وأسس علمية رصينة، تَسْهُم في الاثراء العلمي والارتقاء الفكري للقارئ، وخبرة من الخبرات ومرجعا علميا كدراسة سابقة مستقبلا.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

- لكل دراسة مميزاتها وخصائصها ولعلا اهم ما يميز دراستنا هو عنوانها، حيث يتميز بالحداثة، قصير ومركز ولا يحتوي على تكرار الكلمات، له متغيرين واضحين (المحددات الاجتماعية، وسن الزواج) والعلاقة بينهما هو التأخر، يعكس مشكلة البحث ومجالها، وهذا ما يتنافى مع بعض عناوين الدراسات السابقة.
- اهم ما يميز دراستنا تناوله لمتغير (المحددات الاجتماعية)، يستهوي القارئ ويرغب في الوقوف على دلالته ومعناه، والبحث عن علاقته بتأخر سن الزواج، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة، ولم تتناوله دراسات أخرى في حدود اطلاعنا، وهذا ما جعل الباحثة تحاول تحديد اطاره، خاصة ونحن في البحوث الاجتماعية نبحث عن المفهوم ونعرفه اجرائيا لنبحث به.
- تتميز دراستنا من حيث اختلاف مجالها المكاني والزماني وحجم العينة، ومن حيث عامل " سن الزواج" وتحديد تأخره حسب الاحصائيات الحديثة(2023-2024)، وهذا ما اعطى دراستنا اصالة وحداثة.
- تتميز دراستنا بكونها تعالج مشكلة حقيقية، انطلاقا من المتأخرين في سن الزواج، وهذا ما لم تعالجه بعض الدراسات السابقة التي تناولت وجهات النظر، وتناولها لمشكلة التأخر في سن الزواج من زوايا ضيقة عكس دراستنا.

8-المدخل النظري المفسر للدراسة:

تحتل النظرية أهمية كبيرة في التحليل السوسيولوجي وجزء اساسي في البحث العلمي، نظرا لما تقدمه من تفسيرات للظواهر الحاضرة وتوقعاتها المستقبلية، وباعتبار النظرية تتأسس على مجموعة من المفاهيم والقواعد والقوانين والبديهيات، فلا بد وان تتوافق مع مؤشرات ومتغيرات البحث السوسيولوجي، من خلال بناء تصور شامل للظاهرة الاجتماعية وتقديم حلول للمشكلة المدروسة، بحيث ترتبط الحلول

بجذور المشكلة ومؤشراتها المختلفة، في اطار منهجي علمي يربط بين اجزاءه النظرية والتطبيقية وفق مفاهيم النظرية وأسسها وقواعدها المنهجية، مما يساعد الباحث على التحليل والتفسير والاستنباط وفهم النتائج بشكل اعمق، ولان دراسة ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري ومحدداتها الاجتماعية، وتحليلها يرتكز على مدى تأثير مشكلة تأخر سن الزواج على استقرار المجتمع ووظائفه وبناءه، ومدى تأثر سن الزواج، ومواقف الافراد تجاه الزواج بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي للأسرة، وباعتبار المجتمع كنظام اجتماعي متكامل يتكون من مجموعة أجزاء مترابطة ومتساندة وظيفيا والزواج والاسرة جزء من هذا النظام فهو يتأثر ويؤثر على الأجزاء الأخرى، وتأخر سن الزواج يؤثر على هذا النظام ككل وعلى استقراره وتوازنه، جعلنا نتبنى النظرية البنائية الوظيفية كمدخل رئيسي لدراستنا، واستندنا لمفهوم النسق الاجتماعي للتحليل وفهم الترابطات والتفاعلات بين أجزاء المجتمع:

8-1 النظرية البنائية الوظيفية:

تحظى النظرية البنائية الوظيفية بمكانة بارزة في التحليل السوسيولوجي المعاصر، ويرجع تسمية النظرية بالبنائية الوظيفية، الى اعتمادها على مفهومين أساسيين في تحليل المجتمع وتفسيره وهما " البناء" Structure و"الوظيفة"Function، ويمثل هذان المفهومان العمود الفقري لهذه النظرية (حسني، 2017).

ويرتبط مفهوم البناء ارتباطا وثيقا بمفهوم البنية، فكل تطور في البناء يتمتع بخصائص التجمع أو ترتيب العناصر والتي تحقق مع بعضها البعض استقرار الهيكل، وكلمة وظيفة مشتقة من الكلمة اللاتينية Functionem وتعني الأداء أو التنفيذ، فالأفراد فاعلون بمعنى أنهم يسعون إلى تحقيق أهداف معنية ولديهم نوايا، وأدوات للوصول إلى أهدافهم وتحقيقها (Geert, 2017, p. 17).

ولقد ركز علماء الاجتماع مثل تالكوت بارسونز، والكثير ممن تأثروا بكتابات فالفريدو باريتو، على منهج التحليل الوظيفي وهذا ما جعل النظرية البنائية الوظيفية ترتبط بالنظرية السوسيولوجية، اما في الفكر الاجتماعي المعاصر فقد اهتم بهذا المنهج كل من دافيز ومور وهويت، وغيرهم (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 36).

تهتم الاتجاهات البنائية بتفسير الدور والوظيفة التي تؤديها ظاهرة ما او نظام معين في البناء او النسق او التنظيم باعتباره جزء من الكل هو البناء الاجتماعي، باعتبار ان كل نظام اجتماعي داخل يرتبط مع غيره من النظم الأخرى (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 37)

كما تتبنى المقاربة الوظيفية على تشبيه المجتمع بالكائن العضوي الحي، بمعنى ان المجتمع يتكون من مجموعة العناصر والبنيات والأنظمة، ويؤدي كل عنصر من هذه العناصر وظيفة ما داخل هذا الجهاز المجتمعي، وبهذا يترابط كل عنصر في النسق بوظيفة ما ومن ثم فالمجتمع نظام متكامل ومترابط ومتماسك، يهدف الى تحقيق التوازن والحفاظ على المكتسبات المجتمعية، والمقاربة يمثلها الفرنسي اميل دوركايم والامريكيان تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون". (حمداوي ، 2015، صفحة 50)

وقد حاول تايلور ان يربط بين سائر الظواهر والنظم الاجتماعية، وحاول باريتو ان ينظر الى المجتمع على انه في حالة توازن، كما حاول بارسونز ربط المفهومات بمفهومات أخرى مثل تناغم مكونات النسق او تساوقها compatibility ومفهوم التكامل ومفهوم النظام (صيام، 2009، الصفحات 43-57)

كما يقوم النظام الاجتماعي على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الأجزاء وان أي تغير يحدث في أي جزء من أجزاء المجتمع يصاحبه بالضرورة تغير مماثل في الأجزاء، وفي النظم الأخرى وفي المجتمع ككل على ان أجزاء النسق الاجتماعي تعد كلها مترابطة بعضها مع بعض (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 69)

يذهب "ميرتون" انه إذا فشلت أجزاء النظام في تحقيق أهدافها نجم عن ذلك ما يسمى بالخلل الوظيفي وهو اول من ادخل هذا المصطلح في المنظور الوظيفي (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 76)

فالمجتمع بناء معياري يولد لدى الفرد إحساس الخضوع له، وينقسم المجتمع الى مجتمع ريفي وحضري ويتميز كل منهما بمجموعة من مركبة من السمات، ويتكون المجتمع من مجموعة من النظم الاقتصاد السياسة الدين والاسرة ولكل منها قيم تحدد هويته، فالقيم وكيفية إدراكها تختلف وتتنوع وفقا لتباين قدرات الناس واختلاف ظروفهم الاجتماعية والطبيعية (رشوان ح.، التنظيم الاجتماعي و المعايير الاجتماعية، 2014، الصفحات 173-176)

وإذا كانت وظيفية القرن 19 ترى ان المجتمع هو وحدة كلية وظيفية، فإن الوظيفية المعاصرة ترى ان المجتمع هو نسق، والنسق هو أداة تصورية يرى المجتمع على أنه يتألف من مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض، تلك تتحد علاقتها في إطار الكل، بمجموعة من المبادئ التنظيمية التي تستند الى التساند الوظيفي والتفاعل بين أجزاء النسق وبعضها البعض (صيام، 2009، الصفحات 48-49)

ويمكن نمذجة النظرية البنائية الوظيفية في الشكل التالي:

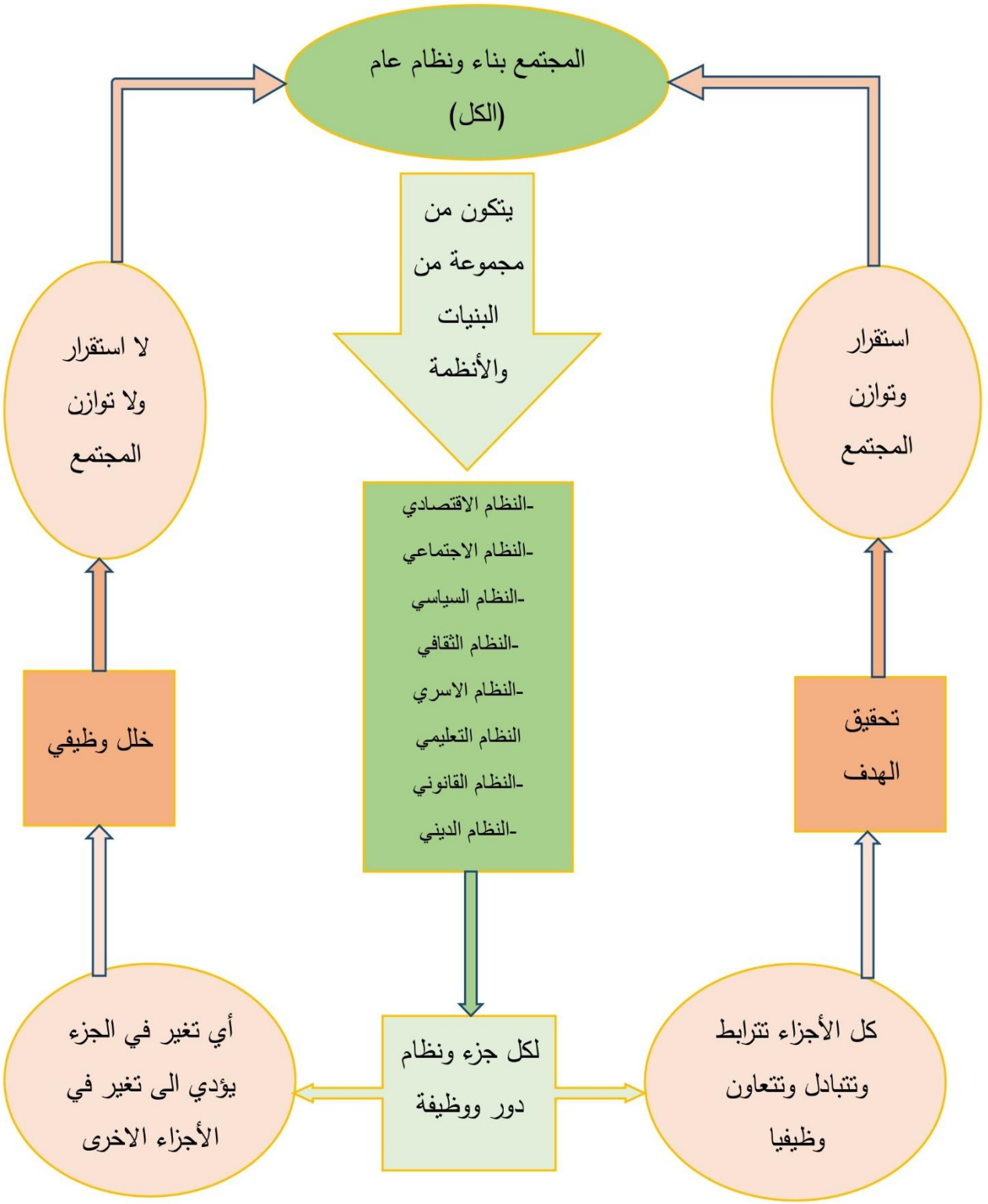

الشكل 04: النظرية البنائية الوظيفية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات النظرية البنائية الوظيفية

2-8 نظرية النسق الاجتماعي:

يعتبر تحليل النسق System، من أبرز وأحدث الاتجاهات النظرية في إطار ما اصطلح عليه في التفسير السوسيولوجي المعاصر، بعلم اجتماع الانساق الصغيرة MicroSociology وعلم اجتماع الانساق الكبيرة MacroSociology، فهو يعنى بدراسة الجزئيات المكونة للنسق الاجتماعي من مستوى التكامل الى مستوى التباين (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 36)

اهتم بارسونز بتفسير الظواهر الاجتماعية من خلال الكشف عن طبيعة وظائفها وقدرتها على تحقيق الأهداف والطموحات، فلا بناء بدون وظائف اجتماعية ولا وظائف بدون بناء اجتماعي وهذا يدل على وجود علاقة بين البناء والوظيفة، وهذا ما يذهب إليه في كتابه"النسق الاجتماعي". (إحسان م.، 2015، الصفحات 50-54)، كما اعتبر ان النسق الاجتماعي العام يوجد بذاته Suigeneris، بمعنى ان المجتمع يملك واقعا وحقيقة اجتماعية مستقلة كنسق اجتماعي، وعن وجود الافراد، كما يبرز البناء الاجتماعي او الانساق الفرعية التي يتكون منها البناء المنظمات Organization، عددا من الوظائف الأولية المهمة، وتتكون من (التكامل، نمط المحافظة، التكيف، تحقيق الهدف)، وتعمل هذه الانساق الفرعية على تخللها المتبادل، وتشابكها وتعمل على غرس الظواهر الثقافية والاجتماعية، في الشخصية، فالأشخاص الذين غرست فيهم الظواهر الثقافية الاجتماعية مؤهلون للقيام بأدوارهم الاجتماعية على درجة عالية من التنظيم والتقنين، عند ذلك يمكن اعتبار النسق الاجتماعي على درجة عالية من التكامل وموجه نحو التوازن Equilibrium-Orianted (حجازي، 2013، الصفحات 77-81)، وحسب بارسونز فتنظيم العلاقات بين الجنسين يعتبر عنصراً مركزيا من عناصر التكامل والتناسق الاجتماعي، فالارتباط بين الرجل والمرأة ويؤدي تلقائيا إلى تكوين أسرة وإنجاب الأطفال، وهذا ما يسمح بديمومة الاسرة واستمراراها كقوى في البناء الاجتماعي (Parsons, 1991, p. 108)، وحتى في المجتمع المستقر نسبيا هنا كعمليات تغيير بنيوية مستمرة في العديد من الأنظمة الفرعية للمجتمع، فالاستقرار والتغيير نسبيان، فالأسرة الزوجية كنظام فرعي في تغير مستمر، فإنجاب الأطفال ونضجهم البيولوجي يستمر بمجرد ولادتهم كما يكبر الوالدين باستمرار، يخضع الطفل لعملية التنشئة الاجتماعية وتتحدد ادواره وتتغير مع كبر الطفل ونضجه، لذلك يجب النظر إلى الاسرة الزوجية كنظام يتغير وليس نظام متوازن بشكل ثابت، كما يحدث في الأنظمة الفرعية الأخرى للمجتمع

(Parsons, 1991, pp. 338-339)، وحسب بارسونز يؤدي تفكك العلاقات بين الانساق البنائية إلى ظهور أشكال من الصراعات والتوترات داخل البناء، وإلى إخفاق الافراد في أداء ادوارهم، ومن اهم هذه التوترات تلك التي تنشأ نتيجة عدم التكامل والترابط بين نسق الاسرة ونسق الاقتصاد. (رشوان ح.، 2017، صفحة 63)، **ويمكن نمذجة نظرية النسق الاجتماعي وفق الشكل التالي:**

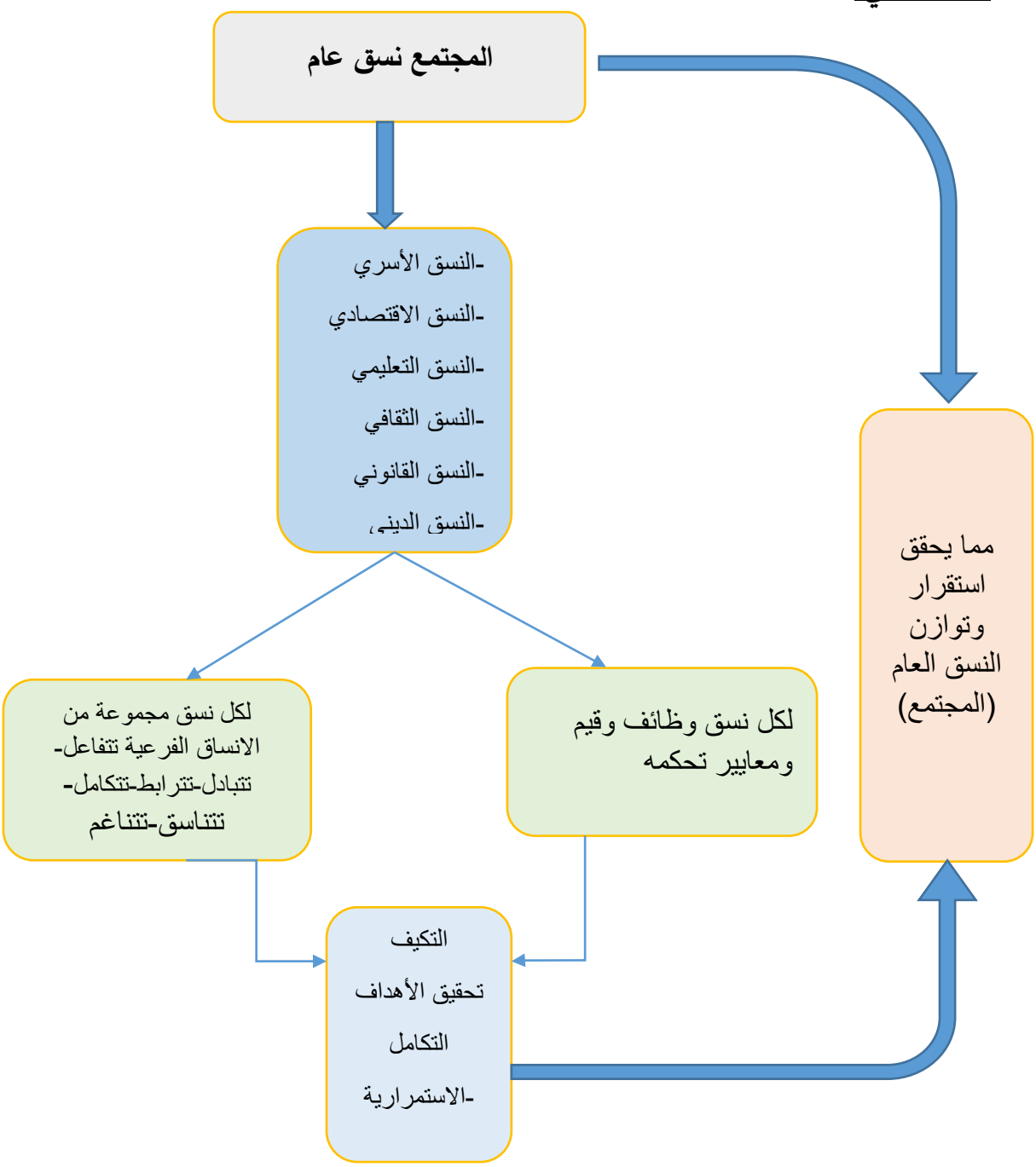

الشكل 05: نظرية النسق الاجتماعي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات نظرية النسق الاجتماعي

3-8 الإسقاط النظري:

يتمثل المجتمع الجزائري في كونه بناء ونظام اجتماعي عام، يتكون من مجموعة بنيات وأنظمة متكاملة ومتساندة وظيفيا، تعمل بانسجام لتوازن المجتمع وتحقيق أهدافه ، ويؤدي كل نظام (الاسرة، الاقتصاد، الثقافة، التعليم، القانون ...الخ) وظيفة حيوية داخل المجتمع، وأي خلل يصيب أي نظام يؤدي الى خلل في الأنظمة الأخرى مما يجعل المجتمع في حالة من اللاتوازن، فللأسرة عدة وظائف وأدوار اجتماعية، وتتأثر بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي، وتؤثر بدورها على سلوكات واتجاهات افرادها، وإذا كان الزواج نظام لبناء الاسرة، فان أي خلل يصيب النسق الاسري يؤدي بدوره الى اختلال النسق الزواجي، فكلاهما يؤثر في الاخر ، فالأسرة تحدد سلوكات الافراد واتجاهاتهم تجاه الزواج والسن عند الزواج ومدى استعدادهم للقيام بوظائفهم وادوارهم تجاه اسرهم ومجتمعهم، واذا كانت ظاهرة التأخر في سن الزواج تمس كيان المجتمع وتهدد استقراره فان التحليل البنائي الوظيفي يجعلنا نبحث عن أسباب ومؤشرات الظاهرة من خلال تفسير الدور والوظيفة التي تؤديها الاسرة في النسق او النظام الاجتماعي باعتبارها نظام او جزء ترتبط مع غيرها من الأجزاء والنظم الأخرى، وباعتبار الاسرة نسق بحد ذاتها تتكون من مجموعة العناصر الفاعلين يجعلنا نضع تصور للظاهرة من مستوى التكامل الى مستوى التباين، كما ان طبيعة التحليل البنائي الوظيفي يجعلنا نستند على الكشف عن طبيعة الأنظمة ووظائفها وقدرتها على تحقيق توازن المجتمع، فكان لابد وان ننطلق من تحليل وظيفة النظام الاسري وطبيعة علاقته بالأنظمة الأخرى (الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتعليمي)، ومدى تأثر سلوكات الأفراد واتجاههم نحو الزواج بهذه الأنظمة.

فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي مرَّ بها المجتمع الجزائري، اثرت على مختلف بنيات ووظائف الأنظمة الاجتماعية التي تعمل بشكل مترابط ومتساند من اجل استقرار المجتمع وتوازنه، والتي انعكست بدورها على الظروف المعيشية للأسر فانتقالها من الاسرة التقليدية الى المعاصرة ومن الزراعية الى الصناعية أدى الى عدة تغيرات في بناءها ووظائفها وأدوارها الاجتماعية، فتغير نظام السلطة وخروج المرأة للعمل ومشاركتها في اتخاذ القرارات وبروز مؤسسات التنشئة الاجتماعية أثر بشكل فعال على ما تحدده من سلوكات أفرادها واتجاهاتهم نحو الزواج، ونظرا لأهمية الأسرة كوحدة اجتماعية والزواج كنظام، وباعتبارهما جزء

من البناء الكلي فهما يساهمان في تطور المجتمع ورقيه عن طريق التساند والتبادل بين مختلف الأجزاء الأخرى لتحقيق تكامل المجتمع، ولكل جزء دوره ووظيفته المتوقعة منه، بما يضمن تكامل وتوازن المجتمع واستمراره وتحقيق حاجات النسق وتلبية حاجات الأجزاء الأخرى. فهي تعمل على تحديد الأدوار والوظائف والمسؤوليات، يأتي دور الأسرة في التنشئة والضبط الاجتماعي لأفرادها ومدهم بالقيم والمعايير، مما يحقق توافق وتكيف الفرد داخل أسرته وجماعته ومجتمعه، حيث تؤثر على تصرفاتهم وتحدد سلوكاتهم وتفاعلاتهم خاصة المتعلقة بأشكال الزواج ووظائفه، وخصائصه والدور والمكانة الاجتماعية المكتسبة منه، وبناء العلاقات والروابط الاجتماعية، ويعد الزواج الطريقة الشرعية لضمان استمرار النسل وإمداد المجتمع بالأفراد وتعليمهم القيم والعادات والتقاليد وتوارثها من جيل إلى أخر، كما يوفر الزواج بيئة سليمة للإشباع العاطفي والنفسي والمادي، ويمكننا القول أن الزواج نظام اجتماعي يساهم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، وبما أن الأفراد يتصرفون بشكل متشابه فإن سلوك الزواج يعتمد على التوارث والتقليد مما يحقق الانتظام في المجتمع، وبالتالي توازنه واستمراره، ويساهم المجتمع في تعليم هؤولا الأفراد وتوفير مناصب العمل وإرساء القانون، وينتظر المجتمع من الافراد القيام بأدوارهم ووظائفهم المتوقعة منهم لتحقيق اهداف ومتطلبات النظام العام، فإذا ما فشلت الاسرة في تحقيق متطلبات النسق يؤدي الى انهياره، ولكل نظام مشكلاته التي تنعكس على الظروف المعيشية للأسرة كالمستوى المعيشي والفقر والبطالة وحجم السكن وعدد الأطفال والتعليم والتي تنعكس بدورها على اتجاهات الافراد وسنهم عند الزواج.

يمكن توضيح الاسقاط النظري وفقط المخطط التالي:

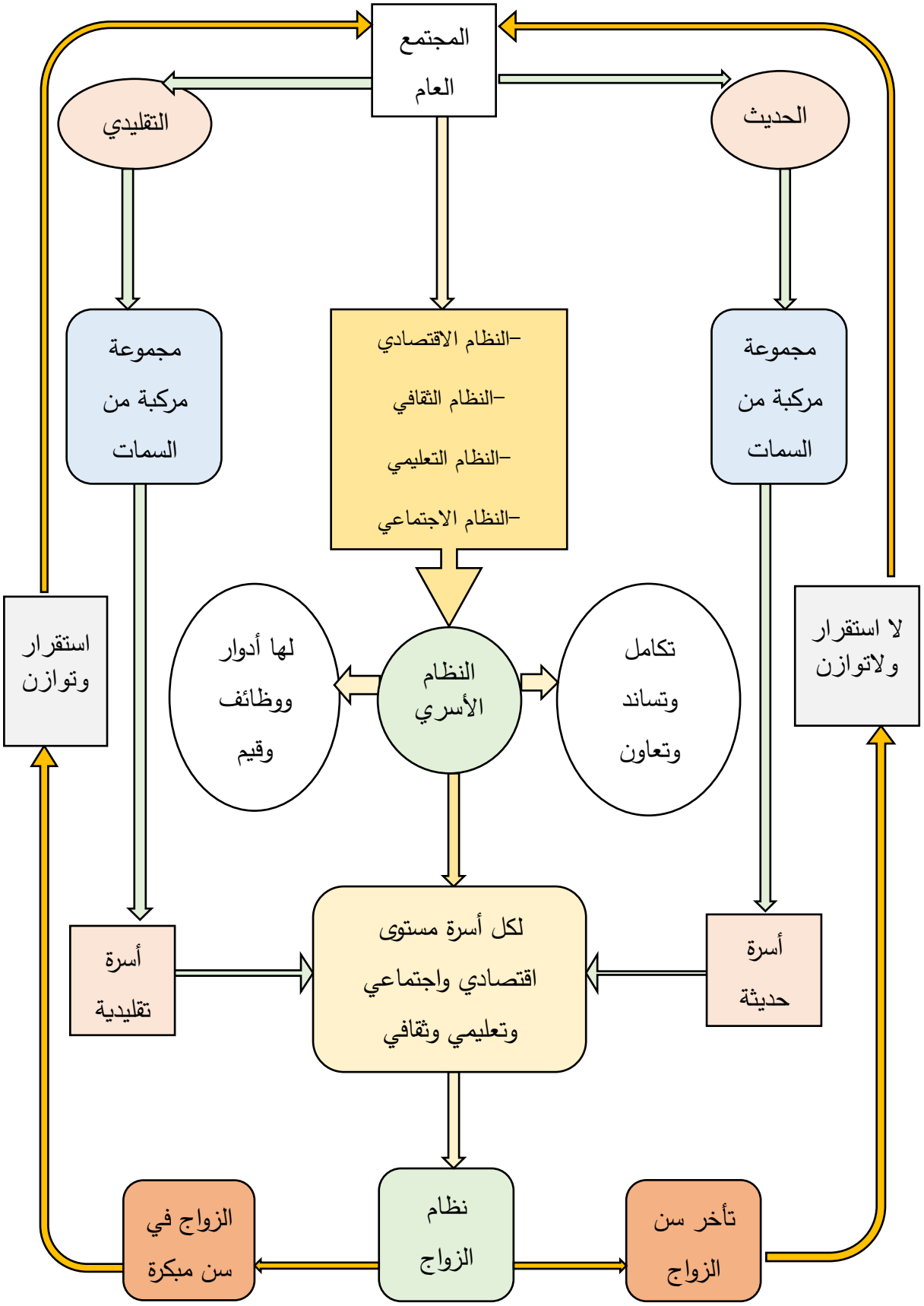

شكل 06: الإسقاط النظري للدراسة

المصدر: إعداد الباحثة

9-صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات في الجانب الميداني من دراستنا، من طرف بعض العينات التي رفضت الإفصاح عن سنها كون السن خاصية ضرورية لترشيح العينة لملاء الاستمارة، وعدم تفهم أن الغرض منها هو البحث العلمي، كما تلقينا بعض الردود برفض ملاء الاستمارة وهذا راجع الى أسباب شخصية غير معروفة، وشعورهم بالإحراج كونهم من المتأخرين في سن الزواج، خاصة لدى الافراد الأكبر من 40 سنة، وأيضا تخوف البعض من الإفصاح عن الأسباب الحقيقية لتأخر سن زواجهم، بالإضافة الى عدم الإجابة على بعض الأسئلة مما جعلنا نلغي بعض الإجابات، كما واجهتنا صعوبات في إيجاد عينات البحث الميداني والاتصال بها، حيث استغرقت وقتا ومجهودا كبيرا، بالإضافة الى مشكلات تتعلق بذهنيات المبحوثين، وتقبلهم المشاركة في البحث والاستجواب، وصعوبة استجواب العينات خاصة وان موضوع البحث تأخر سن الزواج هو مشكلة شخصية، لها آثارها النفسية والاجتماعية، حيث يشعر البعض بالإحراج وعدم الإفصاح عن كل الأسباب لتأخر سن زواجهم، وأيضا صعوبات تتعلق بجمع البيانات الإحصائية، والتنقل من مؤسسة الى أخرى (البلدية، مديرية السكن والتجهيزات العمومية، الديوان الوطني للإحصائيات) مما تطلب منا وقتا وجهدا، وأخيرا صعوبة إيجاد البيانات الإحصائية المتعلقة بمجتمع البحث والتي أخذت منا وقتا طويلا.

الفصل الثاني:

نظام الزواج في البناء الاجتماعي الجزائري

تمهيد.

1-الزواج كنظام اجتماعي.

2-تشكيلة بنية الزواج في المجتمع الجزائري.

3-الزواج في المجتمع الجزائري دراسة سوسيوديموغرافية.

4-تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.

خلاصة.

تمهيد:

عرف نظام الزواج منذ الأزل عدة أشكال، ويختلف باختلاف المجتمعات، وكونه نظام اجتماعي فله عدة وظائف وغايات ودوافع، لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الافراد والمجتمع، ويخضع اختيار الزوج والزوجة لعدة معايير وقوانين مستمدة من عادات وتقاليد المجتمع، ويتم وفق مراحل وخطوات وطقوس وشعائر، تفرضها الجماعة ويتقبلها الفرد، ومع تغير الحياة الاجتماعية وتطورها وفق العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، خضع نظام الزواج لعدة تغيرات من حيث السن عند الزواج والشكل واسلوب الاختيار، وتغير معايير اختيار الشريك، وعرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عدة تغيرات مجتمعية أثرت بدورها على نظام الزواج، عبر مراحل تطوره التاريخية، نتج عنه ظاهرة التأخر في سن الزواج مخلفا آثار مست الفرد والمجتمع.

1-الزواج كنظام اجتماعي:

يعتبر الزواج أحد الأنظمة الاجتماعية التي تهدف الى استقرار الفرد والمجتمع، ويحدث الزواج بصورة منتظمة داخل المجتمع ويتخذ عدة أشكال، ويرمي الى تحقيق مجموعة من الأهداف الوظائف المترابطة، بما يضمن تطور المجتمع واستمراره.

1-1 أشكال الزواج:

عرف التاريخ الاجتماعي عدة أشكال للزواج، وهذا ما اتفق عليه مفكري علم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع، فقد اختلفت اشكال الزواج باختلاف الأزمنة واختلاف المجتمعات الإنسانية واختلاف الثقافات، كما أثرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية على شكل الزواج، وقبل التطرق لأشكال الزواج يمكن تقسيم الزواج الى نمطين رئيسيين حسب ماكلينان العالم الأنثروبولوجي البريطاني، وهما الزواج الإضوائي "الداخلي"، والزواج الإغترابي "الخارجي":

- ✓ **الزواج الإغترابي(الخارجي):** يعرف بأنه "الزواج الذي تقوم القاعدة الأساسية فيه على ضرورة الزواج من خارج الجماعة القرابية" (زرهوني، 2018، صفحة 106)

ويتم هذا الزواج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها الفرد ثقافيا ودينيا واجتماعيا، فيتزوج الفرد من خارج عشيرته أو قبيلته، ويحدث عادة بين العشائر والقبائل التي ترغب في التحالفات وزيادة قوتها أمام الأعداء من العشائر الأخرى، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته حول الحكم والعصبية.

- ✓ **الزواج الإضوائي(الداخلي):** هو زواج مبدؤه الأساسي الاختيار من داخل الجماعة وهدفه هو المحافظة على تماسك الجماعة ويتخذ عدة أشكال:

  - الزواج من الطائفة أو نفس الجماعة القرابية.
  - الزواج بين أبناء العمومة.
  - الزواج من أبناء الخؤولة.
  - الزواج التبادلي حيث يتزوج الابن من فتاة في عائلة ويزوج أخته من شقيق زوجته (زرهوني، 2018، الصفحات 106-108)، ويمكن توضيح أنماط الزواج عند ماكلينان في الشكل التالي:

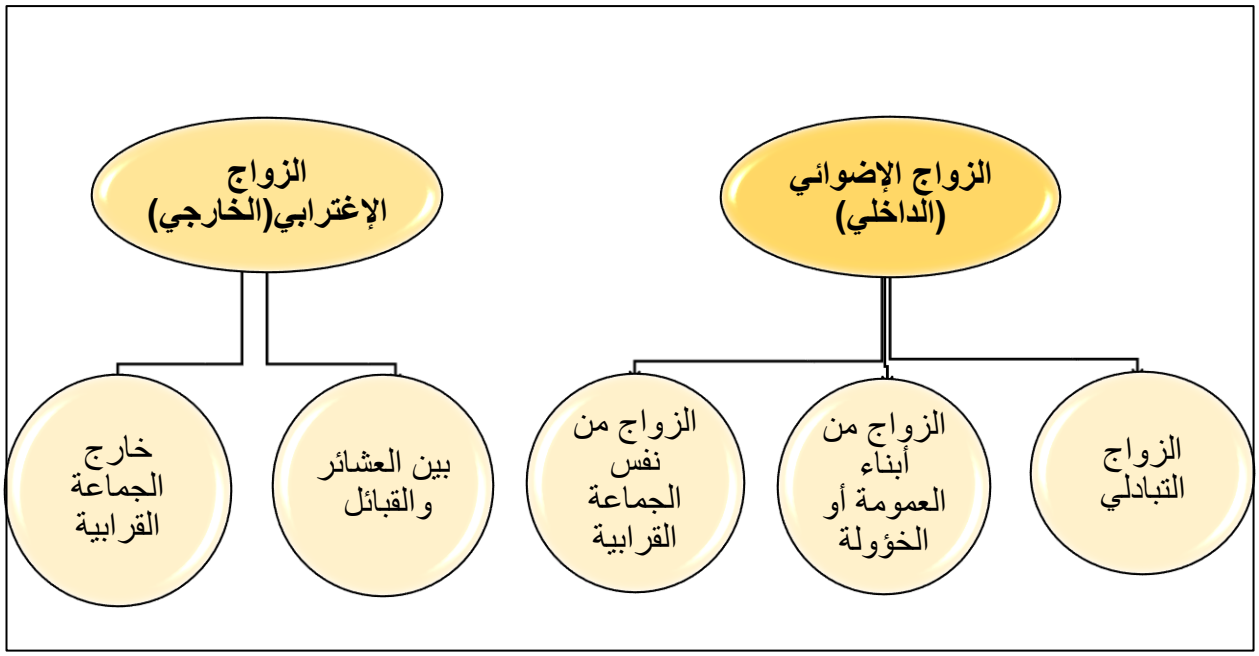

الشكل 07: أنماط الزواج عند "ماكلينان"

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

يتم هذا الزواج من داخل الجماعة (العشيرة او القبيلة)، تكون لها نفس الخصائص الثقافية والدينية، خاصة من داخل جماعة الأقارب، ويحدث عادة في المجتمعات التقليدية التي تفرض قيود على الاختيار الزواجي، وقد شاع هذا النمط من الزواج في الاسرة العربية، كونه يحفظ العلاقات القرابية ونظافة الدم والعشيرة، كما يعمل على حفظ الإرث داخل دائرة الأقارب، ويقدم أهل الزوجين بعض التنازلات للحفاظ على النسب والمصاهرة ووحدة الجماعة والعشيرة، **ويمكن التطرق لأشكال الزواج الأكثر انتشارا في مختلف المجتمعات كالآتي:**

1-1-1 وحدانية الزوج والزوجة Monogamy: تعتبر وحدانية الزواج من الاشكال المفضلة في كثير من المجتمعات، ومعناه زواج رجل واحد من امرأة واحدة، وهذا الشكل منتشر على أوسع نطاق عالمياّ، بل إن هناك مجتمعات ترفض كل أشكال الزواج عدا الوحدانية، إلا أن هذا لا يعني أن الزواج لا بد وأن يحدث مرة واحدة طوال العمر فقط، بل يمكن السماح بالزواج مرة أخرى في حالة الطلاق، او وفاة أحد الزوجين (الخولي س.، 2011، صفحة 62)، ويعتبر هذا الشكل من الزواج الأكثر انتشارا في مجتمعاتنا الحديثة.

يعتبر مورقان هذا النظام من أرقى أشكال الزواج حيث يرتبط بمقتضى هذا النظام الرجل بامرأة واحدة في وقت واحد وهو شكل حديث يرتبط بالحضارة الغربية، إلا أن هذا الاعتبار خاطئ، إذ تبين من دراسة

وتحليل نظم الأسرة القديمة، أن التجمعات الأولى زاولته وأخذت به كالتوتمية، وقدامى اليونان والرومان، واعتبرته المسيحية الزواج الأمثل، حتى الإسلام أباح تعدد الزوجات (حلمي، 2013، صفحة 49)

1-1-2 تعدد الزوجات: Polygamy وهو زواج رجل واحد من عدة نساء، وهو نظام يباح بمقتضاه للرجل أن يكون في عصمته أكثر من زوجة واحدة، وكان التعدد عند العرب قبل الإسلام مباحا إلى حد ما وقد أدرك الإسلام الدوافع الفطرية للإنسان فلم يلغ ظاهرة التعدد وإنما قيدها بشرط العدل وحددها بأربع زوجات، ليخرج المجتمع من حالة الفوضى والعشوائية، فالنص القرآني يضبط التعدد بضوابط إيمانية، ويقيده ماديا في قوله تعالى:**{فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ}** (النساء:3) (عبد الحكيم، 2014، صفحة 36)

1-1-3 وحدانية الزوجة مع تعدد الأزواج:Polyandry وهو نظام يباح بمقتضاه لجماعة من الرجال أن يشتركوا في زوجة واحدة، لتكون حقا مشاعا بينهم وهو شكل نادر الحدوث، ومحدود الانتشار للغاية ويكون الأزواج في معظم الحالات من الأشقاء، وهذا يقلل إلى حد كبير من درجة الغيرة بين هؤلاء الأزواج، وينتشر هذا النوع من الزواج في قبائل (Toda) الهندية (عبد الحكيم، 2014، صفحة 39)

1-1-4 الزواج الجمعي:Group Marriage ويسمح لعدد من الرجال أن يتصلوا جنسيا بعدد من النساء على أن يكون حقا مشاعا بينهم، وقد اتبعت عشائر قديمة هذا النظام في أستراليا، وميلانيزيا وبولونيزيا، وبعض قبائل التبت وهمالايا، وسيبريا، وقبائل الهاواى، وقد تفرع عن هذا الزواج أشكال فرعية، منها "زواج الإخوة" الذي بمقتضاه يعاشر الإخوة الأخوات معاشرة زوجية في نطاق الأسرة، ومنها "زواج الأقارب" الذي بمقتضاه يتعاشر بعض الأقارب الذكور بطائفة من أقاربهم الإناث، وكثيرا ما يظهر هذا النظام في كتابات مورجان باسم "العائلة البونالوية"(Punaluan Family) (حلمي، 2013، صفحة 47)

في تفسير آخر يتم بين اثنين أو أكثر من الأزواج، وبين اثنين وأكثر من الزوجات، وليس هناك اتفاق بين العلماء حول ما إذا كان هذا الزواج الجماعي موجود كنمط ثقافي، وإنما هناك بعض الشواهد على أن هذا الزواج قد وقع أو حدث بين سكان الغابات في البرازيل أو جنوب الباسفيكي وسيبيريا والتوادس في الهند (رشوان ح.، 2007، صفحة 100)

1-1-5 الشيوعية الجنسية: Promiscuité على رغم عدم وجود أدلة قاطعة على وجود نظام الشيوعية الجنسية سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة، فإن بعض الفلاسفة والعلماء نادوا بنظام

الشيوعية الجنسية كأصحاب المدن الفاضلة(UTOPIA) مثل أفلاطون وكامبانلا، كما أن بعض العلماء والمفكرين عللوا وجود الشيوعية، ومن هؤلاء نجد باخوقن ومورغان وماك لينان، ويعرف هذا الشكل من الزواج بالنظام الأمومي (Matriarchal) حيث تعتبر الأم محور القرابة لا الأب ويرجع هذا النظام إلى الجهل بالأب (حلمي، 2013، صفحة 46)

رغم ان الشيوعية الجنسية ذكرت في العديد من المراجع كشكل من أشكال الزواج الا انها ليست نظاما واسع الانتشار في المجتمعات الإنسانية، فقد استخدمت لتفسير تطور نظام الزواج في بعض المجتمعات والقبائل الغير معروفة، وقد سعت مختلف الجماعات الى تنظيم العلاقات الزواجية من خلال وضع قيود وقوانين تنظم العلاقة الجنسية، لضمان الحفاظ على وحدتها واستقرارها.

1-1-6 الزواج من الطبقات الأعلى:Hypergamy ويتبع هذا النمط من الزواج نظام الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، حيث يمنع أفراد الطبقات العليا أو الغنية الاختلاط أو الزواج من الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا من المجتمع لأنهم يعتبرون دون المستوى المطلوب." ويعتبر الزواج من الطبقات الأعلى عادة بمقتضاها تمنع المرأة التي تنتمي الى طبقة اجتماعية معينة من الزواج من أحد أفراد طبقة أدنى، لكن يباح لها الزواج من أفراد طبقتها الاجتماعية أو طبقة أعلى" (ميمون، 2009، الصفحات 29-30)، ويمكن توضيح أشكال الزواج في الشكل التالي:

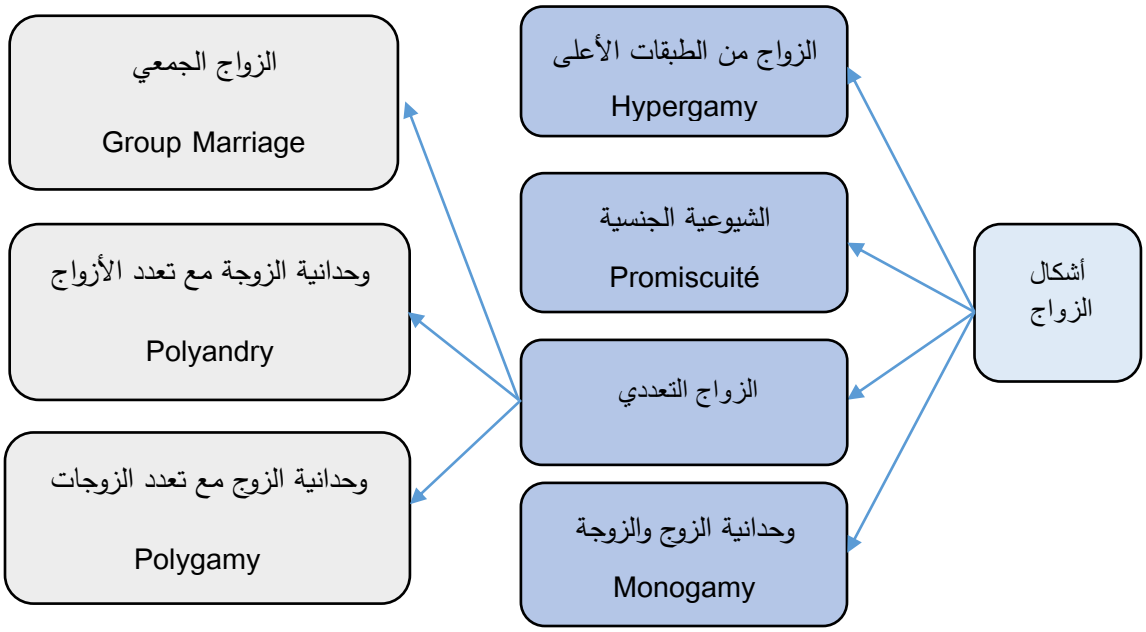

الشكل 08: أشكال الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

مما سبق يتضح أن المجتمعات الإنسانية عرفت عدة أشكال من الزواج، وتختلف باختلاف المجتمعات والقوانين التي تحكمها، وفي نفس السياق عرفت ايضا المجتمعات العربية قبل ظهور الإسلام، عدة أنماط وأشكال من الزواج، وهي أشكال متوارثة في بعض عادات وتقاليد بعض القبائل والجماعات نذكر منها:

- ✓ **الإستبضاع:** بعد ان تطهر المرأة من حيضها يرسل زوجها لرجل فيه صفات محببة إليه كالشجاعة، أو الكرم، أو القوة، أو الجمال، أو القيادة، أو الغنى، أو الحكمة، ويرغب ان تكون صفة او أكثر من تلك الصفات في أولاده، فيأتيها ذلك الرجل، بعد ذلك إن شاء أتاها، وإن شاء اعتزلها حتى الولادة، وأحيانا تلجأ المرأة الى زواج الإستبضاع دون ان تكون متزوجة، وان كانت ظاهرة نادرة الحدوث (أبوعليان، 2013، الصفحات 14-15)
- ✓ **زواج المسيار أو الزواج المؤقت:** ويستمر لفترة قصيرة، وهو شائع في بعض القبائل في جزر اندمان حيث يظل الأب يعاشر الأم إلى أن يفطم الطفل، وهذا الزواج شرعه الله للمسلمين في صدر الإسلام لظروف خاصة، كالسفر الطويل والغزوات لمن لا يستطيعون صبرا على كبت رغباتهم، والزواج المؤقت هذا أو زواج المتعة هو الذي يبيت النية فيه ويوضع أساسه ويتم على نية زمن محدد لغرض معين يقدره القادم عليه رجلا كان أو امرأة بناء على دوافع خاصة (عبد الحكيم، 2014، صفحة 41)
- ✓ **زواج المقت والإرث:** هذا النمط من الزواج كان منتشرا في بلاد فارس، إيران الحالية، ثم انتقل الى المجتمع العربي، إلا أنه كان زواجا مذموما وغير مرغوب فيه عند العرب، ويعرف باسم آخر(وراثة الأرامل)، حيث ان المرأة التي تترمل ويموت عنها زوجها، يقوم ابنها أو أحد أقارب الزوج ويرمي عليها ثوبه، إن شاء تزوجها، وإن شاء منعها من الزواج حتى تموت ويرثها، أو تفدي المرأة نفسها منه فتعطيه ما تملك من أموال، فإن تزوجت المرأة وأنجبت يسمى المولود(مقتي أو مقت)، وهذا الزواج محرم لقوله تعالى:{ وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا }(النساء:22) (أبوعليان، 2013، صفحة 16)
- ✓ **تبادل الزوجات:** كان الرجل في الجاهلية يقول انزل لي امرأتك أنزل لك عن امرأتي ويسمى هذا " نكاح التبادل"، وغالبا ما تكون هذه المبادلة مؤقتة، إذ تعتبر من مظاهر الود والصداقة، وقد عرفت هذه الظاهرة في بعض القبائل الافريقية وجماعات أخرى في المكسيك والفلبين وجزيرة مدغشقر وعرف أيضا في بلاد الفرس (حلمي، 2013، صفحة 51)

✓ **زواج المتعة:** وهو عقد شخصي بين رجل وامرأة لمدة معينة على مبلغ معين، وينتهي هذا الزواج بانتهاء المدة المشروطة، وهو يشبه زواج المهر من كل الوجوه إلا اشتراط المدة وفي هذا الزواج مهر مقدم وحقوق للأولاد على أبيهم في الانتساب إليه والإرث منه، والمعروف أن زواج المتعة قد أجيز في بداية عهد الإسلام في السفر والغزوات ثم حرمه الاسلام فيما بعد تحريما مطلقا حيث نهى عند الرسول (ص) في يوم خيبر، وفي حجة الوداع (رشوان ح.، 2012، صفحة 173)

✓ **زواج الشغار:** كانت بعض قبائل العرب في الجاهلية تبيح الاختلاط بدون قيد بين الخطيبين قبل الزواج، فيحق للرجل مباضعة خطيبته، فإذا قبل كل منهما الاخر تم العقد ويسمى عندهم نكاح السفاح، وقد حرم الإسلام ذلك، وكان في بعض القبائل يحرم اتصال الخطيبين جنسيا ويبيح غير ذلك من الاختلاط، فيجوز للرجل عندهم أن يعاشر من يسبى من النساء ويصبحن من ممتلكاته، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم هذا النوع وقال لا شغار في الإسلام (محمد ب.، 2012، صفحة 196)

مما سبق نستنتج انه بعد ما جاء الإسلام جعل الزواج ميثاقا غليظا، فنظم العلاقات الزواجية من خلال تحديد شروطه وأركانه، وابراز غاياته وأهدافه، كما حث على الزواج المبكر حفاظا على الفرد وعفته كما حرم الزنا، والعلاقات الغير الشرعية للحفاظ على الانساب، وحرم اشكال الزواج التي كانت في الجاهلية، والغير مبنية على الأسس الصحيحة لتعاليم الإسلام، كما أباح تعدد الزوجات مع تحديد ضوابطه، كما حدد معايير الاختيار للزواج والحقوق والواجبات.

1-2 دوافع الزواج:

تختلف دوافع واهداف الزواج باختلاف شكله من داخل النسق القرابي او خارجه، حيث يهدف داخل النسق القرابي الى الحفاظ على اسم العائلة وممتلكاتها، ويهدف الزواج عامة للحفاظ على استقرار الفرد والمجتمع ومن بين دوافع واهداف الزواج ما يلي:

1-2-1 الدافع الجنسي: قد يكون الدافع الجنسي سببا لزواج الفرد من خلال الرغبة في ممارسة الغريزة الجنسية ممارسة منتظمة ومشروعة بشكل طبيعي غير منحرف (عبد الحكيم، 2014، صفحة 28)

1-2-2 الدافع الديني: في المجتمعات أو البيئات التي تسيطر عليها العاطفة الدينية تكون الرغبة في إكمال نصف الدين سببا ظاهريا للزواج، قد يخفي رغبات أخرى يعتقدون أن الدين لا يرضى عنها، أو لا يستطيعون تبريرها فيعطونها وصفا دينيا (سمية، 2012، صفحة 53)

1-2-3 الدافع لإنجاب الأطفال: قد يعد إنجاب الأطفال دافعا للزواج حيث يهدف الفرد رجلا كان أم امرأة إلى تكوين أسرة تحميه أو تؤمن له مستقبله عند الكبر (غسيري، 2013، صفحة 25)

1-2-4 دافع الحب: يعتبر الحب دافعا للزواج خاصة مع انتشار العلاقات العاطفية والاختيار الحر الطبيعي للزواج، وذلك نتيجة الاختلاط بين الجنسين (بوعليت، 2015، صفحة 69)

1-2-5 دوافع اجتماعية: يمكن إرجاعه إلى الضغط الذي تمارسه بعض الأسر على أفرادها نتيجة لظروفها، حيث يعيش هؤلاء في مشاكل دائمة لا يرون حلا لها إلا في اللجوء إلى الزواج، كما أن عدم رحمة المجتمع بالفرد الأعزب قد يدفع بهؤلاء إلى الزواج لأنه يحميهم من تهجم المجتمع عليه (غسيري، 2013، الصفحات 25-26)

1-2-6 التعاون الاقتصادي وتقسيم العمل: قد يعتبر الضغط الاقتصادي دافعا للزواج لتحقيق الحماية المادية والمنزل المستقل وسد الحاجات الترفيهية، لذلك يتوجه الافراد للبحث عن الشريك والحياة الاسرية لتلبية الحاجات الاقتصادية وتوفير الأمن فالدافع الى الزواج وتطوره عوامل اقتصادية قوية الأثر (ضيف، 2011، صفحة 50)

1-2-7 دافع العادات والتقاليد: قد تكون عادات وتقاليد المجتمع، فيما يتعلق بالزواج دافعا لزواج أفراده (بوعليت، 2015، صفحة 70)

ومن خلال تناولنا لدوافع الزواج يمكننا القول ان للزواج عدة اهداف من بينها:

- ✓ تبادل الحب مع شخص آخر، الحصول على الرفقة أو الجاذبية الجنسية.
- ✓ البحث عن الأمن الاقتصادي والمنزل المستقل.
- ✓ إنجاب الأطفال وتحقيق الأمن العاطفي والاستجابة لرغبات الوالدين.
- ✓ طلبا للحماية والشهرة والوصول الى وضع اجتماعي معين (تركية، 2015، صفحة 65)

أما أهداف الزواج في قانون الاسرة الجزائري فقد جاء في قانون الاسرة الجزائري رقم 05-09 المؤرخ في ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 04 مايو 2005 المعدل والمتمم المادة الرابعة:(أمر رقم05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005) الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب، ويمكن توضيح دوافع واهداف الزواج في الشكل التالي :

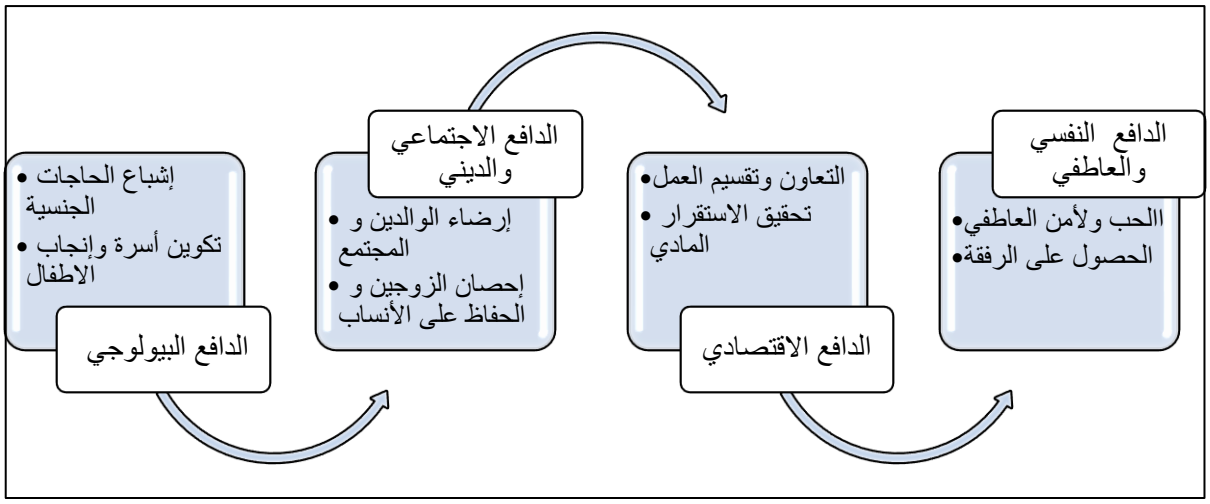

الشكل 09: دوافع واهداف الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال تناولنا لدوافع الزواج وأهدافه يمكننا الاستنتاج ان الزواج نظام لتكوين اسرة والتي هي بدورها وحدة لتكوين المجتمع، كما ان الزواج يؤدي وظيفة حيوية في المجتمع، من خلال الإنجاب وإمداد المجتمع بالأفراد، فمن خلال عملية التكاثر والتناسل يستمر النوع البشري، مما يمكننا من القول ان هناك علاقة بنائية وظيفية بين الزواج والفرد والاسرة والمجتمع موضحة في الشكل كالآتي:

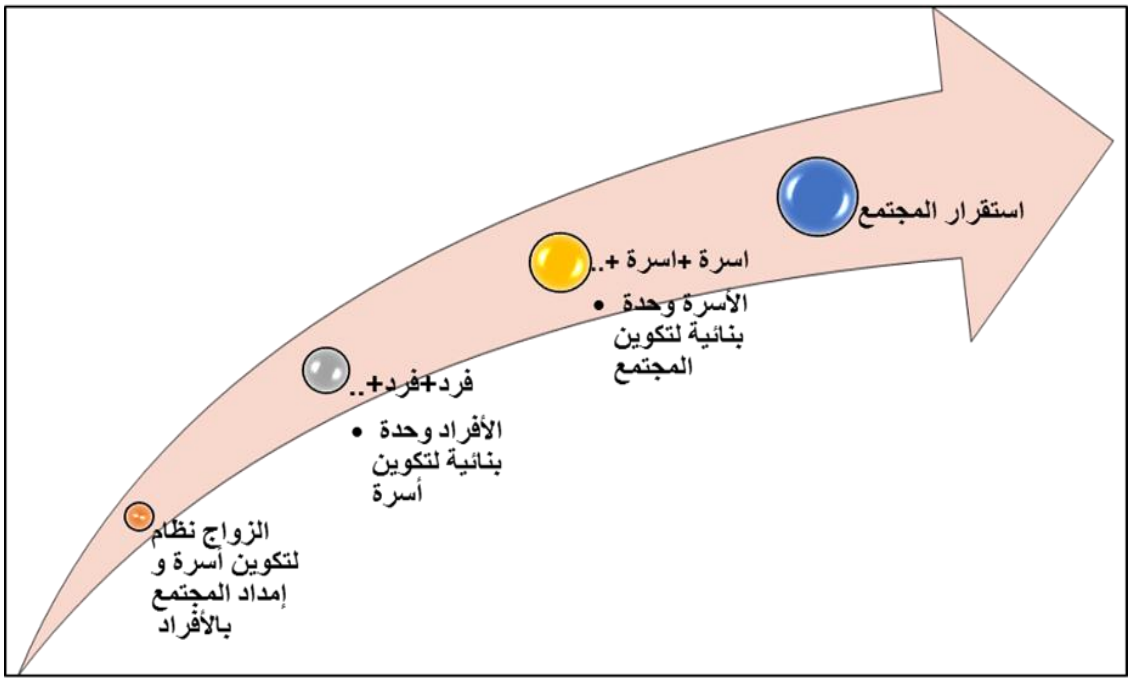

الشكل 10: العلاقة البنائية الوظيفية بين الزواج والفرد والاسرة والمجتمع

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على المعطيات النظرية

من خلال عرض ما سبق ومن خلال الشكل الموضح نلاحظ أهمية الزواج ودوره في تحقيق استقرار وتوازن المجتمع، فالزواج هو النظام الاجتماعي، والشرعي والقانوني الوحيد، لتكوين أسرة وتنظيم العلاقات الجنسية، وإنجاب أطفال شرعيين، وبذلك فهو يمد المجتمع بالأفراد والذين بدورهم يكونون أسر جديدة، وتتم عملية إعادة إنتاج الافراد وبذلك يتم بناء المجتمع فهي عملية مستمرة تضمن استمرار المجتمع وتوازنه.

1-3 معايير الاختيار للزواج:

ان لاختيار شريك الحياة عدة معايير، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، وتختلف باختلاف رغبات الافراد وميولهم الشخصية، وقد تبنى على معايير دينية او ثقافية او نفسية واجتماعية ومن بين هذه المعايير فإننا نستطيع ان نميز ما يلي:

1-3-1 التكافؤ في العمر: وهو تناسب سن الزوجين بالشكل الذي يتوافق مع قدراتهما على الحياة الزوجية من الناحية الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية.

1-3-2 التكافؤ في المكانة الاجتماعية: ويعني ان يكون الزوجين متوافقين من حيث الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها (ميمون، 2009، الصفحات 32-33)

1-3-3 التكافؤ الاقتصادي: تقارب المستوى الاقتصادي للفتاة والشاب غالبا ما ينتهي بالزواج.

1-3-4 التكافؤ في النفوذ والسلطة: من المستحسن أن يكون هناك تقارب بين الاسرتين المتصاهرتين في النفوذ والسلطة (رشوان، 2012، الصفحات 69-72)

1-3-5 وجود المال والجمال والنسب: هذه الأمور التي تساعد في نجاح الزواج، لأنها تدخل في معايير المجتمع، ولكن يجب أن يكون هناك درجة من القناعة ولا تؤخذ هذه الأمور على اطلاقها، فالوسطية والاعتدال مطلوبان.

1-3-6 التقارب في الثقافة والمستوى التعليمي: فهي من الأمور التي تساعد على التفاهم الفكري، وعلى عكس ذلك يسهم وجود هوة بين الزوجين، ومن ثمَّ مشكلات، فقد ينتهي زواج جامعية من شخص يحمل شهادة المتوسط أو الأساسية بالفشل، ويفضل أن يكون الرجل أعلى شهادة من المرأة (المعمار، 2019، صفحة 426)، كما تشير بعض الدراسات الى ان الافراد الحاصلين على تعليم جامعي من المرجح ان يكون لديهم شركاء لهم نفس المستوى التعليمي، كما أظهرت دراسات أخرى ان النساء اللاتي يؤجلن الزواج الى

سن متأخرة أكثر عرضة للدخول في اتحادات غير متجانسة في بعدين مهمين التعليم والدين (Evelyn L & Yu Chen, 2013, p. 350)، ويمكن توضيح معايير الاختيار للزواج في الشكل التالي:

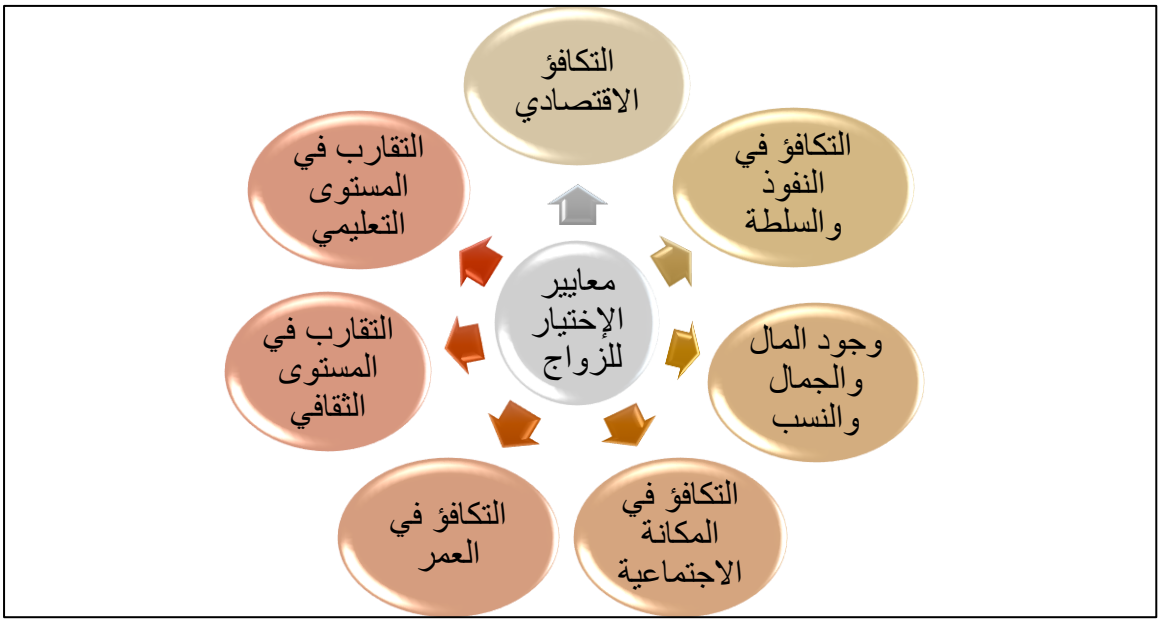

الشكل 11: معايير الاختيار للزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

مما سبق يمكننا القول انه يتم اختيار الشريك على أساس مجموعة من المعايير، الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية والتعليمية، وحتى الجنسية والدينية والنفسية، تعمل هذه المعايير على زيادة قوة الرابطة الزوجية والتفاهم والحب والمودة بين الزوجين، مما يعمل على دوام العلاقة الزوجية واستقرارها والقدرة على مواجهة المشكلات الاسرية مستقبلا وتحقيق أهداف وغايات الزواج.

وقد جاء في الإسلام عدة معايير لاختيار الزوج والزوجة:

- ✓ **معايير اختيار الزوجة في الإسلام:** قال الرسول صلى الله عليه وسلم" **تنكح المرأة لأربع، لمالها، وجمالها، ولحسبها، ولدينها فأظفر بذات الدين تربت يداك**" فالدين معيار أساسي أثناء عملية الاختيار للزواج، أما من حيث معيار الصلاح وحسن الخلق فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم" **الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة** "(رواه مسلم) وهذا يدل على أن معيار الصلاح شرط أساسي لاختيار الزوجة، وقد أمرنا الرسول عليه الصلاة والسلام باختيار المرأة الولود وقال (ص):" **تزوجوا الودود الولود فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة**" (ضيف، 2011، صفحة 102)

✓ **معايير اختيار الزوج في الإسلام:** فقد قال الرسول(ص):" **إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوهن إن لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض**"، ويتضح من الحديث تقديم معيارا الدين والأخلاق، على بقية معايير الزواج الأخرى كالمستوى الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي (أبوعليان، 2013، الصفحات 18-19)

من خلال تناولنا لمعايير اختيار الزوج والزوجة في الإسلام، يتبين لنا ان الإسلام قد أعطى لمعيار الدين أهمية بالغة في اختيار الزوجة وتقديمه على معيار المال والجمال والحسب، كما أوصى الرسول(ص) على معيار الصلاح والخلق في المرأة والودود الولود، في حين جاء معيار اختيار الزوج في صلاح خلقه ودينه ولم تعطى بقية المعايير أهمية، فبصلاح الدين والأخلاق يصلح الزواج وتتم مقاصده.

1-4 أساليب الاختيار للزواج:

يختلف نظام الزواج من مجتمع إلى اخر، باختلاف قواعد السلوك التي تحدده، كما يختلف داخل المجتمع الواحد باختلاف طبيعة المجتمع الزراعي والصناعي ومن طبقة إلى أخرى ومن ثقافة الى أخرى، ويخضع الاختيار للزواج في المجتمع التقليدي للوالدين ولنمط الاسرة وطبيعة العلاقات القرابية، ومع تطور الحياة الحضرية وتغير الاسرة وتأثرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، أصبح الاختيار للزواج فردي أساسه الحب يعتمد على عدة معايير وأسس كالمستوى التعليمي والاقتصادي للشريك.

فالاختيار للزواج سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الشخص بل وفق معايير المجتمع ويعتبر الاختيار للزواج طريقة يمكن للفرد أن ينتقي بها زوجته المستقبلية وهذه الطريقة تتوافق مع ثقافة ومعايير المجتمع (زرهوني، 2018، صفحة 147)

1-4-1 الأسلوب الوالدي: نادرا ما يعطي أهمية لعاطفة الحب او الصلات الشخصية الحميمة، ويختلف تدخل الاسرة بحسب جنس الابن، فقد يزداد تدخل الاب في حالة زواج ابنته، ويقوى تدخل الام إذا ما كان الابن هو المقدم على الزواج (عصمت، 2016، صفحة 22)

هذا الأسلوب الذي يظهر فيه تدخل الأهل (الوالدين: الأب والأم) أو واحد من بعض الأقارب بالذي أعترف به كرأس للعائلة وسيدها (الجد، والعم، والخال مثلا)، في سير عملية الاختيار للزواج الخاص بالأبناء الذكور والإناث معا، ففي بعض المجتمعات العربية مثلا قد يكون التدخل من طرف الأهل أو

الأقارب بصفة مطلقة يجعل الشريكين المقبلين على الزواج لا يستطيعان الخروج عن القرار المأخوذ من طرف العائلة حتى وإن كان ذلك ضد رغبتهما (غسيري، 2013، صفحة 60)

1-4-2 الأسلوب الفردي (الشخصي): يقوم على مبدأ الاختيار الشخصي دون تدخل الوالدين، وفي نفس الوقت يتلاءم مع المعايير التي تحددها الضوابط العائلية والأسس المجتمعية، ويرجع مبدأ الاختيار الشخصي إلى تغيرات المجتمع وخروج المرأة للعمل والتعليم (زرهوني، 2018، صفحة 161)

وهو ان يختار الشخص شريكه وفقا لمعاييره ورغباته دون تدخل أحد أفراد الاسرة النووية أو الممتدة، وهو ما يحد نسبيا الاختيار الوالدي، وفي هذا الاختيار يجب على الشخص مراعاة الجوانب الاجتماعية الاسرية، لأن الزواج يخضع للنظم الاجتماعية ويحقق أهدافاً اجتماعية وثقافية واقتصادية وتربوية إلى جانب الأهداف الشخصية، كما يتحمل المخطوبين مسؤولية اختيارهما وقرارهما (المعمار، 2019، صفحة 421)

1-4-3 الأسلوب الوسطي: ويتم فيها التشاور مع الوالدين والمعني بالزواج الذي تمنح له حرية الاختيار للشريك تحت وصاية وموافقة الاهل، ويمنح حق القبول أو الرفض لاختيار الوالدين، ويقوم هذا الأسلوب في الاختيار على الدمج بين رغبة المعني بالزواج ورغبة الاسرة بمعايير الجماعة، فقد يختار الوالدين العروس ويعطيان لابنهما حرية القبول أو الرفض كما قد يحدث العكس يختار الشاب الفتاة ويعطي لوالديه حرية القبول أو الرفض والاعتراض (ضيف، 2011، صفحة 87)، ويمكن توضيح أساليب الاختيار للزواج في الشكل التالي:

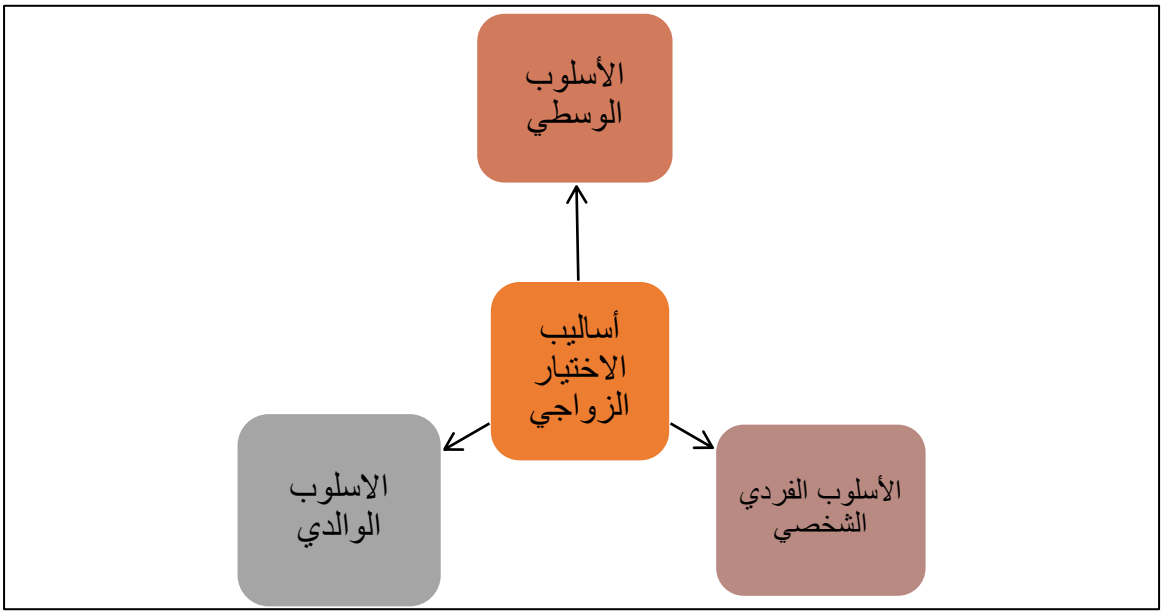

الشكل 12: أساليب الاختيار للزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

مما سبق يتضح لنا ان أسلوب الاختيار للزواج يتخذ عدة اشكال فأسلوب الاختيار الفردي يقوم على مبدأ الاختيار الشخصي دون تدخل الاهل، ويعتمد على معايير الشخص وميولته ورغباته، ويتلاءم في نفس الوقت مع الضوابط العائلية، في حين أسلوب الاختيار الوالدي يقوم على مبدأ اختيار الاب والام او أحد الأقارب، ويعتمد على الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية دون إعطاء العاطفة والحب أهمية، في حين يقوم الاسلوب الوسطي على مبدأ التشاور بين الاهل والمعني بالزواج وينتهي التشاور بالقبول او الرفض.

1-5 النظريات المفسرة للاختيار الزواجي:

ان تطور ظاهرة الزواج مرتبط بتطور الحياة الاجتماعية عبر العصور واختلاف متغيراتها التي تحدد معايير الاختيار للزواج، خاصة في ظل التطور التكنولوجي وتغير اشكال التعارف ومعايير الاختيار، لذلك جاءت النظريات للتنبؤ باتجاهات تطور عملية الاختيار للزواج، خاصة مع تأثر الافراد بقيم حديثة للاختيار، وقد رصدنا أهم ثلاث اتجاهات نظرية التي فسرت الاختيار الزواجي وهي كالآتي:

1-5-1 النظريات الاجتماعية والثقافية: ترتكز هذه النظريات على الجوانب الاجتماعية والثقافية في الاختيار للزواج وتتمثل في:

- ✓**نظرية التجانس:** ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشبيه يتزوج بشبيهه، وان التجانس هو الذي يفسر عملية اختيار الناس بعضهم بعضا كشركاء في الزواج، أي التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة والسمات الجسمية والنفسية، ويمكن تعريف الزواج المتجانس بانه ميل الناس شعوريا ولا شعوريا لاختيار شريك تتشابه فيه خصائص الشريكين، ومجموعة الخصائص الاجتماعية التي تحدد عملية اختيار الشريك يطلق عليها معايير الاختيار الزواجي الداخلي، وعادة ما يساعد التشابه في الخصائص على وجود علاقة تشاركية نتيجة تشابه الأفكار والقيم والرؤى والأنشطة والهويات وهو ما يزيد من التفاهم بين الزوجين وينعكس على حالة الاستقرار الاسري (بن صديق، 2010، صفحة 96)

نستنتج مما سبق ان نظرية التجانس تعتمد على التجانس في الخصائص والصفات كمعيار في عملية الاختيار الزواجي، مما يؤدي الى تفاهم واستقرار الزوجين، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية التجانس، ان نجاح العلاقة الزوجية لا يعتمد كثيرا على تشابه الصفات بل على قدرة

الشريكين على التكيف والاستمرار، كما أغفلت النظرية الجانب الشخصي والنفسي في عملية الاختيار، ضف الى ذلك إغفال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كعامل أساسي في عملية الاختيار الزواجي، فالتجانس لا يعكس الحياة الواقعية للزوجين.

- ✓ **نظرية التقارب المكاني:** للتقارب المكاني أهمية وظيفية في لقاء وتعارف الشباب، وقد يبنى الاختيار للزواج على أساس التقارب المكاني، أي في نطاق الجيرة فالمنطقة السكنية هي نطاق جغرافي محدد يتيح الفرصة للقاء وتعارف الشباب، ويستطيع الرجل أن يختار منه زوجته، وقد تبين ذلك عن طريق الزمالة في العمل، أو المشاركة في النشاط الاجتماعي أو الثقافي أو الرياضي، تدل الشواهد على أن الناس يتزوجون ممن يلتقون بهم وهؤلاء يعيشون عادة بجوارهم سواء في المسكن أو العمل (رشوان، 2012، صفحة 73)

نستنتج مما سبق ان نظرية التقارب المكاني تعتمد على معيار التقارب في المجال الجغرافي كالمجال السكاني والعمل حيث تتيح فرصة أكبر للتعارف والاحتكاك، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية التقارب المكاني، إهمالها للعوامل القيمية والاجتماعية والاقتصادية في عملية الاختيار، كما ركزت فقط على القرب المكاني، والذي لا يضمن التكافؤ والتجانس والاستقرار الزواجي.

- ✓ **نظرية القيم:** وهي تعتمد على أن الفرد يختار شريك حياته بناء على قيمه الشخصية ومنظومة القيم التي يكونها في داخله ولنفسه، فيختار الشريك الذي يتوافق مع هذه القيم ويتقبلها ليوفر ذلك له الأمان الانفعالي والتوافق الزواجي، وحيث أن القيم هي موجه أساسي للسلوك فإن هذا يوجه الفرد أيضا إلى اختياره للشريك لتقديره لهذه القيم واعتزازه بها، وهذه النظرية لا تتعارض مع النظريات السابقة بل تتوافق معها جميعا (غسيري، 2013، صفحة 58)

يتضح مما سبق ان نظرية القيم تعتمد على معيار التشارك في نفس القيم كمعيار لانجذاب الطرفين والاختيار للزواج، وتتشارك هذه النظريات في مبدأ التوافق والتشارك في خاصية ما كمعيار للاختيار الزواجي، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية القيم، هو ارتكازها على القيم كمحدد للاختيار كعامل معنوي، في حين أغفلت العوامل المادية، والشخصية، فالاختلاف في القيم قد يؤدي الى زواج ناجح ومستقر.

1-5-2 النظريات النفسية: ترتكز هذه النظريات على الجانب النفسي في الاختيار الزواجي وتشمل ما يلي:

- ✓ **نظرية المعيار Norm theory :** ترجع هذه النظرية إلى "كاتز و هيل" اللذين ذهبا الى أن "الزواج معياري" (يعرّف المعيار على أنه الفكرة التي توجد في عقل أفراد الجماعة، وهذه الفكرة هي على شكل عبارة تحدد ما يجب على الأفراد الإتيان به، وما يتوقع أن يفعلوه تحت ظروف معينة) فمن ضمن القضايا العامة التي تؤثر على الاختيار في الزواج: المعايير المتعلقة بالسلوك الإنساني والمعايير الثقافية، أما القضايا المحددة فهي التي تدور حول المعايير الخاصة بالدين والعمر والمكانة الاجتماعية (طربية، 2012، صفحة 63)

ولعل الفكرة النظرية العامة التي انطلقا منها هو أن التحديدات المعيارية في الثقافة تؤثر على السلوك، ولذلك فالسلوك يتجه الى ان يكون متوافقا مع التحديدات المعيارية، وقد عرفت التحديدات المعيارية على انها اعتقاد أو تحديد تقرير أو تحرم سلوكا معينا، وتشير القضايا العامة للنظرية الى ان:

- ان وجود المعايير في جماعة اجتماعية يؤثر على سلوك أفراد الجماعة لذلك يميل السلوك الى ان يتوافق مع التحديدات المعيارية.
- ان وجود معايير عن اختيار الشريك يؤثر في الاختيار، ولذلك فان عملية اختيار الشريك تتجه لتتوافق معه هذه التحديدات المعيارية (الخشاب س.، 1994، صفحة 112)

مما سبق نستنتج ان نظرية المعيار تعتمد على الأفكار التي يحملها الفرد في عقله والتي تحدد له الصفات والسلوكيات التي يجب ان تتوفر في الاختيار للزواج، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية المعيار انها ركزت على دور المعايير المجتمعية في قرارات الزواج، ممل يقلل ويحد خيارات الافراد تجاه الزواج، كما أهملت الرغبة الشخصية والنفسية في عملية الاختيار، كما ان المعايير تخضع للتغيير مع مرور الزمن.

- ✓ **نظرية الحاجات التكملية: Theory of Complementary Needs** بنى هذه النظرية روبرت ونشWinch بالاعتماد على قائمة الحاجات التي وضعها موري Murray، إذ تقوم على إشباع الحاجات بوصفها اساساً للعلاقات الإنسانية، فإذا كان الشخص ينقصه شيء فإنه ينزع إلى استكمال هذا الشيء من خلال علاقته مع الآخرين عن طريق الزواج، لأنه يشعر بعد الزواج بأنه أكثر تكاملا من ذي قبل وهو قد تلاقى النقص الذي يعانيه، وترى هذه النظرية ان الانسجام

والتوافق لا يتطلب بالضرورة تطابقاً وتشابهاً، بل يتطلب التكميل، وانتهى الامر بـ " ونش" الى تنقيح 12 حاجة و3 سمات عامة وهي:

1-تحقير الذات،2-الإنجاز (التحصيل)،3-الميل إلى الاجتماع،4-الذاتية،5-الإعجاب والثناء على الآخرين،6-السيطرة،7-العدوانية،8-الرعاية والعطف،9-الاعتراف،10-التطلع إلى المكانة،11-السعي إلى المكانة،12-الرعاية والحماية.

وفيما يخص السمات العامة:1-القلق،2-العاطفية،3-الإشباع الناتج عن تصور إشباع الآخرين (المعمار، 2019، الصفحات 423-424)

وقد أوضح وينش أن كلمة (المتممة أي المكملة) ترادف كلمة اشباع الحاجة need gratificaation وهي حالة يحدث فيها أن حاجات فرد تشبع عن طريق التفاعل مع شخص آخر.

ولما كان مفهوم "الحاجة المكملة" على درجة كبيرة من الغموض فقد تعرضت نظرية ونش للنقد من روسو، ليفنجرن ثارب، وقد تأثر وينش بنقد ثارب، وطبع عام 1967 ما اسماه (نظرة الآخرين other look) أشار فيه الى تعديل نظريته السابقة ويتمثل هذا التعديل في انه أدمج أراء ثارب في نظريته وخرج علينا بقضية أكثر تعقيدا وهي:

الحاجة المكملة وتكميل توقعات الدور يتفاعلان في شكل جمعي في التأثير على عملية اختيار الشريك (الخشاب س.، 1994، الصفحات 117-118)

مما سبق يتضح ان نظرية الحاجات المكملة تعتمد على حاجات الفرد، العاطفية والاجتماعية والنفسية او الاقتصادية، التي يسعى الى تلبيتها من خلال شريك الحياة والتي تكمل وتشبع حاجة الفرد، حيث يكمل الشريكين بعضهما البعض ولا يهم التوافق والتجانس والتشابه في الصفات عكس نظرية التجانس، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية الحاجات المكملة، أنها ترتكز على عملية التكامل بدل التجانس، كما انها بالغت في التركيز على الحاجات المكملة بالرغم انها معنوية وغير ملموسة، وارتكزت على الجانب النفسي بدل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في عملية الاختيار للزواج.

1-5-3 نظريات التحليل النفسي في الاختيار للزواج: ترتكز هذه النظريات على جانب التحليل النفسي في الاختيار الزواجي وتشمل ما يلي:

- ✓ **نظرية العوامل اللاشعورية للورنس كيوبي:** تعتمد هذه النظرية على أن ثمة مفارقات بين مطالب الرجل والمرأة على المستويين الشعوري واللاشعوري، فكل منهما له مطالبه الخاصة والتي قد تنمو

او تتقلص مع تقدم العلاقة بشريك العمر. وقد توظف العوامل اللاشعورية بحيث يختار الشخص من يعوضه عن فقدان أحد الوالدين، او من يشبهه او لا يشبهه يضيف "كيوبي" ان الزواج قد يعمق العصابية ويختلف الأمر سمات في الشخصية وضغوط الحياة وثقافة الزوجين (سعد وآخرون، 2016، صفحة 56)

بعد تناولنا لنظرية العوامل اللاشعورية نستنتج انها تعتمد في الاختيار للزواج على ما يخزنه الفرد من دوافع وخبرات سابقة في اللاوعي وتظهر هذه الأفكار بطريقة لاشعورية، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية العوامل اللاشعورية، انها ارتكزت على العوامل اللاشعورية وعلى خبرات الطفولة والرغبات المدفونة في عملية الاختيار، كما يعتبر الاختيار للزواج وسيلة لإشباع رغبات لم تشبع في الطفولة، كما أغفلت الجانب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

- ✓ **نظرية الاختيار الزواجي عند ستروس (الصورة الوالدية):** يوجد من المحللين النفسانيين الذين رأوا أن صور الوالد أو الوالدة تلعب دورا جوهريا في عملية الاختيار للزواج، وتتبنى هذه النظرية القول "بأن طبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل، هي التي تشكل شخصيته، فعن طريق اتصاله الأول في بداية حياته يتعلم كيف يحب ويكره، كيف يرغب ويحمد، وكيف يتجنب ويقبل"، ويكون الشخص الذي وقع عليه الاختيار كشريك للزواج مماثل لوالدي الفرد أو مختلف عنهما أو عن أحدهما في السمات الجسمية أو الشخصية، وقد حاول "ستروس" اختبار هذه النظرية على الاختيار في الزواج، وقد وجد من خلال دراسته أن الجانب اللاشعوري هو الذي يحدد نوع الشريك، ويتمثل في الصورة الوالدية وتأثيراتها على الاختيار (صحراوي و ابي ميلود، 2024، صفحة 492)

مما سبق نستنتج ان نظرية الصورة الوالدية في الاختيار للزواج تعتمد على ان الفرد يبحث عن شريك مشابه لصورة والديه دون وعي، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية، انها ارتكزت على علاقة الفرد بوالديه، والاختيار للزواج يتم على أساس إعادة تجربة مرت في الطفولة، أي ارتكزت على الجانب النفسي، واهملت الجوانب الأخرى.

- ✓ **نظرية كريستنش في الشريك المثالي:** ومفادها ان المرء منذ طفولته الأولى يحاول ان يكون صورة عما يأمل ان يكون عليه شريك حياته، ويلاحظ ان مفهوم الشريك المثالي يتأثر بالحاجات

الشخصية والأنماط الثقافية، وهذا المفهوم يظهر أكثر تبلوراً في سن الزواج، فيما تعارف بتسميته فتى او فتاة الاحلام (سعد وآخرون، 2016، صفحة 56)

مما سبق نستنتج ان نظرية الشريك المثالي تعتمد في الاختيار للزواج، على ان لكل شخص صورة مثالية لشريك حياته تتشكل بوعي او بلا وعي عند الاختيار، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية، انها ارتكزت على الصورة المثالية للشريك والتي ترسم في المخيلة، على شيء غير واقعي يصعب ايجاده في الحقيقة، كما اغفلت العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في عملية الاختيار للزواج.

1-5-4 نظرية الحداثة وما بعد الحداثة: Theory of Modernity and Postmodernism

في دراسة للباحثة" هند عبد الصمد خالد" (2022)، تحت عنوان "التوجهات النظرية المفسرة للاختيار للزواج" رصدت أهم رؤى وقضايا اتجاه نظرية الحداثة وما بعد الحداثة للاختيار للزواج، الذي يمثله كل من إدجار، جليزر، برجر" فضلا عن المفكر البولندي زيغمونت باومان، وقد لعبت الحداثة دورا في تفكيك مقومات الوجود الإنساني بعد فك الارتباط بين الانسان وربه، واستخدم العلم في فك مكونات الاسرة، واصبح الانسحاب من العلاقة الزوجية او انهائها بالطلاق امر سهل، ولم يعد امرا يهدد الأزواج والأبناء، بل يعتبروه أسلوب جديد لحياة جديدة.

كما أكد باومان ان معيار الاختيار لدى الفرد أصبح يتمثل في قناعته، اهوائه، مادياته، ويشير إدجار وجليزر، الى التحولات والتغيرات التي يعيشها العالم الان بكل اجزائه، اتبعت نموذجا نحو الاختيار للزواج، فالشباب يتأثرون بما يحدث من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية في محيطهم الاجتماعي ولا شك انها تؤثر على اتجاهاتهم نحو الزواج. وقد تطرقت الباحثة الى اهم القضايا التي تناولها اتجاه ما بعد الحداثة للاختيار للزواج من بينها:

- من تداعيات التأثر بالثقافة الغربية والغزو الإعلامي تعدد رؤى الشباب في كثير من القضايا من بينها النظرة تجاه الزواج، حيث يتجه الكثير من الشباب لتأجيل فكرة الزواج او الدخول في علاقات غير شرعية من الجنس الآخر ويتجه البعض الى التخلي عن فكرة الزواج بشكل عام.
- من بين تداعيات العولمة على المجتمع الإنساني، تأثر الشباب بالأفكار واتساع الحرية في العلاقات الخاصة بين الشباب خاصة عند الاختيار للزواج (هند، 2022، الصفحات 216-219)

بعد تناولنا لنظرية الحداثة نستنتج انها تعتمد على قناعة الفرد واهوائه ومادياته التي تتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها الفرد، حيث يخضع الفرد في الحداثة أكثر الى الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كضوابط ومعايير للاختيار، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية الحداثة انها ارتكزت على تأثر الأنماط الزواجية بالتغيرات المجتمعية وأغفلت انتقال واستمرار بعض القيم والمعايير، والعادات والتقاليد، للاختيار الزواجي، كما ان من انعكاسات التحضر التأخر في سن الزواج والعزوف، كما انها لا تنطبق على مجتمعاتنا الإسلامية والعربية.

كما يتضح ان في اتجاه ما بعد الحداثة تتسع الحريات وتنتشر الفردانية والبحث عن الحب والشريك المثالي في الزواج، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية ما بعد الحداثة انها ارتكزت على حرية الافراد وتغير معايير الاختيار، مما يشجع النزعة الفردانية، واغفلت العوامل الثقافية والقيمية كالدين والأخلاق في عملية الاختيار للزواج، كما لا تتناسب مع مجتمعاتنا الإسلامية والعربية.

كنقد عام يمكن توجيهه لنظريات الاختيار الزواجي، ان جميعها ارتكزت على الفرد وميولته ورغباته ودوافعه سواء نفسية او شخصية، او اجتماعية او ثقافية او شخصية في عملية الاختيار الزواجي، في حين اغفلت جميعها دور الاسرة في توجيه عملية الاختيار الزواجي، وهذا ما يتناسب مع اغلب مجتمعاتنا العربية والإسلامية، باعتبار للأسرة دور في نقل المعايير والقيم والعادات والتقاليد الهامة في تشكيل نظرة الأبناء تجاه عملية الزواج.

مما سبق وبعد عرضنا لنظريات الاختيار الزواجي، يظهر ان عملية الاختيار الزواجي تتداخل فيها مجموعة من المعايير الاجتماعية والثقافية، والاقتصادية والنفسية والشخصية، وتختلف من فرد الى اخر ومن مجتمع الى اخر، ويتميز المجتمع الجزائري بخاصيته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر على عملية الاختيار الزواجي، وقد انعكست التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست المجتمع الجزائري، على نظام الزواج عبر مراحل تطوره، مما ساهم في إفراز اتجاهات وسلوكيات جديدة في عملية الاختيار الزواجي.

ولأن موضوع دراستنا يرتبط بتفسير ظاهرة التأخر في سن الزواج فقد ارتأينا ان نتطرق لبعض الاتجاهات التي تفسر ظاهرة العزوبة ومن بينها:

✓ **الاتجاه الثقافي:** في هذا الاتجاه يوجد توجهين، الأول تقليدي يطالب بالمحافظة والتمسك بالتقاليد القديمة المتوارثة، والثاني يدعو الى التغير استجابة لظروف الحياة ولتغير الظروف الاقتصادية والثقافية المعاصرة، حيث يتطلب التغير بما يتلاءم مع طبيعة هذه التغيرات الحديثة داخل المجتمع فيرى أصحاب الاتجاه التقليدي، ان شخصية الفرد تتكون من خلال الاسرة والعائلة والمجتمع الذي ينتمي إليه بكل قيمه وأفكاره، ولا يستطيع الخروج عنها لأنها تحدد مكانته الاجتماعية ولو حاول الفرد الخروج عن هذه القيم والعادات يجد ضبط اجتماعي.

والاتجاه الحديث يدعو الى التغير والتحول استجابة للتغيرات الحديثة وذلك لطبيعة التغيرات الثقافية التي نتجت عن الغزو الثقافي، وثورة الاتصالات والاحتكاك بالثقافات الغربية، وتأثر المجتمع بالثورة التكنولوجية وتغير في فترة وجيزة (بوعليت، 2015، صفحة 86)

من خلال تناولنا للاتجاه الثقافي نستنتج ان ظاهرة التأخر في سن الزواج او العزوبة حسب الاتجاه الثقافي، راجع الى تغير القيم والمعايير والعادات وانتشار الفردانية وزيادة الحريات والرغبة في تحقيق الذات والاستقلالية.

✓ **الاتجاه الاقتصادي:** حيث يعد من اهم الاتجاهات التي من الممكن ان تفسر ظاهرة التأخر عن الزواج وحدوث عنوسة لدى بعض النساء، فالتنمية الاقتصادية التي قامت بها المجتمعات والمجتمع الجزائري على الخصوص حيث أدى تحول بعض السلع الكمالية الى سلع أساسية مثل ارتفاع تكاليف الزواج والتي أصبحت ضرورة أساسية لتكوين الحياة الاسرية من ذلك غلاء المهور والحفلات التي غالبا ما تتصف بالمباهاة الزائدة، مثل إقامتها في قصور الافراح والفنادق، والمبالغة في التأثيث المنزلي والملابس وغيرها من الكماليات (معطاوي و بن رامي، 2020)

مما سبق يتبين ان الاتجاه الاقتصادي يفسر ظاهرة التأخر في سن الزواج او العزوبة الى العوامل الاقتصادية كارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور والتباهي والمبالغة في الحفلات.

من خلال تناولنا للاتجاهات المفسرة لتأخر سن الزواج والعزوبة يمكن القول ان الظاهرة تتداخل فيها مجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية، حيث ركز كل اتجاه على جانب معين فالاتجاه الثقافي ركز على التغيرات الثقافية والقيمية في المجتمع، في حين ركز الاتجاه الاقتصادي على تغير نمط الحياة وارتفاع تكاليف الزواج، لذلك يمكن القول ان تأخر سن الزواج او العزوبة هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

2-تشكيلة بنية الزواج في المجتمع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات نظام الزواج، الذي يقوم على عدة أركان وشروط وله عدة خصائص ثقافية تميزه على غيره من المجتمعات، ويخضع لعدة قواعد وضوابط مستوحاة من الدين الإسلامي، وكغيره من الأنظمة الاجتماعية فقد تأثر بالتغيرات المجتمعية التي مست بناءه ووظائفه وغياته وأهدافه.

2-1 تطور نظام الزواج في المجتمع الجزائري:

إن تطور الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والتعليمية والثقافية، صاحبتها عدة تغيرات على النظام الاسري من حيث العلاقات والمكانات والأدوار الاسرية للجنسين، وبالتالي التأثير على نظام الزواج للأفراد وذلك ما لاحظناه من خلال تتبع تطور النظام الزواجي في المجتمع الجزائري عبر مراحل تاريخه:

2-1-1 الزواج في مرحلة قبل الاستعمار: تميز نظام الزواج بكونه من أهم النظم القرابية التي يجب مراعاتها، فالزواج ضمن العائلة الجزائرية الممتدة ليس معناه استقرار رجل معين، وإنما توسيع عائلة والده المادية والاجتماعية، ومن حيث عدد الأبناء خاصة الذكور باعتبارهم أيدي عاملة، لهذا كانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار حيث يوكل الامر للكبار محافظة على العادات والتقاليد (بوعليت، 2009، صفحة 59)

اما أسلوب الزواج الذي كان منتشرا آنذاك هو زواج بنت العم والناتج عن اختيار يقوم بين والدي الأبناء، نظرا لمبادئ معينة منها: الاستقامة الجسدية للفتاة حسب جدارتها كخادمة بيت(تحسن الطبخ والغسل والاعمال المنزلية الأخرى)، بالإضافة الى الاخلاق الحسنة وتبعا لذلك فقد كانت العلاقات بين الاب والابن يسودها الاحترام التام للاب، والحياء والخجل وعدم الكلام بصوت مرتفع أمامه على مبدأ ان الحقيقة ملك للكبار، ولا مجال للمناقشة بينهما، مما أدى الى انتشار الزواج بين أبناء العمومة في تلك الفترة (جحنيط، 2017، صفحة 174)

2-1-2 الزواج أثناء فترة الاستعمار: رغم القوانين والمراسيم التي فرضتها الإدارة الفرنسية، إلا ان المجتمع الجزائري لم يرضخ لها واعتمد على الشرعية الدينية للزواج ولم يهتم بالعقد المدني، فكان الزواج المبكر هو الزواج المفضل في المجتمع التقليدي، كما ان العزوبة من الأمور المرفوضة والشاذة (بودليو، 2019، صفحة 150)

في الفترة الاستعمارية حافظ نظام الزواج على نمطه التقليدي، حيث كانت العائلة هي التي تتولى عملية الاختيار، ومع اندلاع الثورة التحريرية تغيرت معالم كثيرة في المجتمع الجزائري، خاصة في الاسرة حيث خرجت المرأة من عزلتها، وتغيرت عدة موازين وأصبح الاختيار للزواج يتم بحرية بين الرجل والمرأة (بوعليت، 2009، صفحة 59)

وتعتبر الثورة بمثابة متغير أساسي لنظام الزواج في المجتمع الجزائري، وتراوح بين المبكر والمتأخر نظرا لخوف الناس على البنت، ومشاركة الشباب في الثورة المسلحة مما يقلل من فرص الزواج لدى الفتاة، ومن جهة أخرى أتاحت الثورة الفرصة للفتاة للالتحاق بصفوف الثوار، وهذا ما سمح بتغير معطيات مركزها الاجتماعي، ودورها التقليدي الموروث، مما ترتب عنه مجموعة من التحولات كاختيارها الشخصي للشريك (جحنيط، 2017، الصفحات 158-159)

2-1-3 الزواج بعد الاستقلال: بعد الاستقلال تحسنت الظروف التعليمية والثقافية للأبناء مما ساهم في التحرر من السلطة الابوية خاصة فيما يتعلق بقرارات الزواج نظرا للاستقلال المادي للأبناء، ويتم الزواج غالبا وفق النمط العصري ويتجلى النمط التقليدي في المظاهر الدينية والملابس التقليدية وسير حفل الزفاف أما المظاهر العصرية تظهر في الاتفاق ان يعيش الابن بعيدا عن اسرته وان يتمتع بكل الوسائل المادية المريحة (جحنيط، 2017، صفحة 161)

واستوعبت العائلة الجزائرية، باتخاذها شكلا موسّعا المخلفات الاجتماعية للتحولات العميقة بمواصلة توفير المأوى للأزواج الجدد مما مكن من تحمل ازمة السكن والتكفل بالمسنين والمعطوبين من الأقارب وحتى الأبناء المتزوجين العاطلين عن العمل في المقابل قامت الدولة بدعم المواد الغذائية الأساسية وتأمين الرعاية الصحية في هذا الإطار سجلت (كلوني شولي Claudine Chaulet) في قولها:" هكذا اعادت العائلة المتحولة إنتاج نفسها، باستخدام الدولة لخدماتها في مشروعها الصناعي مع هدم مشروعها الزراعي...لذا لم يكن في وسع الدولة تحقيق مشروعها الاقتصادي دون هذه الصيغة الخاصة للتوزيع وتخفيف عبأ التكاليف الاجتماعية التي تتحملها العائلة" (الهواري، 1999، صفحة 19)

بعد تتبعنا لمراحل تطور نظام الزواج في المجتمع الجزائري، عبر مراحل تاريخه يتبين لنا ان نظام الزواج، قد عرف عدة تغيرات من حيث أسلوب الاختيار والشكل والسن عند الزواج وارتبط ارتباطا وثيقا بتغير الاسرة من التقليدية الى الحديثة وهذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.

2-2 الزواج بين الاسرة التقليدية والحديثة:

شهدت الاسرة الجزائرية عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية كنتيجة للتغيرات المجتمعية، مما أثر بدوره على نظام الزواج عبر مراحل انتقال الاسرة من التقليدية الى الحديثة.

2-2-1 الزواج في الاسرة التقليدية: يعتبر الزواج في الحياة الاسرية الجزائرية أهم حدث، فهو الأساس الذي تقوم عليه داخل نسق القرابة والجماعة والمجتمع، وهو نظام للحفاظ على الشخصية المعنوية للأسرة التقليدية، وهويتها ككيان لها نمطها الخاص يتحكم في كيفية تسييرها وتزويجها للأجيال المتعاقبة ومراقبة العلاقات الجنسية داخل الجماعة، مما يضمن أداء الزواج لوظيفته العاطفية والإنجابية والجنسية بما يضمن استمرار العائلة وبقاءها، فهو وسيلة لإعادة انتاج العائلة وفق مبادئ وأسس وقيم العائلة الموروثة (يخلف، 2016، صفحة 119)

ويرتبط الانجاب بسلسلة النسب الابوي وتشكل القرابة في الجزائر مؤسسة اجتماعية ويقدم النسب الابوي على حساب نسب الام، ويتم تزويج النساء لعشائر أخرى تضمن نقاوة انسابهم كما تنتظر ان تمدها العشائر الأخرى بنساء لغرض الانجاب، يضمن شرف المرأة وعذريتها أصالة النسب الابوي ونقاوته (الهواري، 1999)

فالغاية من الزواج هو الانجاب وتعتبر مكانة المرأة ونقاوتها استراتيجية لإعادة الإنتاج الاجتماعي، ويتخذ المجتمع التقليدي من خلال منظومة القيمية وآليات الشرف معيارا لحجب المرأة اجتماعيا (الهواري، 1999)

وقد استطاعت الاسرة التقليدية الجزائرية ان تبقي على بعض الميزات من خلال محافظة افرادها على بعض العادات والأنماط الاجتماعية والثقافية التي مازالت راسخة، أهمها نظام الزواج وما يتبعه من تبعات اجتماعية كاختيار الشريك، وتحضيرات الزفاف، وكيفية إقامة الاعراس، وتتميز عملية الاختيار للزواج في العائلة التقليدية بسيطرة الأسلوب الوالدي سواء بالنسبة للشاب او الفتاة، ويتم من داخل دائرة الاقارب وفي هذا الصدد يقول الكاتب فرنس فانون في كتابه سوسيولوجية الثورة "كقاعدة عامة في الجزائر الزواج تقرره العائلة، والزوج لا يرى زوجته حتى يحين موعد الزفاف" (شرقي، 2017، صفحة 384)

اما عن استراتيجية الام في زواج ابنها، فزواج الابن مهيكل حول علاقة الام بابنها حيث إذا اختار الابن الفتاة التي يرغب فيها، تشعر الام بأنها فرضت عليها الكنة وقد ينشب خلاف بينهما بشأن اختيار المرأة، في انتظار تنازل أحدهما حول رأيه (الهواري، 1999، صفحة 56)

يؤجل الزواج الى موعد لاحق وتستميل الام جميع افراد المجموعة ضد الابن بحجة ان الفتاة من المحتمل انها لن تحترم الاب والنسب، وهي حجة قوية في حالة عدم امتلاك الشاب مسكن خاص وفي حالة مقاومة الابن واسراره على الزواج من الفتاة، ترفض الام الذهاب الى مراسيم الخطبة وينتهي الامر عامة بقبولها خيار ابنها، وحتى وإن توفر الشاب على مسكن مستقل فهو بحاجة الى إرضاء امه (الهواري، 1999، الصفحات 57-58)

2-2-2 الزواج في الاسرة الحديثة: فرض النمو الحضري توسع آفاق جديدة للتعارف وبناء العلاقات في الحي ومكان العمل والدراسة حيث الفتيات الأنيقات والجميلات، في ظل هذه الظروف الجديدة يرغب الابن في سن الزواج اختيار زوجة من خارج دائرة معارف والديه، بعد اختيار الابن للفتاة تبدأ الام رحلة البحث على الفتاة وتسال عن اخواتها المتزوجات خاصة، فإذا كانت نتائج التحقيق مرضية فإنها تنطلق في المرحلة الثانية وهي الإجراءات الرسمية (الهواري، 1999، الصفحات 59-60)

فتقلص حجم العائلة الجزائرية، وظهور وسائل الاعلام، قد اثر الى حد ما في سلوك الافراد واختياراتهم للزواج، حيث شهد المجتمع الجزائري ممارسات وتصورات جديدة اثناء عملية اختيار الشريك، فعلى الخطبين ان يكونا متفقين على الزواج، وبإمكانهما أن يتقابلا بعض المرات قبل الزواج، والحصول على كل اللوازم المنزلية، كما نلمس في العائلة الجزائرية الحديثة تغير عملية الاختيار للزواج، حيث اصبح الشباب مستقلا تماما في عملية الاختيار للزواج وفقا لرغباتهم ومقاييسهما الخاصة المبني على الحب والتجانس، اما عن سن الزواج فقد حددت بالنسبة لقانون الاسرة الجزائرية حيث تكتمل أهلية الرجل للزواج بتمام 21سنة، والمرأة 18سنة، وهو ما جعل سن الزواج المبكر يتراجع في الجزائر (لحواوسة، 2010، الصفحات 5-7)

مما سبق يمكن القول ان انتقال الاسرة الجزائرية من التقليدية الى الحديثة أثر بشكل كبير على نظام الزواج، فقد فرضت الحياة الحضرية مجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية على الاسرة، ويمكن تناول الاختلاف بين الزواج في الاسرة التقليدية والأسرة الحديثة في المجتمع الجزائري والتغيرات التي طرأت على الزواج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الزواج في الاسرة التقليدية والحديثة في المجتمع الجزائري:

الزواج في الاسرة التقليدية	الزواج في الاسرة الحديثة	التغيرات التي طرأت على الزواج
اختيار الشريك من طرف الأهل	ظهور مبدأ الاختيار الفردي	صعوبة الاختيار
الزواج في سن مبكرة	الزواج في سن متقدمة	ارتفاع سن الزواج والعنوسة والعزوبة وانخفاض الخصوبة
زواج من الجماعة أو الأقارب	زواج خارجي وتراجع زواج الاقارب	بروز معايير للاختيار وصعوبة الاختيار
مراسيم الاحتفال غير مكلفة	مراسيم الاحتفال مكلفة	عدم القدرة على تحمل التكاليف
انخفاض المهور	غلاء المهور	عدم القدرة على دفع المهر
السكن مع الأهل	الرغبة في السكن مستقل والخصوصية	عدم توفر السكن
نظام اقتصادي قائم على التعاون	نظام اقتصادي قائم على الذات	عدم تحقيق الاكتفاء
اختيار قائم على الاخلاق النسب والحسب	اختيار قائم على معايير الحب الجمال والجسد المثالي	انتشار قيم الزوج والزوجة المثالية
تعدد الزوجات	الزواج الاحادي	العنوسة عند الإناث
عمل الزوجة يقتصر على أسرتها	خروج المرأة للعمل والمساهمة في الدخل	إهمال الزوج والابناء والبيت
الزواج بهدف إنجاب أكبر عدد من الابناء	إنجاب عدد محدد من الابناء	انخفاض المواليد

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال ما تم تناوله نجد ان الزواج في المجتمع الجزائري ارتبط في الماضي ببعض العادات الاجتماعية، التي ترتبط بدورها بأحكام الشريعة الإسلامية ومع تغير ظروف الحياة الاجتماعية طرأت بعض التغيرات على تلك العادات، مما أثر بشكل واضح على الزواج والمعايير التي تحكمه، ويمكن تتبع خصائص الزواج والتغيرات التي طرأت عليه في العنصر الموالي.

2-3 خصائص الزواج في المجتمع الجزائري:

تتجلى الهوية الثقافية للزواج لأي مجتمع، في ممارسات وعادات وتقاليد تُمثل هويته الثقافية وكآلية لضبط النظام الزواجي، تعمل على تحديد سلوكيات الأفراد وتصوراتهم، من خلال الخضوع للمعايير والقيم الاجتماعية التي تعمل على إرساء قواعد السلوك يمتثل لها الأفراد ويخضعون لها.

يخضع الزواج في المجتمع الجزائري إلى أحكام الشريعة الاسلامية التي بينها قانون الاسرة الجزائري، وقد ذكر الفقهاء أن أركان الزواج ثلاثة، هي: العاقدان، والمحل، والصيغة، (الإيجاب والقبول) وزاد بعض الفقهاء المالكية ركنا رابعا هو الصداق، واقتصر الحنفية على ركن واحد هو الإيجاب والقبول بألفاظ مخصوصة أو ما يقوم مقام اللفظ، والمعقود عليه: قد يكون أحد العاقدين، كما لو كانت المرأة هي التي تباشر العقد بنفسها، عندئذ تكون عاقدة ومعقود عليها (جبايلي، 2009، صفحة 30)

وقد جاء في القانون الجزائري أركان الزواج كالآتي:

جاء في المادة التاسعة أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين ويتم عقد الزواج، برضا الزوجين، وبولي الزوجة، وشاهدين وصداق. المادة 9 مكرر: أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية: أهلية الزواج، الصداق، الولي، شاهدان، انعدام الموانع الشرعية للزواج).

يمتاز المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العربية بخصوصية ثقافية وممارسات وسلوكيات خاصة بالزوج تمتاز بخصوصيتها المتوارثة عبر الأجيال، ولا يمكن دراستها إلا في سياقها التاريخي وإطارها الاجتماعي وتشمل مايلي:

2-3-1 السن عند الزواج في المجتمع الجزائري: يشكل سن الزواج أول طقس تقوم عليه شرعية الزواج بين الشركين مما يثيره تقارب السن بين الشريكين أو تباعده، ردود فعل اجتماعية نحو ذلك (شكري ع.، 2015، صفحة 60)

يبدأ سن الزواج بعد سن النضج البيولوجي بكثير أو قليل تبعا لظروف الشخص المقبل على الزواج. وفي استطاعة الشخص أن يختار من يتزوجه سواء كان مماثلا له في السن أو أكبر أو أصغر في حدود الشرعية، (القصاص، 2008، صفحة 108)، و سن الزواج المسموح به قانونيا في

المجتمع الجزائري كما جاء في المادة السابعة: الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج، يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات، وتكتمل أعلية الرجل في الزواج بتمام 21سنة، وللمرأة بتمام 18سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة.

2-3-2 أسلوب الاختيار للزواج في المجتمع الجزائري: للزواج في مجتمعاتنا العربية طقوس وتقاليد هامة يجب مراعاتها عند الاختيار، ويأخذ الاختيار الطريقة التقليدية زيارة منزل العروس ثم اختيارها من عدمه، والثانية يتم فيها الزواج بعد التعارف داخل العمل أو الدراسة او الجامعة، فالأول يتم داخل النطاق الأسري والثاني خارجه (راوية، 2013، الصفحات 28-29)

كما تمتاز الأسرة التقليدية الجزائرية في الماضي بكبر الحجم، حيث تضم مجموعة من الأسر تتكون من الجد والجدة والأعمام، وتتفق من حيث القيم والعادات والتقاليد، والدين والاخلاق ولها نفس الميول، كما تمتاز بقوة الروابط والعلاقات، لكل فرد دور ووظيفة، وكان للزواج مكانة مقدسة وطقوس خاصة، فعندما يبلغ الولد أو البنت سن الزواج، يتم تزويجهم عن طريق اختيار الأهل للشريك (الاختيار الوالدي)، بعد تغير الأسرة من تقليدية إلى معاصرة، وتغير نمط المعيشة القائم على الزراعة إلى الصناعة، تحرر الأفراد من سلطة الأهل وأصبح الاختيار للزواج أمر شخصي وفردي، غالبا يتم من خارج دائرة الأقارب والجماعة، وأصبح اختيار الشريك أمرا صعبا وقائم على المصلحة ومعايير خاصة تتعلق بالوظيفة والجمال، مما أدى إلى تأخر سن الزواج للشاب والفتاة، وانتشرت العنوسة خاصة مع تراجع مبدأ تعدد الزوجات، وتراجع العلاقات والروابط الأسرية (بداوي و بويعلى، 2025، صفحة 82)

2-3-3 شكل الزواج في المجتمع الجزائري: من عادات وتقاليد الأسرة الجزائرية في الماضي اختيار الشريك من الأقارب المقربين، أو من داخل الجماعة التي تنتمي لها الأسرة تكون لها نفس السمات الثقافية، ويعتبر هذا الزواج كنوع للحفاظ على الروابط الاسرية والإرث، وتتم خطوبة البنات خلال المناسبات، حيث كان يسود نظام التويزة وهو نوع من التعاون الجماعي لغسل الصوف، أو تحضير الكسكس للأفراح، وخلال فترات الحصاد والبناء، ويهدف هذا الشكل من الزواج إلى الحفاظ على العادات والتقاليد واستمرارها من جيل إلى جيل والحفاظ على الإرث داخل دائرة الأقارب وصفاء ونقاء رابطة الدم، كما تهدف إلى تعزيز الروابط القرابية والعلاقات الاجتماعية، كما شاع في الأسرة في

الماضي الزواج من أبناء العمومة وتعدد الزوجات فنجد أسرة تتكون من مجموعة (أسر نواة) تشترك في الزوج الواحد، وكما قد كان مألوفا زواج الرجل بزوجة أخيه المتوفي، حفاظا على النسل والإرث، أو زواج الرجل بأخت زوجته المتوفاة، حفاظا على الأطفال والنسب.

مع تطور الحياة الاجتماعية وتغير العلاقات والروابط الأسرية، وبروز الخلافات الأسرية نتيجة المطامع الشخصية وحب الذات، حول الإرث والماديات، والابتعاد عن العادات والتقاليد والدين وتغير وظائف الكبار في السن، أصبح يفضل الزواج خارج نطاق الأقارب والجماعة، كما يرغب الأفراد في التنوع الثقافي والعرقي لتحسين النسل والسلالة، فأصبح الشاب هو من يبحث عن شريكة حياته بمعايير، تعتمد على المستوى التعليمي ومعايير الجمال يرسمها هو في مخيلته تعتمد كثيرا على الزوجة المثالية والزوج المثالي، مما جعل الاختيار صعبا، كما يصطدم الشاب والفتاة بثقافات جديدة قد لا تتوافق مع قيمهم ومعايرهم مما يُصعَّب عملية التكيف والاندماج، وقد تنتهي العلاقة بالانفصال قبل إتمام مراحل الزفاف، مما يجعل الشريكان يبحثان من جديد عن من يتوافقون معه في الثقافة، مما يؤدي إلى تقدم العمر والتأخر في سن الزواج (بداوي و بويعلى، 2025، الصفحات 83-84)

من خلال ما سبق يمكننا القول ان خصوصية الزواج في المجتمع الجزائري يعكس الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، ويحمل في طياته خصائص الأسرة التقليدية وتغيرها تجاه الحديثة، حيث تستمد القوانين والأعراف من احكام الشريعة الإسلامية، والعادات والتقاليد تتجلى في الطقوس والممارسات المتوارثة عبر الأجيال، ولان الزواج نظام اجتماعي فهو يمر بعدة مراحل نتناولها في العنصر الموالي.

2-4-مراحل الزواج في المجتمع الجزائري:

يتميز نظام الزواج في المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات بعادات وتقاليد الزواج تمر بعدة مراحل تتمثل في الآتي:

2-4-1-الخطبة: للخطبة عادات وتقاليد تتباين من الماضي إلى الحاضر، ففي الماضي كانت الأم بعد اختيارها للعروس تحدد يوم الخطبة وتذهب إلى بيت الفتاة المرغوبة مع قريباتها كأختها وأخت زوجها وأمها أو أم زوجها، وتكن خبيرات في أمور الزواج كما كانت النساء تأخذ معهن امرأة معروفة تتصف بالرزانة والحكمة ومختصة ومعتادة على هذه الأمور وتسمى الخاطبة (زرهوني، 2018، صفحة 167)

وقد جاء في القانون الجزائري في المادة الخامسة: الامر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 أن الخطبة وعد بالزواج يجوز للطرفين العدول عن الخطبة. إذا ترتب عن العدول عن الخطبة ضرر مادي أو معنوي لأحد الطرفين جاز الحكم له بالتعويض ولا يسترد الخاطب من المخطوبة شيئا مما أهداها إن كان العدول منه، وعليه أن يرد للمخطوبة مالم يستهلك مما أهدته له أو قيمته، وإن كان العدول من المخطوبة فعليها أن ترد للخاطب ما لم يستهلك من هدايا أو قيمته.

2-4-2 المهر: المهر في العرف الاجتماعي هو مال أو ما يحول إليه يقدمه الزوج لزوجته على إنه هدية ويرتبط اجتماعيا بمراسيم الزفاف ويسجل في عقد الزواج (دعبس، 1995، صفحة 11)

وقد وضع الإسلام الصداق شرطا من شروط الزواج إذ لا يكون عقد الزواج صحيحا دون وجود صداق وأمر الرجل أن يقدمه لزوجته قبل الزواج (زرهوني، 2018، صفحة 175)

والمهر واجب في عقد النكاح، وليس ركنا ولا شرطا من شروط الزواج، إلا أن المالكية اعتبروه ركنا من أركان الزواج، والراجح أنه حكم من أحكام الزواج المترتبة عليه بعد تمامه، وأثر من آثاره التي تثبت بعده، فيجب المهر بالزواج، وإن لم يسم أو ينص عليه في العقد، بدليل قوله تعالى:{ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ} (سورة البقرة:236) (جبايلي، 2009، صفحة 89)

وعرفه المشرع الجزائري في المادة 14: الامر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء وذكر في المادة 15 من نفس القانون أنه يحدد الصداق في العقد سواء كان معجلا أو مؤجلا، وفي المادة 16 من نفس القانون تستحق الزوجة الصداق كاملا بالدخول، أو بوفاة الزوج، وتستحق نصفه عند الطلاق قبل الدخول، وجرت العادة في المجتمع الجزائري أنه بعد الاتفاق في الخطبة يحدد موعدا لقراءة الفاتحة ثم إجراء العقد.

2-4-3-الفاتحة: جاء في المادة السادسة أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 إن اقتران الفاتحة بالخطبة لا يعد زواجا، غير أن اقتران الفاتحة بالخطبة بمجلس العقد يعتبر زواجا متى توافر ركن الرضا وشروط الزواج المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون الاسرة.

الفاتحة في المجتمع الجزائري هي عبارة عن مجلس أو اجتماع يحضره عادة ولي الزوجة والزوج، أو كلاهما، وجمع من الناس من أقارب الخطيبين وأصدقائهما، ومن أعيان الجماعة، وينتهي بإبرام عقد زواج شفهي لصالح الخطيبين يتم فيه تحديد الصداق(المهر)، تليه قراءة الفاتحة قراءة متبوعة ببعض الدعوات للزوجين، وبتقديم الصداق كله أو بعضه في نفس المجلس أحيانا، وأحيانا أخرى يقدم بعد انفضاض المجلس (جبايلي، 2009، الصفحات 194-195)

مما سبق يتضح ان الفاتحة عقد شرعي حسب القواعد الشريعة الإسلامية، يتم فيه حضور الولي ورضا الطرفين وحضور الشهود وتحديد الصداق، وهو يعتبر بمثابة الاعلان عن الارتباط والإشهار به، وتختلف طرق الاحتفال بالفاتحة من منطقة إلى اخرى حسب العادات والتقاليد، كما جرت بعض العادات عقد الفاتحة في المسجد مع نفس الاجراءات السابقة، كما تتجه يتفق في بعض الحالات الطرفين على إتمام اجراءات الخطبة والفاتحة في نفس اليوم لأسباب تخص الطرفين، كما قد لا يحتفل البعض الاخر بالمناسبة والاكتفاء بخطبة تشمل عائلة الطرفين وقراءة الفاتحة في المسجد مع توفر الشروط.

2-4-3 العقد: جاء في المادة التاسعة أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 انه يتم عقد الزواج، برضا الزوجين، وبولي الزوجة، وشاهدين وصداق.

كما جاء في المادة 18 الامر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 يتم عقد الزواج أمام الموثق أو أمام موظف مؤهل قانونا مع مراعاة ما ورد في المادتين (9 و9 مكرر) من هذا القانون، وجاء في المادة 19 من نفس القانون للزوجين أن يتشرطا في عقد الزواج أو في عقد رسمي لاحق كل الشروط التي يريانها ضرورية، لاسيما شرط عدم تعدد الزوجات وعمل المرأة، ما لم تتناف هذه الشروط مع أحكام هذا القانون.

2-4-4-حفل الزفاف: يمر حفل الزفاف بعدة مراحل قد تختلف من منطقة الى أخرى حسب العادات والتقاليد يمكن اختصارها كالآتي:

- ✓ **ليلة الحناء:** لليلة الحناء في المجتمع الجزائري رمزية وطقوس خاصة، وهي رمز خاص يرتبط باعتقاد شعبي يقول إن نبات الحناء يجلب الحظ السعيد ويدفع عن الشر وكغيرها من الطقوس فإن طقوس الزواج تعتمد أساسا على يوم يسمى "بيوم الحناء" (زرهوني، 2018، صفحة 188)

✓ **يوم الزفاف:** يعتبر هذا اليوم أهم يوم في حياة العروسين إذ هو آخر يوم للعزوبية والحياة المنفردة كما أنه اليوم الذي ستتكون فيه عائلة نووية جديدة تحت سقف واحد (زرهوني، 2018، صفحة 204)

إن الانتقال من أدوار العزوبة الى الزواج يتضمنه نوعا من الاحتفال وهو أمر شائع في المجتمع وإن اختلفت صوره وأشكاله فقد يستمر في بعض المجتمعات أياما تذبح فيها الذبائح وتقام المآدب، وقد تقتصر على الإجراءات الرسمية في مجتمعات أخرى، وعموما فإن حفل الزفاف أصبح في الحاضر مسألة اختيارية ترجع لرغبة العروسين وإمكانيتهما المادية والاجتماعية (خداوي، 2019، صفحة 164)

يعتبر حفل الزفاف من العادات والتقاليد اللازمة للزواج حيث تعتبر إعلانا رسميا للارتباط وتكوين أسرة، بعقد شرعي في الماضي وأصبح إلزاميا العقد المدني في الحاضر، لحفظ الأعراض والحقوق الزوجية، وكانت الأسر في الماضي تتعاون لإقامة حفل الزفاف من خلال التعاون والتشارك وتقديم مساعدات لأهل العريس والعروس، تتمثل في رؤوس الأغنام أو طعام وهدايا لتجهيز بيت الزوجية، ويتم التساند كما أشرنا سابقا من خلال نظام التويزة لغسل الصوف وإعداد الطعام أو إضافة غرفة في بيت الأهل حيث كان السكن في الحوش الذي يضم أكثر من أسرة، ويتم الحفل في بيت الأهل وتتم مراحل زف العروس من حمام وليلة الحنة وذبح الأغنام وإطعام المدعوين، وتقدم الهدايا لأهل العريس والعروس حسب إمكانات الأهلين، وتنقل العروس إلى بيت العريس ويستمر الاحتفال ويمر بمرحلة الدخلة والصباحية والتحزام، والسبوع حسب عادات وتقاليد كل جماعة وأسرة (بداوي و بويعلى، 2025، صفحة 86)

بعدما تم تناوله نستنتج انه بالرغم من التغيرات المجتمعية التي مست الأسرة الجزائرية الا انها لازالت تسعى للحفاظ على عاداتها وتقاليدها تجاه الزواج، من خلال مراحله المختلفة من خطبة والمهر والعقد والفاتحة وليلة الزفاف، حيث تتجلى طقوس الزواج في كل الممارسات والسلوكيات، وإذا كان الزواج نظام اجتماعي له قوانين وعادات واعراف تحكمه فهو أيضا ظاهرة ديموغرافية تؤثر وتتأثر بالمجتمع وهذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.

3- الزواج في المجتمع الجزائري دراسة سوسيوديموغرافية:

تعتبر ظاهرة الزواج ظاهرة ديموغرافية تؤثر على التركيبة السكانية للمجتمع، من حيث عدد السكان وعدد الولادات والخصوبة، لذلك فالزواج نظام اجتماعي يستخدم كمؤشر لفهم التغيرات الديموغرافية في المجتمع:

3-1 تطور سن الزواج في المجتمع العربي:

لا توجد دراسات كافية حول تطور سن الزواج في المجتمعات، الا ان نجد معطيات حول سن الزواج الأول ومتى يتوجب على الذكر والانثى الزواج، حيث ارتبط سن الزواج الأول بسن البلوغ الطبيعي عند المرأة أو الرجل، أي أن الزواج لطالما يتم في سن مبكرة مقارنة بما هو عليه الان، أما العزوبة فتقتصر على رجال الدين والسحرة في بعض الشعوب بالإضافة الى ذوو العاهات والامراض والمختلين عقليا، كما ان العزوبة منبوذة اجتماعيا، وارتبط سن الزواج بسن البلوغ الطبيعي الذي بدوره يرتبط بالعوامل الطبيعية، وتتأثر السن التي يقترن فيها الرجال والنساء للمرة الأولى في اطار الزواج بالأعراف والتوقعات الاجتماعية ذات الصلة بما يؤدونه من أدوار كأزواج وزوجات، كآباء وأمهات (بودليو، 2019، الصفحات 86-88)

من التقاليد العربية ان الفتاة ينبغي ان تتزوج عندما تصل الى سن البلوغ ومن ذلك فان هذه الحالة لا تقاس بالسنين وتخضع لمرونة كبيرة وقد كانت الفتاة تتزوج في القرن الماضي في سن التاسعة والعاشرة، ومن الناحية الواقعية لا توجد إجراءات شرعية تمنع مثل هذا الزواج، ولكن يأتي الالتباس نتيجة الخلط بين احتفالات عقد الزواج والزفاف الفعلي الذي يتم بعد فترة ملائمة، ولا تجد الشريعة الإسلامية سنا معينا للزواج ولا تقضي بعدم صحة زواج الصغيرة أو الصغير، وإذا كانا في المهد، وعندما توجد مثل هذه القيود تكون الاعمار صغيرة نسبيا (بن عاشور، 2018، صفحة 64)

يبدو ان التشريعات الخاصة بتحديد السن في المجتمعات العربية قد نشأت نتيجة شيوع معتقدات جديدة حول الصحة والخصوبة وأهمية الحياة الاسرية ولتلاقي الأضرار الصحية والاجتماعية التي تنشأ من الزواج بين صغار السن. وعادة ما يعتبر الولد مؤهلا للزواج عندما يبلغ 20 سنة من العمر وتعتبر الفتاة مؤهلة للزواج عندما تبلغ 18 سنة من العمر (بوعليت، 2015، صفحة 109)

في القرن العشرين تبين من دراسة ان معدل سن الزواج للمرأة في المشرق العربي تراوح بين 14-18سنة، قبل الثلاثينات، فيما تراوح بين 17-21 سنة في الستينات، أما بالنسبة للرجل فقد تراوح معدل سن الزواج بين 21-23سنة في الثلاثينات وبين 24-30 سنة في الستينات (قشطولي، 2009، صفحة 42)

بعد تناولنا لتطور سن الزواج في المجتمعات العربية نستنتج أنها تتشابه من حيث ارتباطها بسن البلوغ الطبيعي، وتتم في سن مبكرة حيث لا تمنع الاعراف والشرع من ذلك فلطالما بلغ الذكر او الانثى سن البلوغ يقوم الاهل بتزويجهم، مقارنة بما هو عليه الآن، اما بالنسبة للمجتمع الجزائري فقد خضع لنفس الاعراف والتشريعات التي كانت تحكم سن الزواج، وهذا ما تناولنه بالتفصيل في عنصر سابق حول سن الزواج في المجتمع الجزائري، ومع تطور الحياة الاجتماعية في كل المجتمعات العربية فقد حدد سن الزواج قانونيا، نتيجة بروز الاعتقادات بأهمية الحياة الاسرية، وتفادي للأمراض والمخاطر الجسدية والنفسية للزواج في سن مبكرة، وهذا ما لاحظناه من خلال تراجع معدلات الزواج، وارتفاع معدل سن الزواج في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، ويمكننا تتبع تطور الزواجات في المجتمع الجزائري من خلال العنصر الموالي.

3-2 تطور الزواجات في المجتمع الجزائري:

الزواجية ظاهرة ديموغرافية متكررة تدخل في دراسة السكان وهي ارتباط رجل وامرأة عن طريق الزواج، تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الجنسين وتكوين اسرة وإمداد المجتمع بالأفراد، وتختلف باختلاف المجتمعات وثقافاتهم، وتعد ظاهرة الزواجية من أبرز مؤشرات التحول الديموغرافي في المجتمع، ويمكن قياس الزواجية بحساب المعدل الخام للزواجية وحساب معدل الزواجية حسب الاعمار، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات يحسب المعدل الخام للزواجات بالألف:

$$\text{المعدل الخام للزواجات} = \frac{\text{عدد الزواجات المسجلة للسنة}}{\text{إجمالي متوسط السكان للسنة}} \times 1000$$

ويمكن تتبع تطور الزواجات في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 02: تطور الزواجات في الجزائر 1990-2023

السنة	عدد الزواجات	المعدل الخام للزواجات بـ‰	السنة	عدد الزواجات	المعدل الخام للزواجات بـ‰
1990	149345	5.97	2014	386422	9.88
1994	147954	/	2015	369074	9.24
1995	152786	/	2016	356600	8.73
2000	177548	5.84	2017	339691	8.14
2008	331190	9.58	2018	331733	7.79
2009	341321	9.68	2019	315380	7.26
2010	344819	9.58	2020	285380	6.43
2011	369031	10.05	2021	315000	7.01
2012	371280	9.90	2022	286000	6.26
2013	387947	10.13	2023	279000	6.01

المصدر – (ONS, s.d.) Office National des Statistiques

الملاحظ من الجدول تراجع الزواجات في الفترة بين 1990-1994، نظرا للظروف التي مر بها المجتمع الجزائري خلال العشرية السوداء، حيث أثرت على الإقبال للزواج، نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، ليسجل ارتفاعا ملموسا سنة 1995 وسنة 2000، لتحسن الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وتعود عدد حالات الزواج للانخفاض منذ سنة 2014، ولكن بوتيرة أكثر تسارعا سنة 2020، حيث سجلت مكاتب الحالة المدنية 285000 حالة خلال 2020، بانخفاض نسبي بأكثر من 10% مقارنة بعام 2019، بينما ارتفع ذات العدد في السنة الموالية ظرفيا ليبلغ 315000 ثم يواصل الانخفاض سنة 2022 ليصل الى270644حالة زواج سنة 2023، يؤثر هذا الانخفاض أيضا على معدل الزواج الخام، الذي يتراجع الى 6.1‰ في عام 2023، وهو نفس المستوى الذي تم تسجيله إليه في بداية سنوات 2000. (ONS, s.d.)، وبغض النظر على الأثر الظرفي في تراجع عدد الزواجات سنة 2020 يبقى أن التغيرات الهيكلية للتركيبة السكانية أهم عامل وراء هذا الانخفاض المتواصل، حيث يُظهر تطور عدد الفئة السكانية 20-34سنة (وهي الفئة التي ينحصر فيها 80% من الزواجات) تراجعا جلياً منذ 2015، حيث انتقلت هذه الفئة من10.997 مليون إلى 9.861 مليون ما بين 2015 و2023. حسب معطيات

الديوان الوطني للإحصائيات، وعلى الرغم من معدل الانخفاض في عدد الزواجات هي أكبر من تلك المسجلة في تراجع حجم هذه الفئة، إلا أن علاقة الارتباط تظهر جلياً ما بين هاتين الظاهرتين، ومع استمرار انخفاض في حجم هذه الفئة من السكان خلال السنوات القادمة، وبغياب عوامل أخرى مؤثرة، فمن المرجح استمرار تراجع حجم الزواجات حتى آفاق 2025-2030، ويمكن رصد تطور عدد الزواجات من خلال الرسم البياني التالي:

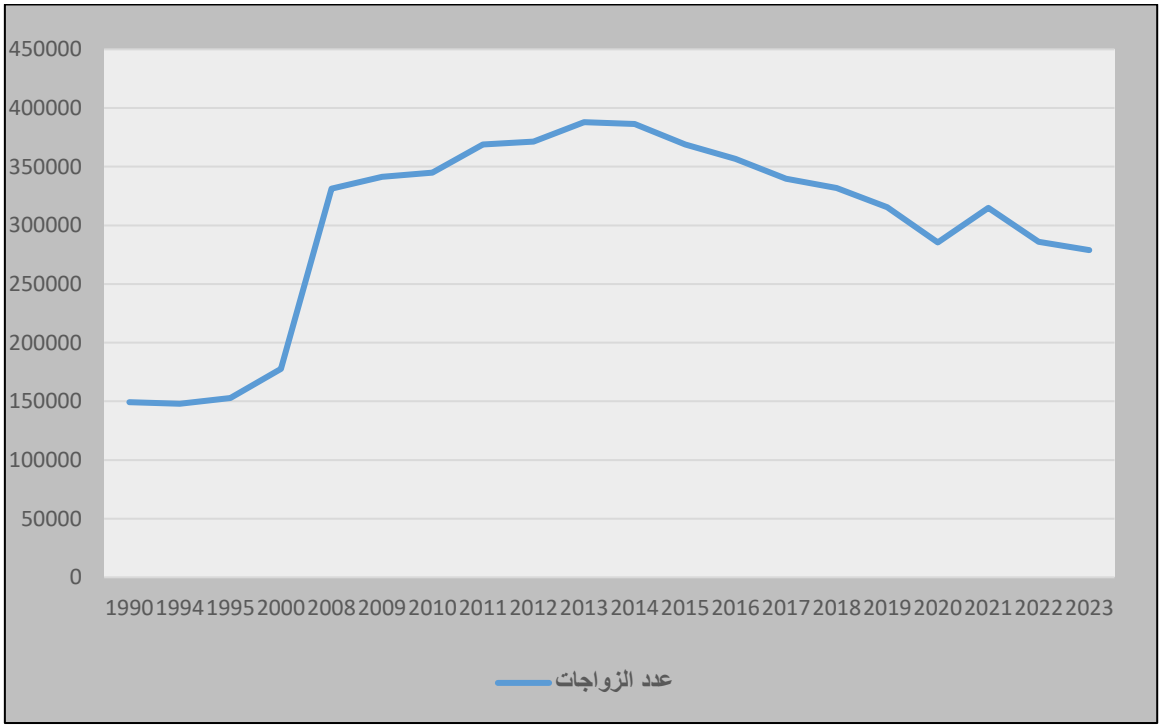

الشكل 13: تطور عدد الزواجات في الجزائر

المصدر – إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات Office National des Statistiques (ONS, s.d.)

3-3 تطور معدل سن الزواج الاول في المجتمع الجزائري:

إن سن الزواج الاول هو سن زواج الفرد لأول مرة في سن محصورة بين متوسط سن الزواج لدى المجتمع وسن 49 سنة منقضية لأنه عند السن الفعلي 50 سنة تعد عزوبة منتهية، ويعتبر متوسط سن الزواج في المجتمع المؤشر الوحيد الذي نقيس به تأخر أو تقدم سن الزواج، ويتأثر هذا المؤشر بجملة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يعرف تباينا بين الأوساط الريفية والحضرية، كما يتباين بين الذكور والإناث (طاهري و عبد العزيز، 2023، صفحة 295)

يعتبر سن أول زواج حدثا غير متجدد، ومتوسط السن عند أول زواج، مرتبط بشكل كبير ببداية مرحلة الإنجاب عند المرأة، خاصة في مجتمعاتنا العربية، الذي يتصل مفهوم الزواج فيها بالإنجاب، فكلما تزوجت المرأة في سن مبكرة كلما بدأت في عملية الإنجاب مبكرا، ويأخذ في الحسبان عند حساب معدل الزواج الاول زواج العزاب فقط أي الاشخاص الذين لم يسبق لهم الزواج (ميمون، 2009، صفحة 37)

- ✓ **حساب متوسط العمر عند الزواج الاول:** وحسب الديوان الوطني للإحصائيات يتم قياس متوسط السن عند الزواج الأول بطريقتين:

- طريقة المتوسط الحسابي المرجح بالاعتماد على توزيع الزيجات حسب العمر m(x.x+a)
- طريقة هجنال بالاعتماد على التوزيع النسبي للعزاب حسب العمر c(x.x+a)، وتعطى العلاقة لحساب السن عند أول زواج حسب طريقة هجنال بالشكل التالي:

$$\bar{x} = \frac{\sum(x+2.5)*m(x.x+5)}{\sum m(x.x+5)}$$

وتستخدم عادة طريقة هجنال لحساب متوسط سن الزواج الاول عندما لا تتوفر بيانات عن تواريخ الزواج، فالمتفحص لتطور معدل سن الزواج الاول حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، يرى أن سن الزواج الاول أخذ في الارتفاع والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 03: معدل العمر عند الزواج الاول حسب الجنس ومنطقة السكن

الجنس / التعداد	ذكور	إناث
التعداد العام للسكان والسكن 1977	25.3 سنة	20.9 سنة
المدن الحضرية	**26.9 سنة**	**22.4 سنة**
المناطق الحضرية والمدن الحضرية	27.3 سنة	23.1 سنة
ريفي	24.3 سنة	19.8 سنة
مسح حول اليد العاملة 1984	27.4 سنة	22.1 سنة
مسح حول اليد العاملة 1985	**27.6 سنة**	**22.2 سنة**
الإحصاء العام للسكان والسكن 1987	27.7 سنة	23.7 سنة
حضري	28.8 سنة	24.8 سنة
ريفي	26.4 سنة	22.3 سنة
مسح حول صحة الام والطفل 1992	30.2 سنة	25.8 سنة
حضري	31.2 سنة	26.9 سنة
ريفي	28.9 سنة	24.6 سنة
الإحصاء العام للسكان والسكن 1998	31.3 سنة*	27.6 سنة*
حضري	31.9 سنة*	27.9 سنة*
ريفي	30.3 سنة*	26.9 سنة*
مسح وطني بمؤشرات متعددة الجزائر MICS3 2006	33.5 سنة	29.9 سنة
حضري	34.2 سنة	30.0 سنة
ريفي	32.6 سنة	29.7 سنة
الإحصاء العام للسكان والسكن 2008	32.9 سنة	29.1 سنة
حضري	33.1 سنة	28.9 سنة
ريفي	32.4 سنة	29.5 سنة
مسح وطني بمؤشرات متعددة الجزائر MICS4 2013	31.6سنة	25.9سنة
حضري	32.5سنة	25.5سنة
ريفي	30.9سنة	24.3سنة
مسح وطني بمؤشرات متعددة الجزائر MICS6 2019	33.9 سنة	27.1 سنة

* تم حسابه بطريقة هجنال

المصدر: (ONS, s.d.)، Enquête par grappes à indicateurs multiples MICS6-MICS4-MICS3

من خلال قراءتنا للجدول يتبين ان معدل العمر عند الزواج يختلف حسب منطقة السكن حضري أو ريفي، ويكون مرتفعا في الحضري عنه في الريفي، كما يختلف سن الزواج الاول عند الذكور عنه عند الإناث، وتختلف المدة الزمنية بين التعدادات من مرحلة لأخرى، ومن الملاحظ ان معدل سن الزواج في الاول في الجزائر أخذ في الارتفاع منذ تعداد 1977 حيث كان 25,3 سنة عند الذكور و20,9 سنة عند الإناث، ليصل خلال عشر سنوات في تعداد 1987الى 27.7 سنة عند الذكور، و23.7 عند الإناث، ليواصل في الارتفاع خلال تعداد سنة 1998 ليصل عند الذكور 31,3 سنة وعند الإناث 27,6 سنة، كما عرف ارتفاعا آخر خلال تعداد سنة 2008، ليصل عند الذكور 32.9 سنة وعند الإناث 29.1 سنة، وحسب المسح الوطني المتعدد المؤشرات MICS6 لسنة 2019 فقد واصل في الارتفاع عند الذكور ليصل الى 33.9 سنة وعند الإناث سجل انخفاضا واضحا وصل الى 27.1 سنة، وحسب بعض تصريحات بعض الأخصائيين الاجتماعيين فإن سن الزواج الأول سجل ارتفاعا سنة 2024 عند الذكور والإناث، ويمكن رصد تطور متوسط السن عند الزواج بين الذكور والإناث من خلال الرسم البياني الموضح:

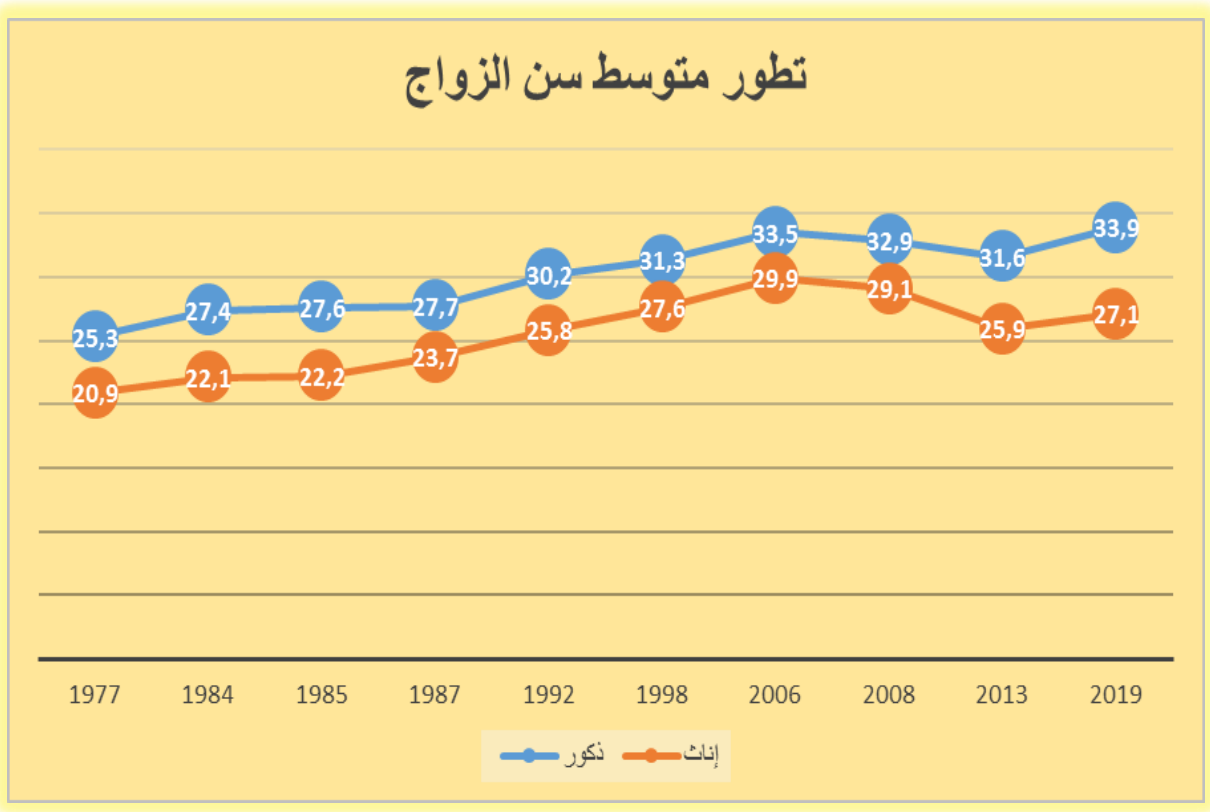

الشكل 14: تطور متوسط سن الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات Office National des Statistiques

3-4-تحديد سن التأخر في الزواج في المجتمع الجزائري:

يعتبر سن أول زواج حدثا غير متجدد، ومتوسط سن أول زواج هو المؤشر الحقيق لقياس تقدم أو تأخر سن الزواج لدى الرجال او النساء، وقد عرف المجتمع الجزائري ظاهرة التأخر في سن الزواج، ففي إحصاء قام به الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري سنة 1998 بلغ متوسط السن عند الزواج 31.9 سنة بالنسبة للذكور مقابل 27.9 بالنسبة للإناث، ومع التحولات السريعة التي عرفها المجتمع فقد عرف متوسط سن الزواج ارتفاعا ملحوظا خلال العشر السنوات الموالية حيث بلغ سنة 2008، متوسط سن الزواج لدى الذكور32.4 سنة، مقابل 29.5 سنة بالنسبة للإناث، وقد صرح البروفيسور في علم الاجتماع "نور الدين كيس " لقناة النهار وعبر حسابه في الفاسبوك أن متوسط سن الزواج قد بلغ 31.5 سنة النسبة للإناث و 35 سنة بالنسبة للذكور، كما بلغت نسبة العنوسة في الجزائر 51% حسب سنة (2024)، ويرجع الباحثين والشاغلين بقضايا الأسرة أن ظاهرة تأخر سن الزواج تعود إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، ولها عدة انعكاسات على الفرد والمجتمع (بداوي و بويعلى، 2025، صفحة 77)

يعتبر كل شخص متأخر في سن الزواج إذا تجاوز متوسط السن عند الزواج في مجتمع ما، ويعتبر في المجتمع الجزائري كل انثى تجاوزت سن 31.5 سنة متأخرة في الزواج، وكل ذكر تجاوز سن 35 سنة متأخر في الزواج.

4- تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.

برزت ظاهرة التأخر في سن الزواج في المجتمع الجزائري نتيجة التغيرات المجتمعية التي شهدها المجتمع بعد فترة الاستعمار، وكنتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي أثرت على الافراد وتوجهاتهم تجاه الزواج مما أدى إلى بروز ظاهرة التأخر في سن الزواج وفيما يلي بعض التغيرات المجتمعية التي اثرت على نظام الزواج واسباب تأخره وبعض الآثار الناجمة عنه والحلول المقترحة:

1-4 التغيرات المجتمعية وأثارها على الزواج في المجتمع الجزائري:

يتأثر النظام الزواجي بعوامل التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ولإبراز أهم جوانب تغير الزواج في المجتمع الجزائري خاصة السن عند الزواج، لابد من التطرق للتغيرات المجتمعية وآثارها على الزواج:

4-1-1 التغير الاجتماعي والثقافي: هناك تزايد في معدلات الانفتاح على العالم الخارجي وتعدد شبكة علاقاته بالمجتمعات الأخرى، وهذا يجعل اتجاهات التغير الاجتماعي متباينة، مما يؤثر على الشباب العربي ونزعاتهم، فيتجهون الى رفض بعض المعايير والتوجيهات والسلطة التي يمارسها الكبار وقد يتخذون موقفا مغايرا، فضلا عن وسائل الاتصال والتكنولوجيا، فانتشار المعرفة الثقافية تشجع على التغير الاجتماعي، فالعوامل الاجتماعية والثقافية لها دور مهم في التغير الاجتماعي وتغير اتجاهات الشباب بدرجات متفاوتة (الساعاتي، 2003، الصفحات 26-27)

4-1-2 التغير الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل تفسيرا للتغير وله تأثير كبير على الزواج، ويبرر ذلك من خلال غلاء المعيشة مقابل الدخل المحدود للفرد مع تعدد لوازم الاسرة وارتفاع تكاليف الزواج، وهو أمر مرتبط بعدة أسباب منها تعلم المرأة وتطلعها لحياة عصرية أكثر من الأجيال السابقة، ما ساهم في صعوبة تحقيق الزواج وفق المتطلبات الجديدة مما أدى الى جملة من التغيرات في هاته الظاهرة منها ارتفاع سن الزواج وتراجع معدلاته (فني، 2023، صفحة 53)

أثر التصنيع والتكنولوجيا والتعليم في طريقة اختيار الشريك من حيث، ارتفاع سن الزواج وإتمام الدراسة والحصول على عمل ملائم والتأكيد على الحب والمفاهمة وتفضيل الزواج من فتاة عاملة وزيادة معدلات الطلاق بالموازاة مع النمو الصناعي والتكنولوجي (الخولي س.، 2011، صفحة 25)

ومن أهم مظاهر تغير الزواج في المجتمع الجزائري نجد:

- تزايد حرية الفرد في انتقاء شريك حياته خاصة بين الاناث، وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وشيوع أسلوب الزواج الخارجي، وذلك باختيار الزوجة من فئات اجتماعية لا ترتبط بالضرورة برباط الدم.
- ارتفاع سن الزواج عن الجنسين نتيجة التحاق الذكور والاناث بمختلف المراحل التعليمية، وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- تراجع نظام تعدد الزوجات، وشيوع النظام الأحادي للزواج، وذلك لغلاء المعيشة من جهة، وأزمة السكن من جهة أخرى. (خداوي، 2019، صفحة 124)
- ظهور أشكال جديدة من العلاقات والتجارب العاطفية بين الشباب، وذلك قبل فترة الزواج فلكل منهم رؤى وأهداف خاصة من وراء إقامة هذه التجارب العاطفية المنافية للقيم المتوارثة عبر الاجيال (طاهري و عبد العزيز، 2023، صفحة 298)

- ظهور الاسلوب الذاتي والتلقائي في الاختيار للزواج المبني على العاطفة المتبادلة بالرجة الاولى، الذي انتشر في الوسط الحضري عنه في الوسط الريفي، كما تغيرت النظرة للزواج الخارجي وأصبحت تلقى إقبالا أكثر من قبل (بن صديق، 2010، صفحة 97)

من خلال ما تم عرضه يتضح لنا ان الزواج نظام اجتماعي، يتأثر كغيره من الانظمة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تركت آثارا واسعة على النظام الزواجي خاصة شكل وسن الزواج، وبروز معايير جديدة للاختيار خاصة مع تطور الحياة الحضرية.

4-2 أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري:

تتداخل وتتشابك أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري منها الاجتماعي واقتصادي، وتعليمي وثقافي وشخصي ويمكن توضيح مختلف الأسباب في النقاط التالية:

4-2-1 تغير النظرة للزواج: أصبح المجتمع الجزائري يتخبط بين عادات وتقاليد جديدة، وبين مفاهيم الحضارة الوافدة إلينا، والتي صاحبها تغيرات اجتماعية، افرزت عدة مشكلات منها مشكلة تأخر سن الزواج، نتيجة تغير نظرة الشباب للزواج (لدرع، 2010، صفحة 11)

إن قضية تأخر سن الزواج مرتبطة بنظرة الرجل للمرأة ووضع المرأة الاجتماعي تأكيد ممارسة حقوقها، فنظرة المرأة للزواج ليس بتلك الأهمية التي كانت من قبل حيث أصبح الزواج آخر شيء تفكر فيه، فالبنت اليوم تسعى لإكمال تعليمها والعمل لضمان الاستقلال الاقتصادي، كما أن الشباب اليوم يعتبرون تأخير قرار الزواج عاملا إيجابيا يساعد على حسن انتقاء الفتاة المناسبة (قشطولي، 2009، صفحة 66)

4-2-2 تدني الأجور: يوجد في معظم دول العالم حد أدنى لأجور الموظفين، يحدد قانونيا بناء على الوضع الاقتصادي وتكلفة المعيشة ومعدلات التضخم، وتهدف الى توفير الحماية الاجتماعية للعمال وتحقيق المساواة وتحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر، ويؤدي تدني الاجر الى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد كما يزيد من معدلات الفقر وزيادة الفروقات الاجتماعية.

ويمكن تتبع تطور الاجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 04: تطور الاجر الوطني الأدنى المضمون –أ.و.أ.م–

السنة	الأجر الوطني الأدنى المضمون	السنة	الأجر الوطني الأدنى المضمون
1جانفي 1990	1000 دج	1سبتمبر 1998	6000 دج
1جانفي 1991	1800 دج	1جانفي 2001	8000 دج
1جويلية 1991	2000 دج	1جانفي 2004	10000 دج
1أبريل 1992	2500 دج	1جانفي 2007	12000 دج
1جانفي 1994	4000 دج	1جانفي 2010	15000 دج
1مايو 1997	4800 دج	1جانفي 2012	18000 دج
1جانفي 1998	5400 دج	1جانفي 2021	20000 دج

المصدر: (ONS, s.d.)عن Ministère du Travail de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

من خلال تتبع الجدول نلاحظ ان الاجر الوطني الأدنى في الجزائر، قد شهد خلال ثمانية سنوات بين 1990 –1998، ستة مراجعات حيث ارتفع من 1000دج سنة 1990، الى 5400 دج سنة 1998، وستة مراجعات خلال عشرين سنة بين 2001 –2021، ليصل الى 20000دج كحد أدنى، ولم تتغير الأجور الدنيا في الجزائر في عام 2024 وبقيت عند 20000 دج/شهر، كما كانت في عام 2023، ورغم مجهودات الدولة في رفع الاجور يبقى تدني الاجور في الجزائر من عوامل انخفاض المستوى المعيشي، وزيادة معدلات الفقر وهذا راجع إلى الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع الأسعار، وانعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والوطني.

4-2-3 غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزفاف: تحت تأثير التغيرات الاجتماعية والتطور التكنولوجي في المجتمع الجزائري، بدأت بعض العادات الاجتماعية في الانحلال، وبروز عادات وقيم جديدة، فأصبح غلاء المهور مصدر للتباهي التفاخر بين الاسر، وتحولت قيمة المهر الدينية الرمزية الى قيمة مرتفعة تحمل في طياتها مظاهر البذخ والتفاخر، وإن أدى ذلك الى الاستدانة من الاخرين حرصا على الظهور بصفة التقدير والهيبة، ولذلك يعد غلاء المهور وتكاليف الزواج من أبرز العوامل المؤدية الى عزوف الشباب عن الزواج حيث أصبحت قيمة المهر تعبر عن ماكنة المرأة واسرتها والمقارنة بين الاسر (بوحنيكة و دريوش، 2022، صفحة 75)

4-2-4 سهولة تحصيل المتعة الجنسية: ان سهولة الوصول الى المواقع الإباحية في الانترنت، أدى الى سهولة التمكين من الفتاة والوصول اليها بغير مقابل، وزاد من انتشار العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج وارتفاع نسبة الأطفال الغير شرعيين ونسبة الأمهات العازبات في مجتمعنا الجزائري، بالإضافة الى قضايا الخيانات الزوجية، فقد أصبح الشباب قادر على إقامة علاقات محرمة مع الفتيات، فيشعر بعدم الحاجة للزواج، وهذا من عوامل تأخر سن الزواج للشباب وخاصة الشابات (بوحنيكة و دريوش، 2022، صفحة 77)

4-2-5 العلاقات الافتراضية العابرة: يقول "سمير عرجون"، مختص في رقمنه وسائل الاعلام، لـ" اخبار الوطن" بأن ارتفاع نسبة العنوسة في الجزائر ترتبط أسبابها مع التطور التكنولوجي الحاصل الآن، فالكثير من شباب اليوم استسهل العلاقات الافتراضية العابرة، ما أحدث لديهم نوعا من الإشباع العاطفي، وباتوا لا يفركون في الزواج، كما أضاف" عرجون"، حول تأثير العولمة التي أثرت سلبا على المجتمع، إذ اصبحت المرأة تظنّ انه يمكنها ان تكون" ندا للند" مع الرجل في مجالات الحياة كافة، وبما انها عاملة فهي لا تحتاج لوجوده بحياتها (عزوق، 2023)

ان الاهتمام بالعيش معا دون زواج والالتقاء عبر الأنترانت والوقوع في الحب والجمال والوسامة، تزيد من احتمال قرار تأجيل الزواج ومن الجدير بالذكر ان العامل الأكبر من بين هذه العوامل، هو الحب ويتبعه عامل العلاقات عبر الانترنت (Anıl & Şahika , 2020, p. 405)

4-2-6 البطالة: إن التغيرات الاقتصادية كان لها تأثير مفاجئ على الشباب الجزائري، ففئة الشباب ومشكلة البطالة وتأخر الزواج وعدم التوازن الاقتصادي منع هؤلاء الشباب من تكوين أسرة خاصة بهم، وقد تفاقمت ازمة البطالة منذ سنوات الثمانينات وأدت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، جميع هذه العناصر اثرت على نظام الزواج (النوي ف.، 2019، صفحة 133)

قد تكون البطالة سببا في كثير من المشكلات والامراض الاجتماعية مثل تأخر سن الزواج وانتشار الزواج العرفي والانحرافات الجنسية والخلافات الزوجية والتفكك الاسري والطلاق، كما ان البطالة قد تؤدي إلى ارتفاع سن الزواج مما يؤثر على إشباع حاجة من الحاجات الأساسية ولهذا آثاره الخطيرة على الفرد والمجتمع الا أن البطالة قد تدفع الفرد إلى الهجرة والعمل في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاته والتعامل معه كمواطن من الدرجة الثانية (عامر، 2015، صفحة 35)

ويمكن تتبع نسبة البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 05: تطور نسبة البطالة والتشغيل في الجزائر

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التشغيل	37.2	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4	37.1	37.4	36.9	36.8	37.4
نسبة البطالة	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: (ONS, s.d.)

بلغ معدل البطالة في الجزائر متوسطا نسبته 17.81%، نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري بداية سنة 1986، والتي انعكست بالسلب على الفرد والمجتمع وأدت الى تسريح العمال، وتراجع المستوى المعيشي، وزيادة معدلات الفقر، وازمة السكن مما أثر بدوره على معدل الزواجات وتأخر سن الزواج، وواصل معدل البطالة في الارتفاع ليصل الى مستويات قياسية بمعدل 29.7% سنة 2000، وبعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضعية المالية، اتجهت الجزائر الى خلق فرص الشغل وتفعيل سوق العمل وتسجيل تراجع محسوس في نسبة البطالة ليصل سنة 2013الى 9.8%، وعادت الى الارتفاع نتيجة تراجع مناصب الشغل وتراجع أسعار النفط سنة 2014، لتصل 10.6% وتستمر في الارتفاع لتصل الى 11.4% سنة 2019، ويمكن تتبع تطور نسبة البطالة والتشغيل من خلال الرسم البياني الموضح:

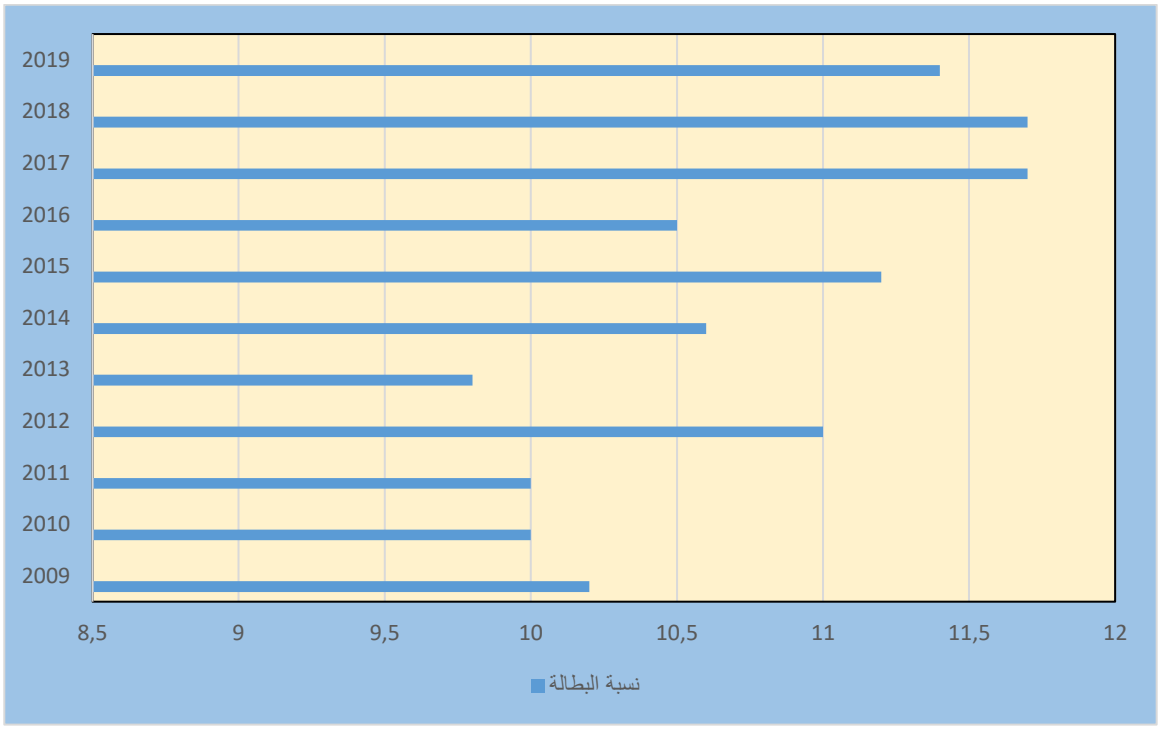

الشكل 15: تطور نسبة التشغيل والبطالة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات Office National des Statistiques

4-2-7 انتشار التعليم: يعتبر التعليم أحد العوامل التي تساهم في انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية، ففي المجتمع الجزائري نلاحظ ارتفاعا مستمرا في سن الزواج، فنتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية العالمية والمحلية ارتفع سن الزواج وخاصة في المناطق الحضرية، كما ان أعداد كبيرة من الشباب يلتحقون بالتعليم في مراحله المختلفة وتستغرق بعض أنواع المراحل التعليمية سنوات عديدة لابد ان تتلوها فترة من الاستقرار المادي والاستعداد للزواج مما جعل سن الزواج يرتفع (عسولات، 2010، صفحة 134)

وهذا ما لمسناه في مجتمعنا الجزائري، حيث زادت نسبة المقبلين على التعليم خاصة بعد فترة الاستقلال، حيث تضاعف عدد المتخرجين من الجامعات بنسب كبيرة، ويمكن تتبع تطور عدد المتخرجين التعليم العالي منذ سنة 1964 الى 2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول 06: تطور عدد المتخرجين –التعليم العالي في الجزائر السنة الدراسية 1964-1965 إلى 2017-2018

السنة الدراسية	المتخرجين
1965-1964	179
1975/1974	2844
1985/1984	713 11
1995/1994	970 31
2005/2004	515 107
2015/2014	976 311
2016/2015	683 292
2017/2016	100 303
2018/2017	983 362

المصدر: (ONS, s.d.)

عنMinistère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

قبل الاستقلال اتجه الاستعمار الفرنسي الى تطبيق قانون 12 جوان 1881، المتعلق بمجانية التعليم وكذلك قانون 28مارس 1882 المتعلق بإجبارية التعليم الابتدائي، وكانت من نتائجه زيادة أعداد المدارس والتلاميذ ولكن نسبيا حيث لم يبلغ 2% فقط ممن هم في سن التمدرس، ومع نهاية القرن 19م كانت نسبة التمدرس8.3% من أبناء الجزائر، بينما كانت نسبة 84% من أبناء الفرنسيين، وهذا راجع لرفض

المعمرين تعليم الأهالي، كانت نسبة الإناث المتمدرسات قليلة، وكانت تكتفي العائلات في الغالب بتعليم بناتهن على المرحلة الابتدائية، ونسبة قليلة جدا في المرحلة المتوسطة والثانوية، وبعد الاستقلال هاجر مئات الالاف من سكان الأرياف نحو التجمعات الحضرية، وتوجهت الدولة الجزائرية الى تعميم التعليم إجباريا ومجانيا، وتحسين الظروف المعيشية للسكان وزيادة الوعي تجاه أهمية التعليم، مما ساهم في ارتفاع نسبة المتمدرسين، إذ بلغت لدى الإناث سنة 1963-1964 نسبة 21.93%، واستمرت في الارتفاع خلال عشرين سنة لتبلغ سنة 1984-1985 نسبة41.37%، نتيجة الإصلاحات والتعديلات التي قامت بها الدولة الجزائرية بزيادة بناء المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها، والمعاهد وتخصيص ميزانية خاصة بالتجهيز والتشغيل في قطاع التعليم، كما عملت على محاربة الامية، واستمرت نسبة الفتيات المتمدرسات في الطور الثانوي في الارتفاع لتصل الى 54.82%، ولم تكتفي الفتيات بالمرحلة الثانوية بل زاد الطموح العلمي والعملي لنيل شهادة الماجستير والدكتوراه، والحصول على وظائف مرموقة مما أدى الى تغير شروط الزواج وتأخره، لذلك يعد التعليم من عوامل تأخر سن الزواج لدى الشباب، ويمكن تتبع تطور نسبة مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي من خلال الجدول التالي:

جدول 07: تطور نسبة مشاركة الفتيات الطور الثانوي السنوات 1963/1964-2018/2019

السنوات	عدد الفتيات	نسبة الفتيات
1964/1963	1277	21.93
1975/1974	21520	28.39
1985/1984	439 148	41.37
1995/1994	246 409	49.84
2005/2004	325 648	57.73
2015/2014	911 879	57.63
2016/2015	291 782	56.73
2017/2016	717 728	56.64
2018/2017	520 697	56.85
2019/2018	240 670	54.82

المصدر: (ONS, s.d.)

عن Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

4-2-8 أزمة السكن: بالإضافة الى الصعوبات التي تقابل الشباب الجزائري في إيجاد منصب عمل، يوجد هناك أيضا مشكلة توفير السكن، والتي تجبر الشباب على تأخير وتأجيل الزواج، من أجل توفير مسكن خاص بيهم مستقل عن مسكن الاسرة، فصعوبة الحصول على مسكن تجعل جزءا منهم ينتهون بالزواج والعيش داخل الاسرة والانتظار الحصول على مسكن خاص، من جهة أخرى يطمح البقية الى العيش بعيدا عن اسرهم، كما يشترط اهل الفتاة مسكنا مستقلا (النوي ف.، 2020، صفحة 129)

4-2-9 التحضر: يتزوج سكان الحضر في أعمار أكثر تأخرا من سكان الريف وأن الفجوة تزداد اتساعا، وتزداد الاعمار عند إنجاب المولود الأول أكبر بالنسبة للنساء الحضريات ويرجع ذلك الى الخصائص البنيوية المختلفة للأفراد كالتعليم والمهنة والدخل، والمرأة الحضرية أفضل تعليما من المرأة الريفية، والمرأة الحضرية المتعلمة تسيطر سيطرة أكبر على الوقت المخصص للإنجاب وتربية الأبناء ومن الأرجح ان تكون اسرتها أصغر (علي، 2010، صفحة 148)

وفي الجزائر قديما كان سن زواج الفتيات في الوسط الريفي أبكر من الوسط الحضري وكان الوضع مختلفا ولكن تطورات الزواج في الريف شهدت تغيرات هامة، فمتوسط سن الزواج الأول بين 1966-1977 للرجال والنساء ارتفع بشكل سريع في الوسط الحضري بزيادة 4 سنوات عند النساء، وزيادة 3 سنوات عند الرجال، ومنذ سنة 1977 شهد هذا التطور وتيرة متسارعة في الوسط الريفي نتج عنه الفارق بين الوسطين، وهذا ما جعل أثر التحضر يتناقص (النوي ف.، 2020، صفحة 127)

4-2-10 بعض العادات والتقاليد: ان بعض العادات والتقاليد الخاطئة في بعض مناطق الجزائر(العروش) والتي عفي عنها الزمن من قدمها والتي تؤثر تأثيرا كبيرا في تأخر سن الزواج، ومنها انغلاق بعض الفئات او القبائل على أنفسهم ومنع بناتهن من الزواج من الأغراب، والأغراب ليسوا من نفس العائلة أو العرش، أو لا تربطهم بهم صلة دم او نسب، حتى وإن كان الشخص المتقدم لهم بالزواج تتوفر فيه جميع مواصفات الزوج الذي يتمناه كل أب لابنته (صالي، 2017، صفحة 8)

يشترط الكثير من الناس في مناطق مختلفة من الجزائر أن يكون الزوج من قبيلة خاصة، أو من عرش معين، والتدقيق في هذا الجانب دون النظر إلى تقوى الخاطب، مما أدى الى مالا تحمد عقباه من تراكم

الفتيات بعضهن على بعض في كثير من الاسر التي تسلك هذا النهج الذي لا يختلف عما كان سائدا في الجاهلية (بن صديق، 2010، صفحة 93)

4-2-11 النفقة على الاسرة: تضطر الكثير من الفتيات الجزائريات في سنوات شبابهن لأسباب قاهرة الى رفض الخطاب الذين يتقدمون إليهن، إذ يفضلن الخروج إلى العمل ليس من أجل تحقيق ذواتهم وإنما من باب الحاجة إلى راتب شهري يمكنهن من النفقة على الأسرة بسبب وفاة الأب أو عجزه، أو عدم كفاية مدخوله خاصة في ظل وجود مرضى في البيت، وكما لا يتردد بعض الآباء في صد الخطاب ومنع بناتهم من الزواج طمعا في رواتبهن، حتى إذا مضى عمرهن ودخلن في العنوسة. (ساحي، 2010، صفحة 08)

ويمكن توضيح أسباب تأخر سن الزواج في الشكل التالي:

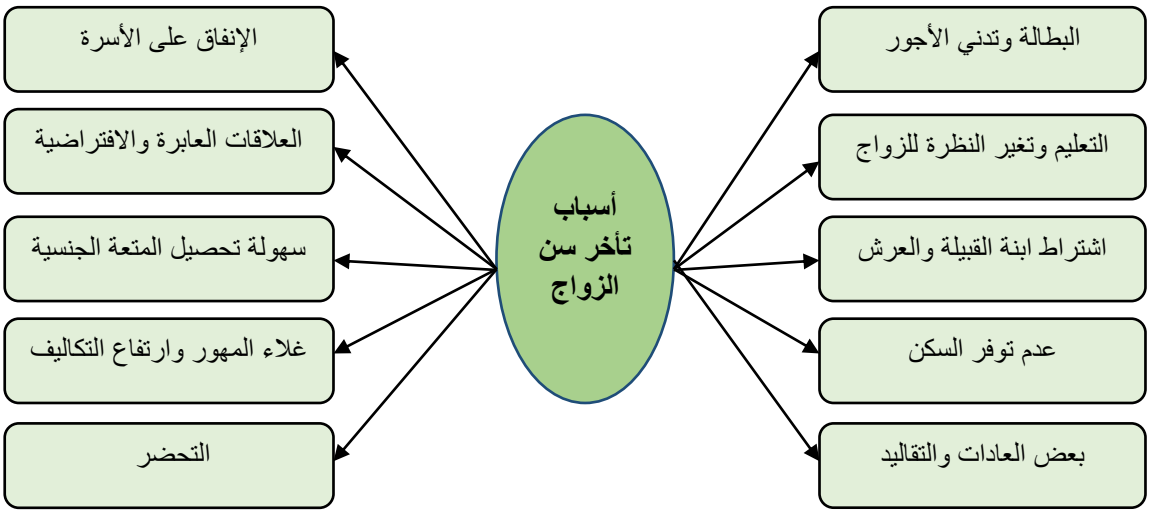

الشكل 16: أسباب تأخر سن الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال ما تناولناه يتضح لنا ان ظاهرة التأخر في سن الزواج هي ليست نتاج عامل واحد، بل تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والتعليمية والاخلاقية والنفسية، حيث تتشابك هذه العوامل لتشكل الظاهرة، فقد ساهمت الاوضاع الاقتصادية للمجتمع كالبطالة وارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المعيشة، وأزمة السكن وتدني الاجور في تراجع الافراد عن الرغبة في الزواج، كما ساهم التعليم في رفع سقف طموحات الافراد ورغبتهم في استكمال التعليم، كما يؤدي المساهمة في الانفاق على الاسرة دورا في تأخر سن الزواج لدى الافراد، ناهيك عن العوامل الثقافية

كبعض العادات والتقاليد واشتراط ابنة القبيلة، بينما زادت التغيرات القيمية من تغير النظرة تجاه الزواج والرغبة اكثر في الاستقلالية وحياة العزوبية، كل هذه العوامل تتفاعل لتنتج ظاهرة التأخر في سن الزواج، والتي نتج عنها عدة آثار نتناولها في العنصر الموالي.

4-3 الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري.

لم تعد ظاهرة تأخر سن الزواج مشكلة فردية فقط بل اصبحت مشكلة تمس الفرد والمجتمع معا، نظرا لما لها من انعكاسات وآثار واسعة، تجاوزت المستوى الشخصي وامتدت لتمس امن واستقرار المجتمع ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

4-3-1 الآثار النفسية والشخصية: نتيجة لتأخر سن الزواج يتعرض الشاب الى عدة امراض وعقد نفسية من بينها "التوتر، القلق الدائم وضعف الشخصية، والاكتئاب والانطواء فضلا عن التخيلات الغرامية التي ترهق العقل الجسد معا، فالمتأخر عن الزواج يعيش أحيانا في حطام نفسي والانحراف كشرب المسكرات والتدخين والزنا لتلبية رغباته وشهواته، مما يتسبب له بالعديد من الامراض التناسلية، وورد في احدى الدراسات أيضا عن وجود علاقة بين حالة العزوبة وفعل الاجرام، حيث كانت نسبة المجرمين 38 من العازبين، مقابل 17 من المتزوجين، ومن اشكال الاجرام الاعتداء الجنسي، وحالات الاغتصاب ولواط الأطفال والخطف...وقد توصل دوركايم الى ان العازبين اكثر تعرضا للانتحار من المتزوجين، وقد اكدت الدراسات وجود هذه العلاقة بين الصحة النفسية والجسدية والزواج" (بوحنيكة و دريوش، 2022، صفحة 78)

كما تشعر الفتاة بالدونية وعدم الثقة بالنفس، وأنها غير مرغوب بها، وأنها أقل من غيرها من المتزوجات اللواتي أصبح لديهن أسرة وأبناء، كما تكون النساء المتأخرات زواجيا أكثر شعورا بالقلق وأكثر عرضة للاكتئاب والتوتر، ونتيجة لقلة الثقة بالنفس يصبح لديهن مفهوم عن الذات منخفضا مع شعور بعدم الرضا عن الذات والسخط عليها وعدم تقبلها، وسلبية التفكير وتشكل النظرة العابسة للحياة. (الرويلي، 2024، صفحة 396)

4-3-2 انخفاض معدل الخصوبة: ترتبط ظاهرة الزواجية بالخصوبة، وفقا لدراسة نشرت في Human Reproduction تبدا خصوبة المرأة في الانخفاض في وقت مبكر من أواخر العشرينات من العمر وليس في الثلاثينات كما كان يعتقد سابقا، ومع تأخير النساء للزواج بشكل متزايد، فإن هذا

يقل تلقائيا من سنوات خصوبتهن وقد تصبح محاولات الحمل صعبة، مما يزيد من احتمالية انجاب عدد اقل من الأطفال او اصابتهن بالعقم، ويشير تقرير World Family Map Project حول معدل الخصوبة الإجمالي في جميع مناطق العالم ان أوروبا وآسيا اقل من مستوى الإحلال (أقل من 2.0).أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية لديهما معدل خصوبة اجمالي منخفض قريب من مستوى الإحلال(2.1).الشرق الأوسط لديه معدل خصوبة إجمالي معتدل (3.1) ومرتفع في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى(5.5)، ان انخفاض الخصوبة سيكون له تأثير على الحد من الشباب كراس مال بشري (Karamat, 2016, p. 573)

ويمكن تتبع معدل الخصوبة في الجزائر حسب الجدول التالي:

الجدول 08: تطور معدلات الخصوبة ومتوسط العمر عند الانجاب في الجزائر

	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الخصوبة الكلي(طفل-امرأة)	4.5	2.40	2.81	2.84	2.87	2.87	3.02	2.93	3.03	3.1	3.1	3.1	3.0	4.55	5,33
متوسط العمر عند الانجاب %	29.5	32.0	31.9	31.8	31.7	31.6	31.5	31.4	31.3	31.8	31.7	31.8	/	/	/

المصدر: (ONS, s.d.)

حسب الديوان الوطني للإحصائيات معدل الخصوبة الكلي هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية، مع افتراض خضوعها لنفس ظروف الخصوبة الملاحظة خلال هذه السنة، ومن خلال تتبعنا لتطور معدل الخصوبة في الجزائر نلاحظ انه قد شهد سنة 1990، أعلى نسبة قدرت ب 4.5%، ليشهد انخفاضا واضحا إلى غاية سنة 2018، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض معدلات الزواج ليشهد ارتفاعا خلال سنة 2019، وارتفاعا آخر سنة 2020، بينما نلاحظ ارتفاع طفيف في متوسط العمر مقارنة بسنة 2014 حيث انتقل من 31,3 سنة الى 31,8 سنة المسجلة سنة 2017، وهذا راجع إلى ارتفاع متوسط معدل سن الزواج.

4-3-3 انخفاض معدل المواليد: يؤثر الزواج المتأخر سلبا على الوظيفة الاساسية لاستمرارية النسل في المؤسسات الاسرية، فالتأخر في الانجاب يؤثر على النمو السكاني، تقول دراسة نشرت

في مجلة (Human Reproduction) ان خصوبة المرأة تبدأ في الانخفاض في وقت مبكر من أواخر العشرينات نظرا لان النساء يؤخرن زواجهن فهذا يقلل من سنوات خصوبتهن، كما تنجب النساء في جميع العالم عددا اقل من الأطفال مقارنة بالجيل القديم، وهو عامل أساسي في انخفاض عدد السكان (Gündoğdu & Bulut, 2022, p. 67)

ويمكن تتبع تطور عدد الولادات في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول 09: تطور عدد الولادات 1990-2023 في الجزائر

السنة	عدد الولادات	المعدل الخام ولادات بـ ‰	السنة	عدد الولادات	المعدل الخام ولادات بـ ‰
1990	775	30.94	**2015**	1040	26.03
2000	589	19.36	**2016**	1067	26.12
2008	817	23.62	**2017**	1060	25.40
2009	849	24.07	**2018**	1038	24.39
2010	888	24.68	**2019**	1034	23.80
2011	910	24.78	**2020**	988	22.34
2012	978	26.08	**2021**	950	21.14
2013	963	25.14	**2022**	915	20.06
2014	1014	25.93	**2023**	895	19.32

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات (ONS, s.d.)

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات يحسب المعدل الخام للولادات بالطريقة التالية:

$$\text{المعدل الخام للولادات} = \frac{\text{الولادات الحية للسنة}}{\text{إجمالي متوسط السكان للسنة}} \times 1000$$

من خلال تتبع تطور عدد الولادات في الجزائر نلاحظ تسجيل ارتفاع مستقر في عدد المواليد منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2016، حيث سجل الديوان الوطني للإحصاء انخفاضا ملموسا في عدد المواليد، ليتواصل الانخفاض المسجل في عدد الولادات الملاحظ منذ 2017 إلى غاية سنة 2019،

ويرجع الخبراء هذا الانخفاض إلى تأخر سن الزواج وزيادة معدلات التعليم وثقافة، وتحديد النسل ومشاركة المرأة في العمل، وارتفاع كلفة المعيشة كما أسهمت جائحة كورونا 2019 في تراجع عدد الولادات، وتتواصل عدد الولادات في الانخفاض إلى غاية سنة 2023، حيث شهدت مصالح مكاتب الحالة المدنية تسجيل 895 000 ولادة حية خلال ذات السنة، وتجدر الإشارة إلى ان هذه هي المرة الاولى منذ عام 2010 التي ينخفض فيها حجم المواليد دون عتبة 900 000 ولادة، و يمكن تتبع تطور عدد الولادات من خلال الرسم البياني الموضح:

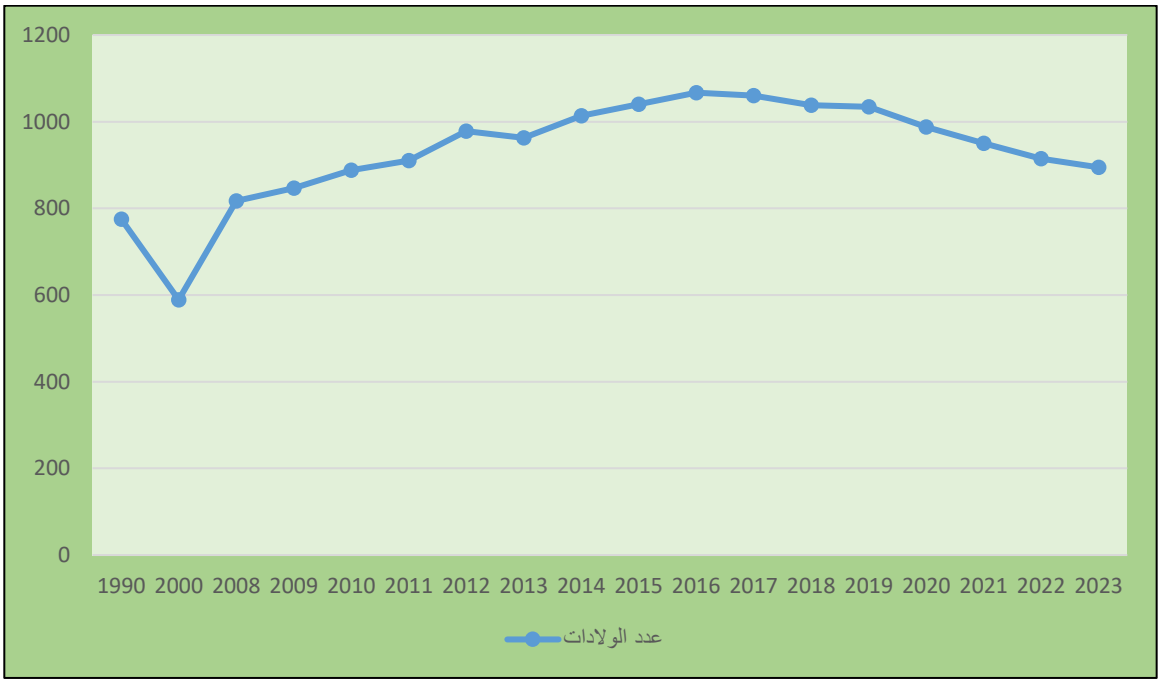

الشكل 17: تطور عدد الولادات 1990-2023

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات Office National des Statistiques

يؤثر تراجع الولادات على معدل النمو الطبيعي للسكان، حيث سجل الديوان الوطني للإحصاء بتاريخ أول جويلية 2023، ان حجم السكان المقيمين في الجزائر بلغ 000 344 46 نسمة، وبلغ النمو الطبيعي في هذه الفترة الطبيعي في هذه الفترة 000 703 شخصا، مسجلا معدل نمو طبيعي قدر بـ1.52%، مواصلا بذلك الانخفاض المسجل منذ سنة 2017، مع الإشارة الى ان وتيرة الانخفاض أسرع منذ سنة 2020، عن السنوات السابقة حيث سجل خلال الفترة 2021-2020 بدرجة أولى إضافة الى تراجع حجم الولادات منذ سنة 2017، وبلغ عدد السكان المقيمين بتاريخ الأول من جانفي 2024،

46 700 000 نسمة، وتحت فرضية تواصل نفس وتيرة النمو المسجلة سنة 2023، فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ خلال الأول جانفي 2025 ، 47 400 000 نسمة.

وهذا ما نلاحظه من خلال تتبع تطور عدد السكان في الجزائر من الجدول التالي:

الجدول 10: تطور عدد السكان في الجزائر 2007-2023:

نمو السكان السنة	عدد السكان في وسط السنة(بالآلاف)	النمو الطبيعي(بالآلاف)	معدل النمو الطبيعي (بـ%)
2007	34 096	634	1.86
2008	34 591	663	1.92
2009	35 268	690	1.96
2010	35 978	731	2.03
2011	36 717	748	2.04
2012	37 495	808	2.16
2013	38 297	795	2.07
2014	39 114	840	2.15
2015	39 963	858	2.15
2016	40 836	886	2.17
2017	41 721	870	2.09
2018	42 578	845	1.99
2019	43 424	873	1.93
2020	44 241	747	1.69
2021	44 938	691	1.54
2022	45 631	712	1.56
2023	46 344	703	1.52

المصدر: (ONS, s.d.)

4-3-4 صعوبة الحمل والتشوهات الخلقية: بالإضافة الى التشوهات الخلقية عند الأطفال وصعوبة الحمل، فالولادات في سن متأخرة نتيجة الزواج المتأخر تؤدي أحيانا الى إصابة الأطفال بمشاكل عقلية كما قد تواجه الام مخاطر اثناء حملها كالإجهاض والعيوب الخلقية، وارتفاع ضغط الدم ومرض

السكري وصعوبة الولادة، كما تشير دراسة ان أطفال الإباء الأكبر سنا الذين تبلغ أعمارهم 40 عاما فما فوق اكثر عرضة للإصابة باضطراب طيف التوحد، بالإضافة الى خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية HIV فالأشخاص الذين يؤجلون الزواج قد يكونون علاقات جنسية، لذلك فهم معرضون للإصابة بالأمراض والعدوى المنقولة جنسيا، مقارنة بالمتزوجين، وتتأثر الاناث اكثر من الذكور، كما تعرض حياتهم للخطر، مما يؤثر بشكل أساسي على حجم القوى العاملة، وعلى اقتصاد الاسرة. (Gündoğdu & Bulut, 2022, pp. 67-68)

4-3-5 الانحلال الخلقي: فالمتأخر عن الزواج وفي ظل غياب الوازع الديني، والرغبة الملحة في إشباع حاجاته الجنسية، وخاصة أن الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز لدى الإنسان التي قد تلح على إشباعها فإن لم تجد السبيل المشروع لإشباعها قد تدفعه الى إقامة علاقات جنسية غير مشروعة. (شرقي، 2017، صفحة 469)، ويمكن توضيح الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج في الشكل التالي:

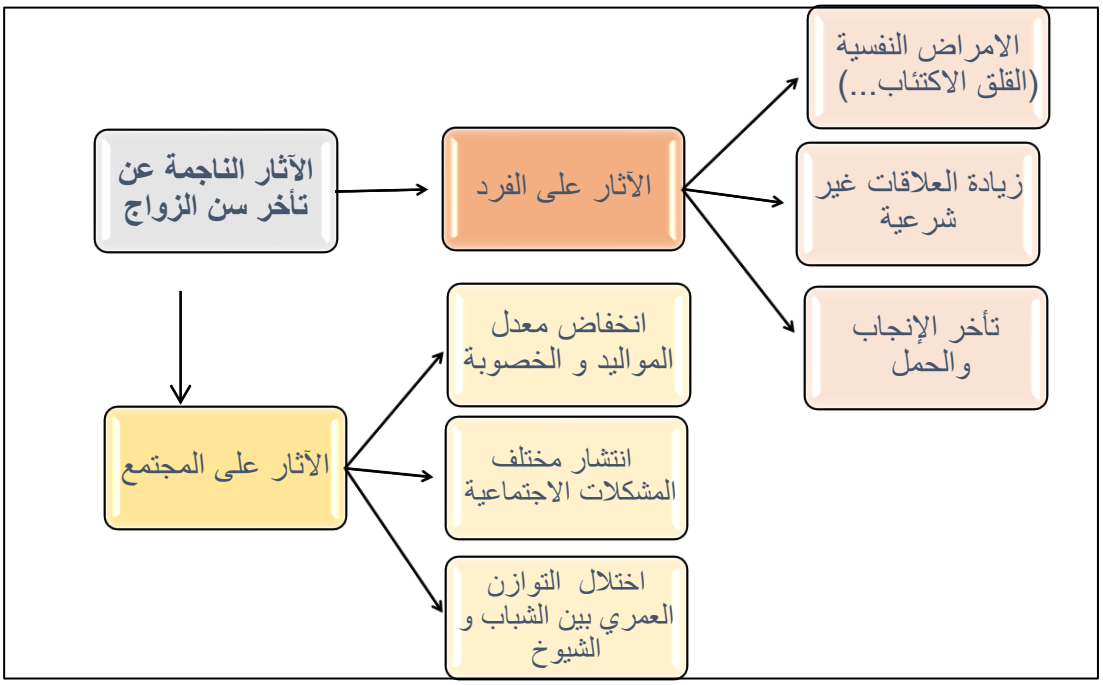

الشكل 18: الآثار الناجمة عن تأخر سن الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

تلخيصا لما تم عرضه يمكننا القول لتأخر سن الزواج عدة آثار على الفرد والمجتمع، حيث يؤدي الى انخفاض معدلات المواليد والخصوبة، وبالتالي زيادة معدلات الشيخوخة، كما يؤدي الى بروز ثقافات جديدة كالهجرة والتحرر الفكري والجنسي، وتغير القيم والأعراف مما يهدد الهوية الثقافية للمجتمع، كما يشعر

المتأخرين في سن الزواج من عدم الرضا العاطفي والنفسي والصحي، مما يؤدي الى تزايد الامراض الاجتماعية، كالجريمة والعنف وإدمان المخدرات، وتكوين العلاقات الغير شرعية وولادة الأطفال الغير شرعيين. (badaoui & bouyala, 2025, p. 227)، ويتطلب فهم أسباب الظاهرة وآثارها تكاتف جهود الدولة والشاغلين بها خطوة أساسية لوضع حلول استراتيجية للحد من تداعيات الظاهرة والحفاظ على امن واستقرار الفرد والمجتمع.

4-4 رؤية لحلول استراتيجية للحد من ظاهرة التأخر في سن الزواج في المجتمع الجزائري

تتطلب ظاهرة التأخر في سن الزواج الى تكاتف جهود الدولة الجزائرية لفهم أسباب وعوامل انتشار الظاهرة، وارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع، خاصة وأن المجتمع الجزائري مرَّ بمختلف التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا ما يتطلب بذل المزيد من المجهودات لوضع استراتيجيات وحلول للتقليل من الظاهرة وتشجيع وتوعية الشباب على الزواج ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد:

4-4-1 القضاء على مشكلة البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات وكان لابد من مواجهتها من خلال الوعي والدراسة والاهتمام والجدية للخروج منها، ودراسة المشكلة وتحديد أسبابها ورسم استراتيجية، وخلق فرص عمل تشترك فيها أطراف العمل (عامر، 2015، صفحة 32)

كما سعت الدولة الجزائرية الى امتصاص البطالة من خلال جهاز المساعدة على الادماج المهني، وهو الجهاز الذي صادقت عليه الحكومة المرسوم التنفيذي تحت رقم126-08 مؤرخ في 19 أفريل 2008 وتم تعديله في شهر مارس 2011، والذي نجم عنه أجر زهيد لا يلبي حاجيات الشاب لوحده، فكيف له بتلبية حاجيات وتكاليف الزواج بالإضافة الى تحمل نفقات الاسرة، حيث يختلف الاجر حسب الشهادة (جحنيط، 2017، الصفحات 104-105)

وتنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" الرامية الى وضع حد لهشاشة أجهزة ترقية الشغل المأجور وتحسين المستوى المعيشي تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 336/19 المؤرخ في 08ديسمبر 2019 والذي يتضمن عملية إدماج المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، وقد كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي "فيصل بن طالب" انه تم إدماج الى غاية نهاية ديسمبر 2023، أكثر من 320,000

مستفيد من جهاز المساعدة على الادماج المهني في المؤسسات والإدارات العمومية في مناصب عمل دائمة. (الإدماج، 2024)

وأيضا صدور مرسوم تنفيذي رقم 85/22 بتاريخ 27 فيفري 2022، يهدف الى تحديد شروط وكيفيات تحويل عقود جهاز النشاط الاجتماعي الى عقود غير محددة المدة بتوقيت جزئي. حيث تم بتاريخ 31ديسمبر 2022 الانتهاء من تحويل جميع عقود المستفيدين من هذا الجهاز الى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، وأكد وزير العمل والتشغيل "فيصل بن طالب" أن عدد المستفيدون من الإدماج النهائي في مناصب عمل دائمة بلغ 175.737 (الإدماج النهائي، 2024)

كما أصدر السيد رئيس الجمهورية «عبد المجيد تبون" قرار بإدماج أزيد من 82 ألف أستاذ متعاقد والذين استفادوا من إجراءات وتدابير «التوظيف التعاقدي" على مناصب مالية شاغرة، ويأتي هذا القرار استكمالا لعملية الإدماج السابقة التي شملت 62ألأف أستاذ سنة2022 ليبلغ العدد الإجمالي 144.410، من شأن هذا القرار تحقيق مردودية عالية في قطاع التربية وتحسين المستوى التعليمي وكذا توفير مناصب شغل دائمة (شبور، 2025)

4-4-2 زيادة الأجور: تعد مسألة الأجور من القضايا الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين ومستوى معيشتهم في الجزائر، كان جدول زيادة الحد الأدنى للأجور الجديد بالجزائر خطوة محورية تهدف الى تعزيز القدرة الشرائية وتقليل التفاوت الاقتصادي بين مختلف فئات المجتمع، مع تصاعد تكلفة المعيشة وارتفاع معدلات التضخم، أصبح من الضروري إعادة تقييم الأجور بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين الأساسية وتحقيق التوازن الاقتصادي، (آية، 2024)

عملا على تحسين المستوى المعيشي للموظفين وقّع رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" مرسوما رئاسيا يتضمن تعديل الشبكة الاستدلالية لأجور الموظفين، من اجل تطبيق الزيادات المقرّرة في الرواتب عامي 2023-2024 وينصّ المرسوم المؤرخ في 16 جانفي 2023 على تعديل الشبكة الاستدلالية لأجور الموظفين (عبد المؤمن، 2023)

ورغم جهود الدولة الجزائرية لرفع الأجور وتحسين المستوى المعيشي، إلا أن غلاء المعيشة وتدني الأجور لا يزال يشكل عائقا أمام الشباب، خاصة بعد زيادة أسعار مختلف المنتجات بأضعاف

بعد جائحة كورونا، ويبقى المستوى المعيشي للمواطن الجزائر رهن الإصلاحات والسياسات التي تتبناه الدولة الجزائرية مستقبلا.

4-4-3 القضاء على أزمة السكن: تعتبر مشكلة السكن من المشكلات التي تواجه الشباب للزواج، خاصة ذوي الدخل الضعيف والفئات الهشة لذلك تسعى الدولة الجزائرية الى تبني سياسات اسكانية تراعي الجانب الاجتماعي للأفراد ويتجلى ذلك من خلال الوسائل والآليات المتعلقة بها والتي تأخذ بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي للفرد وما مدى توفره لإمكانيات مادية ومالية، ونجد الإعانات المباشرة والغير مباشرة التي تقدم للأفراد كدعم لتكلفة السكن، أو عن طريق تمويل الدولة لمشاريع السكنات الاجتماعية وتقديمها بمبالغ رمزية للطبقات الفيرة ذات الدخل الضعيف والمنعدم (بن عاشور، 2018، صفحة 32)

كما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 08-142 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 11 مايو سنة 2008، يحدّد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري المادة 37 التي تحدد وتقيم المعايير المرتبطة بالوضعية الشخصية والعائلية لطالب السكن كالآتي:

بعد المتزوج(ة)، والارمل(ة)، والمطلق(ة) يأتي عازب متكفل بأشخاص آخرين، ثم عازب غير متكفل بأشخاص آخرين، وهذا ما يقلل حظوظ العازبين في الاستفادة من السكن وبالتالي تأخر زواجهم، ورغم تبني الدولة لسياسات اسكانية عديدة إلا أن أزمة السكن مازالت تؤرق الشباب وتؤخرهم عن الزواج، مما يستدعي استراتيجيات جديدة تهدف الى دعم وإسكان الشباب المتأخر والراغب في الزواج، وفق تنظيمات وتشريعات جديدة.

4-4-4 علاج مشكلة العنوسة من منظور ديني: تتصل فكرة الزواج في الديانات السماوية بالعقيدة، ففي الشريعة الإسلامية يفرض الزواج على كل قادر وحث على الاستكثار من النسل، وفي ذلك يقول الرسول:**(تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة)**، فكل من بلغ سن الزواج وكان قادرا عليه في ماله وبدنه وجب أن يتزوج (الترمانيني، 1998، صفحة 51)

وقد جاء الدين الإسلامي بعدة طرق مشروعة لحل مشكلة التأخر في سن الزواج بطريقة مشروعة ومنظمة وفيما يلي بعضها:

- ✓ **الحث على الزواج والترغيب فيه:** اعتبر الإسلام الزواج الوسيلة الوحيدة لإشباع الغريزة الجنسية، واستمتاع كل من الزوجين الذي يؤدي الى الإعفاف والإحصان، وتحقيق للفطرة،

وفيه سكن للنفس، وحصول المودة والمحبة، وقد حث النبي (ص) على الزواج ومن ذلك قوله **(يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وجاء)**، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ان رسول الله(ص) قال **(ثلاثةٌ حقٌّ على اللَّهِ عونُهُم: المُجاهدُ في سبيلِ اللَّهِ، والمُكاتِبُ الَّذي يريدُ الأداءَ، والنَّاكحُ الَّذي يريدُ العفافَ)**، وقد كان هدي السلف الصالح في الحث على الزواج وترك العزبة (عودة، 2020، الصفحات 2753-2754)

✓ **تعدد الزوجات:** يرتبط تعدد الزوجات في اذهان الكثيرين بعدة مفاهيم خاطئة فالتعدد حلال شرعا، إلا ان نظرة المجتمع له تعد جريمة في حق الزوجة الأولى، وقد يصل في بعض الأحيان للطلاق رغم وجود العدل والمساواة بين الزوجات، لذلك وجب على المسلمين ان يتخذون من شرع الله وسنة نبيه منهجاً وطريقاً، فالدين الإسلامي دين عدل ومساواة (عبدالله، 2013، صفحة 224)

كما جاء في القانون الجزائري المادة الثامنة: أمر رقم05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005) يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي وتوفرت شروط ونية العدل، يجب على الزوج إخبار الزوجة السابقة والمرأة التي يقبل على الزواج بها وأن يقدم طلب الترخيص بالزواج إلى رئيس المحكمة لمكان مسكن الزواجية.

✓ **التخفيف من الأعباء المادية:** فقد حثت الشريعة الإسلامية على الاعتدال والوسطية والتيسير والتخفيف في كل شيء، ومن ذلك تكاليف الزواج، ونهت عن الإسراف والبذخ والتبذير قال الله تعالى:**{وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا}** سورة (الإسراء:27)، فالحل للخروج من مشكلة وظاهرة تأخر سن الزواج هو التخفيف من تكاليف الزواج، والمهر، فلا تكون فوق الطاقة، حيث يكون التركيز والحرص على الخلق والدين قبل المال عند اختيار الزوج المناسب (سطحي، 2010، الصفحات 1-2)

✓ **الزواج في سن مبكرة:** تشجع الفتاوى الدينية بصفة عامة على الزواج في سن مبكرة ففي الحديث:(**إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه)**، و(**يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج)**، ويذهب هؤلاء الى ان الزواج يقدم حتى على الدراسة، بشرط ان يكون وفق الاختيار السليم والحر بهدف استمرار الحياة وتماسكها (قشطولي، 2009، صفحة 55)

ويمكن توضيح هذه الحلول في الشكل التالي:

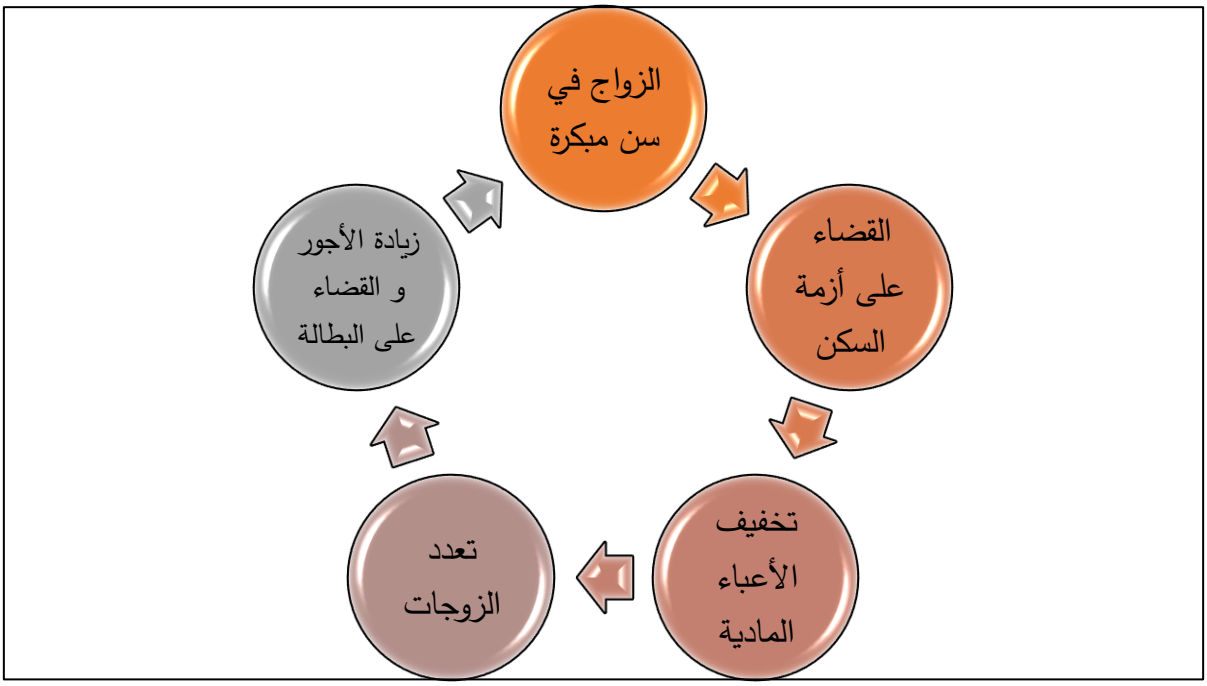

الشكل 19: بعض الحلول للقضاء على مشكلة التأخر في سن الزواج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال تناولنا لبعض الحلول للقضاء على مشكلة التأخر في سن الزواج، يبقى تطبيقها مرهونا بجملة من العوامل تتعلق بالإرادة والجدية في التنفيذ، وبإمكانات وموارد الدولة وقراراتها، والمتابعة والمراقبة لضمان الإنجاز، كما تتطلب بعض الحلول استعداد الافراد ووعيهم وقبولهم، فالزواج في سن مبكرة او تعدد الزواجات او معايير الزواج نابع عن قناعة الشخص، كما ان التخلي عن بعض عادات وتقاليد الزواج كارتفاع المهر ومراسيم الزفاف يتطلب وعي الفرد والمجتمع، وتتطلب مشكلة تأخر سن الزواج عامة تظافر جهود الدولة والفرد والمجتمع من اجل تجسيد رؤية شاملة قابلة للتجسيد.

خلاصة:

يعتبر الزواج من أقدم التنظيمات التي عرفها المجتمع الإنساني، لتنظيم العلاقات بين الافراد، وتختلف قواعد السلوك والمعايير التي تحكمه باختلاف المجتمعات والأزمنة، وتختلف أشكاله باختلاف العادات والثقافات، ورغم ذلك يعتبر الزواج منظمة اجتماعية تهدف الى تكوين اسرة تنظيم العلاقات الجنسية واستمرار النسل، والتعاون والمودة والرحمة بين الذكر والانثى، مما يحقق الاستقرار للفرد والمجتمع، وعرف المجتمع الجزائري تطور نظام الزواج عبر مراحل تاريخه، ونظر للظروف للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع الجزائري في الماضي، فقد كان الزواج في الاسرة التقليدية يخضع لعادات وتقاليد الجماعة والسلطة المطلقة للأهل في تزويج الأبناء، حيث تميز باختيار الاهل للشريك وتزويج الأبناء في سن مبكرة، وغالبا ما يتم من داخل جماعة الاقراب حفاظا على الانساب والميراث والمعرفة الجيدة بأهل الشريك، ومع التغيرات المجتمعية وتطور الحياة الحضرية وانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل وتغير بناء الاسرة، خضع الزواج في الاسرة الحديثة الى عدة تغيرات من حيث معايير اختيار الشريك، على أساس التجانس العلمي والمهني والتوافق وبروز معايير الشريك المثالي القائمة على الجمال، وانتشار الزواج الخارجي والاختيار الشخصي، ومع التغيرات الاقتصادية وقلة فرص العمل وأزمة السكن ورغبة الفتاة في التعليم والطموحات المهنية، عرف سن الزواج ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، انعكس بالسلب على الفرد والمجتمع، مما استدعى تكاتف جهود الدولة والمجتمع من اجل إيجاد حلول وسبل للحد من ظاهرة التأخر في سن الزواج.

الفصل الثالث:

الاسرة ومكوناتها البنائية والوظيفية في المجتمع الجزائري

تمهيد

1-الاسرة كوحدة بنائية ووظيفية.

2-التفاعلات والتبادلات الأسرية.

3-دينامية الأسرة الجزائرية بين البناء والتغيير.

4-المحددات الاجتماعية لسن الزواج في المجتمع الجزائري.

خلاصة.

تمهيد:

تسير المجتمعات الانسانية وفق تنظيمات اجتماعية، تتحقق من خلالها الغايات والاهداف والدوافع، وتتحدد الادوار والمكانات الاجتماعية، وباعتبار الاسرة أول وحدة تنظيم في المجتمع، فهي تسعى للحفاظ على وحدتها وديمومتها وقوة علاقتها وروابطها وتأدية وظائفها وأدوارها، وفق قواعد السلوك والمعايير والقيم الاجتماعية، ونظرا لأهمية الاسرة في استقرار وتوازن المجتمع، فقد كانت محل اهتمام الباحثين والمنظرين بها، لدراسة تطوراتها وتغيراتها، وأشكالها وخصائصها ووظائفها وعلاقاتها وتفاعلاتها وتبادلاتها ومشكلاتها، وترتبط الاسرة ارتباطا متكاملا بمختلف الانظمة الاجتماعية الاخرى وتؤثر وتتأثر بها، ومع تطور الحياة الاجتماعية شهدت الاسرة عدة تغيرات بنائية ووظيفية نتيجة التغيرات المجتمعية، كما شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، انعكست بدورها على منظمة الاسرة كوحدة بنائية ووظيفية، أدى إلى تغير المستويات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والتعليمية للأسرة، والتي أثرت بدورها على نظام الزواج في المجتمع الجزائري.

1-الاسرة كوحدة بنائية ووظيفية:

تعتبر الاسرة وحدة بنائية أساسية في البناء الاجتماعي ككل، يرتبط افرادها برابطة الدم والتبني، وروابط التعاون والتبادل والتفاعل، تتخذ عدة أشكال ولها عدة خصائص، حيث يتم إنجاب الافراد ورعايتهم وتنشئتهم واكسابهم القيم، والعادات والتقاليد وتشكيل شخصية الافراد واتجاهاتهم، وتؤدي مجموعة من الوظائف الضرورية لاستمرار المجتمع.

1-1-أشكال الاسرة:

اهتم الباحثون في مجال الاسرة بدراسة أشكالها وتصنيفاتها المختلفة من عدة جوانب كالانتساب الشخصي والوحدة السكنية، ونمط السلطة، والحجم من حيث عدد الأطفال، وعدد الزوجات، والوظائف والقرابة والعلاقات ويمكن تناول أشكال الاسرة على النحو التالي:

1-1-1 تصنيف الاسرة من حيث الانتساب الشخصي: ويوجد نوعان من الأسر:

- ✓ **أسرة التوجيه:«Famille d'orientation»** وهي التي يولد فيها الإنسان، فتقوم بإكسابه العادات والتقاليد، والمعايير الاجتماعية، والقيم، وتعمل على إعداده لأداء دور في المجتمع.
- ✓ **أسرة التناسل: «Famille de procréation»** وهي التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج والإنجاب (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 60)

1-1-2-تصنيف الاسرة من حيث الحجم: ويوجد نوعان من الاسر:

- ✓ **الأسرة النووية: Nuclear Family** تتألف من الأب والأم بدون أولاد أو الاب والأم بالإضافة إلى الأولاد المعالين أو الاب والأم بالإضافة إلى الأولاد غير المعالين (يعملون أو يمكنهم العمل) وقد يكون هؤلاء وحدة اجتماعية واقتصادية كما هو الحال في الريف، وقد يكونون وحدة اجتماعية فقط كما هو الحال في الحضر (سلامة و الدسوقي، 2018، صفحة 257)
- ✓ **الأسرة الممتدة: Extended Family أو** المركبة، التي تقيم في مسكن واحد، وتشمل الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة والأجداد والأقارب والأصهار والأحفاد الذين يقيمون في مسكن واحد تحت إشراف رئيس العائلة (رشوان ح.، 2007، صفحة 89)

يعتبر هذا التصنيف الأكثر تداولا ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

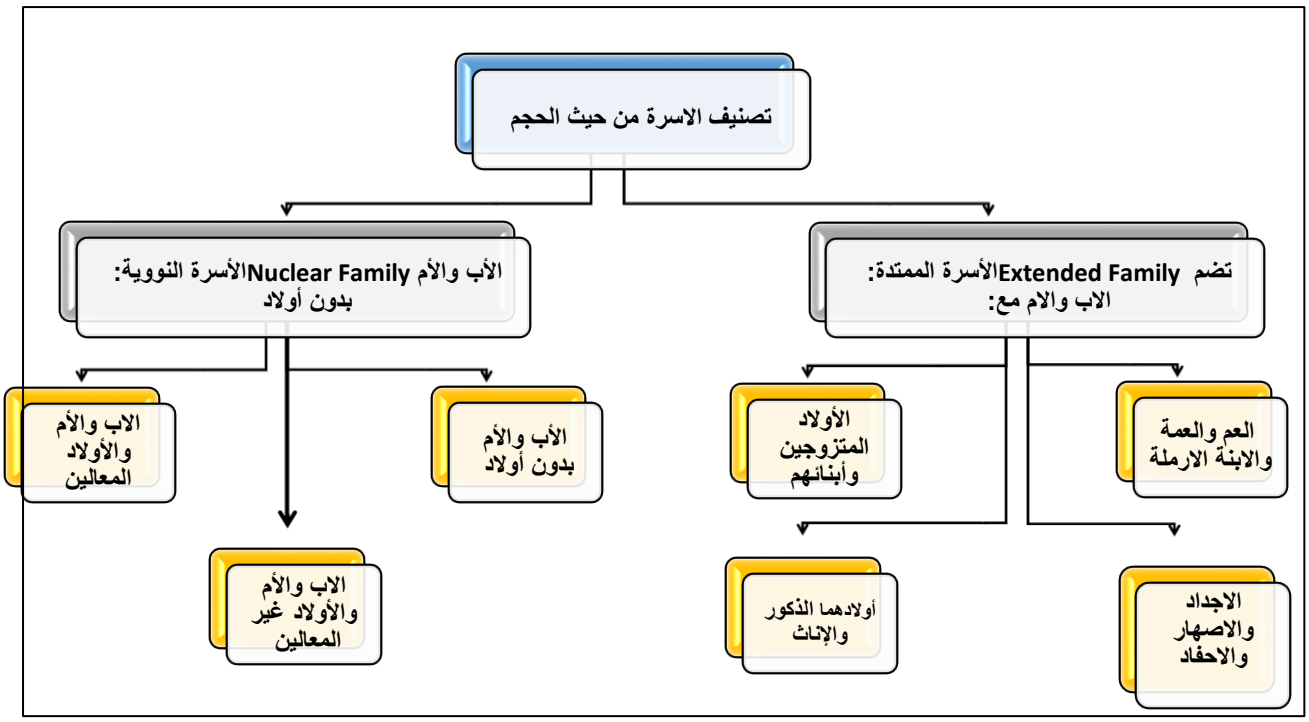

الشكل 20: تصنيف الاسرة من حيث الحجم

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

1-1-3-تصنيف الاسرة من حيث الزيجات:

✓ **الأسرة المركبة: Complex Family** تتكون من مجموعة من الاسر الصغيرة النووية وقد تكون على صورتين:

- **أسرة تعدد الزيجات:** وهي الاسرة المركبة الكبيرة التي تنشأ نتيجة لزيجات عديدة في آن واحد، أي ارتباط الفرد في نفس الوقت بأكثر من زوجة أو زوج وهي تتضمن الأشكال التالية:
  - الأسرة المبنية على تعدد الأزواج Polyandrous Family حيث تتكون الأسرة من زوجة واحدة وعدة أزواج.
  - الأسرة المبنية على الزواج الجمعي Polygamy حيث تكون الأسرة مكونة من عدد الأزواج وعدد من الزوجات وأولادهم.
  - أسرة تعدد الزوجات Polyganus Family تظهر نتيجة زواج رجل واحد بعدة نساء
- **أسرة الزيجة الواحدة وهي الأسرة الممتدة: Extended Family** التي تتكون من مجموعة أسر نووية، اتحدت برباط الدم لتكون وحدة تعاونية كبيرة واحدة.

- ✓ **الأسرة النواة: Nuclear Family** تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما الغير متزوجين. (سلامة و الدسوقي، 2018، الصفحات 249-251)

1-1-4-تصنيف من حيث الإقامة: وهناك أربع أنماط من الاسرة:

- ✓ الاسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج«Patrilocale» .
- ✓ الاسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوجة«Matrilocale» .
- ✓ في بعض المجتمعات يترك للزوجين حرية الاختيار بين مسكن أهل الزوج أو مسكن أهل الزوجة«Bilocale» .
- ✓ وقد يسكن الزوجان بعيدا عن أهلهما في مسكن مستقل «Néolocale». (قرزيز، 2008، صفحة 70)

1-1-5-تصنيفات أخرى للأسرة: هناك عدة تصنيفات للأسرة، تختلف باختلاف الباحثين والمنظرين نذكر منها:

- ✓ **الأسرة الزواجية: Family Conjugal** قائمة على محور العلاقة بين الزوج والزوجة أكثر من قيامها على العلاقات الدموية ويقوم بالأدوار الهامة في هذا النموذج الزوج والزوجة وأبناؤهما غير المتزوجين وإذا ضمت الأسرة أقارب آخرين فإن دورهم يكون سطحيا وثانويا ولا تشكل الأسرة في هذه الحالة أو تتحول إلى أسرة ممتدة (تركية، 2015، صفحة 41)
- ✓ **أسرة الرفقة: Family Companionship** وتعرف هذه الأسرة على أساس ان السلوك فيها قائم على العاطفة والاتفاق المتبادلين بين الأعضاء، وقد وصفها كل من "أرنست بيرجس" E.W.Burgess و"هارفي لوك" H.J.Locke بأنها نموذج مجرد أو نمط مثالي في مقابل النمط المثالي للأسرة النظامية (سيد و الشربيني، 2000، صفحة 21)
- ✓ **الأسرة النواة Family Atomistic الأسرة** النواة بصغر حجمها، تتكون عادة من زوج وزوجة وأبنائهما غير المتزوجين ولا يحدث إلا نادرا وفي ظل ظروف استثنائية أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديهم (تركية، 2015، صفحة 41)
- ✓ **أسرة مركبة: Family Compound** تتألف من الاب والام بالإضافة إلى الأولاد غير المتزوجين وبالإضافة إلى الأولاد المتزوجين والأحفاد، كما قد يدخل في هذه الأسرة الأخ والأخت مع أسرهم (سلامة و الدسوقي، 2018، صفحة 257)
- ✓ **أسرة قرابية(دموية): Family Consanguine**: تمثل أحد نماذج التنظيم الأسري الذي ينصب التأكيد الأساسي فيه على روابط الدم بين الآباء والأبناء، او بين الاخوة والاخوات أكثر مما

ينصب على العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة، ومعنى هذا ان علاقات القرابة الدموية تعلو علاقة الزوجين، وتشكل الاسرة القرابية او تتحول عادة إلى أسرة ممتدة يعيش في نطاقها جيلان او ثلاثة أجيال (سيد و الشربيني، 2000، صفحة 20)

- ✓ **الأسرة المشتركة: Joint Family** تتألف من أب قد يكون له أولاد من زوجة سابقة بالإضافة إلى أم قد يكون لها أولاد من زوج سابق أو أولادهما إذا وجدو (سلامة و الدسوقي، 2018، صفحة 258)

ويشار للأسرة المشتركة أيضا انها: تمتد في بعض المجتمعات أفقيا، بدلا من الامتداد الرأسي بين الأجيال في الاسرة الممتدة، حيث يعيش في الاسرة المشتركة كوحدة واحدة الإخوان مع زوجاتهم وأطفالهم في وحدة معيشية واحدة، او تعيش الاخوات مع أزواجهن واطفالهن في وحدة معيشية واحدة (جامح، 2010، صفحة 71)

1-1-6-تصنيفات الاسرة الحديثة: مع تطور الحياة الاجتماعية وتطور الاسرة وتغيرها برزت عدة تصنيفات حديثة، من حيث الثبات والوظيفة والزمالة والمشاركة، والابوية الكبيرة أو الديمقراطية الصغيرة، وقد ميز الفرنسي لبلاي (Leplay) بين الأسرة الثابتة ومثلها بالأسرة الأموية حيث العلاقات ثابتة ودائمة ويتمسك أفرادها بالتقاليد ويشرف فيها رب الأسرة على المتزوجين حديثا يراقبهم ويرعاهم. أما الأسرة غير الثابتة فروابطها ليست دائمة بشكل ثابت بل تتأثر بالتغير الاجتماعي ومثل هذا النوع بالأسرة الحضرية التي تبدأ بزواج الوالدين ثم يزيد حجمها نتيجة إنجاب الأطفال ثم ينقص حجمها عندما يكبر الأطفال ويتزوجون ويتركون الأسرة (القصاص، 2008، الصفحات 36-38)

وقد تأثرت الحياة الاجتماعية في المجتمعات الغربية بالتطور الصناعي والتكنولوجي، وخروج المرأة للعمل، التي أصبحت تندد بالحريات وحقوق الانسان والمرأة، وشرعت القوانين وتفككت الأسرة وتغيرت مفاهيمها ووظائفها وشكلها وحجمها وتغيرت المكانات والادوار، وتتعايش في المجتمعات الغربية أنواع متعددة من اشكال الاسرة نذكر اهمها:

- ✓ **الأسرة النووية:** يعيش الطفل مع كلا الوالدين، متزوجين أم لا.
- ✓ **عائلة وحيدة الوالد:** يعيش الطفل مع والده أو أمه.
- ✓ **الأسرة المعاد تشكيلها:** يعيش الطفل مع أمه أو أبيه او مع زوج الأم.
- ✓ **الأسرة المتبينة:** يعيش الطفل مع أبوين غير بيولوجيين.

- ✓ **الأسرة المثلية:** يعيش الطفل مع والده البيولوجي أو أمه وشريكته من نفس الجنس. (ربما تم تبني الطفل أيضًا من قبل الزوجين).

يمكننا أيضًا أن نشير (لكن نادرًا) إلى **العائلة الأمومية:** وهي العائلة التي تكون فيها الأم التي تملك العديد من الاطفال من آباء مختلفين، ويمكن ملاحظة رؤية هذا النوع من الأسرة في بعض المجتمعات الافريقية (les formes et l'évolution de la famille, p. 102)

كما شهدت المجتمعات الغربية زيادة في عدد الاطفال المولودين خارج إطار الزواج، حيث شكلت الولادات خارج إطار الزواج الاغلبية من الولادات في أيسلندا بنسبة (65.7%في عام2011) وفي السويد (54.3%) وفرنسا (55%)، تمثل الأسر ذات الوالد الوحيد 13% من سكان، ففي عام 2005 لوحظت ان اعلى نسبة في المملكة المتحدة (24%)، وبلجيكا (18%)، وألمانيا (16%)، وفرنسا (14%)(Prévôt, 2017)

من خلال ما سبق يتضح لنا ان الاسرة تتخذ عدة أشكال وتصنيفات وأحجام، وتختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، ويبقى التقسيم الاكثر شيوعا واستخداما هو الاسرة الممتدة والنووية، وبالرغم ما توصلت إليه الحضارة الغربية من تطور وازدهار، الا انها تحمل في طياتها بذور فناءها، فتدمير الاسرة من خلال دعم حرية المرأة والرجل هو تدمير للفطرة التي ولد عليها الانسان والغريزة السليمة للتزاوج والانجاب، فالعزوف عن الزواج وتحقيق غاياته وأهدافه هو ضرب لمؤسسة الأسرة ووظائفها في إعداد الافراد وتنشئتهم واكسابهم المعايير المجتمعية المختلفة، فتراجع نسبة الانجاب وارتفاع نسبة الشيخوخة يؤثر على بنية المجتمع ومختلف هياكله، كما تعبر الاسر المبنية على شريكين من نفس الجنس طعنا في الاخلاق والقيم والمعايير، خاصة ونحن في المجتمعات العربية نتأثر بالغرب ومخرجاته، كما تشكل الاسرة المكونة من الام واطفالها من عدة آباء بدون زواج هدما آخر لمؤسسة الاسرة وخصائصها ومقوماتها.

1-2-خصائص الأسرة:

الاسرة ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات، وأحد اهم النظم الاجتماعية لتشكيل المجتمع وإعداد الافراد وتنشئتهم، ورغم اختلاف أشكالها إلا ان هناك العديد من الخصائص والمقومات التي تميزها عن باقي النظم الاجتماعية ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-2-1-الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي: وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا، فلا ترى مجتمع يخلو بطبيعته من النظام الأسري لأنها أساس الاستقرار في الحياة

الاجتماعية (سعد وآخرون، 2016، صفحة 26)، فهي ظاهرة اجتماعية عالمية، وهي أكثر الأشكال الاجتماعية عمومية، فقد وجدت في كل المجتمعات، وفي كل مراحل النمو الاجتماعي يكاد يكون كل إنسان أو كان بالفعل عنصر في أسرة ما (رشوان ح.، 2007، الصفحات 94-96)

1-2-2-تقوم على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع: فهي ليست عملا فرديا أو إراديا ولكنها من عمل المجتمع وهي في نشأتها وتطورها وأوضاعها قائمة على مصطلحات المجتمع، فمثلا الزواج ومحور القرابة في الأسرة والعلاقات الزوجية والواجبات المتبادلة بين عناصر الاسرة يحددها المجتمع ويفرض عليهم الالتزام بحدودها (القصاص، 2008، صفحة 29)

1-2-3-تعتبر الاسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها: فهي الوعاء الذي تتشكل به حياتهم وبذلك فهي تضفي علبهم خصائصها وطبيعتها، فهي مصدر العادات والعرف والتقاليد وقواعد السلوك، وهي دعامة الدين، وعليها تقوم التنشئة الاجتماعية، وهي الجماعة المرجعية، وجماعة التوجيه والتأثير، التي تحدد تصرفات أفرادها (الخولدة و رسمي، 2010، صفحة 17)

1-2-4-الأسرة وحدة إحصائية: أي يمكن ان تتخذ أساساً لإجراء الإحصائيات المختلفة بعدد السكان، ومستوى المعيشة، وظواهر الحياة والموت، وما إليها من الإحصاءات التي تخدم الأغراض العلمية، ومطالب الإصلاح الاجتماعي (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 72)

1-2-5-الاسرة وسط لتحقيق غرائز الانسان: ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وتحقيق الدوافع الجنسية والعاطفية والانفعالات الاجتماعية، ومنها عواطف الابوة والامومة والاخوة (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 70)

1-2-6-تعتبر الاسرة وحدة اقتصادية: وتبدو هذه الطبيعة واضحة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة فقد كانت قائمة في العصور القديمة بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وكانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي وهو الاقتصاد المغلق (الإنتاج لهدف الاستهلاك) فان التداول(الاستبدال) لم يكن قد ظهر بعد أو اتسع نطاقه، وكان كل انتاج أفراد الاسرة رهن استهلاكها (الخشاب س.، 1994، صفحة 14)

1-2-7-الاسرة كأداة لتحديد وضع الفرد في نظام طبقي معين: فوضع الفرد الاجتماعي يتحدد من خلال انتمائه الأسري كما أن شخصيته الثقافية الاجتماعية تتكون وتأخذ ملامحها وسط الجماعات التي ينتمي إليها وأهمها الأسرة (القصاص، 2008، صفحة 31)

1-2-8-الأسرة بوصفها نظام اجتماعي: تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما فاسداً، فإن هذا الفساد يتردد صداه في وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادي أو السياسي فاسد، فإن هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة وتماسكها (سعد وآخرون، 2016، صفحة 27)

1-2-9-الأسرة دائمة ومؤقتة: فهي دائمة من حيث كونها نظاما موجودا في كل مجتمع إنساني في كل زمان ومكان، وهي مؤقتة من حيث أنها تأخذ في الانهيار عندما يتزوج الأبناء وفي حالة موت الزوج أو الزوجة تنهار تماما وتختفي بموت الزوجين وتقوم وتحل محلها أسرة أخرى وهكذا (رشوان ح.، 2007، الصفحات 94-96)

1-2-10-الاسرة وحدة دينامية وتفاعلية: فهي في تغير مستمر حسب المستجدات الخارجية وحسب نمو أفرادها، فعندما يهتز التجانس الاسري يبذل مختلف الافراد الكثير من الطاقة للمحافظة عليه، كما للأسرة القدرة على التغير، فهي تتصف بالمرونة والقدرة على التكيف مع الوضعيات الجديدة، إذ أن فقدان أحد أفراد الاسرة يعيد تنظيم كل النسق الاسري، فتتغير بذلك المكانات والعلاقات، مما ينتج نسق جديد متكيف مع الواقع الجديد (المعمار، 2019، صفحة 47)

ويمكن توضيح خصائص الاسرة في الشكل التالي:

الشكل 21: خصائص ومقومات الاسرة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال عرض خصائص الاسرة يتضح لنا ان الاسرة ليست مجرد وحدة بنائية صغيرة، بل تعد البنية الأساسية للمجتمع وركيزته، لها عدة وظائف حيوية بما يضمن استمرار المجتمع وتوازنه، وهي مركز التفاعل المحوري بين الماضي والحاضر، حيث تربط بين الأجيال السابقة واللاحقة، عن طريق ما تنقله من قيم ومعايير وعادات، وتستجيب للتغيرات المجتمعية تلبية لحاجاتها وتحقيقا لأهدافها وأدوارها.

1-3-الأدوار الأسرية:

تتأسس الاسرة على مجموعة من الأدوار تساهم في تحقيق استقرارها وتوازنها، وللأسرة دوراً هاماً في تحديد الأدوار التي يتوقع من الأفراد القيام بها، وهي تعبر عن التفاعل الديناميكي بين أفرادها وتساعد على تحديد المهام والمسؤوليات وتتغير هذه الأدوار بتغير وتطور المجتمع من التقليدي الى المعاصر وفيما يلي بعض الأدوار الأسرية:

1-3-1 دور الزوج: ان تواجد الاب داخل كيان الاسرة ضروري وحيوي، يقوم دور الاب على تزويد أطفاله بالأدوار التي يلعبها مستقبلا، وتربيتهم وتوجيههم واتخاذ القرارات الخاصة بهم (العليات و شادي ، 2018، صفحة 291)، ويتمثل دور الاب التقليدي في كونه رئيس الاسرة والشريك المسيطر وصاحب الكلمة العليا والمعيل لأسرته ونقرأ ذلك في قوله تعالى:**{ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء بِمَا فَضَّلَ اللّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ}** (سورة النساء:34) وتبين الآية الكريمة الدرجة التي جعلها الله للرجال، من قوامة النساء والنفقة عليهم ورعايتهن وحفظهن، وفضل الله الرجال على النساء في القوامة لقدرتهم على القوامة.

ومنذ القرن التاسع عشر تغيرت الأدوار التقليدية وأصبح الرجل شريكا في الحياة الاسرية، ففي الاسرة الحضرية يشترك الأزواج في رئاسة الاسرة خاصة لدى الزوجات العاملات، اما دور الرجل كأب فكثير من الآباء اليوم يشاركون أطفالهم حياتهم ويتفهمون مشاعرهم ويدعمونهم ماديا واجتماعيا، ويرى بارسونز أن الرجل يختص بالأدوار الأدائية وهي تربط الاسرة بالعالم الخارجي، وتعمل على استمرارها كوحدة كائنة في البيئة المحيطة بها، وهو الذي يحدد الوضع الاجتماعي للأسرة ككل لأنه يربطها بالمجتمع، كما يقوم الاب بعملية التصنيف الجنسي للابن عن طريق تعليمه أنماط السلوك الاجتماعي الذي يميز الذكور في المجتمع (عصمت، 2016، الصفحات 40-43)

1-3-2 دور الزوجة: للمرأة دور تقليدي، فعالمها يحدد بمنزلها وأسرتها وتمارس المرأة في حدود هذا الدور بعض السلطة، ولكنها مع ذلك مطالبة بالوفاء بالتزامات تربية الأطفال وإدارة المنزل وتقبل المكانة الاجتماعية والاقتصادية التابعة للرجل والولاء والخضوع والتبعية له، غير أن إنشاء مؤثرات الحضرية على نطاق واسع قد طور نمطين جديدين لدور المرأة في الأسرة الحضرية مهما دور الرفيق والشريك (العاطي، 1998، صفحة 91)، والأم لها دور أكثر فعالية من الأب في الإشراف على واجبات الأبناء المدرسية وأصبح لها دور واضح في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشراء وفي توزيع ميزانية الأسرة على بنود الإنفاق المختلفة (رشوان، 2012، صفحة 49)، ومن الناحية الفيزيولوجية دور الأم الإرضاع، التغذية المتوازنة، تعويد الطفل على النظافة، أما الاجتماعية تنشئة الطفل تنشئة قائمة على المحبة والديمقراطية والتسامح والتعاون وأما الخلقية تنمية الجوانب الخلقية والأخلاقية في شخصية الطفل وكذا التربية الدينية (العليات و شادي ، 2018، صفحة 290)

تعتبر المرأة كعضو مهم وركن أساسي من اركان الاسرة لها دور حيوي ترتكز عليه أهم وظائف الاسرة، حيث يجري إعداد البنت منذ نعومة أظافرها على أداء أدوارها، فتلقن مختلف المهارات التي تجعل منها أنثى، وقد أصبح دور المرأة معقدا الى حد كبير لتعرضها لضغوط الحياة الجديدة حيث تتولى الأدوار التقليدية والأدوار التي فرضها المجتمع الحضري والصناعي من فرص العمل والأجور، فهي تسهم في الدخل الاقتصادي لزوجها واسرتها (عصمت، 2016، صفحة 44)

1-3-3 دور الإخوة والطفل: أما دور الإخوة فيتمثل في التعامل القائم بينهم والذي يمهد الانتقال إلى التفاعل مع الرفاق والتنافس بين الأخوة للفوز باهتمام الوالدين من أبرز خصائص التفاعل بينهما، فالطفل الثاني يقلد أخاه الأكبر والثالث يقلد الثاني والأول، وثبت في دراسات عديدة ان أثر الأخوة في التنشئة الاجتماعية والأسرية لإخوانهم يكون أقوى من أثر الوالدين فالإخوة الأكبر يعلمون الأخوة الأصغر ويتواصلون معهم بشكل أفضل (العليات و شادي ، 2018، صفحة 292)، فقيام الإخوة بمهمة الإشراف على إخوانهم الأصغر منهم يبدو واضحاً في الفئات الفقيرة والريفية وهذا يرجع إلى انخفاض المستوى الثقافي للأبلاء في هذه الفئات (رشوان، 2012، صفحة 51)، و قد ارتبطت تغيرات المكانة والدور لكل من الزوج والزوجة في الأسرة الحضرية المتغيرة بتغيرات توافقية في مكانة الطفل ودوره فيها، وكذلك انتقال الأسرة من نمط تقليدي إلى نمط مستحضر، وانتقل دور

الطفل من رجل المستقبل القريب إلى عبئ ثقيل على إمكانيات الأسرة واقتصاديا ونفسياً، ففي الطبقات العليا من المجتمع يشغل الطفل دوراً ومكانة هامة في الأسرة لأنه ورث اسمهما، وكثيراً ما يرث مكانة أبيه المهنية أما الطبقة الوسطى فهو على اتصال وثيق بأبيه ويحافظ على مكانة أسرته أما طفل الطبقات الدنيا لا ينال أدنى اهتمام (العاطي، 1998، صفحة 99)

1-3-4 دور كبار السن في الاسرة: لعب الاشخاص المتقدمون في السن على مدار التاريخ أدوار متميزة وخاصة الرجال، الذين ينالون كلما تقدموا في السن منزلة متفوقة وتأثيرا واحتراما أما في الوقت الحاضر فإن السن المتقدمة لا تعرف عادة أنها فترة مرغوبة فيها للحياة، فغالبا ما تصبح وقتا للاعتماد على الغير ونقص الانتاجية، وزوال الحيوية (الخولي س.، 2011، صفحة 315)، وقد جعلت التغيرات الحضرية من الاسرة النواة ضرورة من ضرورات التوافق مع ظروف المجتمع، تغير نتيجة ذلك المكانة التقليدية لكبار السن في الاسرة، فقد كان من السهل إشباع حاجياتهم في الاسرة الممتدة كما كانت تحتل آراؤهم ومقترحاتهم مكانة عالية من جميع أعضاء الاسرة، هذا بالإضافة دورهم الإنتاجي والإيجابي في الاسرة وارتباطهم القرابي القوي طول حياتهم، كما كانت الأبوة نوعاً من التأمين ضد الشيخوخة بالنسبة للكثير منهم (آل عبد الله، 2012، الصفحات 184-185)، ويمكن توضيح الأدوار الاسرية التقليدية و الحديثة في الجدول التالي:

الجدول 11: الأدوار الاسرية التقليدية والحديثة

الأدوار الأسرية	الأدوار التقليدية	الأدوار الحديثة
دور الزوج (الأب)	– تربية الطفل وتوجيهه وتلقينه ادواره المستقبلية. –توفير الأمن والحماية لأفراد الأسرة. –يقوم الاب بعملية التصنيف الجنسي للابن. –دور رئيس الاسرة والشريك المسيطر ودور قيادي (صاحب الكلمة العليا). –توفير الحاجيات المادية (المعيل).	–توفير الدعم العاطفي للطفل والمرأة وتشجيعهم وتفهم مشاعرهم. –تقاسم الأعباء المنزلية مع المرأة. –شريك في رئاسة الاسرة (التفاهم والتشاور). –تقاسم الدور الاقتصادي مع المرأة.
دور الزوجة (الام)	–الإنجاب والرضاعة وتربية وتنشئة الأطفال. –القيام بالأعمال المنزلية وإدارة المنزل. –الولاء والخضوع والتبعية لسلطة الرجل. –تلقين البنت أدوارها المستقبلية.	–دور الشريك والرفيق وتبادل المشاعر والعاطفة. –الإشراف على تعليم الأبناء وتشجيعهم. –ممارسة بعض السلطة والمشاركة في اتخاذ بعض القرارات. –الخروج للعمل والمساهمة في الدخل الاقتصادي.
دور الطفل (الأخ)	–الطاعة والانضباط ولا يعبر عن رأيه –يساعد في الاعمال الزراعية والبنت تساعد في الاعمال المنزلية. –الاستعداد لتولي الأدوار المستقبلية –محدودية التعليم. –الحياء والعفة للفتاة، والحفاظ على شرف العائلة للفتى.	–المشاركة في القرارات الاسرية. –مواصلة التعليم. –المساواة بين الذكر والانثى في التعليم واللعب. –التعبير عن المشاعر والعاطفة.
دور كبار السن	–المنزلة والاحترام والمكانة العالية وقيادة العائلة. –دور انتاجي وحيوي. –المدبر والحكيم وصاحب القرارات النهائية. –نقل القيم والعادات والتقاليد والحفاظ على الروابط القرابية، ويحرص على استمراراها. –الأبوة نوعاً من التأمين ضد الشيخوخة	–الاعتماد على الغير ونقص الإنتاجية ونقص الحيوية. –رعاية الأبناء والاحفاد. –تقديم النصح بأسلوب حضري (الحوار والتشاور). –المساندة العاطفية والنفسية للعائلة. –لم تعد الابوة تأمين ضد الشيخوخة.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال ما سبق يتضح ان الأدوار الاسرية تتحدد في الماضي بالتقسيمات الأساسية لأدوار الرجل والمرأة، والأبناء والأجداد، في حين تحول المجتمعات من التقليدية الى الحضرية أثر بشكل فعال على هذه الأدوار، حيث تراجعت بعض الأدوار وأصبحت المرأة تتقلد أدوار الرجل، ويشارك الرجل في بعض أدوار المرأة في حين أصبح دور كبار السن ثانويا، وأصبح دور الطفل اتكاليا، فتراجع أحد الأدوار او غيابها يؤدي الى تغير وظائفها، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بوظائف الاسرة.

1-4 وظائف الاسرة:

تعتبر الاسرة وحدة وظيفية، تضم مجموعة من الوظائف الفطرية والمكتسبة، للتكيف مع التغيرات المجتمعية، وترتبط ارتباطا وظيفيا ببعض الأنظمة الأخرى، الاقتصادي والتعليمي والثقافي والديني، وتعمل على تلبية حاجيات افرادها واستقرارهم النفسي والعاطفي من جهة وعلى استقرار وتوازن المجتمع من جهة أخرى.

ويذهب أصحاب النظرية البنائية الوظيفية إلى أن للأسرة عدة وظائف، البيولوجية، الاقتصادية، والدينية، التعليمية والتربوية (النفسية) (الخطيب، 2002، صفحة 380)، والتي نتناولها كالآتي:

1-4-1 الوظيفة البيولوجية: وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف الأسرة وهي عبارة عن تنظيم السلوك الجنسي، وإنجاب وحفظ النوع الإنساني من الانقراض وهذه الوظيفة المهمة هي التي تميز، أسرة عن أسرة أخرى، والأسرة هي المجال المشروع اجتماعيا لإشباع الدافع الجنسي ويهدف إلى تنظيم العلاقات الجنسية بين الأزواج وعاملاً لتقوية العلاقات الاجتماعية بينهم (محمد أ.، 2013، صفحة 41)

1-4-2 الوظيفة الاقتصادية: قبل عصر التصنيع كانت الأسرة وحدة اقتصادية وإنتاجية، ومع ظهور هيئات أخرى تقوم بنفس وظائف الأسرة أفقدتها أنشطتها الاقتصادية، فتحولت الاسرة من وحدة اقتصادية إلى وحدة استهلاكية (سلامة و الدسوقي، 2018، صفحة 252)، وبعد قيام الثورة الصناعية اجتذبت المصانع الرجال والنساء للعمل فيها فلم يعد جميع أفراد الأسرة يعملون معاً كوحدة اقتصادية واحدة: بل أصبح كل فرد في الأسرة يعمل وفقاً لتخصصاته العلمية أو العملية (الخطيب، 2002، صفحة 373)

1-4-3 الوظيفة الاجتماعية: إن من الوظائف الاساسية للأسرة، بغض النظر عن الإنجاب والتناسل، إكساب الفرد الخصائص الاجتماعية والثقافية وترقية شخصيته البيولوجية، بظهوره كشخصية اجتماعية، وذلك بفضل كل ما يكتسبه الفرد من سلوكيات وأخلاق وعادات ومعتقدات دائما في إطار العلاقات

الاسرية وانماط التفاعل الاجتماعي بين أفراد الاسرة التي تؤثر في شخصية الابن بشكل او بآخر، فمن الوظائف الاساسية للأسرة هي وظيفة التنشئة الاجتماعية التي يتلقى الابناء مقوماتها وقواعدها، التي تعتبر أساس الحياة ككلّ إن صلحت صلح الفرد والعكس صحيح (قطوش، 2017، الصفحات 12-13)

1-4-4 الوظيفة النفسية والعاطفية: ونعني به التفاعل العميق بين الزوجين، وبين الاباء والأبناء في منزل مستقل، مما يخلق وحدة أولية صغيرة تكون المصدر الرئيس للإشباع العاطفي لجميع افراد الاسرة، وهي وظيفة ذو أهمية بالنسبة للفرد والمجتمع، فالأسرة هي الملاذ النفسي والعاطفي لأفرادها (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 81)، ومن خلال الوظيفة النفسية للأسرة يستطيع الأبناء أن يكتسبوا العديد من المهارات الاجتماعية التي تساعدهم في الحياة الاجتماعية، كالمهارة في حل المشكلات الاجتماعية وتقبل الذات وتقبل الأخرين والمهارة في التعاون وفي المشاركة الأسرية (محمد أ.، 2013، صفحة 45)

1-4-5 الوظيفة التعليمية: تعتبر الأسرة المصدر الأول للمعرفة، وللآباء دورا هاما في نمو قدرات الطفل الفكرية والنفسية، وقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بجميع الوظائف التعليمية والتربوية، أما في الحاضر فقد انتشرت مؤسسات التعليم الرسمي في المجتمع كالحضانات والمدارس، ورغم ذلك لازالت للأسرة دورا هاما في توجيه الطفل والاهتمام بميوله وتعليمه المهارات والخبرات والمعارف التي يحتاج إليها في حياته (الخطيب، 2002، صفحة 374)

1-4-6 الوظيفة الترفيهية: بالإضافة الى وظائف الاسرة في الماضي، فقد أصبحت مسؤولة عن الترفيه في صوره الفردية والجماعية، كما انتقلت كثير من هذه الوظائف إلى مؤسسات خارجية، تخصصت مرافق كثيرة اليوم في الترفيه الذي أصبح مسألة فردية في أغلب الأحيان (الخولي س.، 2011، صفحة 67)

1-4-7 الوظيفة الدينية والأخلاقية: كانت الاسرة وحدة دينية، وعن طريق الدين اكتسبت وحدتها واستقرارها وقداستها، وتعد القيم الدينية أسمي من القيم الاسرية والاسرة، ويكتسبها الطفل من والديه وعائلته حتى تصبح جزءا من تكوينه، فالأسرة هي المناخ الأول والملائم لإشباع حاجات الطفل على القدوة الدينية والى التعاليم الدينية فالأبناء مثلا يتعلمون الصلاة وأداء الفرائض عن طريق تقليدهم للوالدين في المنزل ويتم ذلك في إطار التنشئة الاجتماعية السليمة (محمد أ.، 2013، الصفحات 46-47)

كما يرى الوظيفيون أن الأسرة تقوم بالوظائف التالية: توفير الرفقة (العشرة) والعلاقات الحميمية وإشباع الحاجات الشخصية وإمداد المجتمع بالأعضاء الجدد وتدريب وتنشئة الأطفال وكهيئة أولية

للإنجاب والتنشئة الاجتماعية، كما يدرس الوظيفيون تقسيم العمل داخل الأسرة (طلعت و الزيات، د ت، الصفحات 85-86)

يمكن توضيح وظائف الاسرة في الشكل التالي:

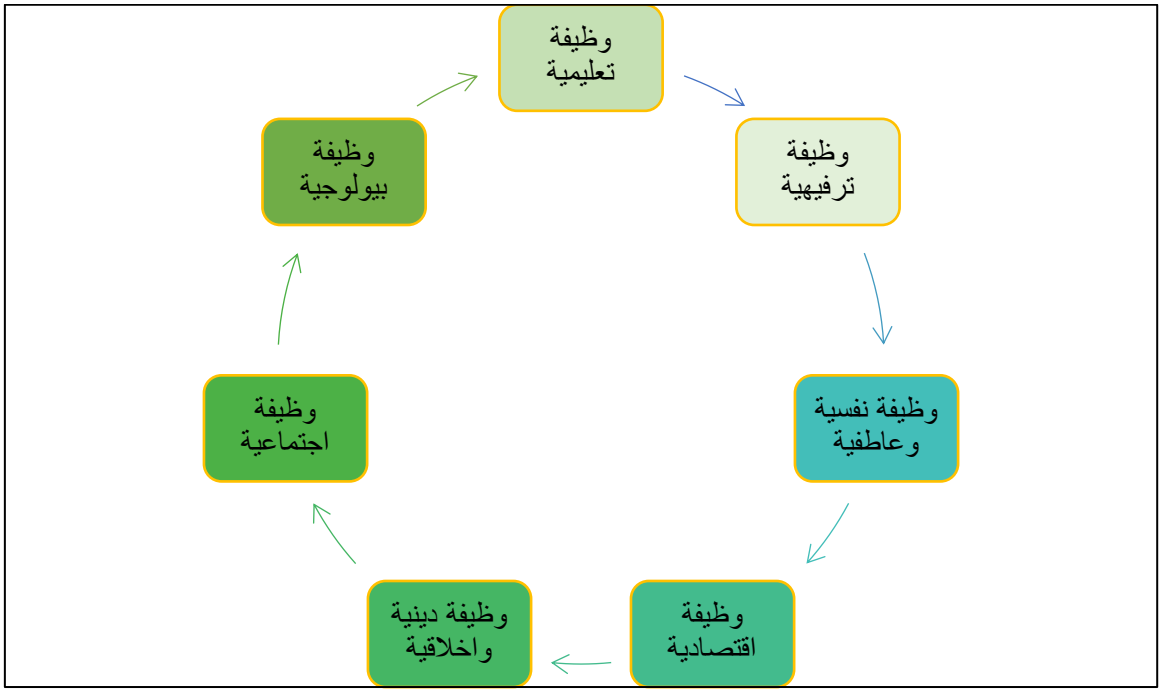

الشكل 23: وظائف الاسرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال استعراض وظائف الاسرة يتضح لنا مدى أهمية الاسرة في استقرار الافراد والمجتمعات فالإنجاب هو أحد الوظائف الأساسية للأسرة، وتظل الخلية الأولى للتنشئة والمكان المميز لنشر اللغة والثقافة، وإعداد الأطفال للاندماج في المجتمع، برغم من انتشار مؤسسات التنشئة الأخرى من مدارس ودور الحضانة، وهي وحدة للتضامن(السكن وإطعام الأطفال)، وتنتقل ملكية التراث العائلي داخل الأسرة، كما تشكل وحدة للعاطفة والمودة حيث تعتمد علاقات الوالدين مع بعضهم البعض (ومع الوالدين) على "الارتباط" الخاص بكل منهما (les formes et l'évolution de la famille, p. 104)

1-5 الأسرة كوحدة تحليل في الاتجاهات النظرية:

ان تطور الاسرة في اشكالها وخصائصها على مر العصور، جعل منها محور اهتمام العديد من الباحثين عبر التاريخ، حيث اهتموا بتفسير علاقاتها وتفاعلاتها وأدوارها ووظائفها وتغيراتها، وقد اعتمد مفكري علم الاجتماع في تفسيراتهم للأسرة على عدة نظريات أهمها:

1-5-1 النظرية البنائية الوظيفية: تعتبر النظرية البنائية الوظيفية أحد الاتجاهات الرئيسية في علم الاجتماع المعاصر، وعندما تستخدم كإطار لفهم موضوعات الاسرة، فإنها تواجه متطلبات عديدة نظرا لتعدد الاهتمامات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة، مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء وكذلك التأثيرات المنبعثة من الأنساق الأخرى في المجتمع الكبير كالتعليم والاقتصاد والسياسة والدين والمهن على الحياة الأسرية، وتأثير هذه الحياة على تلك الأنساق (الخولي س.، 2011، صفحة 109)

وتعتمد البنائية الوظيفية على عدة مسلمات مترابطة ومتداخلة هي:

- ✓ أن المجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق تكامله، وبذلك تعتبر الأسرة نسقاً اجتماعيا (social system) يتكون من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض عن طريق التفاعل والاعتماد المتبادل.
- ✓ لكل نسق احتياجات أساسية لابد من الوفاء بها وإلا فإن النسق سوف يفنى او يتغير تغيراً جوهرياً وبذلك فإن للأسرة نظام اجتماعي لنظيم السلوك الجنسي والإنجاب ورعاية الأطفال (حلمي، 2013، صفحة 19)

تهتم النظرية البنائية الوظيفية بدراسة أثر وظائف الاسرة في ديمومة الكيان الاجتماعي، وتهدف إلى توضيح الترابط الوظيفيين النسق الأسري، وبقية أنساق المجتمع الأخرى، وتركز أيضا على دراسة الترابط المنطقي بين الأدوار الاجتماعية الأساسية التي تتكون منها الاسرة ومنها دور الاب، والام، والابن، والابنة وعلى أثر هذه الأدوار في تطور الاسرة والجماعة، والمجتمع (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 67)

أهم هذه المتطلبات المعروفة على نطاق واسع في علم الاجتماع، هي تلك قدّمها بارسونز: التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، والمحافظة على بقاء النمط، ويشير التكيف الى ضرورة تكيف الأسرة أو تلاؤمها مع البيئة الاجتماعية والطبيعية التي تعيش فيها، أما "تحقيق الهدف"، فيشير الى ان الاسرة في حاجة الى سبب للبقاء او الوجود، ويشير التكامل بصفة مبدئية الى العلاقات المتبادلة بين الاسرة النواة والمجتمع المحلي، اما "المحافظة على بقاء النمط" على الموقف الداخلي في النسق الاجتماعي(الاسرة) (قطوش، 2017، الصفحات 6-7)

نظر بارسونز إلى الاسرة على أنها تمثل بناء محليا مترابطا في أجزاءه، وفي نفس الوقت متطورا مع تطور البيئة، وفي ضوء العلاقات الوظيفية المتبادلة والناتجة عن التفاعل بين الفرد والمجتمع، وبناء على ذلك فإن النظرية البنائية الوظيفية تؤكد على التكامل والتساند الوظيفي بين الأسرة وسائر النظم الاجتماعية الأخرى (سلامة و الدسوقي، 2018، صفحة 234)

من خلال عرض النظرية البنائية الوظيفية يتبين انها تهتم بالأسرة كجزء من البناء الاجتماعي ككل، وتتكون بدورها من عدة أجزاء فرعية، كما تهتم النظرية بعلاقات وتفاعلات وتبادلات الاسرة الداخلية وعلاقاتها بالأجزاء الأخرى، كما تسعى الاسرة من خلال متطلبات النظرية الى الحفاظ على ديمومتها وتتكيف مع الظروف المجتمعية كما تسعى للتكامل مع الأجزاء الأخرى لتحقيق أهدافها وضمان استقرار المجتمع وديمومته، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية البنائية الوظيفية انها ارتكزت على استقرار وتوازن المجتمع وارتكزت على أهمية الوظيفة والدور في استقرار الاسرة والمجتمع، واهملت التغيرات في الوظائف والادوار والصراعات بين الرجل والمرأة، كما يمكن القول انها اهتمت بالجانب الماكروسوسيولوجي واغفلت الجانب الميكروسوسيولوجي.

1-5-2 نظرية التفاعل الرمزي: يعتبر مدخل التفاعل الرمزي من أكثر المداخل النظرية استخداما في مجال دراسة الأسرة حيث تبلورت مسلماته في الفترة ما بين 1890-1910 ضمن كتابات كل من شالز كولي C.Cooley، جون ديوي J.dewey، جيرينتارد G.Tard، وليام توماس W.Thomas، جورج هربرت ميد G.H. Mead، ماكس فيبر M. Weber، هربر تبلومر H.blumer، وغيرهم حيث ركزوا في دراستهم على تحليل عمليات التفاعل داخل النسق الأسري (سعيدي، 2020، صفحة 82)، ومن أهم مبادئ هذه النظرية أن الحياة مليئة بالرموز التي يتوقع من الفرد اكتسابها من البيئة المحيطة به، ويلعب العقل دوراً هاماً في تحديد الرموز التي يكتسبها الإنسان (الخطيب، 2002، صفحة 381)

ومن أهم مسلمات التفاعلية:

- ✓ **التفاعل:** هو سلسلة متبادلة من الاتصالات بين فرد وفرد أو فرد وجماعة أو جماعة مع جماعة.
- ✓ **المرونة:** ويقصد بها استطاعة الإنسان أن يتصرف في مجموعة ظروف بطريقة واحدة في وقت واحد وبطريقة مختلفة في وقت أخر وبطريقة متبادلة في فرص ثابتة
- ✓ **الرموز:** وهي مجموعة من الإشارات المصطنعة، يستخدمه الناس فيما بينهم لتسهيل عملية التواصل وهي سمة خاصة في الإنسان وتشمل عند ميد اللغة وعند بلومر المعاني، وعند جوغمان الانطباعات والصور الذهنية.
- ✓ **الوعي الذاتي:** وهو مقدرة الإنسان على "تمثل" الدور فالتوقعات التي تكون لدى الأخرين عند سلوكنا في ظروف معينة، وهي بمثابة نصوص يجب أن نعيها حتى نمثلها على حد تعبير جوغمان (حلمي، 2013، صفحة 22)

ويرى علماء التفاعل الرمزي أن الأسرة يجب أن تدرس كنموذج مثالي يحدد ما يجب أن تكون عليه الأسرة، ولكن كما هي في الحياة اليومية للأفراد فليس هناك أسرتان متشابهتان لدرجة التطابق فكل أسرة علاقاتها الخاصة وتلعب الأسرة دوراً هاماً في تحديد الأدوار لأفرادها، كما أن علاقة كل زوجين تختلف عن علاقة الأزواج الأخرين (الخطيب، 2002، صفحة 380)

من خلال عرضنا لنظرية التفاعل الرمزي نستنتج انها تقوم على أساس ان الفرد يتلقى مجموعة من الرموز في محيطه، ويحدد العقل الرموز التي يجب ان يكتسبها، من خلال التفاعل مع اسرته عبر التنشئة والاتصال اللفظي والغير لفظي بين أعضاء الاسرة، وتؤدي هذه الرموز دورا هاما في تكوين شخصية الفرد وتلقينه المعايير التي من خلالها يتمكن من ممارسة الدور المخول له في اسرته ومجتمعه، كما تمكنه من التكيف، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية التفاعل الرمزي انها ارتكزت على دينامية التفاعل داخل الاسرة، واهمية اللغة والرموز في تكوين المعاني، واغفلت جانب الصراع وعامل القوة، كما اهتمت بالجانب الميكروسوسيولوجي واغفلت الجانب الماكروسوسيولوجي.

1-5-3 النظرية التطورية: تعتبر نظرية نمو الأسرة Family Developement، من النظريات الحديثة ظهرت حوالي عام 1930، وهي نظرية واسعة النطاق، تعالج الموضوع في نطاقات واسعة وضيقة في نفس الوقت، فهي تحاول دراسة التغير في نسق الاسرة الذي يحدث بمرور الزمن، وكذلك التغير في أنماط التفاعل وتستخدم النظرية التنموية في تحليلاتها التي تبرز فيها "عامل الزمن"، أداة تصورية أساسية يطلق عليها " دورة حياة الأسرة Family cycl (سعد وآخرون، 2016، صفحة 101)

وقد قام روانتري في إنجلترا عام 1906 بدراسة عن دورة حياة الأسرة الفقيرة كما ناقش سوروكين عام 1930 وآخرون أربع مراحل لدورة حياة الأسرة هي:

- ✓ مرحلة زوجة ينشان وجوداً اقتصاديا مستقلاً.
- ✓ مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر.
- ✓ مرحلة زوجين مع طفل أو أكثر يعولون أنفسهم.
- ✓ مرحلة زوجين تقدمت بهما السن (الخولي س.، 2011، الصفحات 124-125)

ويحدد كيرك باتريك، مرحلة دورة حياة الأسرة تبعاً لمكانة الأطفال في النسق التعليمي وبعضهما في أربعة مراحل وهي:

- ✓ أسرة ما قبل المدرسة.
- ✓ أسرة المدرسة الابتدائية.

- ✓ أسرة المدرسة الثانوية.
- ✓ أسرة البالغين. (الخولي س.، د ت، صفحة 136)

أما افلين دوفال Evelyn Duvall فإنها تربط مراحل تطور الأسرة بعاملي النضج الجسماني والمميزات والضغوطات الثقافية وما يرافق ذلك من مهام تنموية تتعدد بتعدد الحاجات المتنامية باستمرار لدى أفراد الأسرة. وعليه حددت ايفلين دوفال ثماني مراحل لنمو وتطور الأسرة وفقا لشكل دائري أطلقت عليه "دورة حياة الأسرة"، حيث أوضحت في مقال نشرته عام 1957 طريقة ومستوى عيش أفراد الأسرة، وكشفت النقاب على ظروف وشروط كل مرحلة تطورية تمر عبرها الأسرة لكي تشبع مختلف حاجاتها (سعيدي، 2020، صفحة 86) وحددتها في ثمانية مراحل هي:

- ✓ زوجان بلا أطفال.
- ✓ أسرة في حالة إنجاب (أكبر الأطفال عمره ثلاثون شهرا).
- ✓ اسرة لديها أطفال قبل سن المدرسة (عمر الأطفال من سنتين حتى 6 سنوات).
- ✓ اسرة مع أطفال في سن المدرسة (من سن 6 الى 1" سنة).
- ✓ اسرة مع أبناء مراهقين (من سن 13 حتى 20 سنة).
- ✓ اسرة النشاط الحر (من اول ابن يغادر المنزل حتى آخر ابن يغادر).
- ✓ زوجان في منتصف العمر (مرحلة العش الخاوي الى المعاش).
- ✓ زوجان متقدمان في السن (من سن الإحالة الى المعاش حتى الموت لكليهما) (سعد وآخرون، 2016، صفحة 105)

يلاحظ أن النظرية التطورية تشارك الوظيفية في فكرتها الأساسية في ان هناك متطلبات لابد ان تتوفر من اجل وجود الاسرة وبقائها، واستمرارها، وان التغير في أي جزء من أجزاء النسق يؤدي إلى تغير في أجزاء النسق الأخرى، وتلتقي مع نظرية التفاعل الرمزي في إعطاء الأهمية للأوضاع والأدوار، والعمليات التفاعلية، إلا ان الميزة الوحيدة التي تنفرد بها هذه النظرية هي محاولتها التمسك ببعد الزمن عن طريق استخدامها مفهومات كتسلسل الأدوار. (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 68)

من خلال عرضنا للنظرية التطورية نستنتج انها تقوم على أساس فكرة ان للأسرة دورة حياة، كما استخدمت الاسرة كوحدة تحليلية لتفسير مراحل تطورها المختلفة، وتفسير أنماط التفاعل وتغيرات الاسرة وتطورها بداء من مرحلة الزواج وانتهاء بوفاة أحد الزوجين او كلاهما، إلا أن من بين الانتقادات التي

يمكن توجيهها للنظرية التطورية انها اهتمت بعامل الزمن في مراحل تكوين الاسرة، واغفلت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على تطور ونمو الاسرة.

1-5-4 نظرية التبادل الاجتماعي: يرى علماء هذه النظرية أن التبادل هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، فأفراد الأسرة الواحدة يتبادلون العواطف والخدمات، والاتجاهات وأن الأفراد في تبادلهم يسعون إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكاليف أو خسائر ممكنة ومن أهم العلماء الذين أسهموا في تأسيس هذه النظرية ثيبوت وكيلي، هومنز، وبلو، وليفي ستروس، وانقسم علماء هذه النظرية في طريقة دراستهم للأسرة فاهتم بعض العلماء بدراسة الأسرة من المنظور المايكرو سوسيولوجي، واهتموا بدراسة الجماعات الصغيرة، وعلاقة الوجه بالوجه داخلها في حين اهتم الأخرون بدراسة الأسرة من منظور الماكرو سوسيولوجي، واهتموا بدراسة الجماعات الكبيرة وعلاقات التبادل بينهما (الخطيب، 2002، صفحة 378).

ولقد استخدم بلو مفهوم التبادل الاجتماعي لتفسير كافة أنماط التجمعات الإنسانية، وكذلك العمليات التي تتم داخل هذه التجمعات ويؤكد بلو أن نفس العمليات الأساسية التي تميز علاقات المواجهة في الجماعات الصغيرة تظل قائمة على مستوى الوحدات الكبرى، فالعمليات الاجتماعية الأكثر تعقيداً تتطور من عمليات بسيطة ويطلق بلو على أنماط التفاعل المنبثقة من المواجهة المباشرة مصطلح (البناءات الصغرى)، وهو يعتبرها (بناءات) لأن المكافآت التي ينطوي عليها هذا اللون من التفاعل إنما تدعم القواعد المنظمة للعلاقات والسيطرة والقوة والضبط الشرعي وتقسيم العمل كما أنه يعتبرها (صغرى) لأنها تحدث على مستوى علاقة المواجهة المباشرة، إلا أن عدد الأعضاء يزيد باستمرار فتتكون البناءات الكبرى بحيث يمكننا أن نتحدث في المنظمات الرسمية والهيئات والبيروقراطيات، وهذه البناءات الكبرى تتألف بدورها من بناءات صغرى (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 179)

كما حدد علماء هذه النظرية أهم الأشياء التي تدفع الأفراد إلى التبادل وهي القبول الاجتماعي والحكم الذاتي، والغوص، والشعور بالأمان، والمال والقيم والآراء، والاتفاقات والمساواة، كما حاولوا تطبيق مبدأ التبادل داخل الأسرة فدرسوا علاقات التبادل بين الاباء والأبناء كما حاولوا تطبيق هذه النظرية على ظاهرة عمل المرأة (الخطيب، 2002، صفحة 380)

من خلال عرضنا لنظرية التبادل الاجتماعي نستنتج انها تقوم على مبدأ ان التبادل هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الداخلية الاسرية، وكذلك تفسير مختلف العمليات التي تقوم داخلها، وتتجسد في تبادل الحب والعاطفة والتعاون وتقاسم الأعباء والمسؤوليات المنزلية والمادية، كما استخدم أصحاب

النظرية مبدا التبادل في تفسير مختلف أنماط التبادل بين الجماعات الكبرى، إلا أن من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية التبادل الاجتماعي انها ارتكزت على ان العلاقات الاسرية قائمة على عملية التبادل والمصلحة والمنفعة، واغفلت ان علاقة الحب والعاطفة والود هي جزء من اساسيات قيام الاسرة.

1-5-5 نظرية الصراع: من النظريات الاجتماعية التي اهتمت بدراسة الأسرة نظرية الصراع، إذ حاول اصحابها تطبيق مبادئهم في دراسة الزواج والأسرة، لذا وجه أنصار هذه النظرية اهتمامهم للكشف عن كيفية استغلال الأفراد داخل الأسرة قوتهم في سبيل تحقيق أهدافهم وغاياتهم، وحاولوا معرفة كيف يحاول كل فرد من أفراد الأسرة استغلال إمكانياته المتاحة للوصول إلى غاياته (الخطيب، 2002، صفحة 381)

ويركز منظور الصراع على الطريقة التي تتأثر بها الأسرة بالنسق الاقتصادي وفي الأنساق الاقتصادية البسيطة، نجد أنه قد يكون عملياً بالنسبة للمرأة أن تؤدي الأعمال اليومية التي ترتبط بالمنزل نظراً لأنها غالباً تكون حاملاً أو تتولى تربية الأبناء، ونظراً لأن الرجال في حالة أقوى من النساء فإنهم يؤدون غالباً الأعمال التي تتطلب القوة الجسمانية (الفيزيقية) (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 111)

كما لاحظ أصحاب النظرية أن السيادة لازالت للرجال على النساء في المجتمعات الحديثة، ويرون أن هناك عدم مساواة بين النوعين (الجنسين) التي تخدم حاجات الاقتصاد الرأسمالي، كما ينظرون للأسرة الحديثة على اعتبار أنها تخدم المصالح الاقتصادية للمجتمع وحاجات الرجال الذين يتمتعون بالسيادة في المجتمع. (طلعت و الزيات، د ت، صفحة 111)

من خلال تناولنا لنظرية الصراع نستنتج نظرية الصراع تقوم على مبدا تفسير مختلف الصراعات القائمة بين افراد الاسرة، من خلال تفسير كيفية استخدام السلطة والقوة في تحقيق اهداف وغايات الافراد، كما حاول اصحاب النظرية ربط الصراعات التي تقوم داخل الاسرة بالنسق الاقتصادي، إلا أن من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية الصراع انها ارتكزت على مفهوم القوة والصراع، والسطلة وهيمنة الرجل على المرأة داخل الأسرة، واغفلت الجانب العاطفي والتساند والتعاون والتكافل كعمليات أساسية لقيام الأسرة.

1-5-6 الاسرة في النظرية الاجتماعية في الإسلام: يرى الإسلام ان الانسان باعتباره تركيبة مكونة من جسد وعقل وروح لها مطالب يجب تحقيقها في ضوء بصيرته الأخلاقية، كما أن المجتمعات تخضع لسنن وتغير المجتمع يتحدد بمدى سيره وفق هذه السنن، وقد حدد الإسلام أربعة مبادئ او مسلمات أساسية تحدد العلاقة بين الافراد والجماعات: المساواة-الحرية-العدل – التكافل الاجتماعي (حلمي، 2013، الصفحات 82-83)

اعتبر الاسلام نظام عالمي رسالي، واعتبر المسلم القائم على هكذا مهمة رسالية "الاستخلاف"، المشرف والمنظم لشؤون الحياة فيه واعتبرت "الاسرة المسلمة" الجسيّم البشري–الذُري لنموذج المجتمع الإسلامي، ففيه بتم غرس البذور الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية المتكاملة، وتشكيل النشء وفق المواصفات النموذجية المطلوبة، ويتزوج الناس حسب العقيدة الإسلامية ليستكملوا دينهم، ويعبدوا ربهم حق عبادته، ويشكلوا السَّلك التربوي الناقل لخصائص التنشئة الاجتماعية، فالعلاقة الزوجية في الإسلام قوامها التعبد وتحقق الغاية من الزواج وأسس الاختيار الصحيح للزواج وأصول التربية والرعاية للأبناء وتتحدد الحقوق والواجبات بما يسمح بتنظيم الأدوار الاجتماعية المناسبة لكل الأعضاء، والنظام الاسري هو النظام الرسمي والشرعي الذي ينظم العلاقة بين الجنسين عبر مشروع الزواج (عيشور وآخرون، 2017، صفحة 112)

من خلال تناولنا للنظرية الاجتماعية في الإسلام نستنتج انها تقوم على مبدأ ان للإنسان عقل وجسد وروح، تتحقق غاياته من خلال بصيرته الأخلاقية، حيث تقوم العلاقات بين الافراد والجماعات على مبدا المساواة–الحرية–العدل–التكافل الاجتماعي، والاسرة في نظرهم هي جزء مثالي تمثل نموذج المجتمع الإسلامي حيث تغرس القيم الصالحة ويتزوج الافراد وفق تعاليم دينهم، وقوام العلاقات الزوجية هو العبادة، ويقوم الاختيار للشريك على أسس إسلامية، ويحدد الشرع الحقوق والواجبات وتنظم الأدوار، وتقوم الاسرة على أسس شرعية لتنظيم العلاقة بين الزوجين، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للنظرية الإسلامية في تفسير الاسرة، انها جاءت شاملة وتتناسب مع مجتمعاتنا العربية والإسلامية، إلا انها تحتاج الى تجديد باستمرار لتتناسب مع تغيرات الاسرة الحديثة.

1-5-7 الاتجاهات الحديثة في فهم الاسرة (فكر ما بعد الحداثة): تناول موضوع الاسرة والمقومات المؤدية إلى تكاملها من خلال بعض التصورات حيث نجد كل من إدجار، وجليزر يتخذون من مفهوم مجرى الحياة اداة تحليلية لفهم التحولات والتغيرات وتفسيرها التي تطرأ على بنية الاسرة، وتعد نظرة جليزر وزميله نظرة بنيوية تجاه الحياة الاسرية التي تركز على محورين، تاريخي وتحليلي، لتأكيد ان الاسرة هي نتاج من نواتج التركيب العقلي الذي يتغير معناه عبر الزمان، ومفهوم مجرى الحياة الاسرية يؤكد في نظرهما التغير التاريخي الذي طرأ على مفهوم الحياة الخاصة متجها إلى العقلانية المتزايدة في الاختيار التي تدعم أسر مجتمع ما بعد الحداثة (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 123)

قدم أنتوني جيدنز تصورا جديدا للتكوين الاسري في إطار تطويره لنظرية البنية، وهي محاولة للتوصل إلى البناء النظري الذي يتدرج من الممارسات اليومية والشخصية على مستوى الحياة العادية إلى مستوى النظم والأبنية الاجتماعية (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 124)

وفي هذا الإطار قدم مفهومه عن الأسرة، خاصة رؤيته لمفهوم العلاقات الأسرية الحميمية، وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية، ويؤكد على ان النظم الجديدة، خاصة نظام السوق قد غيرت طبيعة العلاقات الاجتماعية (هند، 2022، صفحة 218)

من خلال تناولنا للاتجاهات الحديثة في فهم الاسرة او فكر ما بعد الحداثة يتبين لنا انها تقوم على تحليل الاسرة وفق متغيرات وتحولات الحياة الاجتماعية، حيث قاموا بتحليل الاسرة وفق سياقها التاريخي وتغيرات الزمن، حيث أثر على مفهوم الحياة والصداقة والعلاقات، حيث اعتبر أصحاب الفكر ان الاسرة غير ثابتة بل تخضع للتغير وفق تغيرات وتحولات الأنظمة الأخرى، إلا أنه من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها للاتجاهات الحديثة في فهم الاسرة، انها ارتكزت على التغيرات الحديثة التي طرأت على الاسرة، من علاقات وصدقات وفردانية على حساب القيم والمعايير والأخلاق.

كنقد عام يمكن توجيهه للنظريات المفسرة للأسرة، انها تتناسب مع المجتمعات الغربية أكثر من المجتمعات العربية والإسلامية، كما اغفلت الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الاسرة كونها المأمن العاطفي والنفسي، تقوم على الحب والود، والرحمة والعاطفة والدين والاخلاق، واساس استمرارها وتماسكها، وتتكون عن طريق الزواج الذي هو الطريقة الوحيدة والشرعية والقانونية لقيام الاسرة وهذا ما ذهبت اليه النظرية الاسلامية، مما يتطلب إعادة بناء نظرية شاملة لتفسير الاسرة.

بعد تناولنا للأسرة كوحدة تحليل في الاتجاهات النظرية، يبدو ان لكل نظرية عدة مسلمات مترابطة ومتداخلة، تناولت وحدة الاسرة من زوايا متعددة، تسعى لفهم تطورها وتركيبتها، والاسس التي تحدد العلاقات بين الافراد وتبادلاتهم، وتحليل عمليات التفاعل بين الافراد وكذا كيفية استغلال الأفراد داخل الأسرة قوتهم في سبيل تحقيق أهدافهم وغاياتهم، فكل نظرية من النظريات تنطلق من فرضيات ومسلمات مختلفة وتسعى لفهم الظواهر والتنبؤ بها، ويعتبر هذا الاختلاف ضروريا للوصول الى حلول والتنبؤ بالمستقبل.

2-التفاعلات والتبادلات الأسرية: تعتبر العلاقات المتبادلة بين أفراد الاسرة ضرورية لتحقيق غايات ووظائف الاسرة، فهي تسهم في تنشئة الفرد نفسيا وعاطفيا واجتماعيا وثقافيا، وتكوين شخصيته، فالتبادلات والتفاعلات الأسرية تقوي العلاقات والروابط الأسرية:

2-1-العلاقات الاسرية الداخلية:

للأسرة أهمية بالغة في التنظيم الاجتماعي من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية الداخلية لأفرادها، حيث تعتبر العلاقات القائمة بين أفراد الأسرة من ترابط وتماسك وتعاون من أهم مكونات السلوك لدى افرادها، وينعكس هذا السلوك على شبكة العلاقات الخارجية من أقارب وجيران وغيرهم من أفراد المجتمع الآخرين، كما تنعكس أيضا علاقات البغض والكراهية والتفرقة على تشكيل شخصية الأفراد وعلى علاقاتهم الخارجية، وهناك شبكة من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة الواحدة نذكرها كالآتي:

2-1-1 علاقة الزوج والزوجة: وتتميز هذه العلاقة بالتخصص الاقتصادي، التعاون والمعاشرة الجنسية، والمسؤولية المشتركة، وتربية الأطفال مع الوضوح في الحقوق المتبادلة فيما يتعلق بالمكانة والسلطة (سعيدي، 2020، صفحة 27)

2-1-2 علاقة الأب والابن: والتي تقوم على مسؤولية الأب نحو الابن وما تشمل عليه من تنشئة وتعليم وتربية، وما يقابل ذلك من وجوب الطاعة والاحترام من جانب الابن، وتعاون من جانب الابن عندما يكبر ويستطيع المساهمة في الحياة الأسرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (سيد و الشربيني، 2000، صفحة 27)

2-1-3 علاقة الأب والابنة: وهي تتمثل في مسؤولية الأب اتجاه حماية الابنة ومساعدتها مادياً من بعد الزواج في الكثير من الأحيان، كما تتضمن موقف الأب من الابنة وطريقة تدليله بها وهي صغيرة العمر، وكيف تتميز هذه العلاقة بالتدرج بتقدم الابنة في العمر (سيد و الشربيني، 2000، صفحة 27)

2-1-4 علاقة الأم بالابن: تتمثل في الدور الذي تقوم به الأم في تنشئة الابن الذكر والتصاقه بأمه في فترة الحياة المبكرة، ثم استقلاله التدريجي عن محيط النساء وكذلك الدور الذي يلعبه الابن في حياة الأم ومسؤوليته نحوها، حين تتقدم في السن وبخاصة بعد موت الأب (سعيدي، 2020، صفحة 27)

2-1-5 علاقة الأم والأبنة: وهي علاقة مماثلة لعلاقة الأب بالابن، وإن كانت تدور في معظمها في محيط البيت نفسه، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون المنزلية والمساعدات التي تتوقع الأم أن تقوم بها الابنة حين تكبر (سيد و الشربيني، 2000، صفحة 27)

2-1-6 العلاقة بين الأخوين: وهي في الغالب علاقة زمالة في اللعب أثناء الطفولة ولكنها لا تلبث أن تتطور إلى علاق تعاون اقتصادي في كثير من المجتمعات التقليدية، كذلك مسؤولية الأخ الأكبر نحو إخوته الصغار خاصة بعد موت الأب (رشوان ح.، 2007، صفحة 72)

2-1-7 العلاقة بين الأختين: والتي تتسم بعناية الأخت الكبرى بأختها الصغرى، وموقفها منها موقف الأم، خاصة إذا كان فارق السن كبيرا (رشوان ح.، 2007، صفحة 73)

2-1-8 العلاقة بين الأخ والأخت: وهي علاقة زمالة في اللعب أثناء الطفولة، وإن كان هذا يتوقف إلى حد كبير على فوارق السن بينهما، ثم لا تلبث هذه العلاقة أن تتطور تدريجيا بحيث يطرأ عليها نوع من التحفظ في السلوك إزاء أحدهما للآخر، ويرتبط ذلك بتفاصيل المركز الاجتماعي لكل منهما وما يشعر به الأخ الأكبر نحو أخته وبخاصة حين يموت الأب (سعيدي، 2020، صفحة 28) يمكن توضيح العلاقات الاسرية أكثر في الشكل التالي:

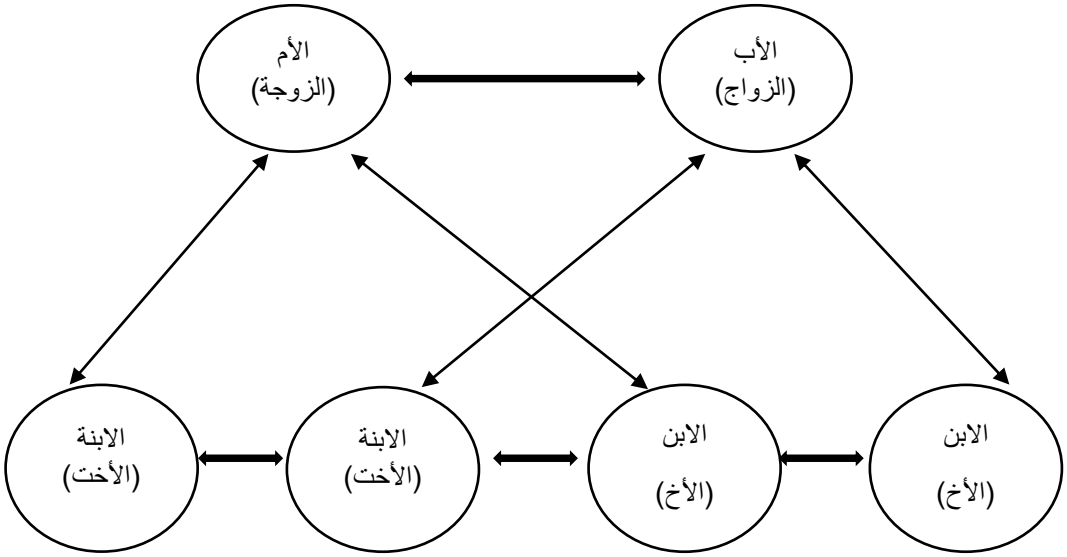

الشكل 24: العلاقات الاسرية الداخلية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال تناولنا للعلاقات الاسرية نستنتج ان للأسرة علاقات داخلية تعتمد على التعاون والتساند والتفاهم، كما تنعكس على العلاقات الاجتماعية الخارجية، وتساهم في استقرار المجتمع من خلال شبكة العلاقات والتفاعلات اليومية بين افراد المجتمع وتتأثر هذه العلاقات بالتغيرات المجتمعية.

2-2 العمليات الاجتماعية داخل الأسرة:

تختلف العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد في طبيعتها فمنها ما يؤدي إلى التنافر والتفكك ومنها ما يؤدي إلى التجاذب والترابط ومن أهم العمليات الاجتماعية نذكر:

2-2-1 الصراع: الصراع عملية اجتماعية، تحدث عن قصد وتعمد بين فردين أو أكثر أو بين الجماعات أو بين الطبقات في المجتمع الواحد، وأدى مشاركة المرأة الرجل في نفس المهن إلى زيادة حدة الصراع بينهما ومن الملاحظ أن معظم الأزواج والزوجات ليس من اليسير عليهم الاعتراف بوجود صراع داخل أسرهم، والإقرار بأن تلك الأسر مهددة بالانهيار وعندما يبلغ الصراع بين الزوجين ذروته ويصل الأمر إلى حد تعذر الحياة المشتركة بينهما يبرز الطلاق كحد لهذه الأزمة وتنهار الحياة الزوجية (رشوان، 2012، صفحة 147)

ويرجع وجود علاقة الصراع إلى عدة عوامل منها تأثير إيكولوجية المكان الذي يعيش فيه أفراد الأسرة، وكذلك وجود عدة أسس ومتغيرات مرتبطة بالصراع أهمها وجود فجوة بين الأجيال (شكري وآخرون، 2011، صفحة 219)

2-2-2 التعاون: لاشك أن الأسرة هي المكان الأمن للأفراد، حيث يتعلم الطفل من عائلته بذور الحب والكره، والغيرة والتعاون والتنافس، وفي الأسرة تنمو غرائز حب الاجتماع والألفة والمشاركات الوجدانية والتسلط والخنوع والحب، وحب الاجتماع والألفة هي التي تعمل على تعاون أعضاء الأسرة في كثير من الأعمار، وفي وقتنا الحالي يتعاون الزوج والزوجة ويتفقان على أن تقوم هي بإعداد الطعام، ويقوم هو مثلاً بغسيل الأطباق، بل اقتضى الحال ضرورة تعاون الزوج والأبناء في أداء بعض المهام المنزل ويقسم العمل داخل الأسرة بين الرجل والمرأة (رشوان، 2012، صفحة 145)

2-2-3 الطاعة: يقابل سلوك السيطرة ضمن إطار العلاقات التعاونية سلوك الطاعة، إلا ان سلوك الشخص المطيع يتضمن التعاون مع متطلبات السلطة إلى جانب الخضوع لها، فكثيرا من المجتمعات ترى في الطاعة قيمة كبرى لهذا تسعى لتعليمها لكل شخص وتعمل على تقييده بها، فتعلم الاطفال داخل الاسرة سلوك الطاعة لآبائهم والاقرباء والكبار والمعلمين، يتعلم الطفل الخضوع لما يجب، ويفترضون شرعية الطاعة وأنها من واجباتهم نحو جماعتهم التي ينتسبون اليها كما يرون ارتباط الطاعة بقيم أخرى كالوفاء والتضحية (داود و أحمد، 2005، الصفحات 109-110)

2-2-4 التنافس: التنافس عملية اجتماعية تعبر عن التنازع والتعارض الاجتماعي، ويحدث التنافس بين شخصين أو أكثر، أو جماعتين أو أكثر تحاول كل منهما تحقيق نفس الغرض ونفس الهدف، وذلك في جميع مجالات النشاط والحياة الاجتماعية، بحيث تصل إليها أو تحصل على أكبر نصيب من هذا الهدف أو تلك الأهداف، وحيث أن المرأة التحقت بأعمال كانت حكراً على الرجل وأصبح من الصعب الأن أن تجد مهنة تخص الرجال وحدهم وهذه المشاركة بين النساء والرجال في نفس المهن أدى إلى زيادة حدة التنافس بينهما (رشوان ع.، 2012، صفحة 146)

2-2-5 السيطرة: كثيرا ما تتضمن العلاقات التعاونية التي تقوم بين الاشخاص اعتماد شخص ما على شخص آخر، حيث يتأثر به أكثر مما يؤثر فيه، فالشاب المقبل على الزواج مثلا رغم تأثره بآراء اصدقائه وبنصائح افراد أسرته لكنه يتمتع بحرية اختيار الفتاة التي يراها مناسبة للزواج، فحين اذا فرض عليه الزواج من إحدى الفتيات دون أن تترك أمامه أي فرصة للاختيار باستثناء طاعة ما فرض عليه، حيث يتعرض لتأثير أسرته، فمن المحتمل ان تؤدي هذه الحالة إلى "السيطرة" وتتضمن هذه العلاقة مفهوم السلطة التي تعتمد على السلطة والقهر (داود و أحمد، 2005، صفحة 106)

من خلال ما سبق يتضح ان للعمليات التي تتم داخل الاسرة اهمية بالغة في تماسك الاسرة وترابطها، فالصراع يؤدي إلى الانهيار والهدم، في حين يؤدي التنافس إلى السعي لتحقيق نفس الاهداف، كما يؤدي التعاون إلى تقاسم المسؤوليات والتشارك والاتفاق، اما السيطرة فهي تعبر عن سلطة أحد الافراد على توجيه سلوك الآخرين، وتعبر الطاعة عن استجابة الافراد لقرارات وتوجيهات الوالدين داخل الاسرة، وتعبر هذه العمليات عن كيفية تفاعل الافراد داخل الاسرة.

2-3-أثر التغيرات المجتمعية على بنية ووظائف الاسرة:

ولان التغيرات المجتمعية على بنية ووظائف الاسرة موضوع متعدد الأبعاد، يمكن تناوله في عدة نقاط أساسية كالآتي:

2-3-1 التغير من حيث تركيب الاسرة: فنتيجة تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تحولت الاسرة من ممتدة الى نووية او زواجية، ومن المتوقع ان تتلاشى الاسرة الممتدة وتختفي، وإعادة نظام التقويم الاجتماعي ليقوم على أساس التعليم، والقدرات الشخصية، وليس على أساس الحسب والنسب، او الانتماءات العشرية او الاسرية، كما تؤدي الى انفصال كامل بين اسرتي التوجيه والانجاب وزيادة

الاختيار الشخصي للشريك، وارتفاع سن الزواج، وتراجع نظام تعدد الزوجات، وتقليل الانجاب وتحديد النسل (العبد الله وآخرون، 2016، الصفحات 87-88)

2-3-2 تراجع دور الأسرة الاقتصادي: شكلت الاسرة على مر الزمن في المجتمعات الزراعية وحدة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، فهي وحدة إنتاجية واستهلاكية، أدت التغيرات المجتمعية الى تراجع هذا النوع من الأسرة الذي يعتمد على نفسه في كل شيء ويختلف بالتدريج في مجتمعاتنا، كما حدث في المجتمعات المصنعة وانتقلت بذلك المسؤولية الاقتصادية من الأسرة إلى المجتمع (القصاص، 2008، الصفحات 149-150)

فاستغناء الشركات عن العمال بحجة التكنولوجيا وتطورها واستخدام الآلات يجعل من العامل المعيل للأسرة يدفع ثمنه على المستوى المعيشي ومشاكل اجتماعية على المدى البعيد، وبما ان أجهزة التكنولوجيا في تطور ورغبة الفرد في تغير أجهزته يجعله ينفق دوما للحاق بآخر التكنولوجيا واستهلاكها فالتكنولوجيا تؤثر على ميزانية الأسرة (المطوع، 2002، الصفحات 220-221)

2-3-3 التأثير على الإنجاب: يذكر صبحي عبد الكريم في تقديمه لكتاب"عالم يفيض بسكانه" لمؤلفه سير روي كالن، أن العلَّامة جوليان هكسلي، هو الذي أطلق الصيحة الأولى على المستوى الدولي عام 1984م، إذ قال في محفل دولي (لابد من تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية، وإلا فعلى الحضارة الفناء)، وحدث العكس حيث يعيش خبراء الديمغرافيا، وعلماء الاجتماع حالة من الهلع جراء الانخفاض المستمر في عدد السكان في الدول الصناعية المتقدمة في الغرب (المطوع، 2002، صفحة 222)

كما سجل تراجع رغبة النساء في الإنجاب ولم يعد يرغب الكثير في الأولاد وإن رغبوا فعن طريق التبني، فالأولاد في نظرهم يحرمهم من المتعة والسياحة والرياضة والترفيه كما أن مسألة رعاية الأطفال مكلفة أكثر تربية الحيوانات، مما يجعل الكثيرين يُعرضون عن الزواج (المطوع، 2002، صفحة 223)

2-3-4 خروج المرأة للعمل: تتسم النظرة التقليدية لعمل وتعليم المرأة بالأمور الثانوية كالزواج والانجاب فمكانها حسب العادات والتقاليد السائدة آنذاك هو البيت، وتمثل البنت شرف العائلة وسمعتها وخروجها من البيت هو خروجا عن القانون، اما في وقتنا المعاصر فتحتل المرأة الصدارة من حيث التعليم واعتلاء الوظائف ولها الحق في التعليم والتوظيف (أرزازي، 2022، صفحة 366)

2-3-5 تعددية أشكال الأسرة: لم تعد الأسرة مكونة من ذكر وأنثى بل يمكن إطلاقها على طرفين بغض النظر عن جنسهما، ذكر بذكر أو أنثى بأنثى (المطوع، 2002، صفحة 226)

2-3-6 التغير في بناء الاسرة و أدوارها: كلما تغير الأساس الثقافي للتكنولوجيا حدث تغير في نظام الاسرة حتى تتناسب مع الأوضاع الجديدة، فقد نتج عن الثورة الصناعية ضعف الروابط القرابية وظهور الاسرة النواة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما وانهيار سلطة الرجل وخروج المرأة للعمل، كما أن للثورة الصناعية دور فعال في خلق ثورة في التنظيمات الاجتماعية، أخضعت الاسرة وبقية النظم الاجتماعية لتغيرات جذرية، فتغير الوظيفة الاقتصادية للأسرة أدى إلى تغير نسبي في مكانة الزوج والزوجة فيها، فخروج المرأة للعمل وتمكنها من تحقيق الاستقلال الاقتصادي أدى إلى تراجع سلطة الآباء أو الأزواج (الخولي س.، 2011، الصفحات 20-21)

2-3-7 فردية و تجزئة الاسرة : فنتيجة بروز وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، أدى الى بروز قيم الفردية حيث تخاطب هذه الوسائل الافراد على المستوى الشخصي، وتسعى لتلبية رغباتهم الخاصة، ونحن في القرن الحادي والعشرين أصبحت مقولة مارشان ماكلوهان عالم الاتصالات الكندي عن (القرية العالمية) المرتبطة الكترونيا لوصف التغيرات في تكنولوجيا الاتصالات، ويرى ريشارد بلاك ان القرية العالمية التي وصفها ماكلوهان استمرت في التطور الى ان أدى الى تحطيمها وتجزئة الجماهير ودعم الفردية مما أدى الى ضعف قيم العطاء وانتشار الانانية والاغتراب (عصمت، 2016، الصفحات 149-150)

2-3-8 ضعف الانتماء وغياب الضبط الاجتماعي: تراجع القدرة على ممارسة الضبط الاجتماعي في الاسرة، فلم تعد الاسرة في ظل العولمة الاجتماعية قادرة على فرض سلطتها الذاتية داخل الاسرة، نتيجة تعرض الأبناء لمؤثرات خارجية أفقدتهم ثقافة الحس والشعور باحترام الآباء والأمهات في ظل وسائل الاعلام والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مما أفقدهم الكثير من القيم (قطوش، 2017، صفحة 57)

2-3-9 التأثير على الروابط والعلاقات الاسرية: كانت الروابط الاسرية في الماضي تشكل وحدة تفاعلية وسكنية واقتصادية، فمصلحة الفرد تتطابق مع مصلحة الاسرة، ويمثل الفرد جزء من اسرته لا وحدة اجتماعية قائمة بذاتها ومع تغيرات المجتمع المعاصر ودخول وسائل الاتصال والترفيه وغيرها أدى الى إضعاف الروابط الاسرية نظرا لاستحواذها على الكثير من الأوقات، فقلت اللقاءات العائلية والزيارات

الاجتماعية وصعوبة التفاهم والاشتراك في القيم واندماج الافراد في البيئة الرقمية من خلال تبادل الأفكار والصور والفيديوهات (عصمت، 2016، الصفحات 151-152)

2-3-10 التغير في وظائف الاسرة : للتقدم التكنولوجي تأثيرات متعددة على الاسرة من حيث بناءها ووظائفها ولذلك نجد أن وظائف الاسرة تناقصت كثيرا بظهور التكنولوجيا الحديثة المتمثلة في التصنيع والحضرية، ولم يبقى للأسرة سوى وظائف قليلة أهمها وظيفة الانجاب والتنشئة الاجتماعية خاصة في المجتمعات المتقدمة، أما في الدول النامية نجد أن حجم الاسرة مازال كبيرا غلا أنه يسير نحو النقصان خاصة مع استعمال وسائل منع الحمل كما ان الأعباء الاقتصادية تدفع الاسرة الحديثة إلى الحد من عدد أفرادها (الخولي س.، 2011، صفحة 9)

من خلال عرضنا لأثر التغيرات المجتمعية على بنية ووظائف الاسرة يتبين لنا الاسرة شهدت عدة تغيرات من حيث بناءها ووظائفها، ولان الاسرة نظام اجتماعي فهي تؤثر وتتأثر بالأنظمة الأخرى، وهي محل تأثير وتفاعل متبادل بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي، حيث تم إعادة تشكيل بنية ووظائف الاسرة، كما يمكن إرجاع تغير الاسرة الى عدة عوامل متداخلة ومتشابكة.

2-4-عوامل تغير الأسرة:

تعتبر الاسرة أصغر وحدة لبناء المجتمع لها عدة أدوار ووظائف، ومع مرور الزمن شهدت عدة تغيرات على بنيتها ووظائفها نتيجة العديد من العوامل من بينها:

2-4-1 العوامل الاقتصادية: يعتبر العامل الاقتصادي من أكثر العوامل التي تؤثر على الاسرة، فعمل الزوج ينعكس بشكل واضح على حياة الأسر وتظهر بشكل خاص على أدوار الزوجين في الأسرة، فنظام المهن يزيد من غياب الزوج مما يزيد التباعد بين الزوج والأبناء والزوج والزوجة، كما تتحكم نوع المهنة في قد يصيب بعض العمال خاصة من الطبقات الدنيا ببعض الامراض فضلا عن تدني الأجور، ويصاحب هذه الأمراض تغير في توزيع الأدوار الأسرية، فقد تحاول الزوجة المشاركة ببعض الأنشطة تعويض ما فقدته الأسرة من دخل، كل هذا يؤدي إلى نقص تأثير الأب على الأبناء ونقص التفاعل بينهم وكذلك بين الزوج والزوجة، كما برزت ظاهرة خروج المرأة للعمل، نتيجة عدة عوامل منها التطور الديموغرافي وتغير الحياة الاقتصادية والتغير الإيديولوجي أتاح للمرأة فرصة الخروج للعمل (شكري وآخرون، 2011، الصفحات 127-136)

2-4-2 العامل البيولوجي: إن تقسيم وتوزيع الجنسين ذكور، إناث له علاقة كبيرة بالتغير الاسري، حيث ترى سناء الخولي من خلال ما أكدته الكثير من البحوث والدراسات أن معدل الزواج يرتفع كلما كان عدد الذكور أكثر من الإناث، كما أن زيادة الذكور أو نقصهم في مجتمع ما يؤدي إلى تغيرات ملحوظة كارتفاع او انخفاض معدلات الزواج، وان النضج البيولوجي لدى الجنسين يحدد عند عدد من المجتمعات بسن الزواج. (قرزيز، 2008، صفحة 85)

2-4-3 العامل السكاني: الديموغرافيا هي الدراسة الإحصائية للسكان من حيث حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم ومعدلات المواليد والوفيات والهجرة والخصوبة، وعلى ذلك فإن أي تغير في حجم أو توزيع الناس يؤدي بالضرورة إلى التغيرات الاجتماعية وبتتبع التاريخ نجد أن نقص أو زيادة السكان كانت تؤدي إلى تحولات في أنماط حياة الاسرة (الخولي س.، 2011، الصفحات 370-371)

2-4-4 العامل الجغرافي: يقصد بالعامل الجغرافي مكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الانسان، وتشمل الموقع، والتضاريس، والتربة، والمناخ، والمجاري المائية، والثروات المعدنية والزراعية، والحيوانية، وهذه المكونات تؤثر حتما على أنشطة افراد الاسر، وأي تغير في الظروف الجغرافية سوف يؤدي الى تغيرات في الاسرة، فحدوث الفيضانات، وثورة البراكين، والزلازل، وتغير المناخ، وهبوب الأعاصير، والعواصف، واشتداد الحرارة او البرودة في بعض المناطق، كل ذلك قد يحدث تغيرات في اتجاهات أعضاء الاسر الذين يسكنونها وبسلوكهم (العبد الله وآخرون، 2016، صفحة 84)

2-4-5 العوامل التكنولوجية: للعوامل التكنولوجية تأثير واضح في بناء الاسرة ووظائفها، فالتصنيع يوفر للأسرة الأدوات والملتزمات المنزلية والترفيهية والعملية كما يسهل بعض الأدوار الاجتماعية، وقد أدت هذه الصناعات التكنولوجية إلى القضاء على روح العاطفة بين أفراد الاسرة بسبب تزاحم وسائل التكنولوجيا داخل المنزل وضغوط الحياة، كما أدى التقدم التكنولوجي والصناعي إلى تغير نمط الاسرة وحجمها وأعطت مجالا أوسع للحرية والمساواة وتراجع الدور التقليدي للرجل في السيطرة على الاسرة (الربيعي، 2020، الصفحات 164-165)

2-4-6 العوامل القيمية: تؤدي العوامل القيمية دورا في التغير الذي يحدث في إطار الاسرة التي تتأثر بالمحيط القيمي الاجتماعي الذي تعيش فيه، وقد بينت بعض الدراسات السوسيولوجية أن ظهور العلاقات الرسمية التعاقدية قد أثر في طبيعة العلاقات القيمية القرابية التي تراجعت مما كانت عليه في الأسرة

التقليدية التي تتصف فيها العلاقات القرابية بالتماسك القوي، فضلا على علاقتها القوية بجماعة الجوار ومحيطها الاجتماعي (الربيعي، 2020، صفحة 167)

2-4-7 العامل الأيديولوجي: تعني الإيديولوجيا "النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يعبر عن مواقف الافراد من العالم والمجتمع والانسان، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الأفكار والعواطف، والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي، وأساس تنفيذه وشرعيته، ويظهر دور الأيديولوجيا بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في المجتمعات الحديثة حيث أصبحوا يحصلون على رعاية فائقة، وخدمات كثيرة لم يتيسر لهم الحصول عليها من قبل، ويمكن تفسير ارتفاع رعاية الأطفال حاليا بنقص عددهم في الاسرة بسبب فعالية وسائل تنظيم الاسرة، في بعض المجتمعات المزدحمة بالسكان، واتجاه المرأة الى التقليل من الانجاب، وبظهور دور الأيديولوجيا في تغير الاسرة أيضا في ميل الاسرة الى ان تكون جماعة تربطها المحبة، والعلاقات الشخصية الوثيقة (خداوي، 2019، صفحة 112)

يمكن اختصار عوامل تغير الاسرة في الشكل التالي:

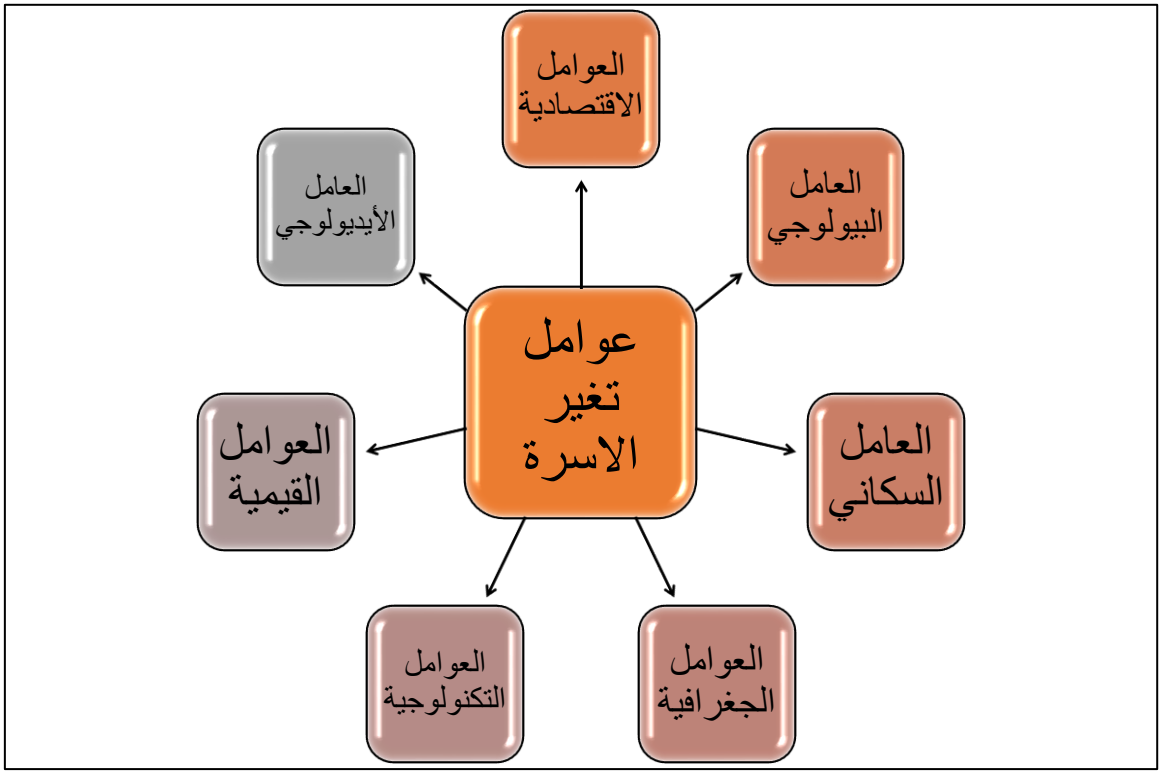

الشكل 25: عوامل تغير الاسرة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

من خلال ما سبق يتضح لنا ان تغير الاسرة هو نتاج لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية، وثقافية وقيمية وبيولوجية وجغرافية، وسكانية وتكنولوجية وايديولوجية، حيث تتداخل وتتشابك هذه العوامل وتعمل على تغير نمط وحجم الاسرة، كما تعمل على تغيير سلوكات واتجاهات وقرارات الافراد، تجاه الزواج والانجاب، كما تؤثر على أنماط التفاعل والعلاقات والروابط الاسرية، كما أعطت مجالا أوسع للحرية والمساواة بين الرجل والمرأة وتراجع الدور التقليدي للرجل.

3-دينامية الأسرة الجزائرية بين البناء والتغير:

أثبتت العديد من الدراسات السوسيولولجية بأن كل تغير في أنظمة المجتمع يكون له تأثير على منظمة الاسرة، وقد وصفها لحبيب ربيع أستاذ بقسم علم الاجتماع والديموغرافيا، بأن كل تحول على مستوى الماكروسوسيولوجي يكون له تأثير على مستوى الميكروسوسيولوجي، فالتغير الذي شهده المجتمع الجزائري على البنى الاجتماعية على مر تاريخها كان ولابد ان يؤثر على سلوكات الافراد وتفاعلاتهم، لذلك لا يمكن فهم التطورات التي شهدتها الاسرة الجزائرية الا اذا رجعنا الى السياق التاريخي الذي مر به المجتمع الجزائري، لذلك تناولنا التطور التاريخي للأسرة الجزائرية قبل وأثناء وبعد الاحتلال، وحاولنا إبراز أهم ما ميز الاسرة التقليدية والاسرة الحديثة، انتقالا إلى أهم التغيرات الاجتماعية للأسرة الجزائرية.

3-1-التطور التاريخي لخصائص للأسرة الجزائرية:

شهدت الاسرة الجزائرية عبر تاريخها عدة تطورات وتغيرات مست نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وقد مرت بعدة مراحل:

3-1-1 الاسرة الجزائرية قبل الاحتلال: كان المجتمع الجزائري قبل سنة 1830عبارة عن قبائل وعشائر، ويمثل شيخ القبيلة الاب الروحي لها، ويتولى زعامتها وتسيير شؤونها، لذلك لم يكن المجتمع مبنيا على العائلة، بل كان عبارة عن جماعة اجتماعية قائمة على القرابة الابوية كرابطة طبيعية، اما السلطة العشائرية فقد كانت بيد شيخ القبيلة ورئيسها، الذي يتولى مهمة توزيع الأدوار والوظائف وتسوية الخلافات والنزاعات، كما يقوم بمهمة تزويج أعضائها (اليمين و عوفي ، 2017، صفحة 51)

أما على المستوى الاقتصادي هيمن الطابع الزراعي الرعوي على الإنتاج الاقتصادي، وارتكز على الاقتصاد المنزلي الذي يتميز بالتموين والاكتفاء الذاتي، حيث يقوم أفراد الاسرة بالعمل الجماعي لتوفير احتياجاتهم من المنتوجات الزراعية، ومنتوجات الصناعة اليدوية، أما الجانب السياسي فقد طغت عليها

العلاقات المصلحية التي تربط مختلف الأطراف المالكة لأجزاء الشرعية والسلطة والنفوذ في المجتمع (حرايرية و طبال، 2018، صفحة 15)

3-1-2 الاسرة الجزائرية أثناء الاحتلال: لمدة 132 عاما بذل الاستعمار الفرنسي كل ما في وسعه لتغيير شخصية الشعب الجزائري، وتدمير الاسرة الجزائرية من خلال عدة سياسات جهنمية، وظلت الاسرة تقاوم من خلال التضامن والدين والحفاظ على مبادئها وقيمها، وأدت حرب التحرير عام 1954 الى ترك الافراد منازلهم والانضمام لصفوف التحرير وتزايدت حركات النزوح نحو المدن، وتعرضت القرى للقصف، ونتيجة ذلك بدأت الاسرة الجزائرية في التفرق (Lallem, 2021, p. 1307)

في دراسة لتاريخ الجزائر الحديث للباحث عبد القادر جغلول؛ وهي دراسة سوسيولوجية هدفت لتوضيح صعوبة النضال الوطني ضد التراث الاستعماري الموروث، وسلطت الاضواء على التكوينات الاجتماعية الجزائرية خلال مرحلة الاستعمار والكشف عن البنية الطبقية الاجتماعية الجزائرية، وبالتالي الكشف عن أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات الطبقية التي حدثت منذ الاستقلال، وقد تميز الفلاحين بنضالهم المستمر والطويل ضد اغتصاب المعمرين لأراضيهم، فالطبقة الفلاحية- تلك الفئة الاجتماعية التي ظهرت على المسرح السياسي عام 1871، قد نتجت من تفكك البنية الاجتماعية القبلية التي كانت سائدة في الارياف وقت الاحتلال المجتمع الجزائري بصعود حركة التحرر الوطني، تتميز البنية الاجتماعية قبل الاستعمار بنمو القوى الانتاجية، حيث ان المجتمع الجزائري هو مجتمع طبقي حيث تشكل الممتلكات الاسرية، والخاصة للأراضي الطبقة الفلاحية وهي مجتمعات رعوية زراعية، (جغلول، 1982، الصفحات 9-10-26)

عملت الإدارة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر، على انتهاج "سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي" وفرضت سياستها بقوة السلاح والقانون، لهدم البنى الاجتماعية السابقة للاستعمار والقضاء على الملكية، بعدها سعى الاستعمار الى إخضاع جميع الأراضي للإدارة الفرنسية وكان الهدف منها "اغتصاب أراضي الفلاحين وتفتيت النسيج الاجتماعي القبلي، وشهد المجتمع الجزائري اكبر التفككات الاجتماعية سنوات التحرير ما بين1945- 1962، حيث فصل الاستعمار الفلاحين عن أراضيهم واجبارهم على السكن في محتشدات لمراقبتهم وفصلهم عن الثوار (حرايرية و طبال، 2018، صفحة 18)

وأصبح الدوار هو المكان الذي تجتمع فيه عناصر متفرقة من القبائل المفككة بسبب زوال الملكية الجماعية، وأدى هذا إلى اختفاء الروح الجماعية وانتقال المجتمع الجزائري من نظام العشيرة إلى نظام

العائلة، في نمطه الممتد المتكون من مجموعة أسر يضمها مسكن مشترك، نجد هذا المسكن عبارة عن دار كبيرة في الوسط الحضري وخيمة بالنسبة للبادية، يسكنها عدد يتراوح ما بين واحد وعشرون شخصا وشخصا واحدا، وثلاثة إلى أربعة أجيال، ويمكن أن يبلغ الحدود القصوى، وتقوم بدور التماسك الأسري، وتوفير الأمان والمحافظة على صلة القرابة في وضعية تجمع وتعاون (اليمين و عوفي ، 2017، صفحة 53)

3-1-3 الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال: شهدت الاسرة الجزائرية بعد الاستقلال عدة تغيرات جذرية تطرق إليها الكاتب الجزائري وعالم الاجتماع عدي الهواري في كتابه بعنوان (تحولات المجتمع الجزائري العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة)، حيث تناول فيه تحولات المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية التسعينات، فبعد الاستقلال سنة 1962 هاجر مئات الالاف من سكان الأرياف نحو التجمعات الحضرية مما أحدث تحولات اجتماعية نتج عنها مجتمعا جديدا حيث تفككت العائلات وتغير العلاقات القرابية، نتيجة الهجرة ووفود العائلات من مناطق مختلفة لا تربطها أي علاقة قرابية في الاحياء، وقد أدى اختلاط الأهالي ووفود العائلات الى فقدان الرقابة الاجتماعية الغير رسمية فعاليتها في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي وانتشار الفوضى الحضرية والفسق وبدءاً من سنوات الثمانينيات تمزق المجتمع الجزائري بفعل تشعب النظام العائلي واخلاقياته وتطلع الأجيال الثلاثة الى استقلالية اكبر في ظل ازمة السكن والبطالة (الهواري، 1999، الصفحات 16-17)

سمحت العائلة الريفية تحت السيطرة الاستعمارية بإعادة انتاج العائلات الموسعة، وعملت العائلات البتراركية على البقاء، وقد سمح الاستقلال 1962 بنزوح العشيرة وغزو المدينة، وتشكل الام المحور الأساسي لفك النزاعات بين ابناءها وبسط سيطرتها على كناتها والاهتمام بمصير بناتها (الهواري، 1999، صفحة 28)، وتناول "هواري عدي" العائلة الجزائرية عبر مراحل تحولاتها:

- ✓ **العائلة الموسعة كأثر للتحول السوسيولوجي:** أدت التحولات التي عاشها المجتمع الجزائري الى تغيرات في أشكال تنظيم العائلة، وفي العلاقات بين مختلف افرادها، أدت الى اختفاء نوع العائلة الذي ساد في المجتمع ما قبل الكولنيالي-عائلة بتراركية، تاركة المجال لتشكيلات متنوعة من النمط النووي الى النمط الموسع (الهواري، 1999، صفحة 29)
- ✓ **من العائلة البتراركية الى العائلة الموسعة:** في ظل التحولات التي افرزتها الحقبة الاستعمارية والمتواصلة بعد الاستقلال مست جميع جوانب الحياة الاجتماعية بما فيها التمثلات الثقافية والرمزية، حيث كان الجد المسيطر في العائلة يأتي دوره في تقسيم الاعمال وتشكل العائلة

كوحدة انتاج واستهلاك وإقامة، وتظهر العائلة كمجموعة من خط النسب الابوي، وتتفكك العائلة لأنها بلغت حجما عاما ترسم داخله استقطابات جديدة وهي عائلات كاملة مستعدة للاستقلال ذاتيا خوفا من اختلاط أبناء العمومة في سن الرشد (الهواري، 1999، الصفحات 30-31)

✓ **العائلة الموسعة عائلة من مستوى متحلل:** اختفت تلك العائلة التي سادت في الفترة ما قبل الكولنيالية، وتحولت العائلة من وحدة قاعدية في النظام القبلي الى عائلة موسعة وبقيت القيم البتراركية في محلها، فرضت المدينة الطابع الفردي للدخل وشكل المسكن لعائلة زوجية ففي الماضي تعتمد العائلة في معاشها على الميراث فهي وحدة استهلاك وانتاج وإقامة، فاتحاد الاخوة حول الام والاب وهم على قيد الحياة يستمدون رزقهم من أجر العمل والقطاع غير الرسمي مما شكل مزيداً من الاستقلالية والفردانية (الهواري، 1999، صفحة 34)

لم يفلح علماء الاجتماع في إيجاد تسمية توافقية للعائلة الجزائرية، فالتوجه السائد من خلال دراسة ميدانية لاحظوا تنوع أشكال التعايش العائلي من حيث مؤشر الإقامة نجد عائلة نووية (زوج وأطفال) وعائلة مركبة تشكلها أزواج عديدة مع أطفالهم، فكلى الشكلين يظهر كحالة انتقالية، فلا وجود لمخطط عائلي مستقر فالمجموعات النووية معينة تنجح لتصبح عائلات مركبة، بينما تتشكل مجموعات نووية جديدة منفصلة عن العائلات حسب ما تنتجه الإمكانات المادية (الهواري، 1999، الصفحات 34-35)

✓ **العائلة المركبة والشبكة العائلية:** العائلة الجزائرية، هي تلك التي تعيش في تجمعات حضرية ذات أصول ريفية حديثة، فالعائلات التي استقرت في المدينة سنوات الستينات مختلفة الاشكال والحجم، اتبعت استراتيجيات متنوعة في احتلال المساكن، ولغرض الاستشهاد أخذ "هواري عدي" ثلاث حالات منتشرة بكثرة:

- **الحالة الأولى:** عائلة موسعة تتكون من الام وأبنائها المتزوجين الثلاث لهم أطفال، وطفلين عزاب وفتاة، تحتل هذه العائلة ثلاث مساكن إما في نفس العمارة او في نفس الحي.
- **الحالة الثانية:** عائلة موسعة تتكون من الوالدين وابنيهما المتزوجان وأربعة أبناء عزاب منهم شابتان، تحتل العائلة شقتين منفصلتين.
- **الحالة الثالثة:** عائلة موسعة تضم إخوة متزوجين لا غير، تنتقل الى المدينة وتحتل عددا من الشقق (الهواري، 1999، الصفحات 36-37)

✓ **المرحلة الانتقالية نحو العائلة الزوجية:** يأمل الوالدان في سن معينة(70/60سنة) التمتع بالهدوء ولا تحتفظ إلا بالابن الأصغر حديث العهد بالزواج وبالتالي عدد ابناءه قليل مع وجود كنة للقيام بالأعمال المنزلية، وتعبر أزمة السكن في سنوات الثمانينات والتسعينيات عن الطلب القوي النابع من سعي العائلات المركبة الى الانفصال والاستقلالية، تلاشت مع الوقت رغبة الوالدين في احتضان جميع ابناءهما المتزوجين وبالتالي إعادة إنتاج العائلة التبراركية القديمة فتخلا عن إعادة انتاج العائلة والاحتفاظ بالابن الأصغر والبقاء على اتصال بالأبناء الاخرين (الهواري، 1999، صفحة 38)

ويبقى الوالدين مركز الشبكة العائلية التي تربط الاخوة المتزوجين على الأقل الى غاية وفاة الوالدين، ويمكن ان تستقبل العائلة الام كلاً من العمة العاجزة او ابنة عم ارملة او مطلقة ليس لها أبناء تلجأ اليهم، او ابن عم طالي يقطن في مدينة بعيدة وغيرهم، فلا وجود لنمط عائلة معين إذ يرتسم شكلها وحجمها حسب ظروف الاستعمال، كما برزت اشكال العمارات التي يحتل كل من الاخوة او في سن الزواج مسكن يعيش فيه مع زوجته وأبنائه في استقلالية تامة وانتشرت هذه الموضة عند الشرائح الميسورة الحال (الهواري، 1999، صفحة 39)

يستشهد G.Benmelha في 1988 بأن التطور التاريخي للأسرة الجزائرية قد مر بثلاث فترات حيث تتوافق الفترة الأولى مع الفتح الإسلامي حيث كان القانون المالكي منذ القرن السابع الميلادي هو الذي يحكم وضع الاسرة؛ ثم كانت فترة الاستعمار التي دامت أكثر من مائة وثلاثين سنة، والتي قام خلالها المشرع الفرنسي، خاصة في نهاية فترة الاستعمار، مستلهما من الأنظمة الحضرية، بتعديل بعض الفصول لا سيما من خلال قانون11 جويلية 1957 المتعلق بالوصاية على القاصرين، والمرسوم الصادر في17سبتمبر1959 الذي أدخل بعض التعديلات في مسائل الزواج وفسخه، وأخيرا الفترة الثالثة التي بدأت بعد الاستقلال التي حاول فيها المشرع الجزائري من خلالا قوانين 1981،1966،1963و 1984 مراعاة الشريعة الإسلامية والتطلعات الحديثة (Benali, 2007, pp. 37-38)

مما سبق نستخلص ان الاسرة الجزائرية مرت عبر مراحل تطورها التاريخي بعدة تحولات جذرية، حيث سعى الاستعمار الفرنسي الى هدم الاسرة الجزائرية من خلال نزع الأراضي وإجبار الأهالي على العيش في محتشدات، والقضاء على الملكية الجماعية وانتقال المجتمع الجزائري من نظام العشيرة الى نظام العائلة، مما أدى الى تفكك البنية الاجتماعية للقبيلة، وبعد الاستقلال أحدثت الهجرة نحو التجمعات الحضرية تفككت العائلات وتغيرت العلاقات القرابية، وأشكال تنظيم العائلة، كما تغيرت التمثلات الثقافية والرمزية، وانتشرت الفردانية والدخل الفردي، وشملت المدن اشكال واحجام مختلفة من العائلات، كل

هذه التحولات لعبت محورا اساسيا في تغير خصائص الاسرة الجزائرية وانتقالها من التقليدية إلى الحديثة.

3-2-خصائص الاسرة الجزائرية:

ففي دراسة للباحث الجزائري مصطفى بوتفنوشت أجريت سنة 1971 بعنوان: العائلة الجزائرية التطور والخصائص، وهي تعتبر من أهم الدراسات الميدانية حول تطور بنية الاسرة الجزائرية، أعطت هذه الدراسة أهمية للجانب "البنائي" للعائلة الجزائرية، كما حرصت على التأكيد على شكل العلاقات في إطار العائلة في الجزائر، وعلى التحولات الهامة في المجتمع الاقتصادية والسياسية والاقتصادية وأثرها على البنية العائلية، كما وضعت الدراسة حدودا بين ما هو نمط تقليدي وما هو نمط معاصر في الجزائر (بوتفنوشت، 1984)

وبناء على التغيرات التي شهدتها الاسرة الجزائرية من خلال مراحل تطورها التاريخي، يمكن تصنيف الاسرة الجزائرية الى اسرة تقليدية وأسرة حديثة وفقا لعدة معايير كالبنية والوظائف والسلطة والأدوار، والقيم والأخلاق نتناولها كالآتي:

3-2-1خصائص الاسرة التقليدية: العائلة التقليدية كما عرفها بوتفنوشت بانها عائلة موسعة، حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد، الدار الكبرى عند الحضر والخيمة الكبرى عند البدو، إذ نجد من 20 الى 60 شخص او أكثر يعيشون جماعيا (جابر و خيذر، 2015، صفحة 157)

وحسب ما قدمه بوتفنوشت انه رغم التدمير الذي احدثه المستعمر في المجتمع بعد دخوله، بقيت العائلة الجزائرية متمسكة بدينها وتقاليدها، وبالتالي استمرار العائلة التقليدية، فتمسك الجزائري المفرط بالدين والتقاليد في ذلك الوقت لم يكن خيارا فقط بل كان قضية حياة او موت، فهذا التمسك فقط هو الذي سيمنحه القوة لمقاومة المستعمر وسيحفظه من الزوال والاندثار، وبالفعل استطاع الجزائري الحصول على حريته بعد تضحيات جسام (جابر و خيذر، 2015، صفحة 158)

من حيث التركيب هي عائلة كبيرة وممتدة، يطلق عليها اللفظ العربي "العيلة"، وتتكون من عدة عائلات نووية تعيش في منزل العائلة الكبيرة ويمكن توسيعها إذا لزم الأمر ببناء غرف جديدة إذا زاد عدد أفرادها، وتعديل هندسة المنزل الكبير بطريقة خاصة مخفية عن الأعين الخارجية، وهذا التوسع في أبعاد المسكن يزيد من تماسك الاسرة والتعاون بين أفرادها ويزيد من روح العمل الجماعي ونلاحظ أيضا انه في

مسكن واحد توجد عدة عائلات مستقلة، في تنظيمها الداخلي وتخضع لسلطة مركزية احدة، هي سلطة الجدة، أي البتريريك" (BOULAHIA, 2017, p. 12)

يشير كل من مصطفى بوتفنوشت وبيار بورديو، ان الاسرة الجزائرية التقليدية هي عائلة ابوية، لان الاب يملك كل السلطة ويحدد مكان كل فرد داخل مجموعته، وينظم الأدوار الداخلية من خلال نظام متقن يتضمن التماسك والخضوع، بناء على الموروث، وهو صاحب الكلمة الأخيرة في القرارات الكبرى المتعلقة بالزواج والطلاق وهجرة المرأة وغيرها (BOULAHIA, 2017, p. 13)

كما تتميز الاسرة التقليدية الجزائرية بخاصية الصراع من اجل البقاء حيث تقوم بإعادة انتاج الحياة من خلال نقل التراث البيولوجي والمادي والرمزي من جيل الى جيل، هذه الاسرة تمتاز بأعرافها وعاداتها وتقاليدها وقوانينها الجماعية، وقواعد لتنظيم السلوك، تنقسم الأدوار بشكل طبيعي، وتعتبر الاسرة التقليدية الجزائرية وحدة اجتماعية أساسية تقوم على مبدأ الملكية المشتركة، والتي كانت وظيفتها الأساسية هي الحفاظ على تماسك المجموعة العائلية، ووحدة المصالح الاقتصادية (Lallem, 2021, pp. 1305-1307)

يتفق الباحثون على ان بنية العائلة العربية هي بنية أبوية بطركية يحتل فيها الاب راس الهرم، ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر، ويشغل الاب مركز السلطة والمسؤولية وتمارس النساء وظيفة الانجاب والطهي وتنشئة الأطفال، ويتوقع الاب التقليدي من افراد عائلته الطاعة والامتثال لأوامره وتعليماته

أدت التغيرات البنيوية في المجتمع الى تحولات أساسية في النظام الابوي، حيث برزت العائلة النووية وخروج المرأة للعمل وانتشار التعليم والهجرة، وهذا ما جعل السمة الابوية للعائلة العربية التقليدية تتعرض لبعض التغيير (بركات، 2000، الصفحات 367-369)

3-2-2 خصائص الاسرة الحديثة: انتقلت الاسرة الجزائرية نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من النمط التقليدي الى النمط الحديث، حيث يمكننا رصد هذه التحولات من خلال تتبع مراحل التطور التاريخي لخصائص الاسرة الجزائرية، وإبراز العوامل التي ساهمت في تغيرها من التحضر والهجرة وانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل، وإبراز خصائص الاسرة الحديثة.

بدأت الاسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتجه نحو الاسرة الزواجية أو النووية، هذا الشكل الجديد بدا يظهر بالمراكز الحضرية، فبعد الاستعمار بدأت تتشكل بوضوح أسر جزائرية تجمع بين خصائص الاسرة الحضرية ووظائف الاسرة الريفية، و قد أثرت المدينة على الاسرة الريفية النازحة اليها، فإذا كانت السطلة في الاسرة الريفية مرتبطة بالقيم والعادات والتقاليد وكبار السن، نجد انها في

المدينة ترتبط بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي، إضافة الى تغير مركز المرأة (بن شرقية و زرواتي، 2022، الصفحات 421-422)

تؤثر الحياة الحضرية او الحياة في المدينة على الاسرة من حيث الأبناء والسلطة والزواج والانجاب والوظائف التقليدية، فمن حيث السلطة في الاسرة في المجتمع الريفي ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد وغالبا تتركز في كبار السن، في حين ارتبطت السطلة في المجتمع الحضري بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي للمرأة وخروجها للعمل وغياب الزوج لفترات طويلة مما سمح للمرأة بممارسة سلطات أوسع مما كانت عليه في الريف سواء بالنسبة للأبناء وشؤون المنزل ام بالنسبة للزوج (قطوش، 2017، صفحة 32)

تتميز الاسرة الجزائرية ببنيتها الهرمية حيث يحتل الاباء المكانة والمركز الأول ثم تأتي في مرتبة ثانية الام التي لها مركز هام يعطيها نوع من الخصوصية في علاقتها مع الأبناء، ونتيجة التغير السريع لوحظ ان الاسرة الجزائرية المعاصرة تتميز بتقلص حجمها من النظام الاسري الممتد الى النظام النووي (قطوش، 2017، صفحة 31)، من خلال تتبع تطور خصائص الاسرة الجزائرية التقليدية والحديثة يمكن تلخيص أهم الخصائص في الجدول التالي:

الجدول 12: خصائص الاسرة الجزائرية التقليدية والحديثة

الاسرة التقليدية	الاسرة الحديثة
الاسرة الكبيرة والممتدة	تغير تركيب الاسرة وبروز أنماط اسرية جديدة
يحتل الآباء مركز السلطة	انتشار الأسلوب الديمقراطي ومشاركة المرأة في القرارات
السلطة داخل الاسرة التقليدية ترتبط بالقيم والعادات التقاليد وغالبا تتركز في كبار السن	ارتبطت السطلة في الاسرة الحديثة بالوضع الاقتصادي والمركز الاجتماعي للمرأة وخروجها للعمل
تؤدي الاسرة كل الوظائف	تغير وظائف الاسرة وبروز المهن ومؤسسات التنشئة
وحدة المصالح الاقتصادية والملكية المشتركة وتعتمد على الزراعة والحرف التقليدية	بروز المصالح الفردية والملكية الفردية وتعتمد على الصناعة والتجارة والمهن
إنجاب أكبر عدد من الاطفال	تنظيم النسل وتقليص الإنجاب
التمسك بالعادات والتقاليد وانتقالها من جيل الى جيل	اختلاط القيم القديمة مع الجديدة وبروز قيم الهجرة
قلة فرص التعليم وعزوف الفتيات عن التعليم	انتشار مؤسسات التعليم وارتفاع مشاركة الفتيات
الاسرة تخضع لقانون الجماعة والعرف والتقاليد	تحديد المشرع الجزائري لإطار الاسرة من خلال القوانين صدور قانون الاسرة الجزائري

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

3-3-البناء الاسري الجزائري في ظل التغيرات المعاصرة:

لقد مرت الاسرة الجزائرية بعدة تغيرات على مدى تاريخها لكي تصبح على ماهي عليه اليوم، كما أدى تغير الأنظمة داخل المجتمع بسبب الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى تغير الاسرة الجزائرية، من حيث الأدوار والمكانات وتركيب الاسرة ووظائفها، ويمكن تناول هذه التغيرات في عدة نقاط كالآتي:

3-3-1 بروز أنماط اسرية جديدة: ظهرت مؤخرا أشكال جديدة من الاسرة في المجتمع الجزائري، كما تزايدت حالات الطلاق وتحرر المرأة، فقد تم إحصاء العديد من الاسر ذات الولد الوحيد خلال العشرين سنة الماضية، فقد انهار شكل الاسرة التقليدية" العائلة الكبيرة" بمقابل النماذج الجديدة، فالأسرة التقليدية جمعت بين عدة اسر زوجية المرتبطة بالسلطة الابوي، وتقسيم الأدوار بين الجنسين والملكية المشتركة (Linda, 2022, pp. 479-480)

3-3-2 تحرر المرأة: ان دور المرأة في الاسرة الجزائرية الحديثة ذو قيمة تنافسية مع الرجل في ممارسة أي وظيفة داخل أي مؤسسة، وهذا التحرر هو تأكيد للتغير مع المركز التقليدي القائم على التوافق مع الأعراف الاجتماعية، فحق الاناث في التعليم نفس حقوق الذكور، وهذا التطور يؤدي الى أدوار وممارسات وتوقعات جديدة (Linda, 2022, p. 481)

3-3-3 إعادة تحديد الادوار و تعبئة المرأة: ان الازمات الاقتصادية والحركات الاجتماعية خلال الثمانينات، في المجتمع الجزائري، أدى إلى ظهور مطالب سياسية تركز على موضوع العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان والمرأة...ومع صدور قانون الاسرة الجزائري والذي تم من خلاله تحديد الحد الادنى لسن الزواج، وإخضاع تعدد الزوجات لإذن الزوجتين وعلمهن، وغيرها من الاحكام المتعلقة بالزواج وهي قريبة جدا من التشريع الاسلامي فيما يتعلق بكيفيات الزواج والوصاية وحقوق الحضانة، وكان الهدف من المشرع الجزائري ان يحدد إطار للأسرة الجزائرية العربية المسلمة. (Kerrou & Kharoufi, 1994, pp. 34-35)

3-3-4 التغيرات القيمية: وجدت العائلة الابوية الجزائرية نفسها في مواجهة تحديات الحداثة، حيث تختلط القيم القديمة والجديدة بشكل لا ينفصم، حيث تبرر القيم الجديدة نفسها احيانا تحت غطاء القديمة (Kerrou & Kharoufi, 1994, p. 32)

3-3-5 تغير تركيب الأسرة : ان دخول الافكار الحديثة إلى المجتمع الجزائري قد غير التركيب الاسري تغيرا لا يمكن تجاهله، فالعائلة الجزائرية الان هي في تحول مستمر من العائلة الممتدة الى أسرة زواجية، ويمكن في المستقبل ان تتلاشى العائلة الممتدة نظرا لتعقد الحياة والظروف التي تتلاءم مع طبيعة وأيديولوجية الاسرة النووية، ويرجع هذا التحول في الاسرة الجزائرية إلى الرغبة في الاستقلالية وتراجع نظام تعدد الزوجات وشيوع النظام الاحادي للزواج الذي كان له دورا في تقليص حجم العائلة وتركيبها (صدراتي، 2015، صفحة 35)

3-3-6 التغير في وظائف الاسرة: كانت العائلة الجزائرية لغاية الستينات معتمدة اعتمادا كليا على نفسها في تقديم معظم الخدمات والواجبات لأقراها وللمجتمع، مكتفية بذاتها في حدود نطاقها، إضافة إلى الوظائف الدينية والاخلاقية والتربوية والصحية والترفيهية، وبعد تطور الحياة الحضرية وتدخل الاستراتيجيات السياسية والتنموية التي تنتهجها الدولة، وإنشاء المؤسسات أوكلت لها العديد من الوظائف التي كانت تشغلها الاسرة أبرزها التربوية والثقافية والترفيهية (صدراتي، 2015، صفحة 37)

3-3-7 تغير الأسلوب الزواجي: خاصة فيما يتعلق بأسلوب الاختيار للزواج، ادى بظهور نوع من الصراع بين الاباء والابناء من اجل البث النهائي في امر الزواج، كما اصبح الاختيار من خارج دائرة الاقارب وفق مقايس توافق وضعيتهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وتراجعت نسبة الابناء الذين يتزوجون من اشخاص ينتمون إلى عائلة الاب، واهم ما يميز الزواج في المجتمع الحضري الجزائري هو المرور من نظام الزواج الداخلي إلى نظام الزواج المتجانس، كذلك ارتفاع سن الزواج عند الجنسين إضافة إلى المكانة المرموقة التي احتلتها المرأة بعد تعلمها ودخولها عالم الشغل (لحبيب، 2012، الصفحات 10-11)

3-3-8 انخفاض معدل الخصوبة والنسل: ان تغير ظروف الحياة الحضرية والتصنيع بدرجة كبيرة أدى الى تغير القيم الإنجابية عند الاسرة الجزائرية الحديثة إذ" انخفض معدل الخصوبة سنة 1990 الى 2.7 ولادة بالنسبة لكل امرأة، بعدما كانت الاسرة تفضل المرأة الولود خاصة للذكور، فقد ظهرت بوادر تنظيم النسل ليتوازن مع الدخل وان للأسرة المتطورة يجب ان يكون لها مستوى اقتصادي واجتماعي رفيع لكي تستقر، وقد شجعت الدولة الزوجات على تنظيم النسل من خلال الحملات التحسيسية وتوفير ادوية منع الحمل، وهذا ما جعل الاسرة تكتفي بعدد قليل من الأبناء (لحبيب، 2012، الصفحات 13-14)

أصبحت كل حاجة إنجاب مشكلة في حد ذاتها، فلم تعد العائلة تقدم كل الضمانات لأبنائها، مثل السابق وأصبح التفكير في دراسته وتوظيفه وفي زواجه ومسكنه، وينالون قسطا معتبرا من ميزانية الأسرة من قبل ولادتهم من خلال تغذيتهم وعلاجهم وتعليمهم ودخولهم إلى دور الحضانة وإلى الجمعيات الرياضية والثقافية المختلفة، وتخصيص أوقات وميزانية للعطل والترفيه إلى مصاريف الجامعة، بينما يعتبر الأبناء في النظام التقليدي منذ طفولتهم أداة إنتاجية تخدم العائلة كلها، لهذه الأسباب اتجهت المجتمعات الصناعية إلى تقليص الإنجاب تجنبا لهذه الأعباء الاقتصادية وتكيفا مع التغيرات المختلفة (قاسيمي، 2012، صفحة 106)

مما سبق نستنتج ان الاسرة الجزائرية مرت بعد تغيرات مست بناءها ووظائفها، وقيمها فخروج المرأة للعمل غير من ادوارها الداخلية التي كانت تقتصر على الاعمال المنزلية والانجاب والتربية، حيث اصبحت تشارك في الدخل الاقتصادي وتقلصت الولادات واسندت التنشئة لمؤسسات الحضانة والتعليم، فحين صدور القانون الجزائري لتحديد سن الزواج للرجل والمرأة، اعطى المزيد من الحريات والحقوق للمرأة مما جعلها تطالب بحقوقها في العمل والتعليم وتطالب بالمساوة، فكانت هذه التغيرات كافية لتعبئة المرأة وتغير أدوارها، جملة هذه التغيرات جعل الاسرة الجزائرية تواجه عدة مشكلات اجتماعية.

3-4 قضايا معاصرة لمشكلات الاسرة الجزائرية:

مرَّ المجتمع الجزائري بعدة تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، مست الاسرة في بناءها وكيانها ووحدتها ووظائفها، ولأن الأسرة ترتبط ارتباطا وثيقا وكاملا بالأنظمة الاجتماعية الأخرى فإن أي تغيير يطرأ على المجتمع لابد وأن يؤثر على الأسرة، والتي بدورها هي الأخرى واجهت عدة أزمات وتصدعات نتيجة للمشكلات التي افرزتها الظروف المجتمعية، خاصة مع غلاء المعيشة وقلة فرص العمل وأزمة السكن والهجرة، وعجز الأسر عن تلبية مختلف حاجياتها، نتج عنها عدة مشكلات اجتماعية أبرزها:

3-4-1 الطلاق والخلع: أشارت المحامية "فريدة عبري" أن ظاهرة الطلاق باتت تغزو المحاكم الجزائرية بدرجة كبيرة، وبات يجب دق ناقوس الخطر، وحتى بالنسبة للخلع الذي يكون طلاقا يعوض الإرادة المنفردة للزوجة، وأصبحت أسباب الطلاق غير جدية، حيث بلغت نسبة الطلاق المعلن عنها من قبل وزارة العدل سنة 2022، ما يفوق الـ 44 ألف حالة أي بواقع 240 حالة طلاق في اليوم و10 حالات في الساعة، والفئة العمرية لا تتجاوز 35 سنة وأغلبها كانت بين الأزواج الجدد، وواصل الارتفاع سنة 2023 لما يفوق 60 ألف حالة (بن براهيم ، 2024) .

وحسب مؤشرات الديوان الوطني للإحصائيات فإنه يمكننا إعداد تطور عدد حالات الطلاق منذ سنة 2007 إلى سنة 2023 حسب الجدول الآتي:

الجدول 13: تطور عدد حالات الطلاق 2007-2023

السنوات	عدد حالات الطلاق(بـ‰)	المعدل الخام للطلاق(بـ‰)	معدل الطلاق (بـ%)	السنوات	عدد حالات الطلاق (بـ‰)	المعدل الخام للطلاق(بـ‰)	معدل الطلاق (بـ%)
2007	34137	1.00	10.49	2016	62128	1.52	17.42
2008	39396	1.14	11.90	2017	65637	1.57	19.32
2009	41.505	1.18	12.16	2018	65690	1.54	19.80
2010	49845	1.39	14.46	2019	65967	1.52	20.92
2011	54826	1.49	14.86	2020	66791	1.51	23.47
2012	54985	1.47	14.81	2021	76201	1.70	24.20
2013	57461	1.50	14.81	2022	84072	1.84	29.44
2014	60844	1.56	15.75	2023	93402	2.02	33.52
2015	59909	1.50	16.23	–	–	–	–

المصدر: (ONS, s.d.)

حسب الديوان الوطني للإحصائيات يحسب المعدل الخام للطلاق بالألف:

$$\text{المعدل الخام للطلاق} = \frac{\text{عدد الطلاق المسجلة للسنة}}{\text{إجمالي متوسط السكان للسنة}} \times 1000$$

ويحسب معدل الطلاق بالمائة:

$$\text{معدل الطلاق بالمائة} = \frac{\text{عدد الطلاق المسجلة للسنة}}{\text{إجمالي الزواج للسنة}} \times 100$$

حسب ذات المصدر فإن عدد حالات الطلاق المسجلة من قبل مصالح وزارة العدل 402 93 حالة طلاق سنة 2023، حيث ارتفع معدل الطلاق بوتيرة سريعة خلال العشر سنوات الأخيرة 14.81 %سنة 2013 الى 33.52% سنة 2023 أي بنسبة 18.71%، كما ارتفع معدل الطلاق الخام، المعرف كنسبة بين عدد حالات الطلاق ومتوسط عدد السكان العام، من1.52‰ إلى 2.02‰ بين عامي 2019 و2023، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري يؤثر على التركيبة الديموغرافية والسكانية من حيث تفكك الأسر وزيادة معدل الاسر ذات الوالد الواحد،

وارتفاع نسبة الأطفال الذين يعيشون مع الام فقط أو الوالد فقط، ومن ناحية أخرى ينعكس بشكل مباشر على تأخر سن الزواج لدى الشباب، وتغير النظرة الى الزواج والخوف من فشل العلاقة الزوجية، والتخوف من تكرار التجربة لدى المطلقين، كما يزيد التخوف من المتطلبات المالية للزواج وتكاليف الطلاق المحتمل مما يجعل الشباب أكثر تخوفا وترددا من الإقدام على الزواج، ويمكن توضيح تطور عدد حالات الطلاق في الرسم البياني التالي:

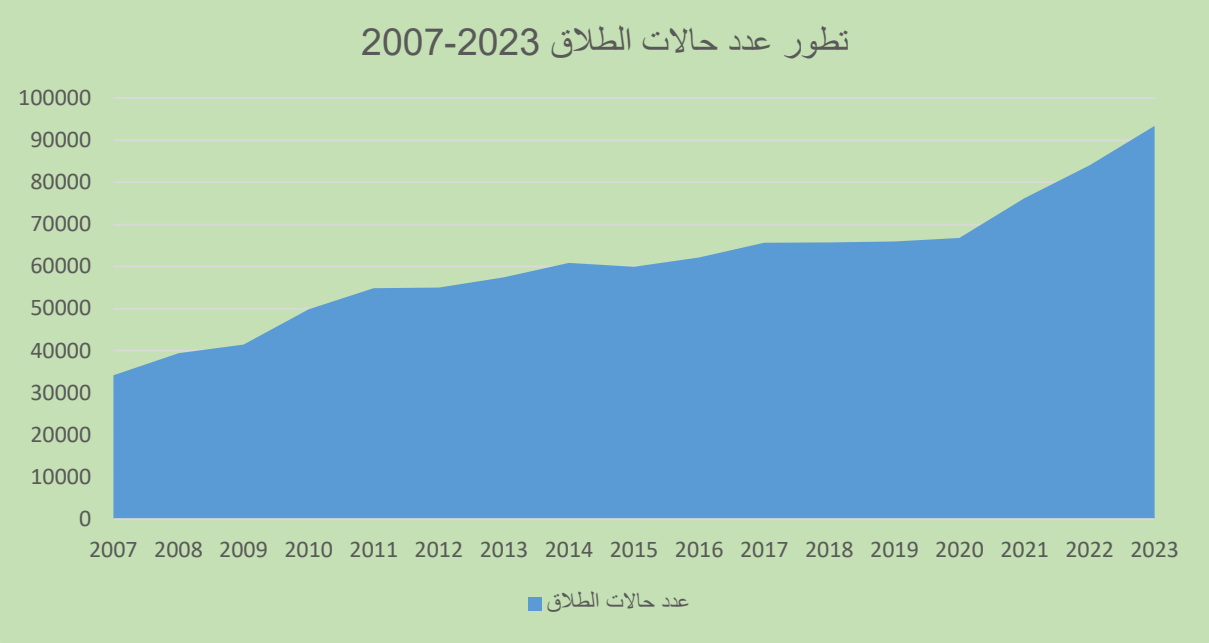

الشكل 26: تطور عدد حالات الطلاق

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات Office National des Statistiques

3-4-2 الخيانة الزوجية: تعتبر مشكلة الخيانة الزوجية من أصعب المشكلات الزوجية التي تهدد رابطة الزواج، وقد تنتهي بتفكك العلاقة والطلاق وتسبب آثار جسيمة على الأفراد والمجتمع، وفي دراسة (الزهراء و غولم، 2015) بعنوان ظاهرة الخيانة الزوجية في المجتمع الجزائري، ان من أسباب الخيانة الزوجية التحضر والاختلاط بين الجنسين في مجالات الحياة، ووسائل الاعلام، المراهقة المتأخرة والعامل النفسي ، المشاكل الجنسية، والحب الشديد، عدم تكافؤ الزواج من الأول، كثرة المشاكل الزوجية، ضعف الوازع الديني. وللخيانة الزوجية عدة آثار على الاسرة من بينها الطلاق، والقتل، الانتحار وفقدان الثقة في الطرف الآخر، وفقدان التوازن العاطفي والنفسي بين الزوجين، انتشار الامراض المعدية، ومن الاثار على المجتمع انتشار الفوضى الأخلاقية والإباحية الجنسية، تشتت الاسرة وانتشار الضغائن، التقليد والمحاكاة.

في دراسة أخرى لـ" نجية مادوي" (مادوي، 2023) بعنوان الخيانة الزوجية في المجتمع الجزائري دراسة على عينة من الزوجات بولاية البليدة، خلصت إلى ان أسباب الخيانة الزوجية هي ضعف الوازع الديني، الفتور الزواجي، المشاكل الجنسية، الخلافات الاسرية، عدم اهتمام الزوجة بمظهرها، انتشار الوسائل الحديثة، العامل النفسي، ومن التأثيرات على الاسرة، جرائم القتل، الطلاق والانفصال، فقدان الثقة، خلل في تنشئة الأبناء واحتمالية انحرافهم، ومن التأثيرات على المجتمع تشتت الاسر والفوضى الأخلاقية، وانتشار الامراض المعدية.

من الناحية القانونية فقد أثبتت المادة 339 (القانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فبراير 1982) أنه يقضى بالحبس من سنة إلى سنتين على كل امرأة متزوجة ثبت ارتكابها جريمة الزنا.

في مقال الكتروني بعنوان متورطون في الخيانة بلا عقاب!، أوضح أستاذ القانون نجيب بيطام، أن الخيانة العادية هي تلك المعروفة خارج الهواتف والوسائط الجديدة، في العالم الواقعي صعب إثباتها، مشيرا إلى ان القانون الجزائري لا يعترف بالأدلة الالكترونية في إثبات فعل الزنا، وبدوره قال المحامي إبراهيم بهلولي، أستاذ الحقوق بكلية بن عكنون، في تصريح لـ "الشروق"، إن الارتفاع اللافت للطلاق في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، من بين أهم أسبابه "الهاتف الذكي"، حيث يقف هذا الأخير وراء نسبة 50 بالمائة من حالات الطلاق أو الخلع التي انطلقت دعوتها من تهمة "الخيانة الزوجية" (س، 2023).

مما سبق يتضح ان الخيانة تؤدي بدورها إلى انعكاسات سلبية على اتجاهات الشباب وقراراتهم حول الزواج، حيث تتغير النظرة حول العلاقة الزوجية، والخوف من الخيانة، كما ان انتشار العلاقات الغير شرعية بين الشباب العزاب والمتزوجين، أدى إلى انعدام الثقة في الشريك، مما يجعل الشباب يترددون في اتخاذ قرار الزواج وتأجيله.

3-4-3 العنف الاسري:

يعتبر العنف الأسري من أخطر المشكلات الاجتماعية كونه يصيب الخلية الأولى للتنظيم الاجتماعي، ويؤدي إلى خلل في أداء وظائفها وإنتاج أنماط السلوك والعلاقات الغير سوية بين أفرادها، مما يؤشر على فشل عملية التنشئة الاجتماعية والتي تعد العملية الأساسية للحفاظ على أمن وتماسك المجتمع، وتعدى العنف الأسري ليصيب المرأة والطفل واتخذ عدة أشكال وابعاد ونتج عنه عدة مشكلات أخرى.

وعن المجتمع الجزائري فقد سجلت مصالح الأمن الوطني خلال سنة 2021، خلال الـ 9 أشهر الأخيرة 5412 قضية عنف ضد الأطفال، كما كشفت الإحصائيات أن تعنيف الأزواج لأبنائهم يمثل 29

بالمائة من العدد الإجمالي للاعتداء على الأطفال، وسجلت 2220 طفل ضحية خطر منهم 188 طفل معرض للخطر تم وضعهم بالمراكز، كما سجلت مصالح الدرك الوطني، سنة 2020، 6963 طفل تعرض للعنف، منهم 4395 من جنس أنثى والباقي ذكور (عنف ضد الأطفال، 2021)

وفي نفس السياق فقد أعدت مجموعة "فيمينيسيد الجزائر" تقريرا أسود حول العنف الممارس ضد النساء خلال الفترة 2019-2024، بإحصاء مئات حالات القتل بالطعن والضرب والذبح، وهذا بعد سنوات من العنف الأسري المتواصل. وحسب إحصائيات المجموعة فقد تم تسجيل "ما مجموعه 315 جريمة قتل نساء في الجزائر، توزعت على: 74 حالة في عام 2019، 56 حالة في 2020، 57 حالة في 2021، 41 حالة في 2022، 39 حالة في 2023، و48 حالة في 2024. وأشار التقرير إلى أن هذه الأرقام ليست شاملة، وتُمثّل الحالات التي تمّ إحصاؤها، كون الرقم الفعلي أعلى من ذلك بكثير (منصور، 2025)

أما من الناحية القانونية فقد تضمن قانون رقم 15-19 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يعدل ويتمم الأمر رقم66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات:

المادة 266 مكرر: كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بزوجه يعاقب بالحبس (بين سنة الى ثلاث سنوات) و (سنتين الى خمس سنوات) و (عشر سنوات الى عشرين سنة).

والمادة 266 مكرر 1: يعاقب بالحبس من سنة (1)إلى ثلاث (3 (سنوات) كل من ارتكب ضد زوجه أي شكل من أشكال التعدي أو العنف اللفظي أو النفسي الذي يجعل الضحية في حالة تمس بكرامتها أو تؤثر على سلامتها البدنية أو النفسية.

مما سبق تناوله يمكن ان نستخلص ان للعنف الاسري عدة انعكاسات على قرار الزواج، فالأطفال الذين تعرضوا للعنف أو شاهدوه في أسرهم يعانون من عدة آثار نفسية واجتماعية تنعكس على واقعهم المعيشي من حيث الخوف من الوقوع في نفس التجربة، مما يجعلهم يتجنبون الزواج وتكرار نفس المشهد، كما تتغير نظرتهم للزواج وصعوبة اختيار الشريك المناسب.

3-4-4 العزوف عن الزواج وتأخر سن الزواج: أصبح المجتمع الجزائري اليوم يعرف تأخرا ملحوظا في سن الزواج ويعاني من عنوسة كبيرة لدى الجنسين بسبب تغير نظرتهم إلى الحياة الزوجية، فكما جاء في بعض الاحصائيات الرسمية أن نسبة العنوسة تجاوزت بكثير عتبة 50% فالجزائر اليوم بها ما يقارب 12 مليون امرأة بدون زواج نصفهن تقريبا تجاوز سن الثلاثين، وأكثر من 14 ألف فتاة تدخل

سنويا في دائرة العنوسة، بينما يحكم على 800 ألف فتاة أخرى بالتعنيس مدى الحياة، وفي المقابل هناك ما يقارب 5 ملايين عازب، وهناك بعض التصريحات تشير إلى أن ثلث سكان الجزائر عوانس وعزاب ممن بلغوا سن الزواج وتجاوزوه، وهذا طبعا أمر بالغ في الخطورة وعواقبه كبيرة وخيمة على بناء المجتمع الجزائري وتركيبته (بوبكر، 2024)

نستنتج مما تناولناه أن ظاهرة تأخر الشباب عن الزواج أصبح يتخذ أبعادا خطيرة ويهدد أمن واستقرار المجتمع، ومن المواضيع التي برزت في الساحة الإعلامية، ومحل نصب بحث المفكرين والمحللين الاجتماعيين إذ يرجع البعض السبب إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبعض الآخر يرجعها إلى التغير الثقافي والمستوى التعليمي، أما البعض الآخر فيرجع ذلك إلى الأسباب النفسية والشخصية، فكما تتأثر الاسرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فهي تؤثر على أبناءها، من خلال ما تورثه من سلوكات ومعايير وتقاليد، وهي تعتمد في ذلك على ظروفها الاجتماعية والمادية والثقافية والتعليمية، وتعتبر الاسرة الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها اتجاه الزواج فهي تعمل كمحددات اجتماعية لسلوكه.

رابعا-المحددات الاجتماعية الأسرية لسن الزواج في الجزائر:

تعتبر الاسرة البيئة الأولى التي يتفاعل فيها الأفراد، مما يجعلها من أهم المحددات التي تشكل سلوكات وتصرفات الافراد، فالمستوى الثقافي للأسرة من قيم ومبادئ أخلاقية وعادات وتقاليد تؤثر على قراراتهم وسلوكياتهم، كما يؤثر المستوى التعليمي على تحصيلهم العلمي، وطموحاتهم العلمية وآمالهم وأفكارهم، كما يحدد المستوى الاقتصادي الفرص المتاحة للأفراد مما يؤثر على طموحاتهم وتطلعاتهم المادية، كما يشكل المستوى الاجتماعي جانبا هاما في تحديد سلوكات الافراد وخياراتهم الحياتية، ويمكن التفصيل في هذه المحددات كالآتي:

4-1 المستوى الاقتصادي للأسرة:

هناك علاقة بين المستوى الاقتصادي للأسرة وحياة افرادها ودورهم الاجتماعي، لذلك فان انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة وتذبذبه يؤدي الى الكثير من المشكلات الاسرية، يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل تأثيرا في نمط وسلوك الاسرة الاستهلاكي والاجتماعي، وذلك لأنها إذا لم تحصل على الموارد الاقتصادية الكافية لإشباع حاجاتها الضرورية وتحقيق أهدافها فإنها تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها ويمكن دراسة المستوى الاقتصادي للأسرة من جزئيين:

4-1-1 مداخيل الأسرة: تتمثل في جميع إمكاناتها البشرية وغير البشرية المتاحة لها والتي تستخدمها الاسرة أو تستفيد لها في إشباع حاجاتها المتعددة والمتزايدة وبلوغ رغباتها وتحقيق أهدافها، ولموارد الاسرة تأثير مباشر على مستوى معيشتها ومدى رفاهيتها وترتبط موارد الاسرة بحاجاتها المادية التغذية والمأوى والصحة والتعليم والحاجات العليا وتتمثل في فائض الدخل (سلامة و الدسوقي، 2018، الصفحات 269-270) فكلما زادت مداخيل الاسرة وارتفعت تحسن المستوى المعيشي للأسرة، وزادت رفاهيتها وأشبعت حاجياتها الضرورية، وحققت وظائفها، وتصنف مداخيل الاسرة إلى موارد بشرية وغير بشرية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 14: مداخيل الاسرة

الموارد البشرية	**وهي خصائص الأفراد الذهنية والجسمانية وما يميزه من طاقة وجهد وتختلف من شخص إلى آخر تبعا لعامل السن والجنس والحالة الصحية والنفسية من الموارد الشخصية المهارات والميولات والاتجاهات والعلم أو المعرفة**	
الموارد الغير بشرية	دخل الاسرة المالي	- الأجور والمرتبات والمكافآت التي يحصل عليها أفراد الاسرة نظير قيامهم بالعمل لدى أي جهة من جهات العمل المختلفة - الدخل النقدي الذي يحصل عليه الافراد لحسابهم الخاص من مزاولة المهن الحرة - الإيراد الناتج عن الأعمال الصناعية أو التجارية أو الخدمية أي إيراد رأسمال مستثمر - إيراد ناتج عن امتلاك عناصر إنتاج مثل أراضي زراعية مؤجرة أو عقار أو امتلاك أسهم أو سندات - **عمل الاب الإضافي:** تلجأ الاسر المعوزة غالبا الى العمل الإضافي خاصة الاب من اجل الحصول على دخل إضافي يغطي احتياجات الاسرة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 208) -**دخول الأبناء:** من خصائص الاسرة الجزائرية هي مساهمة أبنائها في تدعيم وضعها الاقتصادي، وكثيرا ما يلاحظ أن لبعض الأسر دخلا قد ارتفع مما يساهم أبناؤها وبناتها الذين يزاولون أعمالا رسمية او غير رسمية في السر أو العلانية للتغلب على صعوبات الحياة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 210)
	الممتلكات الخاصة	- عقارات أراضي وسائل نقل أجهزة معدات (سلامة و الدسوقي، 2018، الصفحات 271-272)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات النظرية

بالنظر لتركيبة الاسرة الجزائرية ونمط معيشتها ونظام العلاقات فيها فإنه توجد أسر كثيرة لها مداخل متعددة متأنية من تعاون أفراد الأسرة، من زوج وزوجة وأبناء وبنات غير متزوجات وأعمام، فضلا عن امتلاك عقارات او معاشات مختلفة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 207)، ويعتبر انخفاض الدخل من أهم العقبات التي تقف في وجه إيجاد مسكن مناسب، وأي شاب في سن الزواج لن يتمكن بأي صورة من الصور أن يحصل على مسكن في حدود امكانياته، ودون ان يساعده أحد (الخولي س.، 2011، صفحة 49)

4-1-2-ميزانية الاسرة: Budget Family هو بيان مالي منتظم بالإيرادات والمصروفات الفعلية والمتوقعة للأسر باعتبارها وحدة المجتمع، وتهتم الأبحاث الخاصة بميزانية الأسر بتحقيق هدفين رئيسيين:

- ✓ تكوين رقم قياسي إجمالي لنفقة المعيشة أحدهما للمدن وآخر للريف لقياس التغير في تكاليف المعيشة الريف والحضر.
- ✓ قياس مرونة الدخل Income Elasticity للتعرف على مقدار التغير النسبي في الإنفاق (دعبس، 1995، صفحة 79)

وهي طريق الاسرة في توزيع مداخيلها ونمط إنفاقها على مختلف حاجاتها في فترة معينة، منها ميزانية سنوية أو شهرية أو أسبوعية والغرض منها توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة للحصول على المنفعة بأقل التضحيات مع تخصيص نسبة من الدخل للادخار (سلامة و الدسوقي، 2018، صفحة 272)

وتعجز الموازين العائلية في متوسط الطبقات المحتاجة إلى توفير مبالغ بناء مسكن فالشاب في سن الزواج مثلا لا يستطيع بناء مسكن إلا بجمع كل دخله لمدة خمسة عشر عاما دون احتساب مصاريف التعليم والعلاج وغيرها من الاحتياجات، فإذا كان يوفر ما قيمته 20% من دخله سوف يستغرق خمسين سنة للحصول على ثمن المسكن (الخولي س.، 2011، صفحة 38)

فقد جعل الاقتصاد القديم من الأسرة وحدة اقتصادية مكتفية بذاتها وحين يتزوج رجل وامرأة فهما يعبران عن رغبتهما المشتركة في المعيشة سويا وإقامة أسرة جديدة، وتحمل واجبات وأعباء اقتصادية وإعالة أطفالهما وكما أن انخفاض مستوى المعيشة الاقتصادية قد يؤدي إلى الكثير من المشكلات الأسرية ونلاحظ أنه كلما انتعش اقتصاد مجتمع ما ارتفع معدل وحركة الزواج والعكس بالعكس، فهناك علاقة بين الانتعاش

أو الكساد الاقتصادي وبين عدد عقود الزواج كما ترتفع حالات الزواج في المجتمع الزراعي على المجتمع الصناعي، كما هناك علاقة بين الاقتصاد وعدد أفراد الأسرة (رشوان ح.، 2007، الصفحات 197-199)

4-2 المستوى الاجتماعي للأسرة:

هناك علاقة بين المستوى الاجتماعي للأسرة ورفاهية افرادها ودورهم الاجتماعي، لذلك فان المستوى الاجتماعي للأسرة يحدد الوضع المعيشي لأفرادها، فمؤشر حجم الاسرة وعدد أفرادها وكذلك نمط السكن وسعته وعدد الغرف، تعتبر معايير تحدد مكانتها الاجتماعية والوضع الاجتماعي للأسرة ويعكس التفاوت الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، فالمستوى الاجتماعي المرتفع يعكس مدى توفير احتياجات الأبناء واستقلاليتهم وخصوصيتهم وتطلعاتهم، ويمكن دراسة المستوى الاجتماعي للأسرة من عدة أجزاء:

4-2-1 الأسرة والسكن والمجال: إن السكن الأسري أو البيت الأسري له انعكاسات واضحة إما إيجابية أو سلبية على وضعية الأسرة، سواء على مستوى حجم الأسرة، أو على مستوى العلاقات والأدوار، كما أن للمجال دور أساسي في الحفاظ على صحة الأسرة (شكري ع.، 2015، صفحة 39)، ويمكن توضيح مؤشر السكن والمجال في الجدول التالي:

الجدول 15: الاسرة السكن والمجال

الأسرة والسكن والمجال	-**نمط السكن:** يتميز نمط السكن في المجتمع الجزائري بالتنوع بين الفيلا والشقة والمسكن التقليدي والهش وتتفاوت نسبتها بين فترة وأخرى تبعا لسياسة البناء والسكن وفرض التحضر الاتجاه نحو توسع المساكن الجماعية من نوع الشقة في العمارة الموجهة للأسر الصغيرة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 130) ولنمط المسكن وسعته دور في وظيفة الاسرة وعلاقاتها وروابطها وما يترتب على ذلك من أثر في أداء هذه الوظيفة **نمط الأسرة ريفية حضرية:** لمتغير الحضرية والتحضر أثر على نمط الأسرة النووية والممتدة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 126) -**سعة السكن:** تتحدد سعة المسكن الجزائري في ضوء عدد الأفراد المقيمين فيه وفي ضوء نمطه ويعبر عن هذه السعة بمعدل شغل المسكن ومعدل شغل الغرفة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 131) -**توزيع الغرف لكل مسكن مع عدد الأفراد لكل الاسرة:** عدم مواكبة تطور الحظيرة السكنية لحجم الأسرة المعيشية، نستخلص أن وضعية السكن في الجزائر ما زالت بعيدة عن تغطية متطلبات حاجيات الأسرة الجزائرية، رغم جهود الدولة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 133)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات النظرية

يتميز المسكن الجزائري عموما بضيق مجاله سواء في الريف او في الحضر، وعموما ان سعة المجال السكني الجزائري لا يدعم الوظيفة الاسرية، كما لم ترق إلى المستوى الذي تطمح فيه (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 132)

طيلة سنوات السبعينات والثمانينات عرف معدل احتلال الغرف ارتفاعا مستمر بسبب زواج الأبناء المرغمين على مواصلة العيش في بيت الاولياء في ظل ازمة سكن خانقة، وهذا ما يدفع الى تفضيل الشكل الموسع على حساب الشكل النووي، كما صمّمت المساكن لإيواء عائلات نووية على ثلاثة أجيال وارتفاع معدل احتلال الغرف وتزاحم الصغار والكبار والحماة والكنة واخوات الزوج (الهواري، 1999، الصفحات 20-27)

"إن تصميم المسكن الحضري لا يتماشى وحاجات المجموعات متعددة النواة والشكل الفردي للدّخل وبالنتيجة تقدم العائلة الجزائرية صورة مجموعة اجتماعية تتسم بتنازعيه كبيرة مرتفعة كلفتها الطلاق نتيجة ضيق المسكن حيث يعيش عدة عائلات نووية (الهواري، 1999، صفحة 28)

تمثل أزمة السكن بصفة عامة أحد العوامل الرئيسية لمنع الشباب من الزواج خاصة إذا كانت الأسرة كثيرة العدد يزيد أفرادها عن ثمانية أشخاص (غسيري، 2013، صفحة 40)

4-2-2-حجم الأسرة وعدد الأبناء: إن لحجم الأسرة دور في تحديد العلاقات والأدوار واتخاذ القرار وأنماط العيش وتصورات وردود الأفعال إلى آخره (شكري ع.، 2015، صفحة 40)

يدل حجم الأسرة: Family Size عند دراسة الخصوبة على عدد الأطفال الذين أنجبتهم الزوجات في وقت معين، وتمتاز المجتمعات المتخلفة بزيادة النسل وكبر حجم الأسرة وبساطة الحياة يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة (دعبس، 1995، صفحة 68)

وتدل الكثير من الدراسات على ارتباط حجم الاسرة بمستوى طموح أفرادها حيث دلت نتائج بريطانية على ان الأطفال من الاسر الكبيرة الحجم يحتمل ان يفصلوا من الدراسة وأقل احتمالا أن يكون لديهم طموح مرتفع، حيث يطمح أبناء الأسر الغيرة على مستويات تعليمية عالية، بينما يطمح الأولاد في الاسر الكبيرة إلى مستوى مرتفع نسبيا (دعبس، 1995، صفحة 69)

يتجه حجم الأسرة الجزائرية عموما نحو الانخفاض، كما أن حجم الاسرة الممتدة يكون كبيرا عندما تتكون من أسرتين أو أكثر، مما يزيد معدل التزاحم داخل المسكن الواحد، خاصة إذا كانت سعة المجال السكني وعناصره غير مخططة لاستيعاب هذا النمط الأسري وهذا يشكل ضغطا داخليا على العلاقات الاسرية

كما يتضح أن الأسر الحضرية أكثر توجها نحو خفض الولادات وقد يعود هذا التوجه إلى خروج المرأة للعمل وارتفاع المستوى التعليمي وتنظيم الاسرة (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 129)

4-2-3-المكانة الاجتماعية: يعتبر الزواج من داخل المكانة الاجتماعية المماثلة معيارا اجتماعيا مفضلا وخاصة من وجهة نظر الآباء ذوي المكانة العالية عندما يشرعون في تزويج أبنائهم ويعتبر شرطا أساسيا للحفاظ على نسب العائلة ومكانتها (غسيري، 2013، صفحة 76)

مما سبق يتضح ان المستوى الاجتماعي للأسرة يعبر عن مكانة الاسرة داخل البناء الاجتماعي ككل، ويشير الى الوضع الاجتماعي للأسرة، حيث يعكس نمط السكن وتوزيع الغرف وحجم الاسرة المستوى المعيشي للأسرة، والذي بدوره يعكس البنية الطبقية للأسرة العليا والمتوسطة والفقيرة.

4-3-المستوى الثقافي للأسرة:

هناك علاقة بين المستوى الثقافي للأسرة والبناء الاجتماعي، لذلك فان المستوى الثقافي للأسرة يحدد الصفات والميولات الشخصية لأفرادها عن طريق ما تورثه الاسرة لأبنائها من عادات وتقاليد، وقيم ومعايير والأخلاق والدين، فالإطار الثقافي للأسرة يحدد تصرفات الافراد واتجاهاتهم نحو الزواج، وتعتبر معايير تحدد مكانتها الاجتماعية، فالحديث عن المستوى الثقافي للأسرة يعتمد على مجموعة من المورثات السلوكية والاجتماعية، التي تعكس مدى تمسك الاسرة بعاداتها وقيمها والتزامها بها، ويمكن تناول الثقافة الاسرية من عدة جوانب التي تخدم موضوعنا:

4-3-1 العادات: العادة تعني كل ما تعود على فعله الناس والقيام به، ومن كثرة تكراره أصبح مألوفا ولا نجد له غرابة، وهي تعبر عن سلوك معين يختاره الفرد أو الجماعة لأنفسهم ومع مرور الزمن أصبح فعلا ثابتا تنقله الأجيال وراثيا مما سهل انتشارها واكتسبت سلطانا في المجتمع (زرهوني، 2018، صفحة 41)

تولد من رحم المجتمع كوسيلة لإشباع حاجات أفراده المعيشية وإثبات هويته والحفاظ على كيانه وتضمن تماسك أفراده وتعزز وحدة الجماعة وتقوي العلاقات والروابط الاجتماعية فهي التي تضمن الانتماء الاجتماعي (زرهوني، 2018، صفحة 45)

ترتبط العادة بما تعوّد عليها المجتمع، وتصبح تقليدا إذا انتقلت من جيل إلى جيل وتتجلى في التراث وتتحكم فيها الظروف المعيشية في فترة زمنية ما، وإذا ما استمر تكرار سلوك ما أصبح عادة، ويتجلى لنا التغير في العادات في إطار الزواج، من خلال ما فرضته الحياة الحالية من عادات اجتماعية كانت في الأصل موضة، وبفضل تناقلها بين فترة وفترة وتكرارها أصبحت عادة وهذا ما نلاحظه من خلال ممارسات وسلوكات جديدة في الاحتفالية بالزواج في المجتمع الجزائري، ساهمت في تأخر سن الزواج نظرا لمتطلباتها المادية (بداوي و بويعلى، 2025، صفحة 81)

4-3-2 التقاليد: وهي عادات مقتبسة اقتباسا رأسيا أي من الماضي إلى الحاضر ثم من الحاضر إلى المستقبل فهي تنقل وتورث من جيل لآخر ومن السلف إلى الخلف على مر الزمن، وهي بمثابة القواعد التي تحقق النظام الداخلي للمجتمع البشرين وترتبط ارتباطا وثيقا بالماضي والأجداد (زرهوني، 2018، صفحة 59)

فمن عادات وتقاليد الزواج أن يكون الاختيار للزواج والدي، فالثقافة التقليدية للاختيار للزواج في المجتمعات العربية، هو الزواج الداخلي خاصة في المجتمع الريفي، وعادة ما يتم في سن مبكرة، أما في الاسرة ذات الثقافات الغربية وهي الاسرة النواة، حيث المسكن والاقتصاد المستقل وتعيش بعيد عن الأقارب، الامر الذي يتيح الاختيار نحو الزواج الخارجي (عصمت، 2016، الصفحات 23-24)

5-1-القيم والمعايير: رغم ما تحدده القيم من الصواب والخطأ وتقديم المصلحة الجماعية عن الفردية، نجد تغير هذه القيم في عصرنا الحالي، حيث طغت مفاهيم وأفكار التحرر والفردانية، كالعلاقات العابرة وحب المنفعة الذاتية، من خلال البحث عن تحقيق الذات بعيدا عن الأسرة والجماعة، ويتجلى ذلك من خلال الدخل الفردي والسكن الفردي والاختيار الفردي للشريك، ونظرا للظروف المعيشية الصعبة حالت دون توافق واندماج الأفراد عن طريق المصلحة الفردية، مما أثر بشكل فعال على تطلعات الأفراد نحو الزواج وسن الزواج وتأخره في المجتمع الجزائري، وأصبح الفرد يبحث عن إشباع رغباته بطرق غير مشروعة (بداوي و بويعلى، 2025، صفحة 80)

4-3-3 الدين والاخلاق: في العائلة العربية يتوارث الافراد انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والطبقية الى حد بعيد، وهي اهم حلقة بين الفرد والمجتمع، وهي مصدر التنشئة والقيم والتقاليد، يحض الدين على تمجيد الاسرة وطاعة الوالدين، وتشكل الاسرة نواة المجتمع، وتتصف العلاقات داخل الاسرة العربية

بالتماسك والتآزر والمناصرة والتعاضد والعصبية، كما يقول ابن خلدون"تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم...وتعظم رهبة العدو لهم" (بركات، 2000، الصفحات 353-354)

تحمل الشخصية الجزائرية ثنائية قيمية بين القديم الموروث والجديد الراغب في التغير وتحقيق الذات مما انعكس على بنية الاسرة ومظاهر الحياة الاسرية بتفاوت ملحوظ وعلى نظامها القيمي بين الحديث والتقليد مما جعل الاسرة تقف موقف صعب، الا ان الاسرة رغم ما تمر به من ظروف لازالت تحافظ على مركزها وتأثيرها الأكثر فعالية في الفرد، على الرغم من منافسة العديد من مؤسسات التنشئة الاجتماعية (قطوش، 2017، صفحة 33)

إن مشكلة انعدام الزواج أو تأخره إلى ما بعد العقد الثالث والرابع بالنسبة للشباب أنما يكون من أكبر أسبابها وأهمها هو الاصطدام بصخرة التقاليد والعرف التي تطبقها العائلات على المتقدمين للزواج من الفتيات، ولا يراعى البعد الاقتصادي للشاب ولا ظروف مرتباتهم وأعمالهم وظروف الحياة الصعبة، فالتمسك بالعادات والتقاليد الموروثة لا زالت راسخة في عقول ومفاهيم الاباء والأمهات ممن لهم فتيات في سن الزواج دون أي تنازلات حتى وإن تجاوزت سن الزواج (راوية، 2013، الصفحات 30-31)

مما سبق يتضح ان للأسرة دور بارزا في اكساب الافراد القيم والمعايير المجتمعية، حيث تتنقل العادات والتقاليد وتتوارث عبر الأجيال، وهي بمثابة محدد لسلوك الافراد وقراراتهم وتوجهاتهم نحو الزواج، حيث يستند قانون الجماعة للقيم الدين والأخلاق، ويمتثل الافراد للعادات والتقاليد أثناء الاختيار للزواج السن والشكل، ومراحل الزواج، وعادات الاحتفالية للزواج.

4-4 المستوى التعليمي للأسرة:

هناك علاقة بين المستوى التعليمي للأسرة وطموحات افرادها ودورهم الاجتماعي، لذلك فان المستوى التعليمي للأسرة يؤثر على التحصيل العلمي للأبناء، فمؤشر تعليم الاسرة الوالدين والإخوة المرتفع قد يشجع ويدعم باقي الاخوة على مواصلة التعليم وتحقيق أعلى مستوى تعليمي، كما يزيد من تطلعات الافراد وتوجهاتهم المهنية، كما يساهم التعليم، في تحديد المكانة الاجتماعية والوضع الاجتماعي للأسرة، فالمستوى التعليمي للأسرة قد يحدد أيضا مواقف وآراء الافراد وتطلعاتهم نحو الزواج، ويحدد أيضا معايير الاختيار للزواج، فالحديث عن المستوى التعليمي للأسرة يعتمد على مجموعة من المؤشرات، التي تعكس مستوى تعليم الاسرة ويمكن تناولها من عدة جوانب التي تخدم موضوعنا:

4-4-1 الاسرة المتعلمة: التعليم سواء كان رسميا أو غير رسمي فالأسرة المتعلمة تملك موردا بشريا يفوق الأسرة غير المتعلمة، فالمورد البشري يمثل أساس أي مورد مادي فكرا وانتاجا واستهلاكا، إلا أنه في ظل عدم توفر فرص العمل فإن هذا المورد البشري يصبح عبئا يعاني من البطالة وينعكس على الوضع الاقتصادي للأسرة وميزانيتها (القصاص، 2008، صفحة 199)

فالشخص في السابق إذا هاجر للعمل في الخارج فإن العائلة تتكفل بزوجته وأبنائه وإذا أرسل بعض المال فلكل العائلة وليس فقط لأسرته، ويعتبر من العيب الاجتماعي أن يكون الشخص مكتفيا وغنيا بينما إخوته يعانون الفقر، وبذلك يكون لهم الحق في مال أخيهم بقوة العرف الاجتماعي (قاسيمي، سوسيولوجيا العائلة و التغير الاجتماعي، 2012، صفحة 107)

فالمستوى التعليمي للآسرة يختلف من اسرة الى أخرى، فقد يكون مستوى الوالدين جامعي او ثانوي او اكمالي او ابتدائي، او ان يكون معدوما، فهو يؤثر إيجابا او سلبا على الأبناء، فمثلا إذا كانت الاسرة تنتمي الى الطبقات الفقيرة ماديا او معرفيا فان أبناؤها سرعان ما يفقدون الامل في الدراسة، فالعائلات المتعلمة تقدم لا بناءها جو ملائما للتعلم، بينما العائلات الغير متعلمة فهي لا تعتني بحاجيات الأبناء وميولهم ورغباتهم (ساسي و الأزهر، 2013، الصفحات 141-142)

4-4-2 المستوى التعليمي للأبناء: أثبتت الدراسات ان هناك ارتباطا موجبا بين المستوى التعليمي للوالدين وتحصيل أبناءهم التعليمي والذي يرجع الى وجود ارتباط بين المستوى التعليمي للأسرة ومستوى طموحها بالنسبة لأبنائها، وأن هذا المستوى من الطموح يرتبط أيضا بطموح الأبناء وبمستواهم التحصيلي، حيث يلعب طموح الوالدين دورا كبيرا في زيادة طموح الابناء (يخلف ر.، 2014، صفحة 195)

فهناك علاقة بين المستوى التعليمي للأسرة والبناء الاجتماعي، بحيث غير الكثير من القيم السابقة والكثير من المواقف والآراء منها النظرة إلى الزواج والاختيار للزواج والعلاقات الزوجية والأسرية والعلاقة مع الأقارب، وعمل المرأة وخروجها لقضاء حاجاتها خارج البيت، وسفرها في الداخل والخارج، ثم أن التعليم أعاد تشكيل الطبقات في الجزائر وأثر في البناء الاجتماعي السابق الذي كان متجانسا إلى حد بعيد، وأثر في توزيع الدور والمكانة داخل المجتمع وداخل الأسرة (قاسيمي، 2012، الصفحات 101-104)

4-4-2 سياسة تشجيع تعليم الفتاة: ساعدت فلسفة التعليم القائمة على مبدا الحق في التعليم وتبعا لذلك المساواة بين الجنسين، وسياسة التعليم المشجعة تفتح آفاق لتشجيع مشاركة المرأة وتيسير اندماجها في مختلف الفروع والتخصصات العلمية دخولها إلى سوق العمل وتحقيق ذاتها ما يسبب في تأخر سن زواجها وعليه فإن الانجاب سيتأثر بدوره بمعدل هرمونات الخصوبة (عيشور وآخرون، 2017، صفحة 60)

فقد أخذ التعليم في المجتمعات المعاصرة قسطا كبيرا من حياة الأبناء حتى أدى اعتبارهم مستهلكين قبل ان يكونوا منتجين وعبئا اقتصاديا على الوالدين واستثمارا في المدى البعيد، كما أدى هذا الوضع إلى تأخر سن الزواج وبالتالي تراجع الإنجاب الذي لم تعد كثرته تغرى الأزواج الشباب (قاسيمي، 2012، صفحة 113)، ويشهد العالم العربي اليوم ارتفاع ملحوظ في سن الزواج لدى الجنسين، ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى مواصلة الفتاة لتعليمها وخروجها لميدان العمل وارتفاع تكاليف الزواج، كما أن الارتفاع في سن الزواج يؤدي إلى انخفاض معدلات المواليد (عيشور وآخرون، 2017، صفحة 63)

من خلال تناولنا للمحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج، نستنتج انها جاءت مقتصرة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية للفرد داخل أسرته والتي تسهم في اتزان أو اختلال تصرفاته واتجاهاته وقراراته تجاه الزواج وبذلك يتحدد دوره وسلوكه الذي يقدمه داخل أسرته وجماعته ومجتمعه، وهذا ما نطمح للتحقق منه من خلال الدراسة الميدانية.

خلاصة:

سعت الاسرة كمنظمة اجتماعية عبر مراحل تطورها التاريخي، الى تحقيق استقرار المجتمع وتوازنه، من خلال الحفاظ على أدوارها ووظائفها وتحقيق أهدافها وغاياتها، الا ان التغيرات التي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مست المجتمعات أثرت على بناء الاسرة ووظائفها، من حيث الشكل والخصائص وعلاقاتها وتفاعلاتها، كما شهدت الاسرة الجزائرية عبر مراحل تطورها التاريخي عدة تغيرات مست جميع جوانب حياة الاسرة، من حيث الشكل فهي في تحول مستمر من الأسرة الممتدة ال أسرة زواجية وتنافس المرأة مع الرجل في السلطة، وتغير بعض الوظائف والمكانات والأدوار وتلاشي العلاقات، مما أدى الى تحرر الاسرة وتغير أسلوب الاختيار للزواج والنظرة للزواج لدى الشباب، مما نتج عنه عدة مشكلات اجتماعية أبرزها تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري والذي سنبحث عن أهم محدداته الاجتماعية فيما سيأتي من فصول.

الجانب الميداني

الفصل الرابع:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

1-مجالات الدراسة.

2-عينة الدراسة.

3-منهج الدراسة.

4-أدوات جمع البيانات.

5-الأساليب الإحصائية المستخدمة.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية جانبا مهما من البحث، حيث يستطيع الباحث الربط بين الجانب النظري للدراسة والجانب الميداني، ومنه تجسيد مفاهيم النظرية وتفسير الظاهرة بطريقة علمية وربطها ببيانات حقيقية مما يزيد من مصداقية البحث وموثوقيته، ويركز هذا الجزء من الدراسة على جمع البيانات من الميدان باستخدام إجراءات منهجية وأدوات جمع بيانات تمكن الباحث من تحقيق أهداف البحث وتفسير وتحليل النتائج ومناقشتها وصولا الى الإجابة على تساؤلات الدراسة.

1-مجالات الدراسة:

يعد اختيار مجال الدراسة خطوة جوهرية، لتحقيق نتائج واقعية، حيث يجب ان تكون مجالات البحث مناسبة للظاهرة المدروسة، بما يضمن صدق النتائج وقابلية تعميمها، كما يمكننا من اختيار عينة تمثل المواصفات والخصائص المراد دراستها.

1-1-المجال المكاني: ان اختيار المجال المكاني للدراسة يستند الى مجموعة من المعايير تضمن توافق موضوع الظاهرة المدروسة مع وحدات البحث، وجودة البحث وقيمته العلمية، لذلك جاء اختيارنا لولاية خنشلة مجالا عاما وواسعا لدراستنا، واقتصر اختيارنا لمدينة خنشلة(البلدية) مجالا للتطبيق الميداني لدراستنا، نظرا لعدة اعتبارات من بينها:

- كونها المدينة التي ولدت فيها الباحثة وعاشت فيها، ومكان دراستها وعملها ومعرفتها لخصائصها المختلفة من افراد وهيئات سهل عليها عملية التنقل والبحث وجمع البيانات، وتوزيع الاستمارات واسترجاعها، واختصار الجهد والوقت.
- يتميز مجتمع مدينة خنشلة بتنوع ثقافي وقيمي من حيث ما هو حضري وريفي، وكنتيجة للهجرة الداخلية والخارجية التي عرفتها المنطقة منذ الاستقلال، عرفت المنطقة توافد العديد من الثقافات الجديدة جعلها تزخر بتنوع العادات والتقاليد والقيم وحتى اللهجات.
- مر المجتمع الخنشلي كغيره من المجتمعات بأوضاع اقتصادية واجتماعية خلقت تفاوتا في فرص التعليم والحصول عليه، ومنذ الاستقلال عرفت المنطقة توجهات تنموية، من خلال ازدياد عدد المؤسسات التعليمية، والمعاهد والجامعات، وزيادة الوعي بأهمية التعليم مما خلق طبقة متعلمة بارزة.
- باعتبارها مدينة حضرية، تحوي تنوعا اجتماعيا يبرز من خلال أنماط التفاعل وبنية الاسرة ووظائفها، وتنوع النشاط الاقتصادي من حيث الزراعة والصناعة والتجارة، ما يبرز تفاوتا طبقيا واختلافا في المهن ومستويات الدخل، مما أدى الى اختلاف المكانات الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص والتأثير على حياة الافراد وتطلعاتهم، ووفق منظورنا يمكن تقسيم المجتمع الخنشلي الى طبقة دنيا ومتوسطة وعليا وفق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية للمجتمع الخنشلي.
- تتميز المنطقة بتنوع الخصائص الديموغرافية من حيث التركيبة السكانية كالعمر والجنس والحالة الزواجية، وفئات شبابية متطلعة.

كل هذه الخصائص تجعل من المدينة (خنشلة) مجالا خصبا لاختيار عينة الدراسة وتطبيق تقنيات الدراسة.

1-1-1 التعريف بالمجال المكاني:

✓ **الموقع الجغرافي:**

تقع ولاية خنشلة في شرق البلاد، على ارتفاع حوالي 1200متر، على سفوح جبال الاوراس، يحدها من الشمال ولاية أم البواقي ومن الجنوب ولاية الوادي ومن الجنوب الغربي ولاية بسكرة، وولاية باتنة من الغرب ومن الشرق ولاية تبسة، تمتد الولاية على مساحة 9.715كم²، ويبلغ عدد سكانها 521000 نسمة، تنقسم الى 08 دوائر و21 بلدية، ونظرا لموقعها فهي تشكل واصلة بين شمال شرق وجنوب البلاد وتقع على أبواب المدن الكبرى في الجنوب وليس بعيدا عن المدن الكبرى الشمالية، مما جعلها تنفتح على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية(dpsb, 2024, p. 40)

السكان: عرف النمو السكاني نموا متوسطا حسب تعدادات 1966 -1977-1987، الى غاية 1998، وتراجعا طفيفا بين 1998-2008، ويتوزع سكان الولاية على مساحة قدرها9715 كم²، بكثافة متوسطة تبلغ 54نسمة/ كم²، ويتركز حوالي ثلث السكان في عاصمة الولاية، أي ما يعادل 29%.

تبلغ مساحة بلدية خنشلة 32 كم²، بمجموع سكاني بلغ 151820 نسمة، وبكثافة سكانية 4744 نسمة /كم²، وتصنف بلدية خنشلة من بين المناطق الحضرية للولاية

الجدول 16: الوضع الديموغرافي للولاية:

	السكان	الفترة	متوسط معدل النمو%	الكثافة السكانية/ كم²
RGPH 1966	128169	-	-	-
RGPH 1977	189000	1977/1966	%3.96	19.4
RGPH 1987	246541	1987/1977	%2.69	25.3
RGPH 1998	327920	1998/1987	%2.89	33.7
RGPH 2008	386683	2008/1998	%1.6	39.7
المتوقع نهاية 2023	521540	2023/2022	%1.3	54

المصدر: (dpsb, 2024)

✓ **توزيع السكان حسب الفئات العمرية والجنس:**

تمتاز الولاية بشبابها حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 370500نسمة أقل من 35سنة أي 71%، منهم 225290 اقل من 20 سنة أي 43%، ومن الجدير بالذكر أيضا ان 49.4% من السكان هم إناث، ويتطلب هذا جهود كبيرة لمراعاة كل فرد من هذه الفئة من حيث التعليم والتكوين والتوظيف، ومع ذلك فإن نسبة الفئة العمرية 0-89 سنة كبيرة جدا بين الذكور ومن ناحية أخرى فان النسبة اقل بين النساء في الفئة العمرية 30-60 سنة، ويمكن توضيح توزيع السكان حسب العمر والجنس في الجدول التالي:

الجدول 17: توزيع السكان حسب العمر والجنس

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	
الفئات العمرية	العدد	%	العدد	%	العدد	%
4-0	27.168	51.8	25.298	48.2	52.466	10.1
9-5	24.631	51.3	23.401	48.7	48.032	9.2
14_10	27.691	50.9	26.707	49.1	54.398	10.4
19-15	29.931	51.1	28.645	48.9	58.576	11.2
24-20	29.970	50.7	29.132	49.3	59.102	11.3
29-25	25.992	50.1	25.912	49.9	51.904	10.0
34-30	**19.542**	**49.4**	**20.039**	**50.6**	**39.581**	**7.6**
39-35	**15.860**	**48.8**	**16.609**	**51.2**	**32.469**	**6.2**
44-40	**14.935**	**50.0**	**14.959**	**50.0**	**29.894**	**5.7**
49-45	**11.498**	**48.5**	**12.166**	**51.5**	**23.634**	**4.5**
54-50	**10.069**	**49.9**	**10.098**	**50.1**	**20.167**	**3.9**
59-55	8.497	52.2	7.777	47.8	16.274	3.1
64-60	4.545	49.8	4.578	50.2	9.123	1.7
69-65	4.500	50.8	4.355	49.2	8.855	1.7
74-70	3.476	50.5	3.413	49.5	6.889	1.3
+75	5.408	53.1	4.768	46.9	10.176	2.0
مجموع الولاية	263.683	50.6	257.857	49.4	521.540	100

المصدر: (dpsb, 2024)

- ✓ **التشغيل:** يقدر عدد السكان النشطين الأساسيين بولاية خنشلة، في حدود تاريخ 2023/12/31، بـ 206794 نسمة، وهو ما يمثل معدل نشاط بنسبة 39.6% ويقدر عدد السكان العاملين بنحو 173707 نسمة، وهو ما يمثل معدل توظيف بنسبة 84%، ويقدر عدد العاطلين عن العمل بنحو 33087 نسمة، وهو ما يمثل معدل بطالة يصل الى 16%، وتم تسجيل 12385 شخص طالب العمل وتم استفادة 9348 شخص بمدينة خنشلة.(dpsb, 2024)
- ✓ **التعليم:** يبدو ان عدد الفتيات المسجلات في التعليم الابتدائي والمتوسط يساوي تقريبا عدد الأولاد بنحو 49% للتعليم الابتدائي و48% التعليم المتوسط، وسجل التسرب من التعليم انخفاض في مرحلة التعليم الابتدائي، ويخطط قطاع التكوين لتوفير أماكن تدريس مع بداية عام 2024 بإجمالي 6990 مقعدا(dpsb, 2024)
- ✓ **التعليم العالي:** أنشئت جامعة عباس لغرور خنشلة سنة 2012 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12/246 المؤرخ في 4 يونيو 2012، بعد أن، كانت مركزا جامعيا سنة 2001، وقبل ذلك كانت ملحقا جامعيا تابعا لجامعة باتنة، وهي تضم حرم جامعي بـ 04 كليات، وقطب جامعي بـ 02 كليات، بمقاعد تدريس تبلغ 13000، و43 تخصص ليسانس، و49 تخصص ماستر، وشهد العام الدراسي 2023/2024 تسجيل 12033 طالب منهم 391 في الدراسات العليا، بالنسبة للمدرسين بلغ عددهم 764 أستاذ، كما استفادت الولاية سنة 2020 من مدرسة وطنية عليا للغابات بطاقة استيعابية تصل الى 1000 مقعد تدريس، واستفادت الولاية من افتتاح ملحقة جديدة لكلية الطب للسنة الدراسية 2025/2024 (dpsb, 2024)
- ✓ **الصحة:** يتكون قطاع الصحة للولاية من 07 مستشفيات عمومية و01 متخصص(التوليد)، و06 مؤسسات صحية عمومية محلية بالإضافة الى 23 عيادة متعددة التخصصات و126 غرفة علاج، كما استفاد القطاع من مشروع بناء مستشفى الام والطفل الذي بدا العمل فيه خلال سنة 2023 (dpsb, 2024)
- ✓ **الإسكان والتخطيط الحضري:** يقدر مخزون السكن في الولاية بتاريخ 2023/12/31 بحوالي 143650 مسكن، أكثر من 70% منها تقع في المدن الرئيسية بمتوسط إشغال 'مساكن للشخص الواحد ومتوسط حجم الاسرة أكثر من 6 اشخاص (dpsb, 2024)

أما توزيع المخزون السكني **لمدينة خنشلة** في حدود تاريخ 2023/12/31، بلغ إجمالي المساكن بمدينة خنشلة (بلدية خنشلة)39038، أما إجمالي الولاية بلغ 144020، وبلغ عدد المساكن الهشة بمدينة خنشلة (بلدية خنشلة) 1674مسكن، وإجمالي الولاية 4376 مسكن، وبلغ عدد الوحدات السكنية المسجلة (جميع البرامج مجتمعة) في حدود تاريخ 2023/12/31 في الولاية 54232 وحدة سكنية حضرية، منها 45388 وحدة سكنية منجزة، 7128 وحدة سكنية في طور الإنجاز او البناء،1716 وحدة سكنية لم تنطلق بعد (dpsb, 2024)

1-2 المجال الزمني: او ما يعرف بالفترة الزمنية لإنجاز الاطروحة انطلاقا من ضبط موضوع الدراسة الى غاية جمع البيانات وتفسيرها واستخلاص النتائج، ويمكن ان نميز بين عدة فترات زمنية كالآتي:

1-2-1 مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

بدأت هذه المرحلة منذ اختيار موضوع الدراسة في 2023/02/15 حيث بدأنا استكشاف موضوع الدراسة وجمع المعلومات الأولية، من الواقع والتعرف على خصائص مجتمع البحث والتعرف على ظاهرة التأخر في سن الزوج وربطها بالواقع، من أجل معرفة مدى قابلية المشكلة للدراسة والتعرف على جوانبها المختلفة، ومدى إمكانية جمع البيانات والمعلومات الأولية، والتعرف على الصعوبات والعقبات التي يمكن ان تواجهنا خلال الدراسة، وتقدير الوقت والتكلفة ووضع جدول زمني لسيرورة العمل، كما ساعدتنا هذه المرحلة في صياغة إشكالية الدراسة بدقة، وضبط تساؤلاتها واختيار مجال الدراسة والعينة المناسبة، ومن ثم اختيار أدوات البحث المناسبة.

1-2-2 مرحلة الدراسة الميدانية:

بدأت هذه المرحلة منذ الحصول على التسهيلات الميدانية من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الميدانية والتي كانت كالآتي:

- ✓ تسهيلات ميدانية لجمع المادة العلمية تجاه بعض الجامعات وكانت زيارتنا لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة عباس لغرور ولاية خنشلة بتاريخ 2024/02/25 انظر الملحق رقم (02)، وكذلك الى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة الحاج لخضر ولاية باتنة بتاريخ 2024/05/27 انظر الملحق رقم (03).

✓ تسهيلات ميدانية تجاه بلدية خنشلة بتاريخ 2024/05/23 انظر الملحق رقم(04)، حيث تحصلنا على بعض البيانات والمعلومات حول بلدية، وتعذر الحصول على الاحصائيات المتعلقة بموضوع دراستنا وتوزيع الافراد حسب الحالة الزواجية وحسب الجنس والعمر لاستخراج عينة الدراسة، وعاودنا الاتصال بمكتب السيدة مهندس دولة في الاحصاء بتاريخ 2025/02/16، حيث تحصلنا على مونوغرافيا ولاية خنشلة لسنة 2023، انظر الملحق رقم (01، 05)، إلا انه تعذر الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالحالة الزواجية للأفراد وكذلك توزيع الافراد حسب السن والجنس للسنوات الأخيرة 2022،2023، 2024، مما جعلنا نغير الوجهة نحو الديوان الوطني للإحصائيات بحثا عن نتائج الإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2022.

✓ تسهيلات ميدانية تجاه الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر العاصمة بتاريخ 2024/05/23 انظر الملحق رقم (06)، حيث تم الاتصال بالجهة المعنية وتعذر الحصول على نتائج الإحصاء العام للسكان والإسكان لسنة 2022 بحجة عدم جاهزيتها ومصادقتها وعدم معرفة تاريخ صدور هذه النتائج، مما جعلنا نزور الديوان الوطني للإحصائيات بتاريخ 2025/04/06 كفرصة أخيرة للتأكد من جاهزيتها او عدمها وتعذر ذلك مرة أخرى، انظر الملحق رقم (05).

✓ بداية شهر نوفمبر2024 تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين، وتم الانتهاء من التحكيم منتصف شهر ديسمبر، انظر الملحق رقم (07).

1-2-3 مرحلة النزول للميدان: استغرقت هذه المرحلة أربعة أشهر، بداية شهر جانفي 2025 الى غاية 20 من شهر أفريل2025 حيث تم توزيع الاستمارات على المبحوثين، بالتعاون مع الأصدقاء والأقارب واسترجاعها.

✓ مرحلة تفريغ البيانات باستخدام برنامج SPSS منذ استرجاعها الى غاية 20 ماي 2025، لتأتي مرحلة التفسير والتحليل واستخلاص النتائج الى غاية شهر جويلية 2025.

✓ اخراج الاطروحة في شكلها النهائي أواخر شهر أوت 2025.

1-3-المجال البشري:

تعد طبيعة الظاهرة المدروسة التأخر في سن الزواج عاملا محوريا في اختيار المجال البشري، فكلما كان مجتمع الدراسة ممثلا لمفرداته ومرتبطا بالظاهرة المدروسة كلما كانت النتائج أكثر مصداقية، لذلك يجب تحديد المجال البشري للدراسة تحديدا دقيقا حيث يمكننا من استخراج عينة البحث، وبناء على

إشكالية الدراسة والأهداف التي نريد تحقيقها وطبيعة البحث ومتغيراته، فالمجال البشري لدراستنا هم كل الأفراد الذكور والإناث المتأخرين في سن الزواج والذين يتوفرون على خصائص وصفات مجتمع البحث بمدينة خنشلة. ويعرف "مجتمع البحث هو جميع الحالات التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص" (دليو، البحوث الكيفية إجراءات تطبيقية، 2023، صفحة 24)

2-منهج الدراسة:

إذا كان البحث العلمي وسيلة لفهم الظواهر الاجتماعية وحل المشكلات وتفسيرها وتحليلها، فالمنهج هو الإطار الذي يوضع فيه البحث ويكسبه طابعه العلمي وبوصلة الباحث لضبط خطواته بطريقة منظمة ومنهجية تمكنه من معالجة الظاهرة المدروسة وجمع البيانات وتفسيرها وتحليلها إلا ان اختيار المنهج المناسب خطوة أساسية للوصول الى نتائج واقعية. ويعرف المنهج" بانه الأسلوب او الطريقة التي يستخدمها الباحث في دراسة ظاهرة معينة، من خلاله يتم تنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها من اجل الوصول الى نتائج وحقائق معقولة (المحمودي، 2019، صفحة 35)

وتماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها، فإن الباحثة اعتمدت على المنهج الوصفي في بحثها، بغرض تحقيق اهداف الدراسة والكشف عن طبيعة مشكلة الدراسة التي تتمثل في البحث عن المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ووصف كيفية مساهمة المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج، يتطلب منا وصف ظاهرة التأخر كما هي في الواقع من خلال وصف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وفهم ابعادها وربط العلاقة بينها وبين الظواهر الاجتماعية الأخرى، للوصول الى تحليل موضوعي بعيدا عن الذاتية والتحيز.

لذلك كان المنهج الوصفي الأنسب لدراستنا، ويعرف بانه "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل اليها على اشكال رقمية معبرة" (المحمودي، 2019، صفحة 46)

كما "تعتمد البحوث الميدانية على المنهج الوصفي في تفسير الوضع القائم بالظاهرة او المشكلة، من خلال تحديد ظروفها وابعادها وتوصيف العلاقة بينها بهدف الانتهاء الى وصف علمي دقيق متكامل للظاهرة او المشكلة بالاعتماد على الحقائق المرتبطة بها" (المحمودي، 2019، صفحة 29)

ولان المنهج الوصفي يعتمد على التحليل الكيفي، في فهم الظواهر وتفسير المعاني والدلالات المرتبطة بالظاهرة، فقد اعتمدنا على التحليل الكيفي في عرض الجانب النظري وتحليل بيانات أداة الملاحظة واعتمدنا على التحليل الكمي من خلال تفريغ البيانات في جداول إحصائية والتعبير عنها كميا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

3-عينة الدراسة:

بعد اختيار مجتمع البحث وهم جميع الأفراد الذكور والإناث، المتأخرين في سن الزواج والذين يتوفرون على خصائص وصفات مجتمع بحثنا بمدينة خنشلة، يأتي السؤال المطروح هل يجب دراسة جميع وحدات مجتمع البحث أو اختيار جزء منه فقط يمثل جميع وحدات البحث؟ ونظرا لصعوبة الحصول على قائمة الأفراد المتأخرين في سن الزواج لإجراء مسح شامل وقياس جميع مفردات المجتمع المتاحة، اخترنا الدراسة بالعينات.

وتعرف "طريقة العينات انها لا تدرس جميع وحدات مجتمع البحث، بل هي تدرس جزءا صغيرا من مجتمع البحث بعد اختياره اختيارا منظما او عشوائيا، بل تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث احصائيا، ومن الطبيعي ان تكون دراسة العينة أسهل وأيسر بكثير من دراسة مجتمع البحث بكامله (عماد، 2008، صفحة 54)

وهي من اهم مراحل البحث العلمي، وتمثل جزءا من مجتمع البحث وتختار وفق لطبيعة البحث وأهدافه، وترتبط ارتباطا وثيقا بنتائج البحث ومصداقيته وقابلية تعميم نتائجه من عدمه، ولاختيار عينة البحث مررنا بخطوات وإجراءات منهجية وعلمية اعتماد على طرح عدة تساؤلات من نريد دراستهم؟ وكم عدد العينات التي نحتاجها؟ وما نوع العينة المناسبة للبحث؟ وتبرير اختيارنا بطريقة علمية، وبناء على ذلك تم تصميم عينة البحث من خلال تحديد:

3-1-نوع وحجم العينة:

نظرا لصعوبة إجراء مسح شامل لمجتمع البحث المتمثل في المتأخرين عن الزواج في مدينة خنشلة، ونظرا لعدم توفر بيانات إحصائية حول توزيع السكان حسب الحالة الزواجية(متزوج أعزب أرمل مطلق) وعدم توفر بيانات إحصائية حول قوائم الافراد المتأخرين في سن الزواج ويكونون فوق السن المتأخر، لاختيار عينة قصدية تستجيب للخصائص التي حددناها والتي نعتبرها عينة تمثل مجتمع بحثنا، وكذلك

نظرا لصعوبة الوصول الى المفردات القصدية، وعدم وضوح الخصائص الاجتماعية للأفراد، كون ظاهرة تأخر سن الزواج ظاهرة غير مرئية لا يمكن ملاحظتها ولا رؤيتها، وصعوبة معرفة الفرد اذا كان متزوجا او غير متزوج وصعوبة معرفة السن في المفردات التي نعلم انها غير متزوجة، اعتمدنا على عينة الكرة الثلجية، ولأن عينة كرة الثلج تبدأ بعدد قليل من الافراد الذين يعرف عنهم انهم من النوعية التي يبحث عنها الباحث ليتناولها بالدراسة، قمنا بالبحث عن افراد يحملون الخصائص الاجتماعية لموضوع دراستنا حيث قمنا بالاتصال بالبعض والالتقاء بالبعض الآخر، كما طلبنا منهم اقتراح وترشيح أفراد آخرين لهم نفس الخصائص للاتصال بهم وهكذا (ماتيوز و روس، 2016، صفحة 349)

وقد ساعدتنا هذه الطريقة في جمع أكبر عدد من العينات، كما سعينا الى الحصول على عينات تمثل جميع فئات مجتمع البحث وفق المستوى التعليمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ولان هذا النوع من العينات لا يخضع لقاعدة نسبية تمثيلية بالنسبة للعدد الكلي لمجتمع البحث، فإن حجم عينة كرة تتحدد بناء على عدة عوامل:

- ✓ وصول الباحث للتشبع من المعلومات وعدم تكرارها.
- ✓ طبيعة الظاهرة المدروسة.
- ✓ مدى تعاون المشاركين في ترشيح عينات أخرى.

لذلك يكتفي الباحث عند جمعه للمعلومات المهمة والكافية وشعوره بتكرارها، كما فرضت علينا الظاهرة المدروسة التأخر في سن الزواج محاولة الفهم العميق والدقيق للظاهرة وإمكانية تعميم النتائج، من خلال محاولة جمع أكبر عدد من العينات، لذلك فقد بلغ عدد العينات المتحصل عليها 158 مفردة والتي تتوفر على خصائص مجتمع البحث.

3-2-خصائص العينة:

فرضت علينا نوع الدراسة المتمثلة في المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري مجموعة من الخصائص من بينها:

- ✓ متغير السن: ان يكون سن المبحوثين يبدأ من سن تأخر الزواج حسب أخر ما حدده الديوان الوطني للإحصائيات للذكور 35 سنة والإناث 31 سنة.
- ✓ متغير الجنس: ان يكون المبحوثين من كلا الجنسين ذكور وإناث.

- ✓ متغير العزوبية: ان يكون المبحوثين غير متزوجين ولم يسبق لهم الزواج.
- ✓ متغير الجنسية: ان تكون جنسية المبحوثين جزائرية نظرا لكوننا ندرس تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري ومن مدينة خنشلة مجتمع بحثنا.
- ✓ مؤهلين للمشاركة في البحث.
- ✓ من جميع المستويات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية.

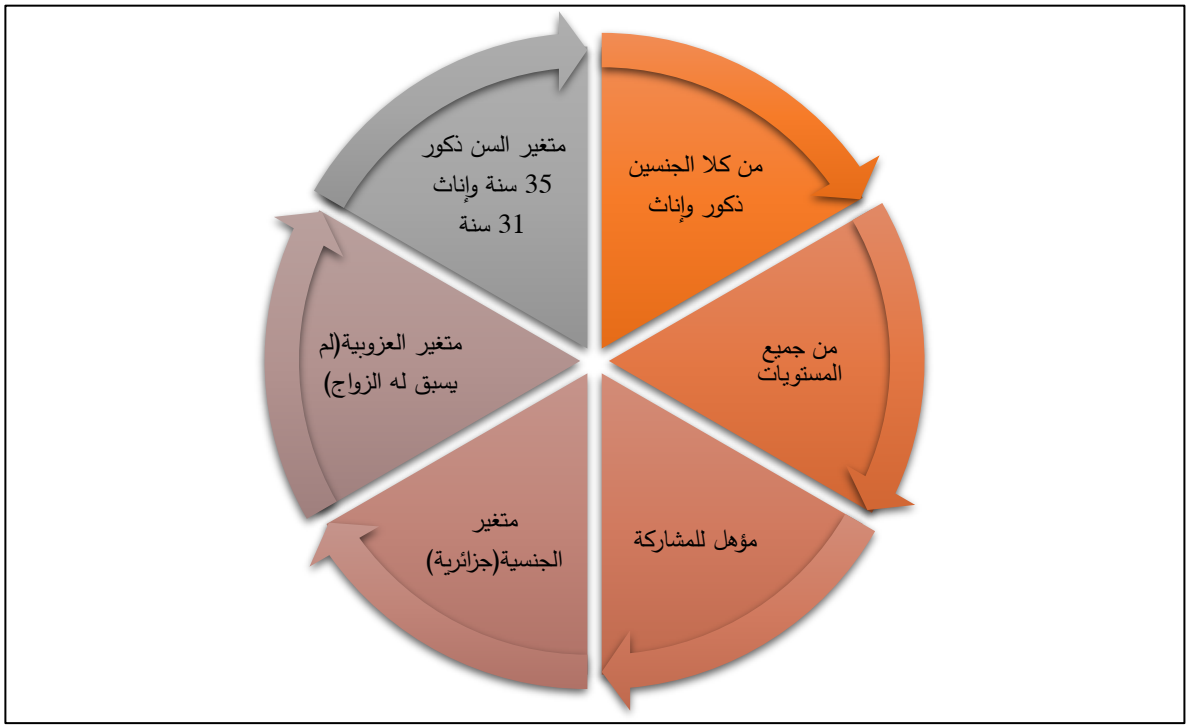

ويمكن توضيح خصائص عينة البحث في الشكل التالي:

الشكل 27: خصائص عينة البحث

المصدر: إعداد الباحثة

4-أدوات جمع البيانات:

يتطلب في هذه المرحلة البحثية اختيار أدوات جمع البيانات المناسبة للدراسة تتوافق وطبيعة الظاهرة المدروسة، وطبيعة المبحوثين وطبيعة المنهج الوصفي، ولان موضوعنا المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري هو موضوع متعدد الجوانب والابعاد فقد تطلب منا استخدام أكثر من أداة لجمع البيانات لتحقيق اهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وتتمثل فيما يلي:

4-1-الملاحظة: نظرا لكوننا ندرس ظاهرة التأخر في سن الزواج، فقد استخدمنا أداة الملاحظة البسيطة لفهم بعض التفاعلات والسلوكيات المرتبطة ببعض الاستجوابات، والردود الفعلية واللفظية في الدراسة الاستطلاعية، "وتعرف الملاحظة البسيطة بانها ملاحظة عرضية حيث يقوم الباحث بملاحظة سلوك عدد من الافراد دون اتخاذ إجراءات معينة أو استخدام أجهزة او أدوات قياس دقيقة لتحديد سمات الظاهرة المدروسة" (الزيباري، 2011، صفحة 132)

ومن خلال التحاور مع بعض المبحوثين ممن أتيحت لنا الفرصة لمقابلتهم، وكذلك من خلال مناقشتنا للظاهرة مع بعض الزملاء والافراد الغير متزوجين حيث لفت انتباهنا حساسية البعض للموضوع وعدم تجاوبهم مع الأسئلة، ورفض البعض للنقاش والانعزال وتذمرهم من بعض الأسئلة مثل اسباب عدم زواج، وكذلك تذمرهم للعاطفة الزائدة التي يبديها البعض اتجاههم، ومحاولة البعض لتغيير الموضوع مما ساعدنا في فهم الكثير من الأمور المبهمة ولفت انتباهنا لبعض الجوانب التي غفلنا عنها وقد دونا ملاحظتنا في سجل خاص والرجوع له عند الحاجة.

4-2-استمارة الاستبيان:

تعد الاستبانة من اكثر الأدوات استخداما في العلوم الاجتماعية، خاصة في دراسة المواضيع الحساسة والتي تخص بعض الأنماط السلوكية كأسباب التأخر في الزواج والتي تتطلب جمع البيانات الدقيقة والموثوقة من المبحوثين، كما تتيح لنا مقارنة آراءهم حول الظاهرة مما يساعد في استخلاص نتائج حقيقية، كما تمكننا من التحليل الكيفي والكمي وتحليل العلاقات بين المتغيرات، إضافة الى ذلك تتيح لنا الاستمارة استخدام اكثر من نوع للأسئلة المفتوحة والمغلقة ونصف مغلقة مع إمكانية إضافة الاحتمالات، مما يجعلنا نجمع معلومات شاملة حول الظاهرة وتفسيرها، مما يسهم في التحليل الموضوعي والمنهجي للظاهرة.

وتعرف الاستبانة بانها: "مجموعة من الأسئلة او العبارات المكتوبة والمزودة بخيارتها الجوابية المحتملة والمعدة بطريقة منهجية، يطلب فيها من المبحوثين الإشارة الى ما يعتقدون انه يمثل رأيهم حول السؤال المطروح او العبارة المقترحة (دليو، 2024، صفحة 300)، وبعد تحديد موضوع البحث واسئلته وابعاده ومؤشراته جاءت مرحلة بناء الاستمارة وصياغة اسئلتها، وقد مرت هذه المرحلة بعدة خطوات كالآتي:

4-2-1 بناء استمارة أولية: تم في هذه الخطوة بناء محاور الاستمارة وصياغة اسئلتها صياغة مبدئية وفق ما يعكسه كل محور من محاور الاستبيان، وعرضها على الأستاذ المشرف للاطلاع عليها، وبعد الموافقة المبدئية عليها قمنا بالخطوة الموالية.

4-2-2-صدق أداة الدراسة (الاستبيان): ويتم في هذه الخطوة التحقق من صدق أداة الدراسة لقياس ما صممت لقياسه يتم الاعتماد على:

- ✓ **صدق المحكمين أو الصدق الظاهري:**

بعد صياغة أسئلة الاستبيان في صورته الأولية، قمنا بعرضها على مجموعة من الاساتذة المحكمين المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، وبلغ عددهم (05) محكمين انظر الملحق رقم (07)، وقد أرفقناها بتساؤلات الدراسة وأبعادها ومؤشراتها، حيث طلبنا منهم تقييم مدى تناسق ووضوح اسئلة الاستبيان ومدى توافق محاورها مع أبعاد ومؤشرات الدراسة.

- ✓ **الصدق البنائي لاستمارة الاستبيان(تجريب الأداة)** :بعد تحكيم الاستبيان ومراجعته، وتصحيحه وصياغته في صورته النهائية، جاءت مرحلة تجريبه، بغرض معرفة الصدق البنائي للاستبيان، حيث قمنا بتوزيعه على عينة صغيرة مكونة(20) مفردة مماثلين لمجتمع الدراسة وليسوا جزءا منها، حيث طلبنا من العينات الإجابة على الأسئلة بهدف التعرف على الأسئلة والمصطلحات المبهمة، والغير واضحة واكتشاف الأخطاء، وكذلك تقدير المدة الزمنية اللازمة لذلك، وبعد تجميع الاستبيان وإعادة التحقق من اسئلتها ووضوح عباراتها، وإذا ما يجب إضافة أجوبة احتماليه أخرى او حذف بعض الأسئلة وتعديل البعض.

4-2-3-بناء الاستمارة النهائية: بناء على ملاحظات المحكمين والاختبار التجريبي للأداة تم تحسين جودة الاستبيان لتحقيق ما صممت لقياسه وجعلها أكثر وضوحا وشمولية وتحقيق اهداف البحث، وبناء على اتفاق اغلبية المحكمين على توافق أسئلة الاستبيان، فقد اعتبر الاستبيان صالح للتطبيق، وبناء على كل الملاحظات فقد تم إعداد الاستمارة النهائية مع الاخذ في الاعتبار التصحيحات التالية:

- حذف بعض البنود التي اتفق الأغلبية على عدم توافقها.
- إعادة ترتيب بعض الأسئلة الغير متناسقة.
- إضافة بعض الأسئلة المفتوحة او المغلقة او نصف مغلقة مع إضافة أسئلة أخرى وحذف اخرى، وإضافة بعض الأجوبة الاحتمالية في أسئلة أخرى.

- عدم وضوح بعض الأسئلة وبالتالي إعادة صياغتها واستخدام لغة بسيطة مباشرة وتبسيط بعض المصطلحات الصعبة، ليسهل فهمها من طرف المبحوثين.
- تناول بعض الأسئلة لنفس الفكرة، وبالتالي تطلب منا تجنبها او استبدالها او حذفها لتتناسق مع عبارات الاستبيان.

بعد إعداد الاستبيان في صورته النهائية من خلال إعادة الترتيب والتصحيح، والصياغة والتناسق وفق الملاحظات المكررة للمحكمين وآراء المبحوثين التجريبيين، انظر الملحق رقم (08)، ووفقا لذلك تم إخراج الاستبيان في صورته النهائية شاملة لجميع تساؤلات الدراسة، ومرتبطة بطبيعة البحث وأهدافه، وتضمنت أسئلة الاستمارة أسئلة:

- ✓ أسئلة مغلقة ثنائية الخيارات (نعم، لا).
- ✓ أسئلة مغلقة متعددة الخيارات (أكثر من خيارين).
- ✓ أسئلة نصف مغلقة/مفتوحة الآخر، تختم ب أخرى تذكر، أو برر إجابتك.

وتضمنت الاستمارة 48 سؤالا موزعة على خمسة محاور كالآتي:

- **المحور الأول:** البيانات السوسيوديموغرافية، وتضمنت 08 أسئلة، وخصص للبيانات الديموغرافية والاجتماعية لأفراد العينة.
- **المحور الثاني:** وخصص لمعالجة كيف يساهم المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، يضم 10 أسئلة.
- **المحور الثالث:** وخصص لمعالجة كيف يساهم المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ويضم 10 أسئلة.
- **المحور الرابع:** وخصص لمعالجة كيف يساهم المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ويضم 10 أسئلة.
- **المحور الخامس:** وخصص لمعالجة كيف يساهم المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ويضم 10 أسئلة.

4-2-4-توزيع وتجميع الاستبيان: في هذه الخطوة تم الانطلاق في توزيع الاستبيان على المبحوثين بالتعاون مع بعض الأصدقاء والاهل من أجل تسهيل الوصول الى افراد العينة، كما حرصنا على شرح بنود الاستبيان بشكل واضح، تفاديا لأي لبس قد يؤثر على إجابات المبحوثين، نظرا لكون نوع العينة هي

كرة الثلج، وقد بلغ عددهم 180 مفردة واستغرقت أربعة أشهر بين التوزيع والتجميع، وقد تم استرجاع 170 استبيان لعدم التزام البقية بالإجابة.

4-2-5-مراجعة بيانات الاستبيان المجمعة: بعد تجميع الاستبيان حرصنا على مراجعة إجابات المبحوثين، ومحاولة الاتصال بالمبحوثين لإكمال الأسئلة الناقصة، واستبعاد الاستبيانات المتناقضة والناقصة، حيث تم استبعاد 12 منها لعدم اكتمال الإجابات، ليبلغ العدد المكتمل الإجابات والصالحة للتحليل 158 استبيان.

انطلاقا من طبيعة الظاهرة المدروسة وما تقتضيه من جمع بيانات ميدانية، وحرصا منا على بناء الاستبيان وفق خطوات منهجية، فقد رعينا الخطوات التالية:

مراحل بناء وإعداد استمارة الاستبيان في الشكل التالي:

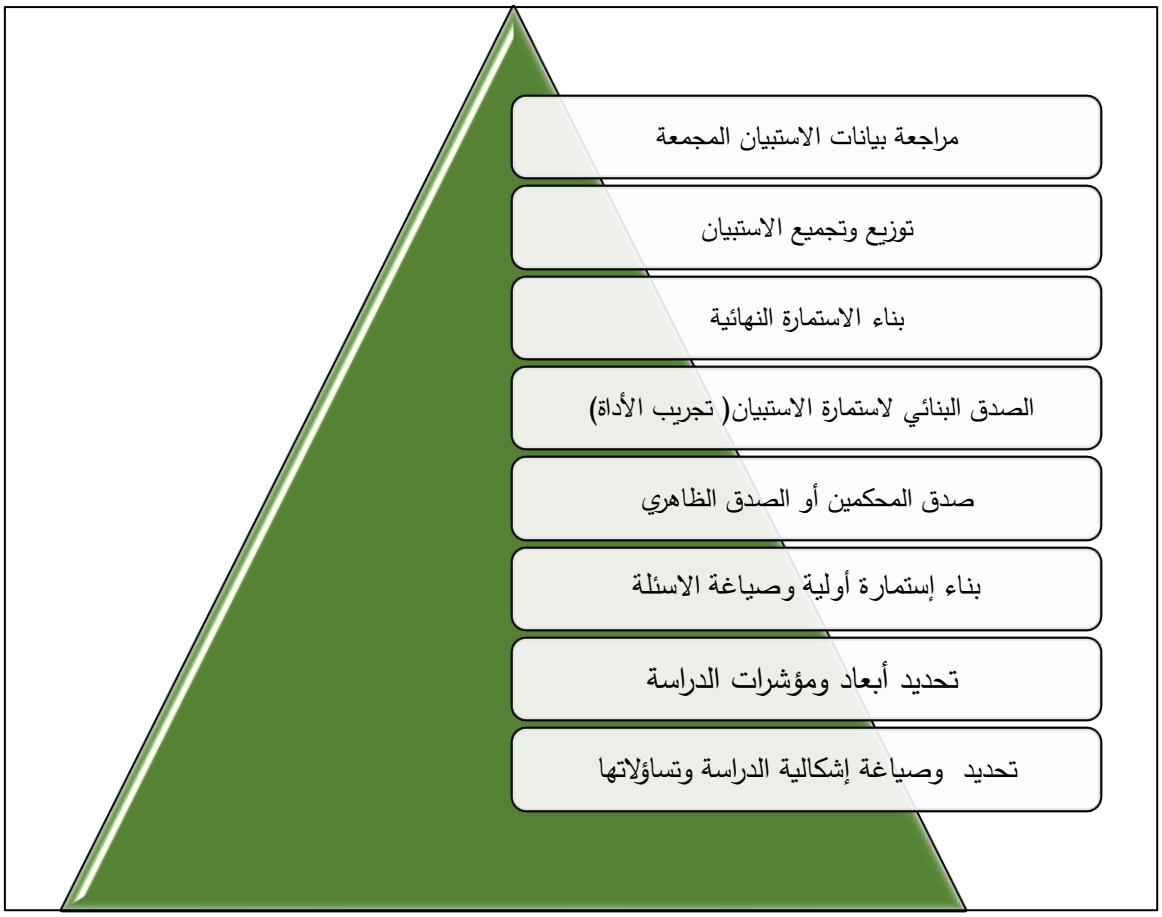

شكل 28: مراحل بناء وإعداد استمارة استبيان

المصدر: إعداد الباحث

5-الأساليب الإحصائية:

تعتبر الأساليب الإحصائية ضرورية لمعالجة بيانات الدراسة، وتنظيمها في جداول وتحويلها الى رسوم بيانية ومعدلات ونسب مئوية مما يسهل على الباحث تفسير النتائج وتحليلها بدقة واستخلاص نتائج موثوقة، وبالتالي استخدمنا:

- ✓ التكرارات والنسب المئوية لتحديد نسبة استجابة أفراد الدراسة.
- ✓ الجداول البسيطة والمركبة.
- ✓ برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

لذلك تم الاعتماد على مخرجات برنامج spss. V27 الذي يسمح بجمع إحصاءات دقيقة وفي أقل وقت بحيث يحلل كم كبير من البيانات في آن واحد.

خلاصة:

تأتي أهمية هذا الفصل في الحرص على إجراء بحث علمي مبني على خطوات علمية منظمة، من خلال تحديد مجالات الدراسة واختيار نوع وحجم العينة وخصائصها، واختيار المنهج المناسب للموضوع، ووصف كيفية اختيار أدوات جمع البيانات وبناء أداة البحث والتأكد من صدقها وثباتها، وجمع البيانات الميدانية، وتحليلها كميا وكيفيا، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مما يمكننا من تحقيق نتائج واقعية وموثوقة.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسير النتائج

تمهيد

1-عرض وتحليل بيانات الدراسة.

2-تفسير نتائج الدراسة.

3-النتائج العامة للدراسة.

الخاتمة.

تمهيد:

بعد انتهاء الباحث من جمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة، تأتي مرحلة تنظيمها وترتيبها، في جداول التكرارات والنسب المئوية والرسوم البيانية، باستخدام الأسلوب الاحصائي spss، ولتسهيل عملية التحليل والتفسير، يعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكمي والكيفي، لاستخلاص المعاني، وتحويلها الى نتائج قابلة للتفسير، ومناقشتها وربطها بالسياق النظري، وتفسيرها في ضوء الدراسات السابقة ومناقشتها في ضوء تساؤلات الدراسة وصولا الى النتائج العامة.

1-عرض وتحليل بيانات الدراسة:

بعد إدخال البيانات وفق برنامج الأسلوب الاحصائي spss، وتبويب وتنظيم البيانات في جداول، تم تحليلها وتفسيرها، وفق محاور الاستبيان وتساؤلاته، لفهم أكثر الظاهرة موضوع الدراسة في سياقها الاجتماعي:

1-1عرض وتحليل بيانات المحور الأول: البيانات السوسيو ديموغرافية

توجه البيانات السوسيوديموغرافية لفهم خصائص العينة مثل الجنس، والعمر والتعليم، والمهنة والدخل وإذا ما كان الوالدين على قيد الحياة، وطبيعة السكن وعدد افراد الاسرة، وربطها في المحاور القادمة بالخصائص الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة، والذي يعطينا مؤشرا حول مساهمتهم كمحددات اجتماعية لتأخر سن زواج المبحوثين، ويتضمن هذا المحور 8 اسئلة:

1-متغير الجنس:

الجدول 18: يوضح جنس المبحوثين

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	66	%41,8
أنثى	92	%58,2
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من افراد البحث هم إناث بنسبة 58,2%، مقابل 66 من الذكور، بنسبة 41,8%، بفارق 16,4%، وتعتبر الإناث أكثر استعداد للتعاون وأكثر ميلا لهذا النوع من البحوث الاجتماعية، مما يزيد من فرص مشاركتهن ويميل الذكور الى رفض التعاون وملء الاستبيانات، خاصة المواضيع التي لا تثير اهتمامهم، كما انه لا يمكن ان يكون جميع الافراد من جنس واحد، كون خاصية عينة البحث تعتمد على كلا الجنسين كمتغير أساسي، وهذا أيضا ما يعكس لنا طبيعة مجتمع الدراسة، حيث يتوزع فيه الذكور والإناث توزيعا متقاربا بين 263.683 ذكور و257.857 إناث حسب احصائيات سنة 2023 انظر **الجدول رقم(16)** توزيع

سكان مجتمع البحث حسب العمر والجنس صفحة (202). **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

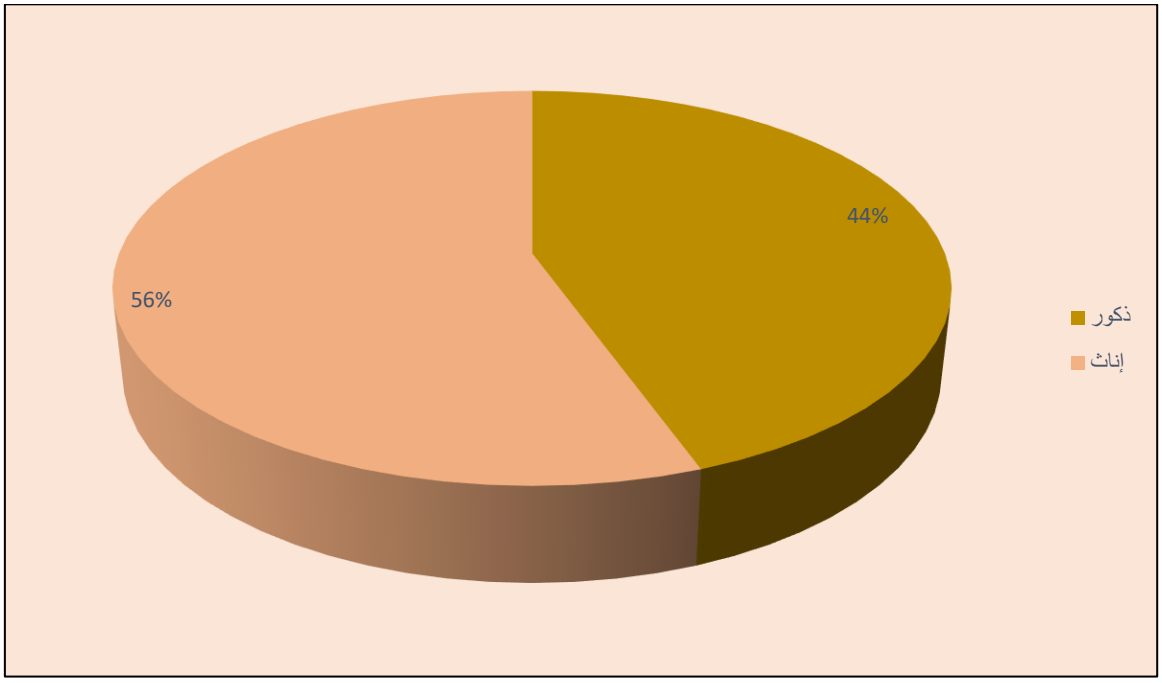

الشكل 29: دائرة نسبية تمثل جنس المبحوثين

المصدر: إعداد الباحث

2-متغير السن:

الجدول 19: يوضح سن المبحوثين

الفئات العمرية ذكور	التكرارات	النسبة المئوية %	الفئات العمرية إناث	التكرارات	النسبة المئوية %
[39-35]	32	%48,5	[35-31]	14	%15,2
[44-40]	24	%36,4	[40-36]	49	%53,3
[49-45]	6	%9,1	[45-41]	23	%25,0
[50 -فما فوق	4	%6,1	[46-فما فوق	6	%6,5
المجموع	66	%100	المجموع	92	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من الأعمار، هي الفئة المحصورة بين 35-39 سنة عند الذكور بنسبة 48,5%، والفئة المحصورة بين 36-40 سنة عند الاناث بنسبة 53,3%، ويعتبر سن 35 سنة هو سن تأخر الزواج عند الذكور، و 31 سنة هو سن تأخر الزواج عند الاناث، كون خاصية عينة البحث تعتمد على السن كمتغير أساسي، ولأنه من الصعب إيجاد عينات متجانسة في المجتمع بنفس الوتيرة، فقد اعتمدنا على تقسيم متغير السن الى فئات عمرية أكبر حيث يعتبر سن 50 سنة عزوبة منتهية، و تأتي في المرتبة الثانية، الفئة العمرية عند الذكور بين 40-44 سنة، بنسبة 36,4%، تقابلها الفئة العمرية عند الاناث، بين 41-45 سنة، بنسبة 25,0%، تليها فئة الإناث بين31-35سنة، بنسبة 15,2%، وتأتي في المرتبة الثالثة، الفئة العمرية عند الذكور بين 45-49 سنة، بنسبة 9,1%، تقابلها الفئة العمرية عند الاناث 46 سنة فما فوق بنسبة 6,5%، تليها فئة الذكور 50 سنة فما فوق بنسبة 6,1%، ويعتبر هذا التوزيع بين الذكور والإناث توزيعا متقاربا، حسب توزيع السكان حسب الجنس والعمر، في الفئات العمرية، وهذا ما دلت عليه احصائيات 2023، في **الجدول رقم(16)** توزيع سكان مجتمع البحث حسب العمر والجنس (202). **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

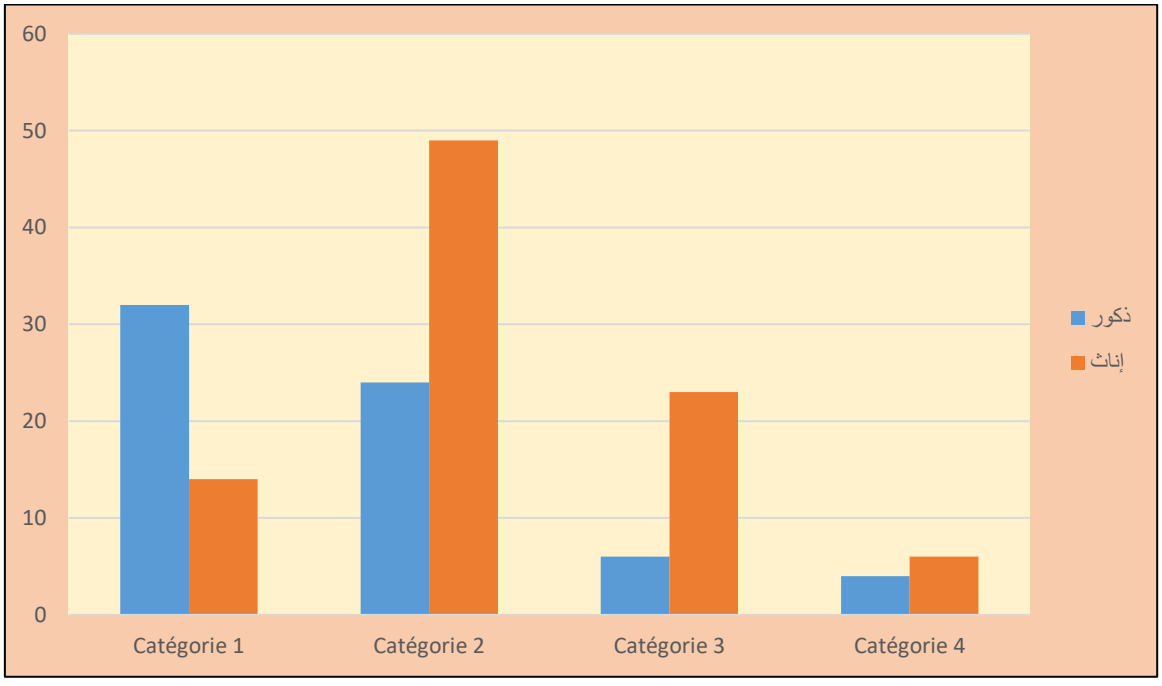

الشكل 30: أعمدة بيانية تمثل توزيع المبحوثين حسب السن

المصدر: إعداد الباحثة

3-المستوى التعليمي:

الجدول 20: يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
دون مستوى	03	%1,9
ابتدائي	15	%9.5
متوسط	12	%7,6
ثانوي	32	%20,3
جامعي	43	%27,2
دراسات عليا	53	%33,5
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين، هم من لهم مستوى تعليمي دراسات عليا، والحاصلين على شهادة الماستر، او الماجستير والدكتوراه بنسبة 33,5%، وهذا يدل على مستوى الطموح العلمي والمهني، والرغبة في تحقيق الاستقلالية، وبناء شخصية الفرد، ومدى دعم الاسرة وتحقيق توقعاتها، وتأتي في المرتبة الثانية، مستوى جامعي وهم الحاصلين على شهادة البكالوريا وليسانس بنسبة 27,2%، وتعبر هذه النسبة على مدى الطموح العلمي لهذه الفئة، ومدى رغبتهم في تحقيق مستوى علمي يعكس أهدافهم العلمية والمهنية، وتعبر هاتين الفئتين الجامعي والدراسات العليا على الطبقة المثقفة في المجتمع، وزيادة الوعي وهم يشكلون كوادر المجتمع من إطارات وكفاءات، وتشير الدراسات الى ان الجزائر شهدت تحسنا كبيرا في عدد المتمدرسين في مختلف المستويات، خاصة مع اجبارية التعليم الذي تبنته الجزائر، مما أثر على سن الزواج الأول خاصة بالنسبة للإناث، حيث ان إمكانية بلوغ مستويات عليا في التعليم أصبحت أكثر اتاحة، مما أدى الى تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث، ومن خلال تتبع تطور سن الزواج الأول للجنسين حسب المستوى التعليمي في الجزائر، تبين انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للجنسين ارتفع متوسط سن الزواج الأول، حيث يمكن القول ان سن الزواج الأول عند المتعلمين وغير المتعلمين يرتفع من سنة الى أخرى (صالي، 2017، صفحة 128)

اما نسبة المستوى الثانوي التي بلغت 20,3%، حيث يتوجه هؤلاء الى التكوين المهني، او الى الحياة العملية لتحقيق الأهداف المهنية، والاستقلالية المادية نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، اما نسبة 7,6%، فهم من المستوى التعليم المتوسط، وهم أقل حظا في فرص العمل حيث يتجه معظمهم الى الاعمال الحرة، والحرفية ويسعون الى تحقيق الدخل المادي في سن مبكرة، نظرا للظروف الاسرية الصعبة او الرغبة في التخلي عن مقاعد الدراسة والتوجه الى الحياة المهنية، وهذا ما تعبر عنه فئة المستوى الابتدائي بنسبة 9,5%، الذين تخلو عن مقاعد الدراسة نتيجة الرسوب المدرسي، او نتيجة للظروف المعيشية الصعبة، وهم الأقل حظا في فرص العمل، حيث يتجه معظمهم الى الاعمال الحرفية والاعمال الشاقة، تليها نسبة فئة دون المستوى بنسبة 1,9%، وهم ممن لم يسعفهم الحظ في مزاولة التعليم الاكاديمي، نتيجة للظروف الاسرية وعدم إعطاء أهمية للتعليم، كما انه لا يمكن ان يكون جميع الافراد من مستوى تعليمي واحد كون خاصية عينة البحث تعتمد على جميع المستويات، وقد تناولت العديد من الدراسات ان للتحصيل العلمي تأثير مباشر على السن عند الزواج.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

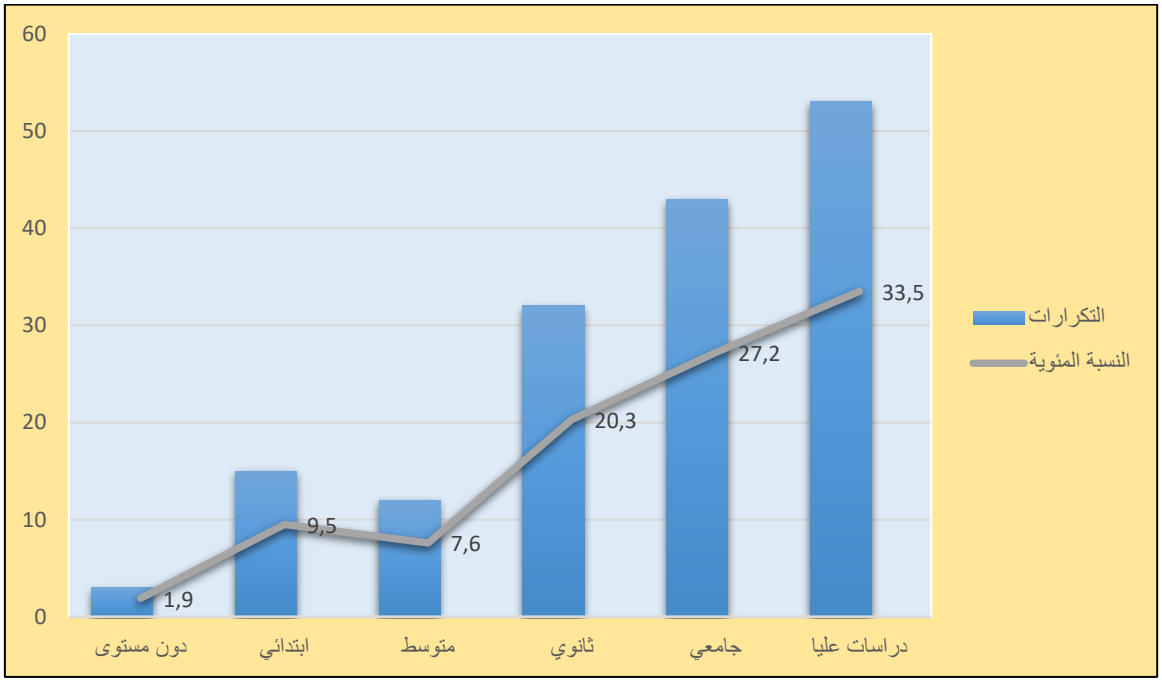

الشكل 31: أعمدة بيانية تمثل المستوى التعليمي للمبحوثين

المصدر: إعداد الباحثة

4-الحالة المهنية:

الجدول 21: يوضح الحالة المهنية للمبحوثين

الحالة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
بطال (عاطل عن العمل)	36	%22,8
عامل يومي	19	%12,0
موظف	76	%48,1
عامل حر	27	%17,1
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من بيانات الجدول، يتضح لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين هم من الموظفين بنسبة 48,1%، وتدل هذه النسبة على فئة العاملين بصفة دائمة، في المؤسسات العمومية والحكومية والشركات مقابل أجر مالي ثابت، وينقسمون الى فئتين ذوو الدخل المنخفض وهم عادة يمثلون الطبقة الوسطى للمجتمع ذو مستوى تعليمي متوسط، والفئة الثانية الموظفون ذو الدخل المرتفع وعادة يمثلون الطبقة العليا للمجتمع ذو مستوى تعليمي عالي، تليها في المرتبة الثانية نسبة الافراد البطالين او العاطلين عن العمل بنسبة 22,8%، وتعبر هذه النسبة عن الافراد الذين لم يجدو فرص للعمل، وقادرين عليه منهم دون مستوى، ومنهم من طالبين العمل كالمتخرجين من الجامعات الذين لم يستوعبهم سوق العمل، وهم عادة ينتمون الى فئة الطبقة الدنيا للمجتمع او الوسطى، وتشير إحدى الدراسات الى ان البطالة تعد من أبرز العوامل التي ساعدت على تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري، خاصة الذكور حيث لا يستطيعون الإقبال على الزواج وإكمال نصف دينهم بسبب مشكلة البطالة التي تفقدهم قوامتهم وعدم قدرتهم على توفير ابسط احتياجات الأسرة (بوحنيكة و دريوش، 2020، صفحة 74)، وتأتي في المرتبة الثالثة الافراد الذين يمارسون الاعمال الحرة بنسبة 17,1%، وهم عادة يمثلون الافراد الذين يعتمدون على دخلهم الخاص، ولا ينتمون الى أي مؤسسة حكومية ويمارسون الاعمال الحرة، منهم ذو مستوى تعليمي عالي يعملون لحسابهم الخاص كالمهندسين والأطباء والمحامين، والبعض الاخر دون مستوى او مستوى متوسط مثل بعض التجار والمقاولين، ويختلف مستوى دخلهم حسب النشاط الممارس وبذلك يختلف تقسيمهم الطبقي، ويأتي في المرتبة الرابعة فئة العامل اليومي بنسبة 12,0%، وهم الافراد دون المستوى او قد يملكون مستوى تعليمي متوسط او عالي، ولم يتمكنوا من الحصول على وظيفة دائمة نتيجة الأوضاع الاقتصادية للمجتمع والبطالة، مما جعلهم يتجهون للعمل الغير ثابت مقابل أجر يومي

لسد احتياجاتهم وينتمون غالبا الى فئة الطبقة الدنيا، او العاملة في المجتمع نظرا لضعف دخلهم و هشاشة بنيتهم الاجتماعية، من خلال هذا الطرح حول الحالة المهنية لعينة البحث ودورها في التقسيم الطبقي لهؤلاء جعلنا نتساءل عن قيمة الدخل الفردي كمحدد وعامل لتحديد مكانتهم الاجتماعية وظروفهم المعيشية.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

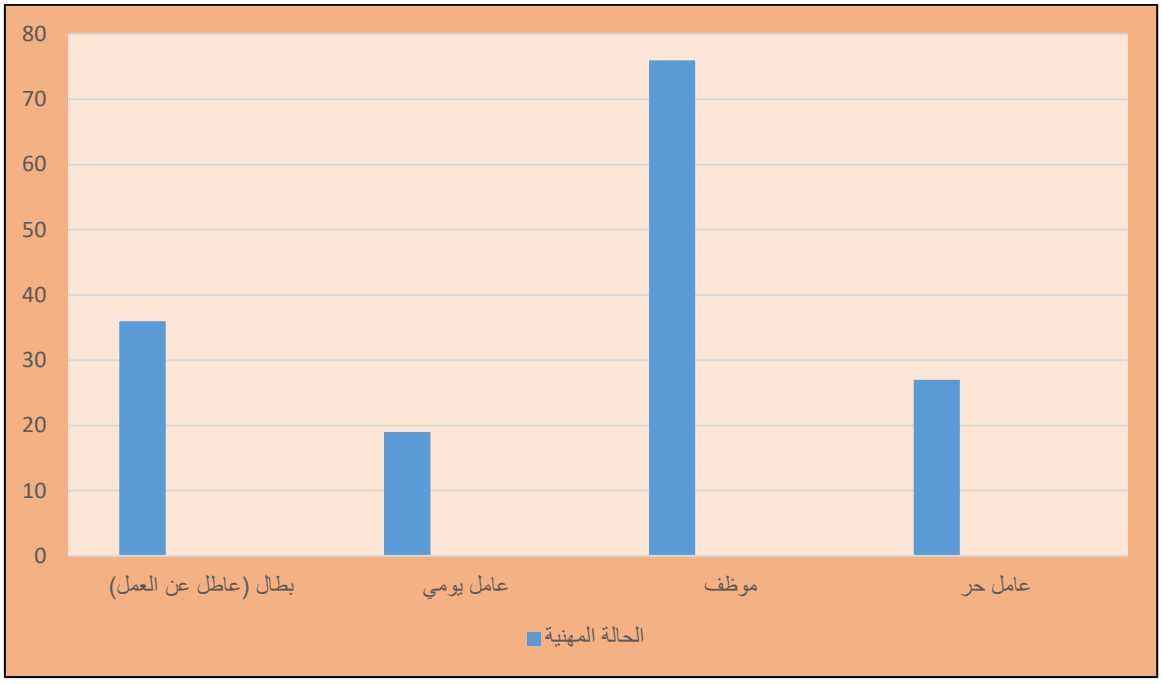

الشكل 32: دائرة نسبية تمثل الحالة المهنية للمبحوثين

المصدر: إعداد الباحث

5-قيمة الدخل الفردي:

الجدول 22: يوضح قيمة الدخل الفردي للمبحوثين

قيمة الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
لا يملك أي دخل	36	%22,8
[20000دج-40000دج]	58	%36,7
[50000دج-70000دج]	27	%17,1
[80000دج-فأكثر	37	%23,4
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين ذو الدخل بين 20000دج-40000دج، بنسبة 36,7%، وهم عادة الموظفون ذو الدخل الأدنى الذين يتقاضون 20000دج، وهي الأجور الدنيا او الحد الأدنى للأجر، التي لا تزال ثابتة عند 20000دج، انظر الجدول رقم(04) تطور الاجر الوطني الأدنى المضمون –أ.و.أ.م- صفحة (117)، وتمثل هذه الفئة أيضا ذو الدخل المتوسط، وهم العاملين ذو المستوى التعليمي المتوسط او الأعوان المهنيين والإداريين، ويختلف متوسط الاجر الصافي في الجزائر بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويقدر بشكل عام حوالي 43500دج، وتعبر هذه الأجور عن الظروف الاقتصادية والتضخم للمجتمع، ومدى تأثيره على القدرة الشرائية للأفراد ومدى تلبيتهم لحاجاتهم واتخاذ قراراتهم الشخصية، وهذا ما توصلت اليه احدى الدراسات، التي أشارت الى ان ضعف الدخل الفردي للشباب يؤدي الى تأجيل فكرة الزواج، وتمديد فترة الاستعداد للزواج، والتي أصبحت تأخذ منهم الوقت الكثير، في ظل التزايد المستمر لتكاليف الزواج، وغلاء المعيشة وتزايد متطلباتها (بدليو، 2019، صفحة 436)

في حين جاء في المرتبة الثانية ذو الدخل 80000دج فأكثر بنسبة 23,4%، وهم عادة يمثلون الموظفون في القطاع الخاص، بالإضافة الى بعض الرتب العليا وأساتذة التعليم العالي، وأصحاب الاعمال الحرة من تجار وغيرهم، اما في المرتبة الثالثة فهم فئة من لا يملكون حتى دخل، و يمثلون الافراد البطالين والماكثات في البيت بنسبة 22,8%، اما في المرتبة الرابعة نجد أصحاب الدخل بين 50000دج-70000دج بنسبة17,1%، وهم غالبا يمثلون الموظفون ذو الاجر الأعلى من العاملين في قطاع الصحة والأساتذة والرتب العليا والكوادر والإطارات، وقد اثبتت العديد من الدراسات ان قيمة الدخل ترتبط بالمستوى المعيشي وتسريع قرار الزواج، حيث يمكن لأصحاب الدخل المرتفع تلبية حاجياتهم الأساسية من سكن ودفع تكاليف الزواج، والقدرة على تحمل المسؤولية، كما يزيد من فرص إيجاد الشريك المناسب، كما يسهم في تحقيق الاستقرار المادي والاسري، كما قد يرفع سقف التوقعات لدى الافراد في اختيار الشريك، وتتسع الخيارات مما يتطلب وقتا اكثر للعثور على شريك مناسب.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

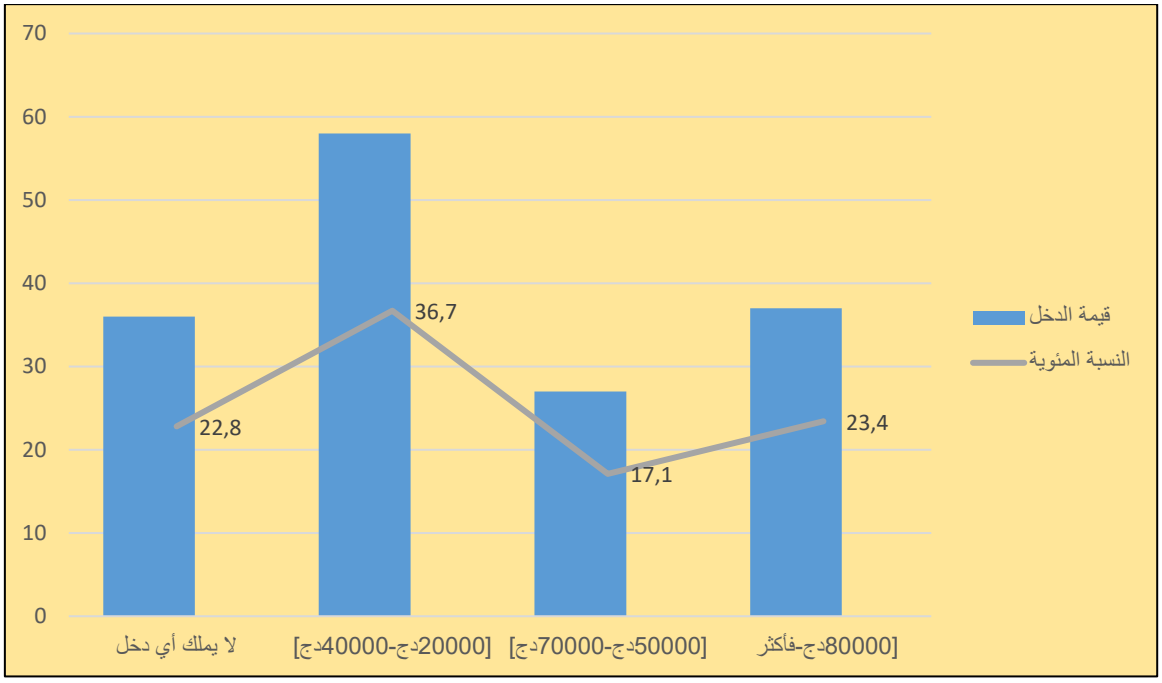

الشكل 33: أعمدة بيانية تمثل قيمة الدخل الفردي للمبحوثين

المصدر: إعداد الباحثة

6-إذا كان الوالدين على قيد الحياة:

الجدول 23: يوضح إذا ما كان والدي المبحوثين على قيد الحياة

الاحتمالات	الام		الاب	
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	117	%74,1	107	%67,7
لا	41	%25,9	51	%32,3
المجموع	158	%100	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين والديهم او احد والديهم على قيد الحياة، حيث بلغت نسبة الام 74,1%، ونسبة الاب 67,7%، وهي تدل على استقرار الاسرة وتوازنها الاجتماعي والنفسي والعاطفي، كما يؤدي الوالدين دورا أساسيا في عملية تنشئة وتوجيه الأبناء ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وادماجهم في المجتمع كأعضاء فاعلين، كما يتحمل الوالدين تلبية الحاجيات المادية للأبناء ومساعدتهم، وتأتي في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين والديهم او احد الوالدين متوفى

بنسبة 25,9% للام، ونسبة 32,3% للاب، ويعتبر وفاة الوالدين أو احدهما حسب النظرية التطورية أحد اهم مراحل دورة حياة الأسرة، ويؤدي غياب الوالدين او أحدهما الى فقدان الاسرة لاستقرارها وتوازنها كما تؤدي الى اضطرابات نفسية وعاطفية للأبناء، وافتقادهم للتوجيه والرقابة والتشجيع، والى عدم الاستقرار المادي وعدم تلبية مختلف الحاجيات مما يؤثر على قراراتهم وتوجهاتهم الشخصية في بناء المجتمع، وقد اثبتت العديد من الدراسات ان للوالدين دور في الاستقرار الاسري ودعم الابناء خاصة فيما يتعلق بقرارات الزواج، وقد أشارت بعض المراجع الى ان الافراد الذين يقطنون مع والديهم يعيشون في حالة استقرار اجتماعي، وهو ما ييسر لهم القيام بعملية التنشئة الاجتماعية الملائمة، كما يتمتعون بالرفقة والصحبة الوالدية (قاسمي و خرفان، 2020، صفحة 123)

7-السكن مع الاسرة:

الجدول 24: توزيع المبحوثين حسب طبيعة السكن مع الاسرة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
مع الاسرة	152	%96,2
سكن مستقل	06	%3,8
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاق من بيانات الجدول، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين يسكنون مع اسرهم بنسبة 96,2%، هذا يدل على ان الفرد الجزائري لايزال يتمسك بأسرته، وارتباطه بوالديه وافراد اسرته وقيامهم بأدوارهم من مهام ومسؤوليات تجاه بعضهم البعض، والمشاركة في اتخاذ القرارات مما يعزز علاقاتهم وتفاعلاتهم، والحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، التي لها دور في تشكيل بنية شخصية الافراد واستقرارهم النفسي والعاطفي، وتحديد توجهاتهم والتأثير على قراراتهم والتكيف مع المجتمع، خاصة وان المجتمع الجزائري يواجه عدة تحديات تهدد امن واستقرار الاسرة، كما تدل النتائج أيضا على ان اغلبية المبحوثين لا يملكون سكنا خاصا، وهذا ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية حيث تبين أن جل المبحوثين لا يملكون سكنا خاصا، وهذا ما يؤشر لتأخرهم عن الزواج فالسكن يبقى أحد العوائق الكبيرة لتأخر الزواج، كما يمكن ان نقر ان الزواج سيمتد تأخره الى سنوات أخرى أو ان يؤجل، ويعتبر السكن هو أحد المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري، وخاصة في المناطق الحضرية الكبيرة، كما لا تسمح القدرة الشرائية بشراء سكن بل حتى

الايجار لارتفاع اسعاره (بن عاشور ط.، 2018، صفحة 129)، وتأتي في المرتبة الثانية نسبة قليلة من الافراد الذين يسكنون في سكن مستقل بنسبة 3,8%، وهي نتيجة تفكك العلاقات الاسرية وتراجعها، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الفجوة بين جيل الآباء وجيل الأبناء، وعدم وجود حوار وتفاهم كما قد يشعر الأبناء بالضغط المادي والمسؤولية تجاه أسرهم، او عدم القدرة على تحقيق طموحاتهم فيفضلون الانفصال عن اسرهم واستقلالهم التام، مما يجعلهم يواجهون صعوبات نفسية واجتماعية في بناء العلاقات، ويعتبر السكن الغير مستقل من اهم أسباب التأخر في سن الزواج، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات.

8-عدد أفراد الاسرة:

الجدول 25: يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين

عدد أفراد الاسرة	التكرارات	النسبة المئوية
[05- 01]	66	%41,8
[10-06]	86	%54,4
[11 -فأكثر	06	%3,8
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من معطيات الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين عدد أفراد أسرهم محصور في الفئة بين 06 الى 10، أفراد والتي تمثل نسبة 54,4%، وهذا ما يشير الى وجود اسر من متوسطة الحجم الى كبيرة الحجم، وحسب ما أشارت اليه المعطيات الإحصائية ان متوسط حجم الاسرة هو أكثر من 6 اشخاص انظر الصفحة(204)، وتأتي في المرتبة الثانية فئة من 01 الى 05 افراد بالأسرة والتي تمثل 41,8%، في حين مثلت فئة 11 فرد فما فوق نسبة 3,8%، وهي اسر كبيرة الحجم، تضم في العادة أكثر من اسرة نووية، فالأفراد الذين يعيشون في إطار اسرة كبيرة يكون اهتمام الاسرة بهم قليل، وتؤثر على مستوى التحصيل العلمي، وزيادة معدلات الفقر خاصة في حالات الدخل الضعيف، وزيادة الطلبات والاحتياجات المادية ويزيد من مستوى التوتر في الاسرة و يؤدي الى ظروف معيشية صعبة، وعدم إشباع حاجات الافراد، مما يؤثر على شخصيتهم و قراراتهم و توجهاتهم، حيث اثبتت العديد من الدراسات انه كلما زاد حجم الاسرة كلما زاد معدل الفقر، وصعوبة الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، والتمكين الاقتصادي مما ينعكس على سن الزواج وتأخره، **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

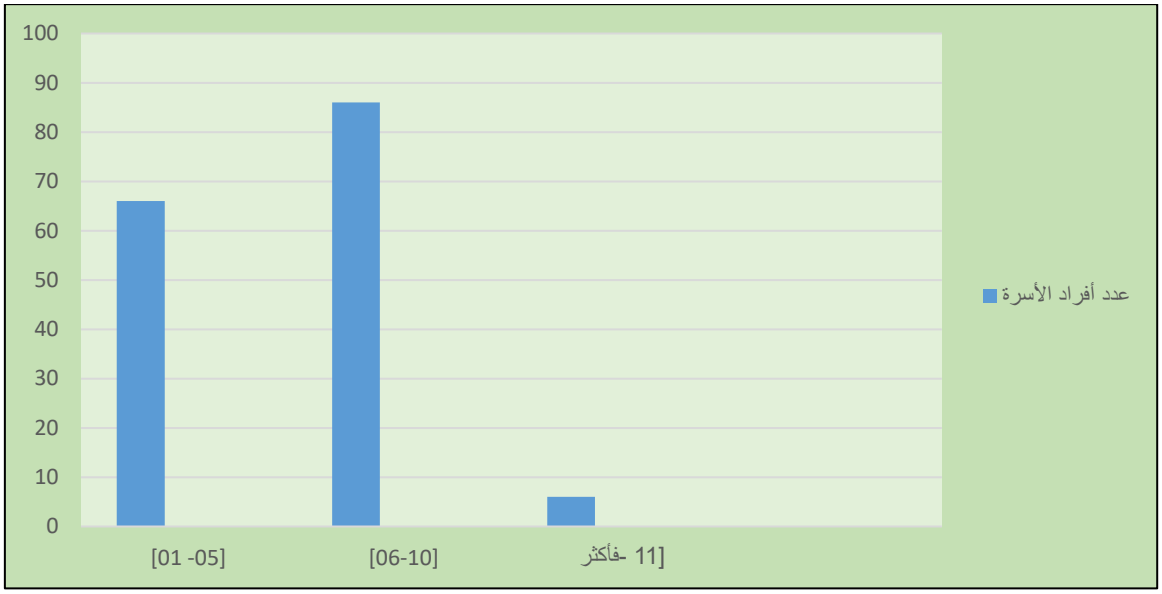

الشكل 34: أعمدة بيانية تمثل عدد أفراد أسر المبحوثين

المصدر: إعداد الباحثة

1-2عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: **مساهمة المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري**

من خلال هذا المحور نتعرف على أهم الخصائص الثقافية للأسرة، وربطها بخصائص مفردات البحث والذي يعطينا مؤشرا حول المستوى الثقافية للأسرة، ومساهمته كمحدد لتأخر سن زواج المبحوثين:

9-إذا كان من عادات وتقاليد الاسرة تزويج الأبناء في سن مبكرة:

الجدول 26: يوضح إذا كان من عادات وتقاليد أسرة المبحوثين تزويج الأبناء في سن مبكرة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	26	%16,5
لا	132	%83,5
المجموع	158	%100
في حالة الإجابة نعم		
الاستقرار الاسري	20	%43,5
إنجاب الأطفال	26	%56,5
المجموع	*46	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين ليس من عادات أسرهم تزويج الأبناء في سن مبكرة بنسبة 83,5%، وتعبر هذه النسبة عن تراجع الزواج المبكر، وتغير عادات وتقاليد الاسرة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي عرفتها الاسرة الجزائرية وانتقالها من التقليدية الى الحديثة، وتراجع سلطة الوالدين على قرارات الأبناء، وتغير القيم والنظرة للزواج، وتحديد سن الزواج قانونيا، وكنتيجة لانتشار التعليم والبطالة وغلاء المعيشة، أصبح يزوج الأبناء متى كانوا مستعدين ماديا للزواج، وهذا ما يؤثر على بناء المجتمع من حيث ارتفاع سن الزواج وانتشار العنوسة، وتراجع الخصوبة وارتفاع نسبة الشيخوخة، وتقلص اليد العاملة وزيادة معدلات الهجرة، "ويؤكد الباحث مصطفى بوتفنوشت أن الزواج المبكر يشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية التقليدية، فالثقافة السائدة تجعل الشابة تخشى أن تبقى مدة طويلة عزباء، فالعزوبية وفق النظرة الاجتماعية السائدة هي بمثابة خطر من ناحية الوقوع في أفعال غير شرعية" (تركي، 2015، صفحة 104)

كما يضيف الباحث عبيدي توفيق ان تراجع الزواج المبكر في الجزائر أدى الى تأخر الزواج لدى الجنسين، ويرجع ذلك الى تأثر العادات والتقاليد المرتبطة بالزواج والاسرة بالتحولات الاجتماعية والثقافية، مما أدى الى التخلي عن بعض العادات والقيم التي كانت منتشرة (لونيسي، 2024)، أما نسبة16,5% تعبر عن المبحوثين الذين من عادات اسرهم تزويج الأبناء في سن مبكرة، وهذا يدل على التمسك والحفاظ على العادات والتقاليد، وسلطة الوالدين على قرارات الأبناء، ففي الماضي كانت الاسرة التقليدية تزوج أبناءها في سن مبكرة حفاظا لعفة الفتاة وحصانة للشباب، كما يوفر الاستقرار الاسري والدعم الاقتصادي، وإنجاب أكبر عدد من الأطفال الأبناء في سن مبكرة، ويعزز الاستقرار النفسي والعاطفي وهذا ما ينعكس على بناء المجتمع ديموغرافيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا، في خضم تراجع عادة تزويج الابناء في سن مبكرة في المجتمع، جعلنا نتسأل على اذا ما كانت لا تزال من عادات الاسرة تزويج الأبناء من دائرة الأقارب، ومدى تقبل الأبناء.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

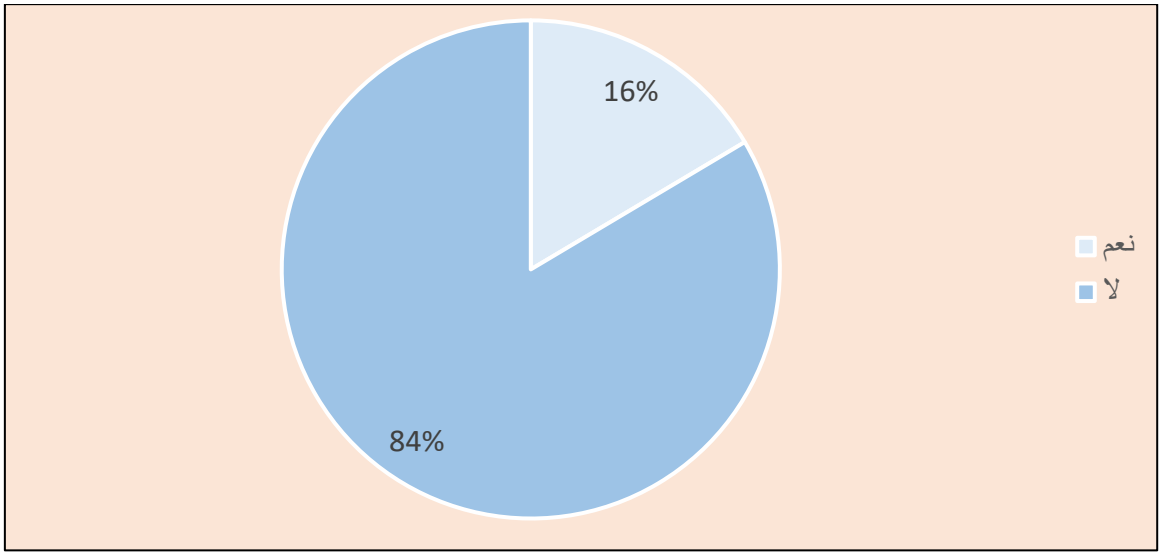

الشكل 35: دوائر نسبية تمثل إذا كان من عادات وتقاليد أسرة المبحوثين تزويج الأبناء في سن مبكرة

المصدر: إعداد الباحثة

10-قبول الزواج من دائرة الأقارب إذا كانت من عادات الاسرة

الجدول 27: يوضح قبول الزواج من دائرة الاقارب إذا كانت من عادات الاسرة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	30	%19,0
لا	128	%81,0
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بنعم لماذا		
الحفاظ على الروابط القرابية	16	%33,3
الحفاظ على الإرث والعادات	06	%12,5
المعرفة الجيدة بأهل الشريك	23	%47,9
تقديم بعض التنازلات	03	%6,3
المجموع	*48	%100
في حالة الاجابة بلا لماذا		
الابتعاد عن الخلافات الاسرية	78	%50,6
تفادي الامراض الوراثية	13	%8,4
تحسين النسل	06	%3,9
تكوين علاقات جديدة	57	%37,0
المجموع	***154**	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يقبلون الزواج من دائرة الأقارب بنسبة 81,0%، نتيجة تغيرات الاسرة الجزائرية وانتقالها من التقليدية الى الحديثة، وتطور الحياة الاجتماعية وتغير الأدوار والوظائف الاسرية، وتراجع العلاقات والروابط، وانفتاح الافراد على العالم الخارجي، والابتعاد عن العادات والتقاليد، حيث كان الزواج من أبناء العمومة والخؤولة منتشرا، أصبح الافراد يفضلون الزواج من خارج دائرة الأقارب، للابتعاد عن الخلافات الاسرية بالدرجة الأولى، وهذا ما أجاب عليه معظم المبحوثين، وجاء بالدرجة الثانية البحث عن تكوين علاقات جديدة، في حين جاء في الدرجة الثالثة بسبب تفادي الامراض الوراثية، وفي الدرجة الرابعة لتحسين النسل، فتغير وظيفة الاسرة وتراجع سلطتها في تزويج الأبناء من دائرة الأقارب، أدى بالأفراد الى البحث عن شريك الحياة خارج النطاق العائلي، مما جعل الاختيار صعبا ويأخذ وقتا أطول، وهذا ما يتفق مع إحدى الدراسات السابقة التي أشرنا إليها ان الابتعاد عن العادات والتقاليد والدين وتغير وظائف كبار السن، أصبح يفضل الزواج خارج نطاق الأقارب والجماعة، كما يرغب الافراد في التنوع الثقافي والعرقي لتحسين النسل، فأصبح الشاب هو من يبحث عن شريكة حياته بمعايير يرسمها هو في مخيلته (بداوي و بويعلى، 2025، 84)

أما المبحوثين الذين يبقلون الزواج من دائرة الأقارب اذا كانت من عادات وتقاليد الاسرة فيشكلون نسبة 19,0%، لمعرفتهم الجيدة بأهل الشريك وهذا ما أجاب عليه المبحوثين بالدرجة الأولى، في حين جاء في الدرجة الثانية بسبب الرغبة في الحفاظ على الروابط القرابية، وجاء في الدرجة الثالثة من اجل الحفاظ على الإرث والعادات، وجاء في الدرجة الرابعة من اجل تقديم بعض التنازلات، وتدل هذه الإجابات على تمسك الاسرة بعاداتها وتقاليدها في تزويج الأبناء من دائرة الأقارب، وانتقالها من جيل الى آخر والحفاظ على الإرث لصفاء ونقاء رابطة الدم، وتعزيز الروابط القرابية والعلاقات الاجتماعية، ما يجعل الافراد يتزوجون في سن مبكرة، فوظيفة الاسرة ودورها وسلطتها جعلنا نتسأل عن من يختار شريك الحياة.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

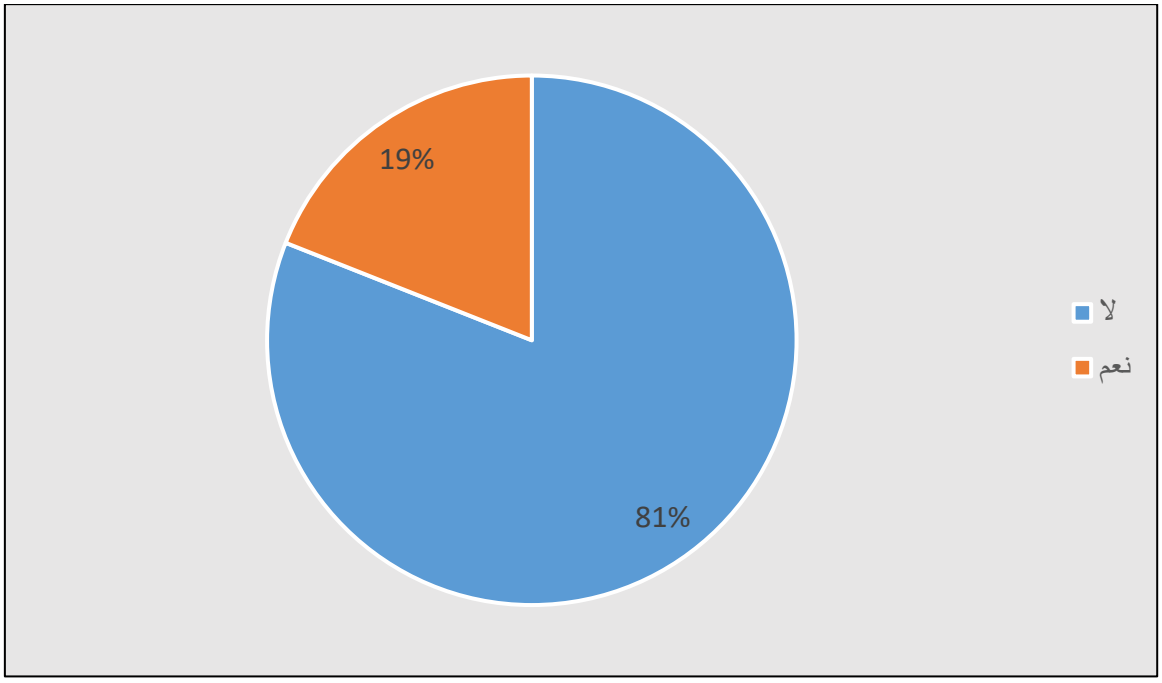

الشكل 36: دائرة نسبية تمثل قبول الزواج من دائرة الاقارب إذا كانت من عادات الاسرة

المصدر: إعداد الباحثة

11-عادات وتقاليد الاسرة في اختيار الشريك

الجدول 28: يوضح عادات وتقاليد الاسرة في اختيار الشريك

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
اختيار شخصي	82	%51,9
اختيار الأهل	16	%10,1
معا	60	%38,0
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين يكون الاختيار شخصي في أسرهم بنسبة 51,9%، وتدل هذه النسبة على تراجع اختيار الاهل للشريك، كما يعكس التغير العميق في بنية المجتمع الجزائري، نتيجة تداخل العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية اثرت على النسق الاسري، فتحرر الافراد من سلطة الاهل، وتراجع العادات والتقاليد، وانتشار التعليم

والوظائف وزيادة الاستقلالية والفردية، جعل من الافراد يختارون شريك حياتهم من نفس اهتماماتهم وقيمهم وتفكيرهم، مما أدى الى تأخرهم في سن الزواج الى حين إيجاد الشريك المناسب، وهذا هذا ما يتفق مع إحدى الدراسات التي أشارت الى ان من معطيات الحياة التي يشهدها المجتمع الجزائري، أصبح الاختيار للزواج في العائلة الجزائرية الحديثة يقوم أساسا على مبدأ حرية الاختيار في الزواج وعلى تقلص دور الاهل في عملية الاختيار، وأصبح الاختيار للزواج يقوم على مقاييس جديدة (بن عمار ، 2021، صفحة 165)، ورغم ذلك لا تزال بعض الاسر تتمسك بعاداتها وثقافتها، ودورها ووظيفتها في اختيار الشريك، وهذا ما أعرب عليه نسبة 10,1%، من إجابات المبحوثين وهو ما يعبر عن قوة العلاقات والروابط الاسرية ومكانة الزواج المقدسة، ودور الاسرة وسلطتها في الحفاظ على وظيفتها في استقرار الفرد والمجتمع، ورغم هذا نجد دائما الخيار الوسط في اختيار الشريك مع الاهل، وهو ما أجاب عليه المبحوثين بنسبة 38,0%، وهو يدل على درجة عالية من الحوار الاسري، وعلى العلاقات الاسرية المتينة المبنية على التفاهم والتشاور، إلا ان الاختيار الشخصي للشريك غالبا ما يتم وفق معايير جعلنا نتسأل عنها.

12-أساس يتم أساس الاختيار الشخصي للشريك

الجدول 29: يوضح اساس الاختيار الشخصي للشريك

أساس الاختيار الشخصي	التكرارات	النسبة المئوية
المال	12	%6,0
الدين	50	%25,0
الجمال	65	%32,5
الحسب والنسب	73	%36,5
المجموع	*200	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاق من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين يتم الاختيار الشخصي للشريك على أساس معيار الحسب والنسب بنسبة 36,5%، حيث تعبر هذه الإجابات على أهمية المكانة الاجتماعية للشريك، واهمية اصله وانتمائه القبلي والشرف والكرم والاخلاق، حيث كان

ينظر في الاسرة التقليدية للحسب والنسب امرا ضروريا في اختيار الشريك، حفاظا على مكانتها الاجتماعية، كما يحقق التوافق من حيث العادات، واللغة والعرف، ويرتبط هذا المعيار بثقافة وتاريخ الاسرة، كما يحقق في بعض الأحيان التحالفات ضد العدو، ورغم ان الحسب والنسب مازال معيارا للاختيار في الاسرة الحديثة، الا ان التغيرات المجتمعية وزيادة الوعي والتعليم، والانفتاح والاستقلالية وخروج المرأة للعمل، زاد من معيار الجمال واحتلاله للمرتبة الثانية بعد الحسب والنسب، حيث بلغت نسبة إجابات المبحوثين نسبة 32,5%وتعبر هذه الإجابات عن تغير معايير الاختيار للزواج، وبروز معيار الجمال والشريك المثالي، والجسد المثالي، ففي الاسرة التقليدية لم يكن للجمال أهمية في الاختيار، كما لا يعتبر معيار أساسيا، ومع تطور الحياة الاجتماعية، وانتقال الاسرة من التقليدية الى الحديثة، وبروز مواقع الاعلام والتواصل الاجتماعي تغيرت النظرة للشريك، واصبح الجمال معيار للاختيار، الا انه لا يضمن الزواج الناجح ولا يزال يعتبر خيارا ثانويا وفي ظل البحث عن الشريك المثالي يتأخر الافراد في سن الزواج، ورغم ان الدين الإسلامي حث على الزواج بذات الدين، حسب الحديث قال الرسول صلى الله عليه وسلم:" تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولجمالها، ولحسبها، ولدينها؛ فاظفر بذات الدين تربت يداك"، الا انه تراجع حسب إجابات المبحوثين الى المرتبة الثالثة بنسبة 25,0%، من حيث انه معيار للاختيار للزواج، ويعتبر الدين معيار أساسيا في الاختيار، لما يحققه من استقرار نفسي وعاطفي، واساس المودة والرحمة والعشرة الطيبة بين الزوجين، والتنشئة السليمة للأبناء، فهو يساعد على استقرار المجتمع ووقايته من المشكلات والسلوكات الغير مرغوبة، ورغم ما جاء في الحديث ان المال يأتي في المرتبة الأولى الا انه جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 6,0%، وتعبر هذه النسبة عن الافراد الذين يبحثون عن الاستقلال المادي، وتحسين ظروفهم المعيشية، او لتحقيق التكافؤ الاقتصادي، الا انه في ظل البحث عن شريك على أساس معيار المال يؤخر الافراد في سن الزواج، ونظرا لاحتلال معيار الحسب والنسب المرتبة الأولى جعلنا نتسأل اكثر حول أهمية الانتماء القبلي في عملية الاختيار للزواج.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

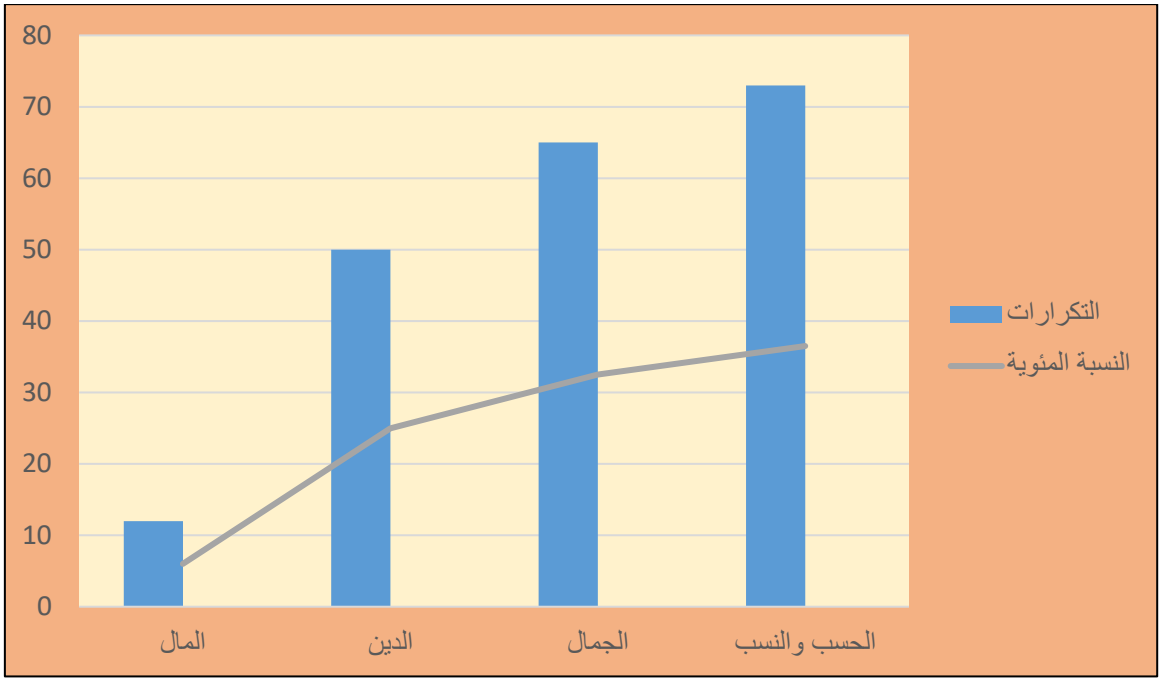

الشكل 37: أعمدة بيانية تمثل اساس الاختيار الشخصي للشريك

المصدر: إعداد الباحث

13-إذا ما كان الانتماء القبلي والعرقي معيار اساسي أثناء عملية الاختيار للزواج (شاوي، قبائلي، مزابي، عربي .....)

الجدول 30: يوضح إذا ما كان الانتماء القبلي والعرقي معيار اساسي أثناء عملية الاختيار للزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	75	%47,5
لا	83	%52,5
المجموع	158	%100
في حالة الإجابة نعم		
لاختلاف عادات وتقاليد الزواج	65	%52,4
لاختلاف قيمة المهر	34	%27,4
لاختلاف مراسيم الزفاف	25	%20,2
المجموع	*124	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يعتبرون الانتماء القبلي معيار اساسي أثناء عملية الاختيار للزواج، وهذا بنسبة 52,5%، وهذا نتيجة انتقال الاسرة من التقليدية الى الحديثة والتغير الثقافي الذي أصابها، كما تعبر عن ضعف الروابط الاسرية ودورها في الحفاظ على تماسك الجماعة وقلة التفاعل، فالزواج من خارج القبيلة يعتبر منفذا لدخول عادات وتقاليد جديدة وتآكل الهوية الثقافية للأسرة، وبالتالي المجتمع كون الاسرة جزء من الكل، في حين أجاب نسبة 47,5%، ان الانتماء القبلي معيار مهم في عملية الاختيار للزواج، وذلك نتيجة لعدة أسباب يأتي في المرتبة الأولى، بسبب اختلاف عادات وتقاليد الزواج، حيث تختلف من مجتمع الى اخر ومن جماعة الى أخرى، ويكون عادة سبب لرفض الزواج من قبيلة أخرى، اما السبب الثاني لاختلاف قيمة المهر، حيث تختلف قيمة المهور من جماعة الى أخرى قد تصل في بعض الأحيان الى مهور مبالغ فيها، لذلك تعد سببا لعدم قبول الزواج من انتماء قبلي أخر، اما السبب الثالث هو اختلاف مراسيم الزفاف، حيث تختلف بعض عادات وتقاليد الزفاف من جماعة الى أخرى، وتعد البعض منها غير مقبول اجتماعيا لدى الجماعة الأخرى، لذلك تعد سببا لعدم تقبل الزواج، وتعبر هذه الأسباب عن مدى أهمية اختيار الشريك من نفس الانتماء القبلي، حيث تعتبر العادات والتقاليد إرثا ثقافيا للأسرة تستمر من جيل الى آخر عبر الزواج، كما يعتبر الزواج من نفس الانتماء القبلي تعزيزا للعلاقات والروابط الجماعية، وحفاظا على مكانة الأسرة وعاداتها، ألا تتزوج القبلية من الحضري ولا الشريفة من غير الاشرف حفاظا على الأنساب، او اشتراط الاسرة كما تعتبر وسيلة للحفاظ على توازن واستقرار المجتمع وتعزيز التماسك والتكافل الاجتماعي، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة الى أن عادة اشتراط ابن او ابنة القبيلة أو العرش، امتدت الى بعض الأسر الجزائرية في وقتنا الحالي، حيث أصبح من أهم المقاييس التي تشترط لقبول او رفض الخاطب، وتفضل نفس الانتماء الثقافي كقبائلي مع القبائلية مثلا، وإن لم يكن ذلك فهي تفضل أن يبقى الشاب أو الفتاة بدون زواج شريطة أن يتزوج من عرشه (بن عمار ، 2021، الصفحات 165-166) ونشير الى ان بورديو يرى ان طبيعة الاسرة الجزائرية تختلف من منطقة الى أخرى، ويعود ذلك الى تغير الخصائص الاجتماعية واللغوية للعشيرة او القبيلة التي تنشأ فيها او تنحدر منها هذه الاسرة، فالأسرة الأمازيغية القبائلية غير الاسر العربوية المطلة على التل الصحراوي، فلكل منها نمط مميز في بعض التفاصيل والجزئيات خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة والأطفال ونوعية الأدوار الموكلة لهم (لحبيب، 2012، صفحة 16)، ونظرا لأهمية العادات والتقاليد في الزواج جعلنا نتساءل اذا ما كانت سبب لتأخر الافراد عن الزواج.

14-عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تؤخر عن الزواج

الجدول 31: يوضح إذا ما كانت عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تؤخر عن الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	117	%74,1
لا	41	%25,9
المجموع	158	%100
في حالة الإجابة نعم		
تدخل الاهل في اختيار الشريك	34	%20,7
الزواج من داخل دائرة الاقارب	10	%6,1
المبالغة في مراسيم الزفاف والمهور	97	%59,1
من العيب الزواج قبل الاخوة الاكبر سنا	23	%14,0
المجموع	***164**	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا بأن عادات وتقاليد الزواج في اسرهم تؤخرهم عن الزواج وذلك بنسبة 74,1%، وجاء السبب الأول حسب المبحوثين هو المبالغة في مراسيم الزفاف والمهور، فهي من العادات السيئة التي تعرقل الزواج، ولقد جاء صحيح الترمذي عن عمر رضي الله عنه" لا تغلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة كان أولاكم بها رسول الله"، فكثير من الناس يغالى في المهور لمقاصد مذمومة إما متاجرة وطلبا للمال أو مفاخرة وطلبا للرياء، أو مجاراة للأعراف، (ملوكي، 2010، صفحة 03)، في حين جاء السبب الثاني تدخل الاهل في اختيار الشريك، حيث تفرض عادات بعض الاسر اختيار الاهل للشريك، كما جاء السبب الثالث انه من العيب الزواج قبل الاخوة الأكبر سنا، وهي من العادات الغير مرغوبة وتؤخر عن الزواج، وهذا ما أشارت إليه إحدى الدراسات ان لبعض العادات الاجتماعية دورا بارزا في تفشي ظاهرة العنوسة، ومن بين تلك زواج الأخت الكبرى قبل الصغرى، وهي من الأعراف التي عفا عنها الزمن، تتنافى مع ما جاء به الدين، إلا ان هذا لم يمنع الشعوب العربية من ان تتشبث بها رغم ارتفاع نسبة التعليم الظاهري (كركوش و شرادي،

2014، صفحة 273)، اما السبب الرابع ان الزواج من داخل دائرة الأقارب يعتبر عادة سيئة تؤخر عن الزواج، وتؤثر هذه العادات والتقاليد على قرارات الافراد تجاه الزواج بالسلب، وشعورهم بالضغط النفسي والعاطفي والإحباط وتغير النظرة تجاه الزواج، كما تؤدي الى الخلافات اسرية، وكما ترتفع نسبة العزوبة في المجتمع بإعادة انتقال نفس العادات دون إصلاحها مما يضر المجتمع، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 25,9%، من الافراد بان عادات وتقاليد اسرهم لا تؤخرهم عن الزواج، وتعبر هذه النسبة عن تراجع العادات والتقاليد في الاسرة من جيل الى آخر، نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية، فالعادة هي فعل يتكرر عبر الزمن يمارسها اغلبية الافراد حتى تصبح مألوفة ومقبولة اجتماعيا، وعدم انتقالها وتكرارها يؤدي الى خلل في تقبلها وتنعكس على قرارات الافراد تجاه الزواج، فهي تعبر عن الانتماء والهوية الثقافية، وبعضها يكون محبوبا ومرغوبا، وتميز الجماعة عن باقي الجماعات، وتهدف الى تنظيم الحياة الاجتماعية والحفاظ على التراث الثقافي ونقله للأجيال القادمة، إلا انه في بعض الأحيان تقيد بعض العادات والتقاليد الأفراد عن الزواج، ، فعادة ما يؤدي رفض شيء الى ردة فعل تقابلها وذلك ما جعلنا نتسأل اذا ما كان عدم الزواج يقابله علاقات مع الجنس الاخر. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

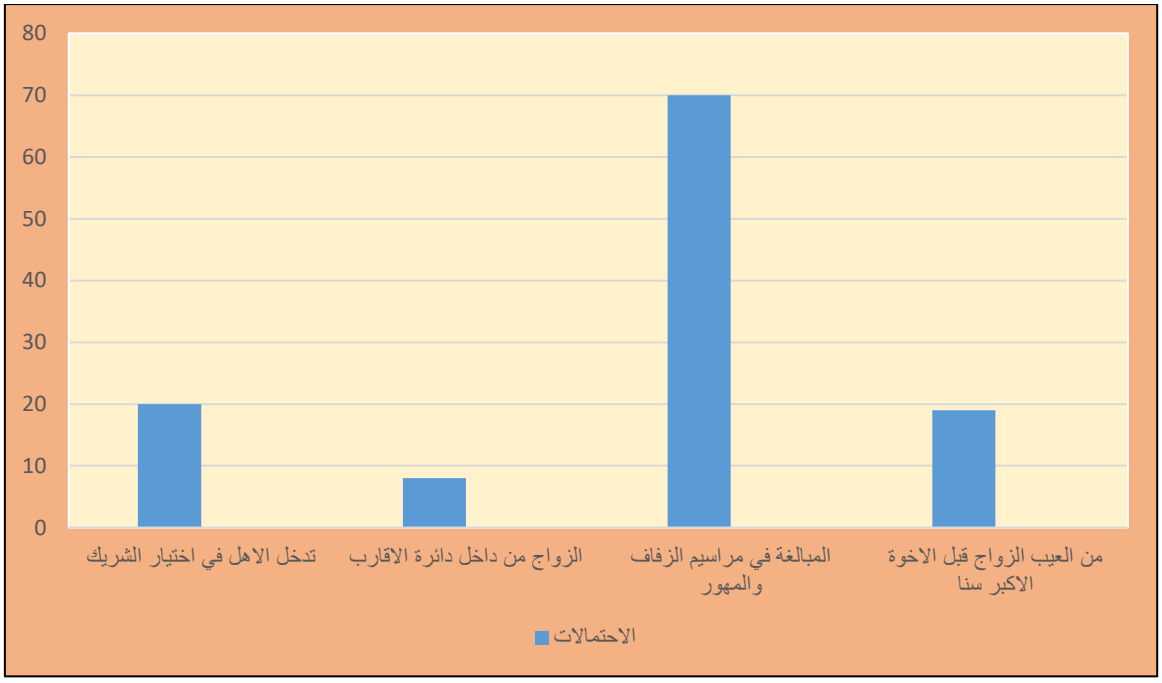

الشكل 38: منحنى بياني يمثل إذا ما كانت عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تؤخر عن الزواج في حالة الإجابة بنعم

المصدر: إعداد الباحثة

15-إذا ما كان هناك تعارف او صداقات مع الجنس الآخر

الجدول 32: يوضح إذا ما كان هناك تعارف او صداقات مع الجنس الآخر

الاحتمالات	في حالة الاجابة بنعم هل ذلك من أجل	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	الزواج	45	%50,6
	علاقة عابرة	29	%32,6
	علاقة افتراضية عبر الانترنت	15	%16,9
	المجموع	89	%56,3
لا		69	%43,7
المجموع		158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين لديهم تعارف أو صداقات مع الجنس الآخر بنسبة 56,3%، وتعبر هذه النسبة عن مدى الابتعاد عن عادات وتقاليد الاسرة، خاصة القيم والاخلاق الدينية المرسخة في تراث المجتمع الجزائري عامة، فعندما تخالف التصرفات والقرارات المبادئ الدينية تصبح مرفوضة اجتماعيا، إلا ان التغيرات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها الاسرة عبر انتقالها من التقليدية إلى الحديثة، جعلها تفقد بعض سلطتها مقابل زيادة اهمية قرار الافراد، وزيادة الحرية والاستقلالية، مما ادى إلى تغير النظرة إلى الزواج، والبحث عن العلاقات وإشباع الحاجات النفسية والعاطفية والجنسية خارج الاطر المتعارف عليها، وقد عبر المبحوثين بنسبة كبيرة ان بعض هذه العلاقات هي من اجل الزواج، وعبر البعض الاخر على انها علاقات عابرة، وفي المرتبة الاخيرة انها علاقات افتراضية عبر الانترنت، ولكن قليل ما تنجح هذه العلاقات وتكلل بالزواج، فانتشار هذه العلاقات تؤدي إلى مشكلات اجتماعية خطيرة، كالخيانة الزوجية والاطفال غير شرعيين، والامهات العزبات، وفقدان الهوية وتراجع فكرة تكوين اسرة التي هي اساس بناء المجتمع، والخلية الاولى التي يتكون منها المجتمع، مما يؤثر على استقرار وتوازن الفرد والاسرة والمجتمع، وهذا ما توصلت اليه دراسة سابقة حيث تبين من النتائج الميدانية وجود علاقات افتراضية عبر الانترنت، والتي من شأنها ان تؤثر بشكل كبير على سن الزواج، فالتطور التكنولوجي الحديث أوجد مجالات تفاعل افتراضية جديدة، سهلت امتداد العلاقات الشخصية إلى العاطفية بين الجنسين، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج يؤدي ذلك بالفرد إلى الاندماج

داخل المجتمع الافتراضي مما يشكل لدى الفرد علاقات وقيم خاصة به تشكل مجال لإنتاج وإعادة إنتاج هويته، كما بينت النتائج عن وجود علاقات عاطفية وصداقة مع الطرف الآخر، مما يفتح المجال للشباب لإشباع نزواته وشهواته دون اللجوء إلى الزواج (جحنيط، 2017، الصفحات 237-241)، وهناك مفهوم خاطئ عند البعض وهو ان الزواج لا يكون ناجحا إلا إذا سبقه حب بين الطرفين، مما يستدعي إقامة علاقة لفترة طويلة يتعرف كل واحد على الآخر، ويفهم شخصيته ويقع في شراك حبه، ولا شك أن هذه العادة محرمة في الشرع، وكثير من هذه العلاقات باءت بالفشل بعد أن اطلع كل واحد على عيوب الآخر (ملوكي، 2010، صفحة 6)، في حين عبر نسبة 43,7%، من المبحوثين انه لا يوجد هناك صداقات وتعارف مع الجنس الآخر، وهذا يعبر عن مدى تمسكهم بالقيم الأخلاقية، ورفضهم إقامة علاقات خارج الأطر المتعارف عليها، في حين جعلتنا إجابة الغالبية حول كونهم لديهم علاقات وصداقات مع الجنس الاخر نتساءل حول اذا ما كانت الاسرة تقبل الزواج بشريك أجنبي.

16-قبول الاسرة في حالة الرغبة في الزواج بشريك أجنبي

الجدول 33: توضح قبول الاسرة في حالة الرغبة في الزواج بشريك أجنبي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	91	%57,6
لا	67	%42,4
المجموع	158	%100
في حالة الإجابة بلا هل ذلك بسبب		
الهجرة والاستقرار خارج الوطن	44	%33,6
اختلاف الدين والعادات	10	%6,9
ضياع الاولاد والاسرة	90	%62,5
المجموع	*166	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين اعربوا انه في حالة رغبتهم الزواج بشريك أجنبي فإن اسرهم ستقبل بنسبة 57,6%، وتختلف الدوافع

باختلاف الاسر حيث يعتبر الشريك الأجنبي مناسبا في بعض الأحيان، خاصة عندما يواجه الافراد ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية صعبة، فالهروب من غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج وضغوط العادات والتقاليد، يجعل من الافراد يبحثون عن شريك أجنبي كما يعد الطموح لتحسين الوضع الاجتماعي، والمستوى المعيشي سببا للزواج، وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات الى ان القيم هي المسؤولة على توجيه السلوك وتكوين الآليات الضبطية، كما تتدخل في طبيعة التمثيلات التي يكونها الفرد عن الأمور والمواقف المختلفة، اذ تجتمع العوامل الثقافية الجوهرية الطاردة نحو الهجرة كتضارب القيم الثقافية التقليدية والمعاصرة في المجتمع الواحد وعدم تلبية ثقافة المجتمع الراهنة للحاجات الفردية، إضافة الى انتشار تمثيلات إيجابية نحو الهجرة في المجتمع الجزائري، فالهجرة تعادل النجاح و تحقيق الاحلام والعيش في مجتمع يلبي كل احتياجات افراده، حتى ان الملاحظ في وقتنا الحالي اذا ما سئل الطفل في المرحلة المتوسطة عن طموحاته، تكون الإجابة بالحرقة والهجرة نحو فرنسا، وتتثبت هذه التمثيلات في ذهنية الافراد، كمنجى للبطالة والأوضاع المزرية (سعود و سعيدي، 2020، صفحة 160)

وقد عبر ما نسبته 42,4%، من المبحوثين على ان اسرهم، لن تقبل الزواج بشريك أجنبي، وحسب إجابات المبحوثين فهذا راجع لعدة أسباب، من بينها بالدرجة الأولى الخوف من ضياع الأولاد والاسرة، وتذبذب في التربية واكتساب المعايير المجتمعية، يليها اختلاف الدين والعادات، كسبب ديني وشرعي ثم الهجرة والاستقرار خارج الوطن، وتخلي الافراد عن اسرهم وانتمائهم القبلي، وتعبر هذه الإجابات عن خوف الاسرة من ضياع الأبناء وفشل الزواج، ورغم تقبل الأغلبية الزواج من الشريك الأجنبي، الا انه قد يقع الفرد في اصطدام ثقافي يصعب التكيف معه، وصعوبة في تربية الأبناء لاختلاف الدين والعادات والتقاليد، كما قد يهدد الهوية الثقافية للمجتمع عبر نقل الثقافات الأجنبية، هذه الدوافع نحو الزواج بشريك اجنبي جعلنا نتسأل اذا ما تأثر الزواج في المجتمع بالثقافات الأجنبية.

17-الرأي الشخصي حول تأثر الزواج في المجتمع بالثقافات الأجنبية

الجدول 34: يوضح الرأي الشخصي للمبحوثين حول تأثر الزواج في مجتمعهم بالثقافات الأجنبية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	100	%63,3
لا	58	%36,7
المجموع	158	%100
في حالة الإجابة بنعم هل تأثر ب:		
عادات وتقاليد الاجانب في الزواج	55	%31,8
الجمال والشريك المثالي	18	%10,4
تأخير الزواج للاستمتاع بالحياة	35	%20,2
الحب والعلاقات الغير شرعية	65	%37,6
المجموع	*173	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين عبروا عن رأيهم الشخصي بان الزواج في المجتمع قد تأثر بالثقافات الأجنبية بنسبة 63,3%، وقد جاء في الدرجة الأولى انه تأثر بالحب والعلاقات الغير شرعية، فالبحث عن العلاقات خارج إطار الزواج يعد عاملا من عوامل تأخره، وجاء في الدرجة الثانية انه تأثر بعادات وتقاليد الأجانب في الزواج، وجاء بالدرجة الثالثة انه تأثر بالجمال والشريك المثالي، في حين جاء في المرتبة الرابعة انه تأثر بتأخير الزواج للاستمتاع بالحياة، فقد مرت الاسرة الجزائرية بظروف صعبة، إبان الاستعمار الفرنسي، حيث سعى الى طمس هوية الشعب الجزائري، ودفع الاسر الى الهجرة الى المدينة، واستمرت الهجرة بعد الاستقلال بأعداد كبيرة، وزاد الوعي بأهمية التعليم والانفتاح على الثقافات الأجنبية، خاصة مع تطور تكنولوجيات الاعلام والاتصال، كما تغيرت الأدوار التقليدية للآباء، وتغير النظرة الى الزواج التقليدي، وتدخل الاهل في اختيار الشريك، حيث أصبح الافراد يميلون الى الزواج المبني على العلاقات والحب، والاختيار الشخصي والشريك المثالي، كما اصبح الزواج مرحلة متأخرة بعد الاستمتاع بالحياة، وتحقيق الذات والطموحات الشخصية، وأصبحت الاسرة الحديثة اكثر تقبلا للعلاقات قبل الزواج، وهذا

ما يتفق مع إحدى الدراسات التي أشارت الى للعامل الثقافي دورا بارزا في تغير نظام الزواج، فالانفتاح على العالم الخارجي، يحرر الافراد تدريجيا من سيطرة العادات والتقاليد، حيث ساهم بشكل كبير في إحداث تغيرات عميقة داخل الاسرة (فني، 2023، صفحة 52)، وهذا ما يتفق أيضا مع ما اشارت اليه دراسة سابقة، الى ان الشباب والفتيات أصبحوا يتشربون الكثير من مفاهيم وقيم وأفكار الثقافات الغربية (بن عمار ، 2021، صفحة 167)، ورغم ذلك لازالت بعض الاسر تحافظ على عادتها وتقاليدها، وتمسكها بقيمها حيث ترفض الثقافات الغربية، وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين بنسبة 36,7%، حيث عبروا عن ان الزواج في المجتمع لم يتأثر بالثقافات الغربية حيث لاتزال هذه الأسر تحافظ نظام الزواج، وتعتبره نظام شرعي قائم على أسس دينية وثقافية، لا يمكن التنازل عنها وترفض الزواج القائم على العلاقات كما تخضع لقوانين الجماعة، والأعراف الاجتماعية، ولا يستطيع الافراد الخروج عنها، ويعتبر الزواج تحالف بين اسرتين وليس مجرد زواج، هذا ما جعلنا نتسأل اذا ما كان الافراد يرغبون في شريك من نفس المستوى الثقافي لتحقيق هذا الانسجام والتجانس. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

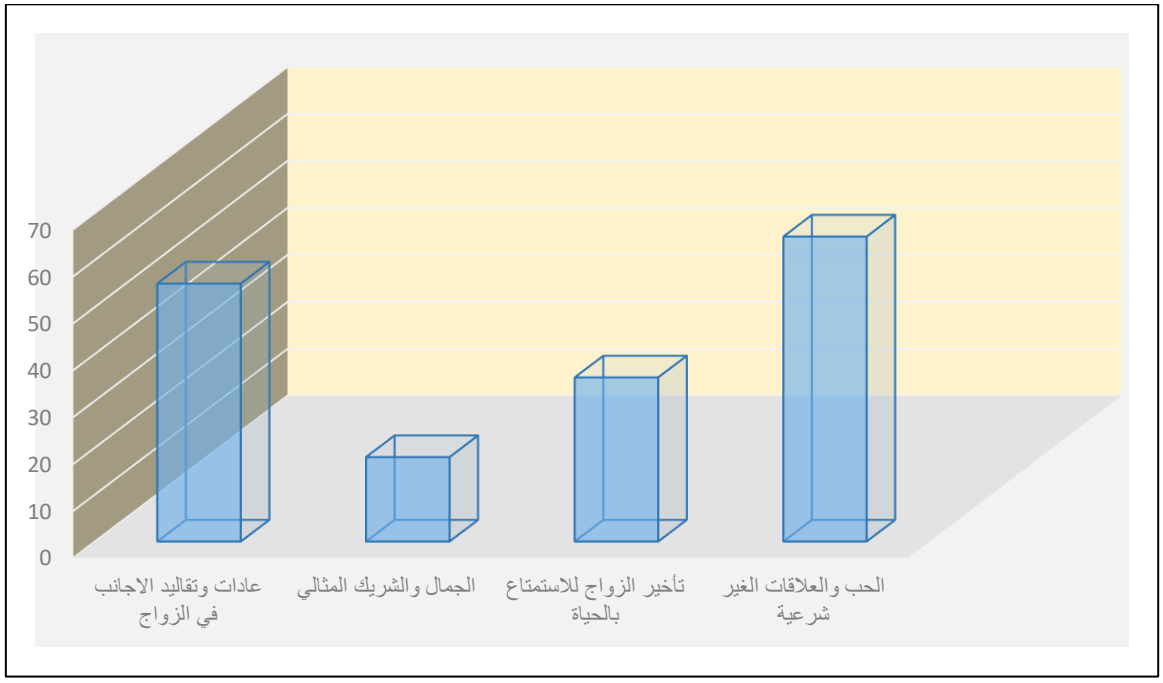

الشكل 39: أعمدة بيانية تمثل الرأي الشخصي للمبحوثين حول تأثر الزواج في مجتمعهم بالثقافات الأجنبية في حالة الإجابة بنعم

المصدر: إعداد الباحثة

18-الرغبة في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة (نفس العادات والتقاليد والدين.....)

الجدول 35: يوضح الرغبة في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	28	%17,7
لا	130	%82,3
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يرغبون في شريك من نفس المستوى الثقافي لأسرهم، بنسبة 82,3%، فقد تشكل العادات والتقاليد ضغطا اجتماعيا على الافراد، مما يجعلهم لا يرغبون في شريك من نفس مستواهم الثقافي، حيث عبروا عن عدم رغبتهم في شريك من نفس المستوى الثقافي لأسرهم، وتعبر هذه النسبة عن الاسر التي تشكل فيها الأعراف والقوانين ضغطا على الافراد، مما يجعلهم يرغبون في التحرر من هذه القيود، حيث يرون ان بعض العادات والتقاليد مرفوضة، نتيجة التشدد والتسلط، او قد عاشوا تجارب فاشلة لإخوانهم او اخواتهم وحتى والديهم، حيث يرون ان للتفاهم والحب والعلاقات، لا علاقة لها بالانتماء القبلي وقانون الجماعة، هذه الرغبة في الزواج من غير مستوى الاسرة الثقافي، يعكس موقفا تحرريا من عادات وتقاليد الاسرة، مما يؤخره عن الزواج، وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية لدراسة سابقة حيث أشارت النتائج الى عدم رغبة الافراد في الزواج بمن يتشاركون معهم في العادات والتقاليد، وتعكس هذه النتائج تراجع نسبة الزواج الداخلي وأثبتت دراسات أخرى تراجع ظاهرة زواج الأقارب عن طريق الزواج المختلط، وأصبحت موضة قديمة لدى الشباب ويعزو ذلك الى التغير الاجتماعي ونظرة الشباب العصرية، والاطلاع على مخاطر زواج الأقارب وعلاقته بالأمراض الوراثية، فكلما زادت درجة القرابة بين الأزواج، وكانوا من نفس البحيرة الجينية الواحدة، ويحملون نفس الصفات الوراثية المعيبة، كلما كانت الفرصة أكثر لانتقال عناصر وراثية معيبة للأبناء (شرقي، 2017، صفحة 486)، وقد عبر المبحوثين بنسبة 17,7%، وتعبر هذه النسبة عن مدى رغبة الافراد في التوافق والانسجام والتجانس الثقافي بين الاسرتين، وهذا ما كان يميز الاسرة التقليدية الجزائرية كما يدل على ان الاسرة الحديثة مازالت تحافظ على إرثها الثقافي، كما يؤدي الزواج بشريك من نفس

المستوى الثقافي الى التفاهم في مختلف عادات وتقاليد الزواج والمهر ومراسيم الزفاف، والى تقليل الخلافات حول مختلف الأمور الاسرية، من أدوار ووظائف وحتى تربية الأبناء، وضمان توافق الاسرتين والحفاظ على الهوية الثقافية، وانتقالها عبر الأجيال مما يخلق استقرار الاسرة والمجتمع، أشرنا في مختلف تساؤلاتنا عن أهمية المحددات الثقافية في تأخير سن الزواج وما لفت انتباهنا هو ارتباط التغيرات الاسرية وقرارات الافراد بالمستوى التعليمي مما جعلنا نتساءل في المحور القادم عن مساهمته في تأخر سن زواج الافراد في المجتمع. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

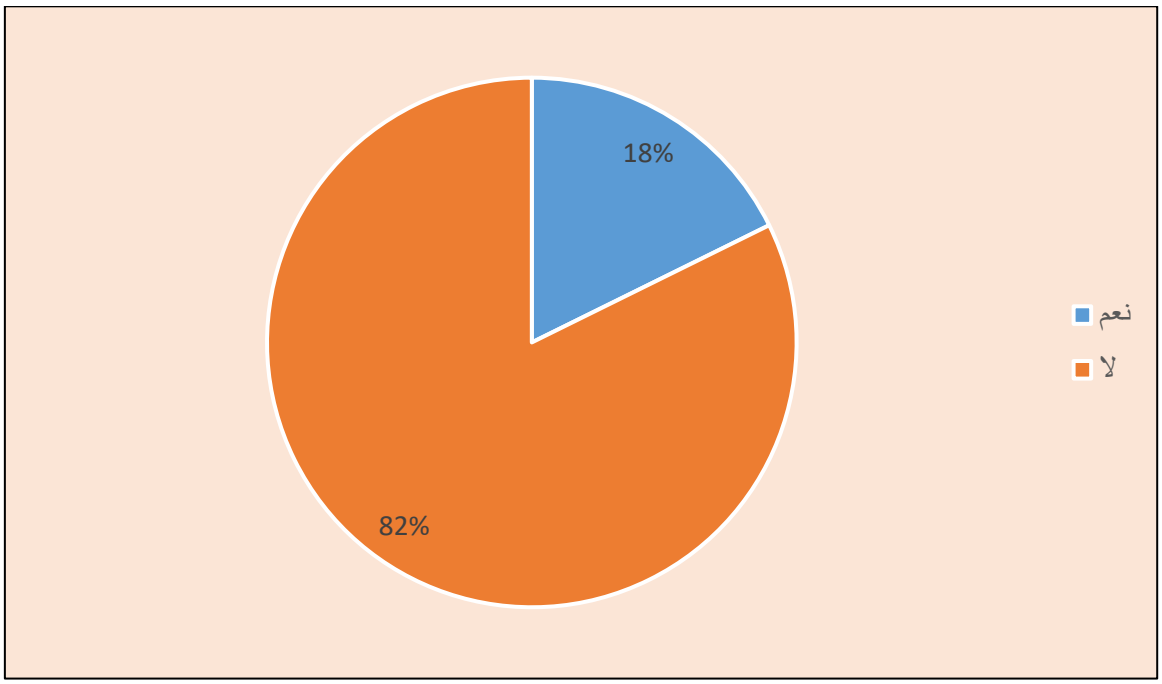

الشكل 40: دائرة نسبية تمثل الرغبة في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة

المصدر: إعداد الباحثة

3-1 عرض وتحليل بيانات المحور الثالث: مساهمة المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

من خلال هذا المحور نتعرف على أهم الخصائص التعليمية للأسرة، وربطها بخصائص مفردات البحث والذي يعطينا مؤشرا حول المستوى التعليمي للأسرة ومساهمته كمحدد لتأخر سن زواج المبحوثين:

19-المستوى التعليمي لأفراد الاسرة

الجدول 36: يوضح المستوى التعليمي لأفراد اسر المبحوثين

المستوى التعليمي	الام		الاب		الإخوة	
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية
دون مستوى	26	%16,5	33	%20,9	02	%1,3
ابتدائي	19	%12,0	34	%21,5	06	%3,8
متوسط	37	%23,4	41	%25,9	25	%15,8
ثانوي	51	%32,3	35	%22,2	33	%20,9
جامعي	23	%14,5	14	%8,9	56	%35,4
دراسات عليا	02	%1,3	01	%0,6	36	%22,8
المجموع	158	%100	158	%100	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من أمهات المبحوثين ذو التعليم الثانوي بنسبة 32,3%، تقابلها اعلى نسبة للتعليم الثانوي عند الإباء بنسبة 22,2%، وتعبر هذه النسبة عن الآباء من جيل الاستقلال حيث زادت مؤسسات التعليم والهجرة من القرى الى المدن، والتحاق الفتيات بمقاعد الدراسة نتيجة لتحسن الأوضاع الاجتماعية للأسرة وزيادة مستوى الوعي، وانتقالها من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي، وبروز الوظائف والمهن، مما جعلها تتجه الى النظام التعليمي كوسيلة لتحقيق الطموحات المهنية، والوظائف المرموقة، ويأتي في المرتبة الثانية نسبة التعليم المتوسط عند الأمهات بنسبة 23,4%، تقابلها نسبة الاباء بنسبة 21,5%، وتعبر هذه النسبة عن اتجاه الذكور للحياة المهنية والزواج، والإناث للزواج عامة حيث لم يكن يسمح للفتاة استكمال دراستها مقابل تأخر سن زواجها، كم لم يعطى للتعليم أهمية كبيرة، وهذا ما عبرت عليه نسبة التعليم الابتدائي عند الأمهات بنسبة 12,0%، تقابلها نسبة الآباء بـ 21,5%، وتعبر هذه النسبة عن التسرب المدرسي آنذاك، والتخلي عن مقاعد الدراسة، وتوجه الذكور للعمل، والإناث للزواج او المكوث بالبيت، في حين جاءت نسبة دون المستوى في المرتبة الثالثة عند الأمهات بنسبة 16,5%، تقابلها نسبة الآباء بـ 20,9%، وتعبر هذه النسبة عن الفئات التي لم تسمح لها الظروف الاجتماعية

والاقتصادية آنذاك بالالتحاق بالمدارس، وهم غالبا من سكان الأرياف آنذاك، وخاصة عند الجماعات المتشددة، حيث لم يكن يسمح للفتاة بالتعليم، وتكريسها في الاعمال المنزلية، والذكور في النشاط الاقتصادي، ومساعدة الاسرة، في حين حظي القلة ممن سمحت لهم الظروف بالالتحاق بالجامعات، وهذا ما عبرت عليه نسبة الأمهات بـ14,5%، تقابلها نسبة الآباء بـ8,9%، وهم غالبا ممن سمحت لهم الظروف المادية باستكمال الدراسة ويقطنون المدن حيث زاد الوعي بأهمية التعليم لكلا الجنسين، والقليل ممن كان لم الحظ في استكمال الدراسات العليا وهذا ما عبرت عليه نسبة الأمهات بـ1,3%، تقابلها نسبة الآباء بـ0,6%، وهم غالبا من المتفوقين والطموحين الراغبون في تحقيق مكانة علمية، ومع تطور الحياة الاجتماعية، وتحسن الظروف المعيشية بعد الاستقلال زادت مؤسسات التعليم، وإجباريته لكل من بلغ سن التمدرس، مما زاد نسبة المسجلين في مختلف الاطوار التعليمية، انظر الجدول رقم ص ، وقد عرف جيل الأبناء ارتفاع المستوى التعليمي، وهذا ما تعبر عنه نسبة تعليم الاخوة في التعليم الجامعي بـ 35,4%، وأعلى نسبة في الدراسات العليا بـ 22,8%، وتعبر هاتين النسبتين عن الرغبة في التعليم، واستكمال الدراسة عند كلا الجنسين، كما تعبر عن زيادة مجهودات الدولة الجزائرية من خلال زيادة مراكز الجامعات، وفتح العديد من التخصصات والتشجيع على التعليم، وفي المقابل فإن زيادة سنوات التعليم يؤثر على سن الزواج عند كلا الجنسين، وغيّر النظرة للزواج خاصة مع الرغبة في الاستقلالية، وتحقيق الأهداف العلمية والمادية، وتحرر المرأة وزيادة دورها الاقتصادي في الأسرة والمجتمع، وتأتي في المرتبة الثانية المستوى التعليمي الثانوي للإخوة بنسبة 20,9%، وهي تعبر عن الفئات التي لم يكن لها الحظ في استكمال الدراسة نتيجة للظروف الاسرية، او الرسوب وغالبا ما يتجهون للتكوين المهني، والمعاهد او التوجه للحياة العملية، والاعمال الحرة، وتأتي في المرتبة الثالثة نسبة الاخوة من التعليم المتوسط بنسبة 15,8%، وتعبر هذه النسبة عن الاخوة الأكبر سنا وهم من جيل السبعينات والثمانينات، التي لم تسمح لهم الظروف الاجتماعية، والازمة الاقتصادية والسياسية آنذاك بمواصلة التعليم حيث تخلى العديد عن مقاعد الدراسة، وجاءت في المرتبة الرابعة نسبة الاخوة من التعليم الابتدائي3,8%، وهم غالبا من جيل الاستقلال عانو نفس ظروف الآباء، وهذا ما تعبر عنه أيضا نسبة الاخوة دون المستوى بـ 1,3%، وتعبر هذه النتائج عن المستوى التعليمي المتباين بين جيل الآباء الأبناء، حيث غالبا ما تشجع الاسر المتعلمة الأبناء على مواصلة التعليم، وهذا ما أشارت اليه إحدى الدراسات الميدانية، فالمستوى التعليمي للآباء والقيمة التي يعطونها للتعليم، لديهم هدف إيصال أبناءهم الى اعلى المراتب، وإحراز مراكز عليا في المجتمع من

أجل الحفاظ على مستواهم العلمي، في حين نجد أصحاب المستوى التعليمي المنخفض لا يهتمون بدور المدرسة ولا يقدرون نجاح ابناءهم دراسيا واجتماعيا (شيخ و بلغيت، 2021، صفحة 575)، وهذا ما دفعنا للتساؤل إذا ما كان المستوى التعليمي للأسرة مشجعا لمواصلة التعليم. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

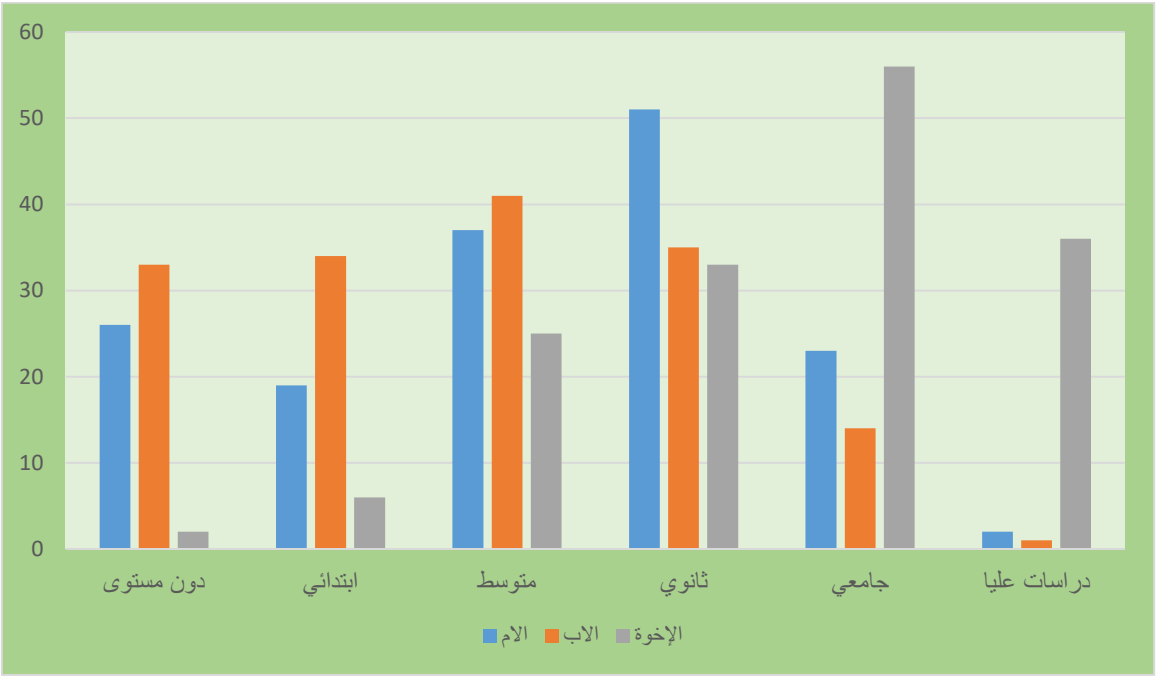

الشكل 41: أعمدة بيانية تمثل المستوى التعليمي لأفراد اسر المبحوثين

المصدر: إعداد الباحثة

20-تشجيع المستوى التعليمي للأسرة على مواصلة التعليم

الجدول 37: يوضح تشجيع المستوى التعليمي للأسرة على مواصلة التعليم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	100	%63,3
لا	58	%36,7
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين ممن شجعهم المستوى التعليمي لأسرتهم على مواصلة التعليم بنسبة 63,3%، وتعبر هذه الإجابات على الافراد الذين ينتمون الى اسر ذو

مستوى تعليمي مرتفع حيث يعتبر الأبناء آباءهم كقدوة ومحفز لمواصلة التعليم، كما يتلقى الأبناء في الاسر المتعلمة دعما وتشجيعا معنويا وماديا مما يساعدهم في رفع سقف طموحاتهم العلمية كما يزداد في الاسر المتعلمة الوعي بأهمية التعليم، ويعتبر مواصلة التعليم من العوامل التي تساهم في تأخير الزواج مقابل التعليم، وتشير إحدى الدراسات الى ان الاسرة الجزائرية أصبحت تشجع أبناءها وخاصة الفتيات على مواصلة التعليم وترفض زواجهن المبكر لأنه يعقهن على مواصلة تعليمهن (عليلي، 2022، صفحة 81)

وقد عبر ما نسبته 36,7% من المبحوثين ان المستوى التعليمي لأسرهم لم يشجعهم على مواصلة التعليم، وهذه الإجابات تعبر عن الاسر ذو التعليم المنخفض حيث لا يعتبر الأبناء آباءهم واخوتهم قدوة لهم ولا يتشجعون لمواصلة التعليم إلا انه في بعض الاسر الغير المتعلمة او ذو مستوى تعليمي منخفض قد يحقق الأبناء مستوى تعليمي مرتفع، ويعتبر الطموح الشخصي حافزا لمواصلة التعليم وتحقيق الأهداف الشخصية ويتطلب ذلك وقتا أطول مما يؤخرهم عن الزواج، وبما أنه للتعليم أهمية في بعض الاسر فقد تعطي الأولوية للإنفاق على تعليم الأبناء مما يعرضها الى ضغوطات مادية خاصة في الاسر المنخفضة الدخل لتبدأ في التفكير في الانفاق على الزواج، مما جعلنا نتساءل إذا ما يرتبط تزويج الأبناء بإنهاء اخوتهم لتعليمهم، ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

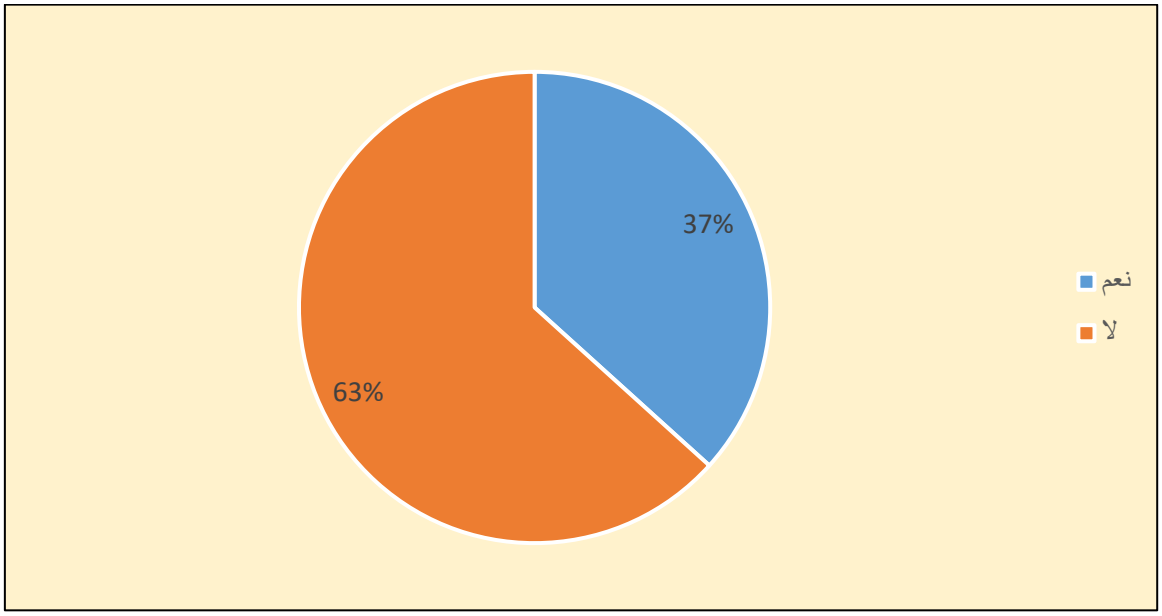

الشكل 42: دائرة نسبية تمثل تشجيع المستوى التعليمي للأسرة على مواصلة التعليم

المصدر: إعداد الباحثة

21-ارتباط قرار الزواج بإنهاء الاخوة لتعليمهم

الجدول 38: يوضح ارتباط قرار الزواج بإنهاء الاخوة لتعليمهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	10	%6,3
لا	148	%93,7
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين، لا يرتبط قرار زواجهم بإنهاء اخوتهم لتعليمهم بنسبة 93,7%، وتعبر هذه الإجابات عن ارتباط قرار الزواج بالفرد وليس بالإخوة، حيث يطمح عادة الافراد الى تحقيق ذواتهم وطموحاتهم واستقلاليتهم، وهذا يعكس أيضا المستوى الاقتصادي للأسرة، حيث في الاسر ذو المستوى الاقتصادي المرتفع، تستطيع توفير حاجيات ابناءها دون اللجوء الى تأجيل قرارات أخرى كالزواج، كما لا تضع قيود وشروط لأبنائها فمتى كان الفرد مستعدا تقوم بتزويجه، في حين عبرت نسبة 6,3%، من إجابات المبحوثين ان قرار زواجهم يرتبط بإنهاء اخوتهم لتعليمهم، وتعبر هذه الإجابات عن مدى متانة العلاقات الاسرية، والتعاون والتساند حيث يرتبط قرارات الافراد بمصلحة أفراد الاسرة، كما ترتب الأولويات الاسرية حسب الظروف الاجتماعية، والاقتصادية للأسرة خاصة في حالة ما اذا كان احد الأبناء يعمل ويساهم في تلبية حاجيات الاسرة، فزواجه قد يحد هذا الاسهام وقد يدفع بالإخوة لترك دراستهم من اجل العمل ومساعدة الاسرة، وهذا ما قد يساهم في تأخر زواجهم، فارتباط زواج الأبناء بإنهاء اخوتهم لتعليمهم جعلنا نتسأل أكثر اذا ما كان لمواصلة التعليم العالي أهمية في الاسرة و توقعاتها ومدى مساهمته اكثر في تأخر الأبناء على الزواج.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

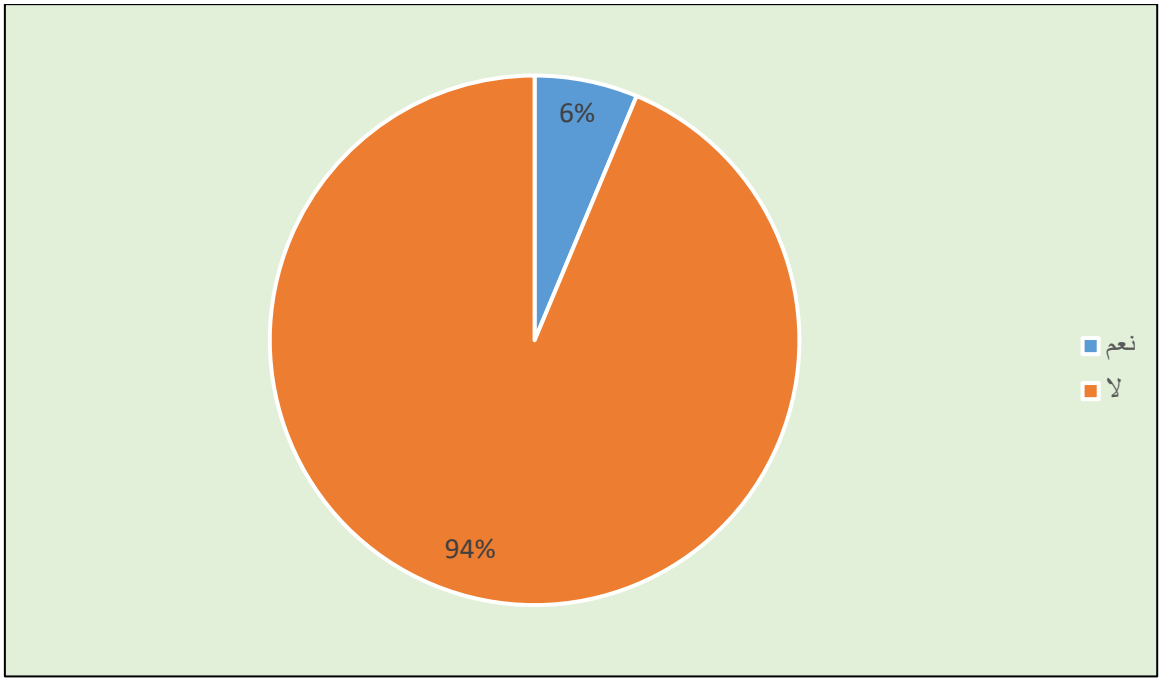

الشكل 43: دائرة نسبية تمثل ارتباط قرار الزواج بإنهاء الاخوة لتعليمهم

المصدر: إعداد الباحثة

22-إذا ما كان مواصلة التعليم العالي ذو أهمية في الاسرة

الجدول 39: يوضح إذا ما كان مواصلة التعليم العالي ذو أهمية في الاسرة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	68	%43,0
لا	90	%57,0
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بنعم ماهي توقعات الاسرة من مواصلة التعليم		
تحقيق طموحات علمية	65	%38,5
تحقيق طموحات مادية	79	%46,7
العثور على شريك مناسب	25	%14,8
المجموع	*169	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين، أجابوا بأن مواصلة التعليم العالي ليس ذو أهمية في اسرهم بنسبة 57,0%، وتعبر هذه الإجابات عن ضعف الوعي بأهمية التعليم والطموح المحدود للأسر، حيث تعتبر التعليم وسيلة فقط للحصول على وظيفة وسد الحاجيات وليس وسيلة لتحقيق المكانات الاجتماعية الرفيعة، كما قد تفضل بعض الاسر عمل الأبناء لمساعدة الاسرة ماديا، من خلال انهاء تعليمهم في المرحلة الثانوية او الجامعية، كما تفضل بعض الاسر تزويج الأبناء في سن متقدمة بدل تضيع الوقت في الدراسة، ونتائجه غير مضمونة، كما قد يواصل احد افراد الاسرة او العائلة تعليما عاليا، الا انه يعاني من البطالة والتهميش، مما يعد تجربة فاشلة في نظرهم، في حين لمواصلة التعليم العالي أهمية في بعض الاسر، وهذا ما أجاب عليه المبحوثين بنسبة 43,0%، وتعبر هذه الإجابات عن زيادة الوعي في الاسر بأهمية التعليم، ودوره في تحقيق المكانات الاجتماعية، واستقلالية الأبناء، والاستقرار الاسري، من خلال تجنب بعض المشكلات الاجتماعية والانحرافات السلوكية، كما يعتبر التعليم وسيلة للحصول على وظيفة، وهذا ما جاء في إجابات المبحوثين بالدرجة الأولى حيث يعتبر التعليم وسيلة لتحقيق الطموحات المادية، وبالدرجة الثانية لتحقيق الطموحات العلمية، حيث يحقق التعليم المكانة الاجتماعية، في حين جاء في المرتبة الثالثة العثور على شريك مناسب، حيث يعتبر الشريك المتكافئ معيار للزواج، وحسب ما أشارت إليه الدراسات الميدانية ان تشجيع الأبناء على مواصلة التعليم ذو وأهمية في الاسرة حيث لم يعد تزويج الفتاة من الأولويات التي تسعى اليها الاسرة اليوم، وإنما أدخلت قبله أولويات حتمتها التغيرات الاجتماعية، وهي التعليم وتحصيل الشهادة الجامعية، وبعدها العمل ليأتي الزواج في المراتب التالية، وأصبحت الاسرة اليوم تشجع الفتيات على التحصيل العلمي، والاستقلال المادي (بودليو، 2019، صفحة 284)

ولأن لمواصلة التعليم أهمية بنسبة كبيرة لدى بعض الاسر، جعلنا نتساءل اكثر اذا ما كانت الاسرة تفضل مواصلة تعليم الأبناء مقابل تأجيل قرار زواجهم.

23-تفضيل الاسرة لمواصلة التعليم العالي مقابل تأجيل قرار الزواج

الجدول 40: يوضح تفضيل الاسرة لمواصلة التعليم العالي مقابل تأجيل قرار الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	78	%49,4
لا	80	%50,6
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا تفضل اسرهم مواصلة التعليم العالي وتأجيل قرار الزواج بنسبة 50,6%، وتعبر هذه الإجابات على انه رغم أهمية التعليم عند بعض الاسر، الا انها لا تفضل مواصلة التعليم العالي مقابل تأخير سن الزواج، باعتبار الزواج وسيلة للاستقرار خاصة عند الفتيات، فالتعليم في نظرهم للفتاة يؤخرها عن الزواج، وقد يؤدي بها الى العنوسة، كما تتوقع بعض الاسر من الفتاة تحقيق مستوى تعليمي متوسط، مقابل تكوين اسرة وانجاب تربية الأبناء، وهذا ما تفرضه بعض العادات والتقاليد، ويحظى الشاب أيضا بنصيبه من التوقعات حيث يفترض منه العمل والمساهمة في الدخل الاقتصادي، وكذلك الزواج وتكوين اسرة والاكتفاء بمستوى تعليمي متوسط، في حين عبرت ما نسبته 49,4%، من إجابات المبحوثين ان اسرهم تفضل مواصلة تعليمهم العالي مقابل تأجيل قرار زواجهم، وتعبر هذه الإجابات عن زيادة وعي هذه الاسر بأهمية التعليم في تحقيق الاستقلالية المادية والاسرية والمكانة الاجتماعية، والنضج الفكري لبناء حياة زوجية مبنية على التفاهم وإيجاد الشريك المناسب، كما يعزز التعليم العالي الفرص في حياة اكثر رفاهية، ويتطلب مواصلة التعليم العالي تأجيل قرار الزواج الى غاية تحقيق هذه التوقعات والطموحات، وهذا ما يتفق مع إحدى الدراسات التي أشرنا إليها سابقا ان الإناث في السنوات الأخيرة تميل الى الحصول على مستوى تعليمي واجتماعي قبل الزواج، حيث تستنزف أفضل السنوات من عمرها والمرحلة التي تكون فيها مطلوبة للزواج، وحتى إن تمتعت بمستوى تعليمي عال وعمل محترم، فهي في أغلب الحالات تفضل زوجا يماثلها في نفس المستوى (راشدي، 2021، صفحة 103)، كما قد تدفع الرغبة في التعليم ببعض الافراد الى الرغبة في الهجرة لضمان حياة اجتماعية افضل، وهذا ما جعلنا نتسأل اذا ما كان للأفراد رغبة في الهجرة، ومواصلة التعليم في الخارج واذا ما كان ذلك يساهم في تحقيق طموحاتهم اكثر مقابل تأجيل قرار زواجهم.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

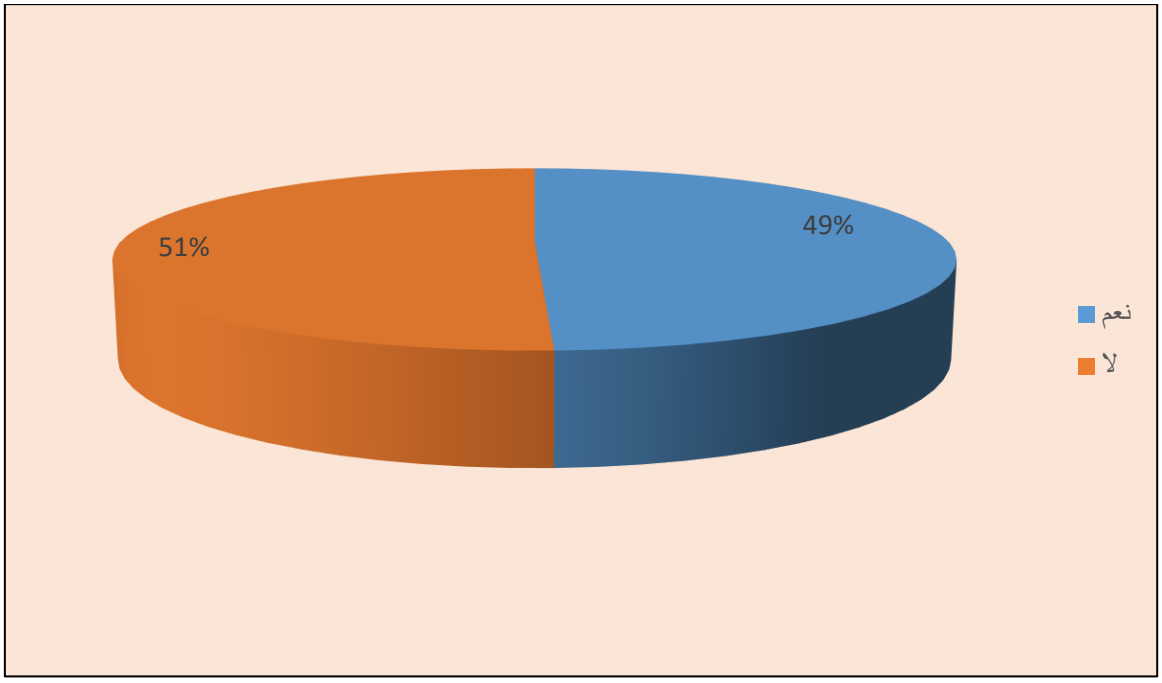

الشكل 44: دائرة نسبية تمثل تفضيل الاسرة لمواصلة التعليم العالي مقابل تأجيل قرار الزواج

المصدر: إعداد الباحثة

24-الهجرة من اجل مواصلة التعليم

الجدول 41: توضح الرغبة في الهجرة لمواصلة التعليم في الخارج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	96	%60,8
لا	62	%39,2
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بنعم لماذا		
الانفتاح على ثقافات جديدة	12	%7,2
تحسين الوضع الاقتصادي	89	%53,6
تغيير الحياة الاجتماعية	65	%39,2
المجموع	*166	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين أبدو رغبتهم في الهجرة ومواصلة التعليم بنسبة 60,8%، وتعبر هذه الإجابات عن الفئات الطموحة ممن لهم مستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا، فالهجرة الى الخارج من اجل التحصيل العلمي يحقق بالدرجة الأولى تحسين الوضع الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الاستقلال المادي، وفي الدرجة الثانية يغير الحياة الاجتماعية، بما في ذلك تحسين الظروف المعيشية، ومستوى الخدمات والرعاية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالدرجة الثالثة تؤدي الهجرة من اجل التعليم الى الانفتاح على ثقافات جديدة، وتعبر هذه الدوافع عن مدى رغبة الفرد في التغيير وعن بروز قيم الهجرة في المجتمع، خاصة بعد الاستقلال ويتطلب تحقيق ذلك عادة سنوات من الانتظار مما يؤدي الى تأخير الزواج، وهذا ما يتفق مع إحدى الدراسات التي تشير الى ان للهجرة، خاصة في المراحل الشبابية أثر واضح على عدم التوازن بين الجنسين والمهاجرون عادة هم عزاب، في الاعمار المناسبة للزواج خاصة أن أكثر أسباب الهجرة هي البحث عن فرص العمل، والكسب وتحسين ظروف المعيشة، وهي تخص أيضا الأشخاص الذين عانوا لمدة طويلة من البطالة وتردي أوضاعهم الاجتماعية وهي نفسها الأسباب المشجعة على عدم الزواج (راشدي، 2021، صفحة 103)، في حين عبر ما نسبته 39,2%، عن عدم رغبتهم في الهجرة من اجل مواصلة التعليم، وتعبر هذه الإجابات عن الافراد ذو المستوى التعليمي المتوسط حيث يتجه معظمهم الى الحياة العملية، من اجل العمل، وعدم رغبتهم في الانفصال عن اسرهم، كما قد ترفض بعض الاسر هجرة ابناءها خوفا من الاستقرار والزواج من الاجانب خاصة الفتيات، كما لا تسمح العادات والتقاليد والدين بهجرة الفتاة لوحدها دون محرم وهذا يؤجل الكثير من القرارات، في حين قد لا يسمح الوضع المادي للأسرة بدفع تكاليف الهجرة وتكاليف الدراسة خارج الوطن، مما يحد من اختياراتهم وتوجهاتهم، ونتيجة لرغبة الأغلبية في الهجرة ومواصلة التعليم لتحقيق أهدافهم، جعلنا نتساءل اذا ما كان التعليم يحقق أهدافهم المهنية قبل الزواج.

25-مساهمة التعليم العالي في تحقيق الأهداف المهنية قبل الزواج

الجدول 42: يوضح مساهمة التعليم العالي في تحقيق الاهداف المهنية قبل الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	96	%60,8
لا	62	%39,2
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا بان التعليم يساهم في تحقيق أهدافهم المهنية قبل الزواج بنسبة 60,8%، وتعبر هذه النسبة على ارتباط التعليم بنوع الوظيفة، فالمؤهلات العلمية تزيد من فرص التوظيف واختيار الوظيفة، ويفضل العديد من الافراد تحقيق أهدافهم المهنية قبل الزواج، من اجل تحقيق الاستقلال المادي وجمع تكاليف الزواج والسكن، فخطوة الزواج قبل تحقيق الاستقلال المادي لا تعد خطوة ناجحة، حتى في حالات الاستقرار المادي للأسرة، حيث يسعى بعض الافراد الى تحقيق ذواتهم قبل الزواج، ورغم تحقيق المستوى التعليمي المطلوب يعاني نسبة كبيرة من الشباب الجزائري من البطالة مما جعله دون وظيفة، ودون زواج فكلاهما مرتبط بالآخر، كما أشارت الدراسات الميدانية الى ان الفتاة الأكثر تأثرا بسن الزواج، خاصة تلك التي تحقق مكانتها من خلال مواصلة التعليم الجامعي، والتي تؤهلها لتقلد مناصب شغل مختلفة مثلها مثل الرجل، وقد كان بحثها عن تحقيق ذاتها من خلال التعليم والعمل سببا في تأخرها عن الزواج (بدليو، 2020، صفحة 283)

وقد عبر ما نسبته 39,2%، ان التعليم لا يساهم في تحقيق أهدافهم المهنية وتعبر هذه النسبة عن الافراد الذين لم يكملوا تعليمهم، واتجهوا الى العمل سواء بشهادات التكوين المهني او المعاهد، إضافة الى الاعمال الحرة، ورغم ذلك لم يكن الزواج خطوتهم الأولى بل اتجهوا لتحقيق الاستقلال المادي نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، كما لا تعبر هذه الآراء عن جميع الافراد، فمنهم من لا يزال يعاني من شبح البطالة ودون زواج، او ربما ليس لديهم مستوى تعليمي مقبول حتى لكسب وظيفة مما يحد من قراراتهم تجاه الزواج، ورغم ذلك يعد التعليم وسيلة لتحقيق الأهداف المهنية قبل الزواج، كما يساهم في اختيار الشريك المناسب وهذا ما جعلنا نتسأل اكثر اذا ما كان المبحوثين يعتبرون المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

الشكل 45: أعمدة بيانية تمثل مساهمة التعليم في تحقيق الاهداف المهنية قبل الزواج

المصدر: إعداد الباحثة

26-اعتبار المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك المناسب

الجدول 43: يوضح اعتبار المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك المناسب

الاحتمالات	في حالة الاجابة بلا هل تقبل الزواج بشريك:	التكرارات	النسبة المئوية
نعم		80	%50,6
لا	أعلى مستوى تعليمي منك	19	%23,8
	أقل مستوى تعليمي منك	01	%1,2
	لا يهم	60	%75,0
	المجموع	78	%49,4
المجموع		158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين اعتبروا المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك المناسب بنسبة 50,6%، وتعبر هذه الإجابات عن الافراد الذين يرغبون في شركاء

يشاركونهم نفس المستوى التعليمي، حيث أجاب المبحوثين ان المستوى التعليمي للشريك يساهم في التوافق الفكري والتفاهم والتجانس، وقد يأخذ وقتا أطول لإيجاد الشريك المتكافئ في المستوى التعليمي مما يؤخر سن الزواج، وهذا ما توصلت اليه النتائج الميدانية في دراسة سابقة، حيث أشارت الى ان الافراد يفضلون التوافق العلمي كمعيار للزواج، حيث ينتج عنه حدوث توازن نفسي وفكري بين الزوجين، مما يزيد من نسبة التفاهم والقدرة على التأقلم مع بعضهما، وقد خلصت الدراسة الى ان المستوى التعليمي دورا هاما في عملية الاختيار للزواج و تأخره (جحنيط، 2017، صفحة 281)، كما أصبحت اليوم اهم معايير الزواج عند المرأة الجزائرية المعاصرة ذات المستوى التعليمي العالي والمهني هو التكافؤ، تكافئ في المستوى التعليمي والثقافي والمهني، من اجل استقرار الزواج واستمراره، وتجنب الخلافات التي قد تنشأ جراء التفاوت في المستوى التعليمي (بودليو، 2019، صفحة 285)

في حين عبر ما نسبته 49,4% من المبحوثين ان المستوى التعليمي ليس معيار لاختيار الشريك، وتعبر هذه النسبة عن الافراد الذين لديهم معايير أخرى لاختيار الشريك كما قد لا يملكون المستوى التعليمي اللازم لتحقيق التكافؤ والتجانس، وقد جاء بالدرجة الأولى وبنسبة عالية انه لا يهمهم المستوى التعليمي للشريك، وجاء بالدرجة الثانية انهم يرغبون في شريك أعلى مستوى تعليمي منهم، في حين جاء بالدرجة الثالثة وبنسبة ضئيلة جدا انهم يرغبون في شريك اقل من مستواهم التعليمي، وباعتبار التكافؤ العلمي للشريكين من عوامل نجاح العلاقات الزوجية جعلنا نتساءل اكثر عن ماذا يحقق الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي.

27-الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي ماذا يحقق

الجدول 44: يوضح ماذا يحقق الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي حسب رأي المبحوثين

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
التوافق العلمي	40	%20,5
الاستقرار الاسري	120	%61,5
تربية الابناء وتعليمهم	35	%17,9
المجموع	*195	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من آراء المبحوثين ممن في نظرهم الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يحقق الاستقرار الاسري بنسبة 61,5%، حيث يعزز التوافق والانسجام، كما تقل الخلافات الاسرية، وأوضحت علياء شكري في دراستها ان الزواج الذي يخضع لتجانس التعليمي، ينتج عنه الاستقرار الزواجي، حتى وإن تخطى ذلك حدود الطبقة الاجتماعية، ولذلك فالاستقرار الزواجي مرتبط الى حد كبير بالامتثال للمعايير الخاصة بالاختيار للزواج (شكري وآخرون، 2011، صفحة 67)، ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة 20,5%، ان الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يحقق التوافق العلمي، حيث يتمتع الشريكين من نفس المستوى التعليمي على قدرة عالية من التفاهم والتواصل، حيث يسهل الجانب المعرفي عملية الحوار كما يشكل كل منهما للأخر الدعم النفسي والعاطفي وتقدير الاخر، وغالبا ما يكون للشريكين نفس الأهداف والقرارات، في حين جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 17,9%، ان الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يساهم في تربية الأبناء وتعليمهم، فالأسر المتعلمة تقوم بتربية ابناءها وتنشئتهم تنشئة سليمة، وعلى أسس متينة كما تدعم وتوجه الأبناء في تعليمهم، وتساهم في تحقيق طموحاتهم العلمية مما ينتج عنه افراد صالحين، ويساعد ذلك على استقرار وتوازن الاسرة والمجتمع وغالبا ما تطمح الاسر ذو المستوى التعليمي المرتفع الى تزويج ابناءها من اسر ذات نفس المستوى التعليمي، لتحقيق الاستقرار والانسجام في العلاقات والتوافق العلمي وهذا ما جعلنا نتساءل اذا ما كان المبحوثين يرغبون في شريك من نفس المستوى التعليمي لأسرهم.

28-الرغبة في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة

الجدول 45: يوضح الرغبة في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	56	%35,4
لا	102	%64,6
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من معطيات الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين عبروا عن عدم رغبتهم في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة بنسبة 64,6%، وتعبر هذه الإجابات عن الافراد الذين لا يعتبرون المستوى التعليمي للأسرة معيار للزواج، حيث تختلف معايير الزواج من اسرة الى أخرى ومن شخص الى

اخر، كالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي للأسرة، فالمستوى التعليمي المماثل لا يحقق في نظرهم الألفة والعشرة والاستقرار الاسري، في حين عبر ما نسبته 35,4%، عن رغبتهم في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة، ففي نظرهم يحقق المستوى التعليمي المماثل، التوافق الفكري والانسجام بين الاسرتين، كما يحقق المكانة الاجتماعية والاقتصادية، كما لا ترغب بعض الاسر ذو المستوى التعليمي المرتفع الارتباط بشريك من أسر ذو مستوى تعليمي متوسط او منخفض، حفاظا على مكانتهم وخوفا من نظرة المجتمع، مما يقلل خيارات الزواج للشباب ورفض الخطاب للفتيات لعدم توفر معيار التكافؤ العلمي وتأجيل قرار الزواج الى غاية إيجاد الشريك المناسب، هذه الرغبة في الزواج من أسرة ذو مستوى تعليمي مماثل يعكس تغيرا اجتماعيا واضحا في الاختيار للزواج ومدى أهمية التعليم في تحقيق الطموحات الاقتصادية، وما لفت انتباهنا هو ارتباط المستوى التعليمي بالمستوى الاقتصادي، مما جعلنا نتساءل عن مساهمته في تأخر سن زواج الافراد في المجتمع.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

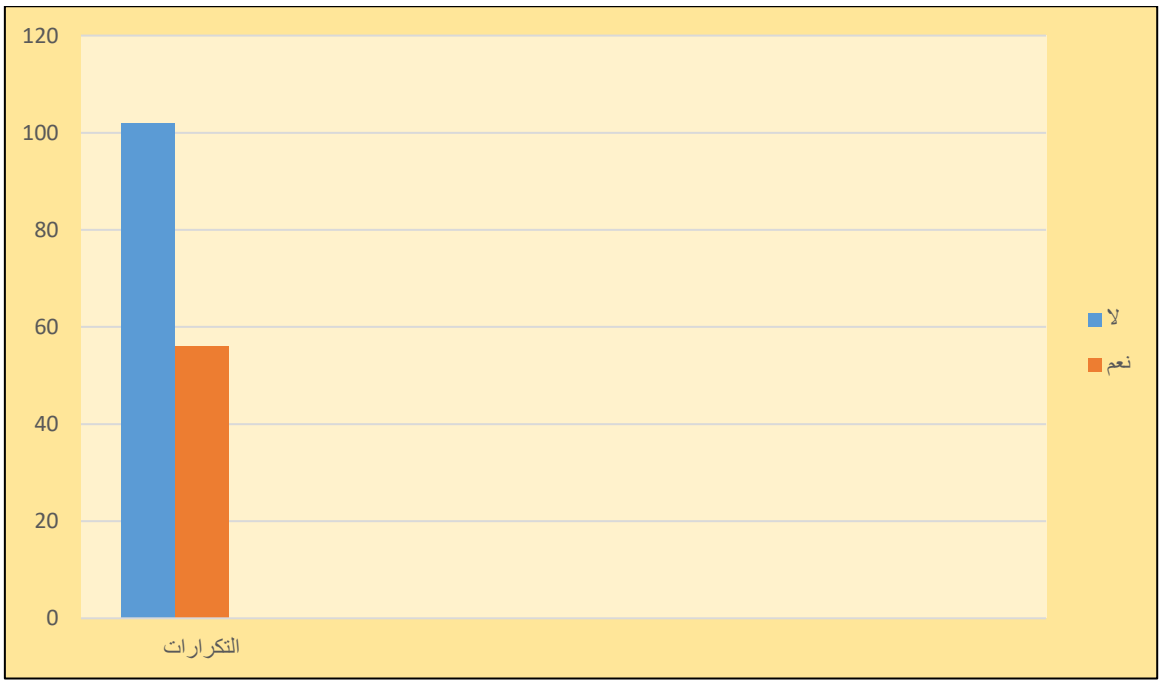

الشكل 46: أعمدة بيانية تمثل الرغبة في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة

المصدر: إعداد الباحثة

4-1 عرض وتحليل بيانات المحور الرابع: مساهمة المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

من خلال هذا المحور نتعرف على أهم الخصائص الاقتصادية للأسرة، وربطها بخصائص مفردات البحث والذي يعطينا مؤشرا حول المستوى الاقتصادي للأسرة ومساهمته كمحدد لتأخر سن زواج المبحوثين:

29-نوع سكن الاسرة

الجدول 46: يوضح نوع سكن أسر المبحوثين

نوع السكن	التكرارات	النسبة المئوية
فيلا	13	%8,2
سكن أرضي	57	%36,1
شقة في عمارة	88	%55,7
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين ممن يقطنون في شقق بعمارة بنسبة 55,7%، وتشير عادة الى سكان الطبقات الدنيا والفقيرة وحتى المتوسطة في المجتمع، وعادة يكون أصحابها من ذو الدخل الضعيف او المتوسط، وتختلف مناطق السكن من مركز المدينة الى الضواحي، ويتمتعون بمستوى معيشي منخفض الى متوسط، ويميلون للادخار وصعوبة في تلبية حاجياتهم، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة ميدانية، فانتشار هذا النوع من السكن راجع الى السياسة السكانية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، لاستيعاب أكبر عدد من السكان، والتي هي في العموم غير مساندة لنظام الأسرة الجزائرية المعروفة بكثرة عدد أفرادها، حيث نرى أن الشقق او العمارات تتميز بعدم الاتساع، ومنه قد تساعد الاسرة البسيطة المتكونة من الزوج والزوجة والأولاد الصغار على أقل تقدير، كما أن تواجد العمارات مرتبط بالمناطق الحضارية وشبه الحضارية، وبالتالي كل شاب إذ أراد الزواج يجب عليه ان يبحث عن مسكن والانفصال عن الأسرة لضيق المسكن (بن عاشور ط.، 2018، صفحة 96)، اما في المرتبة الثانية يقطن اسر المبحوثين في سكن أرضي بنسبة 36,1%، وعادة ينتشر هذا النوع من السكنات بين الطبقات الوسطى في المجتمع، وعادة تكون الاسر من أصحاب الدخل المتوسط، ويتمتعون بمستوى معيشي متوسط، اما في المرتبة الثالثة هم من يقطنون في فيلات بنسبة 8,2%، وينتشر هذا النوع من السكنات بين الطبقات العليا في

المجتمع، وعادة يكون أصحابها من ذو الدخل المرتفع، وتقع عادة في الاحياء السكنية الراقية، ويتمتع افرادها بالاستقرار المادي وارتفاع المستوى المعيشي، يحد نوع السكن من قرارات الافراد وتوجهاتهم حيث يتمتع أصحاب السكنات الجيدة بأريحية مادية في اتخاذ قرارات الزواج في حين يصعب ذلك على أصحاب السكنات المتوسطة والمنخفضة، خاصة اذا كانت سكنات مأجورة او بصيغة أخرى حيث ينتظرون غالبا الحصول على سكن خاص للزواج، وهذا ما جعلنا نتسأل عن طبيعة سكن الاسرة. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

الشكل 47: أعمدة بيانية تمثل نوع سكن اسر المبحوثين

المصدر: إعداد الباحثة

30-طبيعة سكن الاسرة

الجدول 47: يوضح طبيعة سكن أسر المبحوثين

طبيعة السكن	التكرارات	النسبة المئوية
مأجور	14	%8,9
ملك للأسرة	135	%85,4
ملك شخصي	06	%3,8
آخر	03	%1,9
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا ان السكن ملك للأسرة بنسبة 85,4%، وتعبر هذه الإجابات عن استقرار الأسرة حيث لا تتعرض لضغوطات الإيجار وتتمتع بحرية أكبر في اتخاذ القرارات والتوفير والادخار، وحسب بيانات الجدول رقم(49) فإن أغلب المساكن شقق، وحسب طبيعة سياسة البناء الجزائري فإنها تمتاز بالضيق، وهو أشارت اليه إحدى الدراسات التي تناولت الفضاء الداخلي للسكن، فالأسر تتصرف بطريقة خاصة للتكيف مع الوضع السلبي، فوضعية السكن غير مريحة، نتيجة العدد الكبير من الافراد الذين يحتلون هذا المجال، كما قد يتجاوز عدد الافراد الذين يتقاسمون الغرفة الواحدة بين أربعة الى ستة ارفاد من الذكور والإناث، وهو ما ينعكس على الاستقرار السيكولوجي لهؤلاء، كما تستخدم بعض الاسر المطبخ والحمام لأغراض وظيفية أخرى (سعود و مقراني، 2015، صفحة 17)، وأجاب في المرتبة الثانية بنسبة 8,9%، ان سكن الاسرة مأجور، وتعبر هذه الإجابات عن الوضع المادي الغير مستقر خاصة مع ارتفاع الايجار، كما قد تتعرض للانتقال والاستئجار في مكان اخر، وهو مؤشر على عدم الاستقرار الاسري والضغط النفسي، والمادي ويؤثر ذلك بشكل مباشر على قرارات الافراد تجاه الزواج، في حين أجاب ما نسبته 3,8%، ان سكن الاسرة ملك شخصي، وتعبر هذه الإجابات عن الاستقرار المادي للأفراد وعن اريحية القرارات للزواج، في حين أجاب ما نسبته 1,9%، ان سكن الاسرة هو إما سكن للورثة او سكن للأجداد وتعبر هذه الإجابات عن عدم الاستقرار المادي للأسرة، وتعرضها لضغوطات نفسية ومادية وصعوبة في اتخاذ القرارات، خاصة فيما تتعلق بقرارات الزواج، ونظرا لأهمية السكن في تحديد قرارات الافراد تجاه الزواج جعلنا نتساءل حول اذا ما كانوا يعتبرون مشكلة السكن عائقا اما زواجهم.

31-اعتبار مشكلة السكن عائق امام الزواج

الجدول 48: يوضح إذا ما كانت مشكلة السكن عائق امام الزواج

الاحتمالات	في حالة الاجابة بنعم لماذا	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	غلاء الايجار	30	%20,4
	عدم القدرة المادية على توفير السكن	117	%79,6
	المجموع	147	%93,0
لا		11	%7,0
المجموع		158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين يعتبرون مشكلة السكن عائقا امام الزواج بنسبة 93,0%، وتعبر هذه الإجابات عن عدم الاستقرار المادي للأفراد، وعن ضيق سكن الاسرة او عدم امتلاكها للسكن، كما يشكا السكن عائقا للراغبين في الزواج والاستقرار بعيدا عن سكن الاسرة، وهم بالدرجة الأولى ممن لا يملكون القدرة المادية على توفير السكن، وبالدرجة الثانية بسبب غلاء الإيجار، مما يحد من قرارات الزواج وتأجيله الى غاية توفير السكن، او التمكن من الاستئجار، وقد أشارت سناء الخولي الى ان من أسباب ازمة السكن هو التغير الذي أصاب الاسرة التقليدية، فقد كان جميع الافراد يعيشون في مسكن واحد، وبعد الثورة الصناعية والانتقال الى المدينة، وانتشار التعليم والتخصص المهني، اصبح كل ابن يصل الى سن الزواج يفضل الاستقلال بمنزل خاص به، ويؤدي عدم توفر المسكن المستقل الى تأخير الزواج لدى الكثير من الشباب، خاصة مع رفض الاسر الشاب المتقدم لطلب الزواج من ابنتهم إذا لم يكن لديه مسكن بالفعل (الخولي س.، 2011، الصفحات 40-41)، في حين جاء في المرتبة الثانية ما نسبته 7,0%، ممن لا يعتبرون السكن مشكلة وعائق امام الزواج وتعبر هذه الإجابات عن الافراد الذين ينتمون الى اسر ذات سكن واسع ومستقرة ماديا، إلا انهم يؤجلون قرار الزواج الى غاية تحقيق طموحاتهم وذواتهم واستقلالهم المادي بعيدا عن اسرهم. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

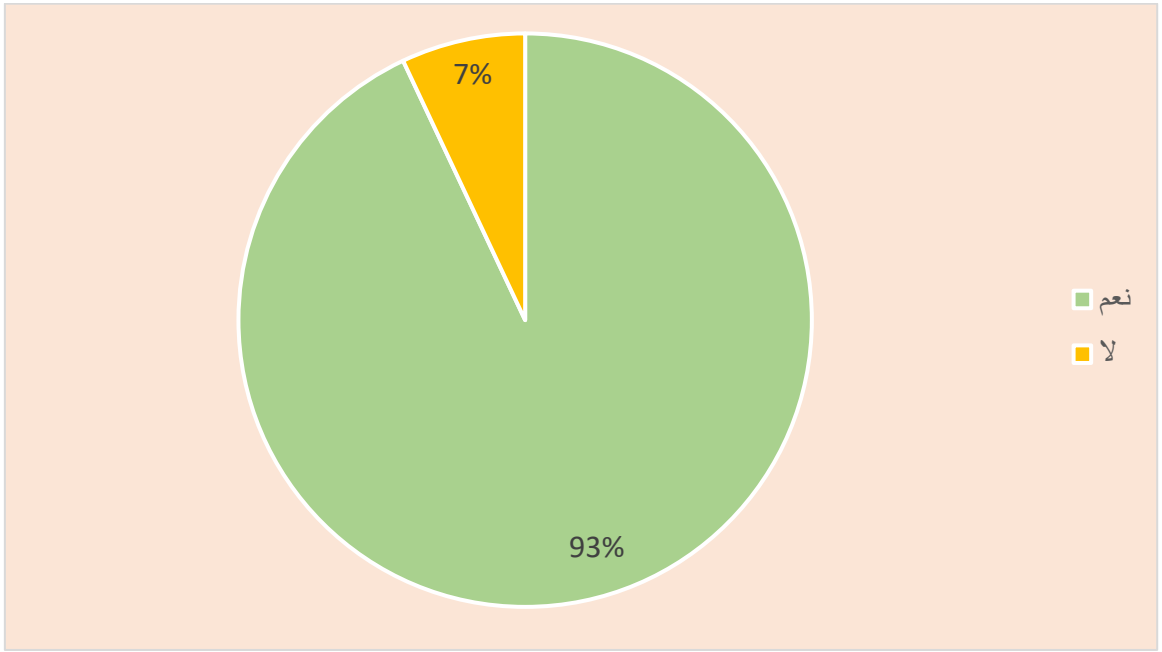

الشكل 48: دائرة نسبية تمثل إذا ما كانت مشكلة السكن عائق امام الزواج

المصدر: إعداد الباحثة

32-المشاركة في الانفاق داخل الاسرة

الجدول 49: يوضح المشاركة في الانفاق داخل الاسرة

الاحتمالات	في حالة الاجابة بنعم هل تشارك بـ:	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	كل الدخل	35	%29,7
	نصفه	64	%54,2
	ربعه	19	%16,1
	المجموع	118	%74,7
	في حالة الاجابة بلا من المسؤول عن الإنفاق		
لا	الوالدين	12	%30,0
	الاخوة والاخوات	10	%25,0
	يتشاركون جميعا في الانفاق	18	%45,0
	المجموع	40	%25,3
المجموع		158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين يشاركون في الانفاق داخل اسرهم بنسبة 74,7%، حيث جاء بالدرجة الأولى انهم يشاركون بنصف الدخل وتعبر هذه الإجابات عن الاسر المتوسطة الدخل، وبالدرجة الثانية انهم يشاركون بكل الدخل وتعبر هذه الإجابات عن الاسر المحدودة الدخل، او التي ليس لها دخل، وجاء بالدرجة الثالثة انهم يشاركون بربع الدخل، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر التي لم تحقق الاكتفاء المادي، كما قد تستغل الفتاة في بعض الاسر من اجل المشاركة في الانفاق، كما قد يرفض الخطاب ايضا مما يؤخر زواجها، وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة الميدانية حيث توصلت الى ان هناك علاقة بين المساهمة في مصاريف البيت وتأخر سن الزواج، حيث تؤثر هذه المساهمة على الشباب المقبلين على الزواج، ويتضح ان انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة بالإضافة الى المساهمة في مصاريف البيت يجعل الشاب غير قادر على الادخار والزواج (بن عاشور ط.، 2018، صفحة 114)، كما تشير علياء شكري في دراستها الى ان مساهمة أعضاء الوحدة المعيشية في الإنفاق من الأمور الهامة والحيوية، التي تجلب الاستقرار والهناء

العائلي وشعور أرباب الاسر بالرضا، أما إذا عجز أحد الأبناء عن المساهمة في الانفاق، فإنه يؤدي الى وجود شكل من عدم التوازن داخل الوحدة المعيشية (شكري وآخرون، 2011، صفحة 79)، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 25,3%، انهم لا يشاركون في الانفاق دخل اسرهم، وتعبر هذه النسبة عن الافراد الذين ينتمون الى اسر مكتفية ماديا، ام هناك من ينفق داخل الاسرة ، كما تعبر عن الافراد البطالين والماكثات في البيت، الذين لا يملكون أي دخل، وقد جاء بالدرجة الأولى ان جميع افراد الاسرة يتشاركون في الانفاق، كما جاء ان هناك افراد اخرين يشاركون في الانفاق داخل الاسرة من بينهم الجد والجدة وزوجة الأخ، وهذا يدل على التعاون والتساند من اجل تحقيق الاكتفاء وتلبية جميع حاجيات الاسرة، وجاء بالدرجة الثانية ان الوالدين هم من ينفقون داخل الاسرة وهذا يدل على المستوى الاقتصادي الجيد للأسرة، وجاء بالدرجة الثالثة الاخوة والاخوات من ينفقون في الاسرة، وتدل على عدم اكتفاء الاسرة ماديا، ويؤدي مشاركة الاسرة في الانفاق الى عدم قدرة الافراد على الادخار، وجمع تكاليف الزفاف مما يتطلب وقتا أطول وتأجيل قرار الزواج، ونظرا لدور الافراد ومشاركتهم في الانفاق جعلنا نتساءل عن الوضع المادي للأسرة من خلال التساؤل إذا كانت المساهمة في الانفاق على الاسرة تحد من قدرات الافراد على الادخار وجمع تكاليف الزواج. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

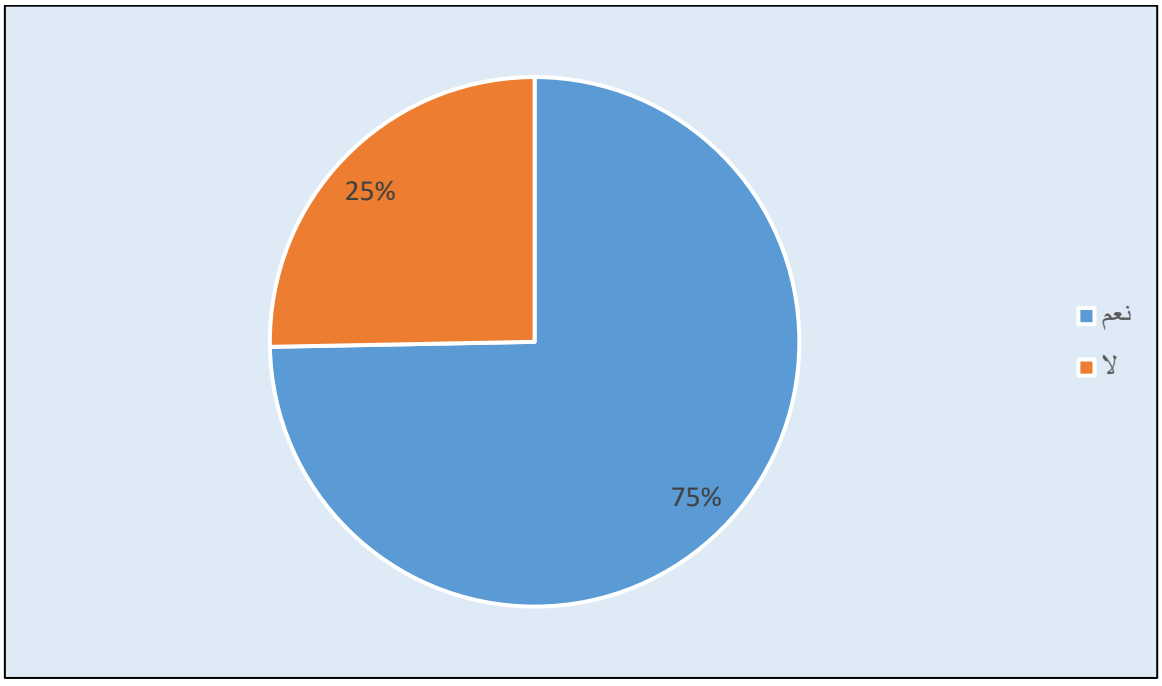

الشكل 49: دائرة نسبية تمثل يوضح المشاركة في الانفاق داخل الاسرة

المصدر: إعداد الباحثة

33-المساهمة في الانفاق تحد من القدرة على الادخار وجمع تكاليف الزواج

الجدول 50: يوضح إذا المساهمة في الانفاق تحد من القدرة على الادخار وجمع تكاليف الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	123	%77,8
لا	35	%22,2
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بنعم هل يمكنك ان:		
دفع تكاليف الزواج	10	%28,6
شراء سكن	00	/
شراء سيارة	00	/
تلبية جميع حاجياتك: زواج، سكن، سيارة	25	%71,4
المجموع	35	%100
في حالة الاجابة بلا هل ذلك بسبب:		
الالتزامات المادية تجاه الاسرة لا تسمح	36	%21,1
ارتفاع تكاليف الزواج	78	%45,6
غلاء المعيشة وانخفاض الدخل	57	%33,3
المجموع	*171	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا ان المساهمة في الانفاق داخل الاسرة تحد من قدرتهم على الادخار، وجمع تكاليف الزواج بنسبة 77,8%، حيث عبر المبحوثين انه بالدرجة الاولى بسبب ارتفاع تكاليف الزواج خاصة ارتفاع المهور، وتكاليف الزفاف وتجهيزات المنزل، وبالدرجة الثانية بسبب غلاء المعيشة وانخفاض الدخل، حيث لا يلبي الدخل متطلبات الحياة المعيشية، نتيجة الدخل الضعيف مقابل ارتفاع الأسعار، وبالدرجة الثالثة جاء بسبب الالتزامات المادية تجاه الاسرة لا تسمح، حيث يضطر الافراد في بعض الأحيان الى مساعدة الاسرة، خاصة اذا كانت من ذوو الدخل الضعيف او المتوسط، او لها متطلبات كثيرة نتيجة الظروف الاقتصادية

والاجتماعية التي تعيشها، مما يحد من قراراتهم تجاه الزواج، فيؤجلون الزواج الى غاية تحقيق الاكتفاء المادي وجمع التكاليف، وهذا ما يتفق مع إحدى الدراسات التي أشارت الى ان تكاليف الزواج في واقع الجزائر مرتفعة فوق المتوسط ذلك أن مجريات الحياة المعاصرة تتطلب نمطا من المعيشة لم يكن معروفا من قبل، فالمقبل على الزواج يجب عليه مجابهة شروط الزواج بالإضافة إلى وسائل السّكن (بن صديق، 2020، صفحة 92)

وهذا ما بينته أيضا نتائج الدراسة الميدانية حيث اشارت الى وجود علاقة بين الدخل وكفايته للزواج، فالدخل المنخفض غالبا لا يكفي للزواج وهذا ما عبر عليه الافراد أصحاب الدخل المنخفض، وكلما ارتفع الدخل زاد نسبة كفايته للزواج (بوعليت، 2015، صفحة 246)، وقد جاءت إجابات المبحوثين في المرتبة الثانية ما نسبته 22,2%، ان المساهمة في الانفاق داخل اسرهم لا يحد من قدرتهم على الادخار وجمع تكاليف الزواج، حيث جاء بالدرجة الأولى انهم قادرين تلبية جميع حاجياتهم الزواج والسكن وشراء سيارة، وتعبر هذه النسبة عن المبحوثين ذو الدخل المرتفع والمستوى الاقتصادي الجيد، وجاء بالدرجة الثانية انهم قادرين على دفع تكاليف الزواج، وتعبر هذه النسبة عن المبحوثين ذو الدخل المتوسط الذين يقومون بالادخار من اجل جمع تكاليف الزواج، ونظرا لأهمية الوضع المادي للأسرة وتأثيره على الوضع المادي للأفراد جعلنا نتساءل أكثر عن وضع الاسرة المادي من خلال التعرف على مداخيلها ومدى تأثيرها على قرارات الافراد تجاه الزواج.

34-مجموع مداخيل الاسرة

الجدول 51: يوضح مجموع مداخيل الاسرة

مجموع المداخيل	التكرارات	النسبة المئوية
لا تملك أي دخل	02	%1,3
]20000 دج -50000 دج[	46	%29,1
]60000 دج-100000 دج[	74	%46,8
]110000 دج-150000 دج[	19	%12,0
]160000 دج فأكثر	17	%10,8
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أكبر نسبة من المبحوثين بنسبة 46,8% ممن تتراوح مجموع مداخيل اسرهم بين 60000 دج-100000 دج، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر ذات الدخل المتوسط، حيث تتمتع بمستوى معيشي منخفض او متوسط، اما في المرتبة الثانية جاء ما نسبته 29,1%، من إجابات المبحوثين ان مجموع مداخيل اسرهم تتراوح بين 20000 دج -50000 دج، وهي تعبر عن الاسر ذو الدخل المحدود والضعيف، وهي اسر ذو مستوى اقتصادي منخفض، وينعكس ذلك على قرارات الافراد تجاه الزواج، حيث يتطلب وقتا أطول لتحسين وضعهم الاقتصادي وجمع تكاليف الزواج، وجاء في المرتبة الثالثة ما نسبته 12,0%، من إجابات المبحوثين ان مجموع مداخيل اسرهم تتراوح بين 110000 دج-150000 دج، وهي تعبر عن الدخل المرتفع، وهي اسر مكتفية ماديا وينعكس ذلك على افرادها من حيث قرارات الزواج، في حين جاء في المرتبة الرابعة ما نسبته 10,8%، من إجابات المبحوثين ان مجموع مداخيل اسرهم اكثر من 160000 دج، وهي تعبر عن الدخل المرتفع والجيد وهي اسرة ذو مستوى اقتصادي مرتفع، مكتفية ماديا وينعكس ذلك على قرارات الافراد للزواج بأريحية، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى انه بالنظر لتركيبة الاسرة الجزائرية ونمط معيشتها ونظام العلاقات فيها، فإنه توجد العديد من الاسر لها مداخل متعددة متأتية من تعاون أفراد الاسرة من زوج وزوجة وأبناء وبنات غير متزوجات وأعمام (بومخلوف وآخرون، 2008، صفحة 207)، وقد أشار الهواري عدي في كتابه تحولات المجتمع الجزائري الى ان العائلة الجزائرية لم تعد كما كانت في السابق حيث تعتمد على المعاش المشترك بين الاخوة، حيث كانوا يشكلون وحدة انتاج واستهلاك وإقامة، بل ساد الطابع الفردي للمداخيل والاستقلالية والفردانية (الهواري، 1999، صفحة 34)، وهذا ما يدل على انه رغم ارتفاع مجموع مداخيل الاسرة، الا انه لا يعني ان الفرد سيتلقى مساعدة من طرف أسرته على جمع تكاليف الزواج، في حين جاء في المرتبة الخامسة بنسبة 1,3%، من إجابات المبحوثين ان اسرهم لا تملك أي دخل وهم ذو مستوى اقتصادي متدني، حيث ينعكس على قرارات الاقراد تجاه الزواج، و يشكل ضغطا نفسيا واقتصاديا، ويتطلب تحقيق الاكتفاء الاقتصادي وقتا أطول مما يأخذ سنوات الزهور والشباب من أعمارهم، ونظرا لأهمية مداخيل الاسرة ودورها كمحدد للزواج جعلنا نتساءل إذا ما كان للأسرة مداخيل أخرى. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

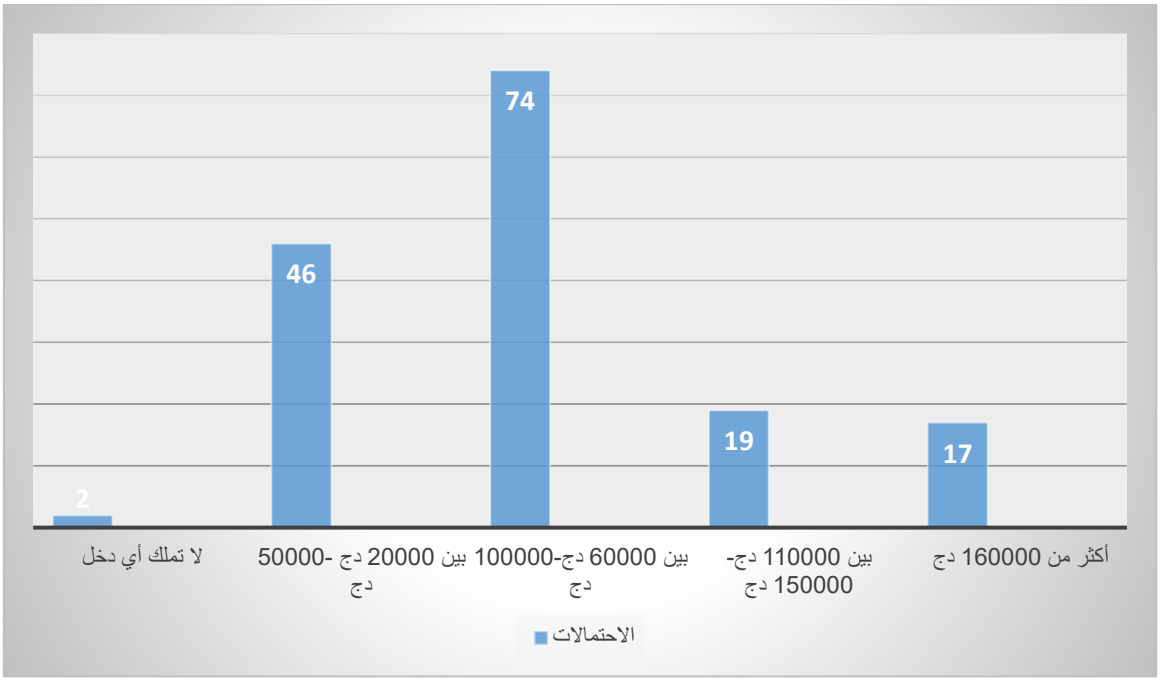

الشكل 50: أعمدة بيانية تمثل مجموع مداخيل الاسرة

المصدر: إعداد الباحثة

35-إذا ما كان للأسرة مداخيل أخرى

الجدول 52: يوضح إذا ما كان للأسرة مداخيل أخرى

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	12	%7,6
لا	146	%92,4
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بنعم ماهي		
اراضي فلاحية	07	%33,9
محلات تجارية	05	%27,8
سكنات للكراء	06	%33,3
وسائل نقل	00	/
المجموع	*18	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين ليس لدى اسرهم مداخيل أخرى بنسبة 92,4%، مما يحد من النفقات وتلبية الحاجيات والادخار، كما قد تواجه صعوبة في تقسيم الميزانية خاصة في حالة اتخاذ قرارات الزواج، كما تشير نتائج دراسة سابقة الى ان من المؤشرات التي تكشف وضع الاسرة المادي هو مستوى الدخل من عمل الاب الإضافي والمعاشات المتنوعة كالعقارات والتجارات، والتي تهدف الى تحسين مستوى دخل الفرد والاسرة (بومخلوف وآخرون، 2008، الصفحات 206-208)، في حين عبر ما نسبته 7,6%، ان لأسرهم مداخيل أخرى وجاء بالدرجة الأولى الأراضي الفلاحية، وبالدرجة الثانية سكنات للكراء، وبالدرجة الثالثة محلات تجارية، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر ذات الدخل المرتفع والاستقرار المادي، وتتميز بأريحية في الانفاق والادخار واكبر قدرة على تحقيق رغبات افرادها خاصة فيما يتعلق بقرارات الزواج، كما جاءت إجابات المبحوثين ان هناك مداخيل أخرى مثل تربية المواشي، والعمل الإضافي مما يحقق الاستقرار المادي، إلا انه في بعض الأحيان رغم دخل الاسرة الثابت والمداخيل الإضافية نجد ان الافراد متأخرين في سن الزواج، مما جعلنا نتساءل حول إذا ما كان تزويج الأبناء من أولويات الاسرة ام هناك أولويات أخرى. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

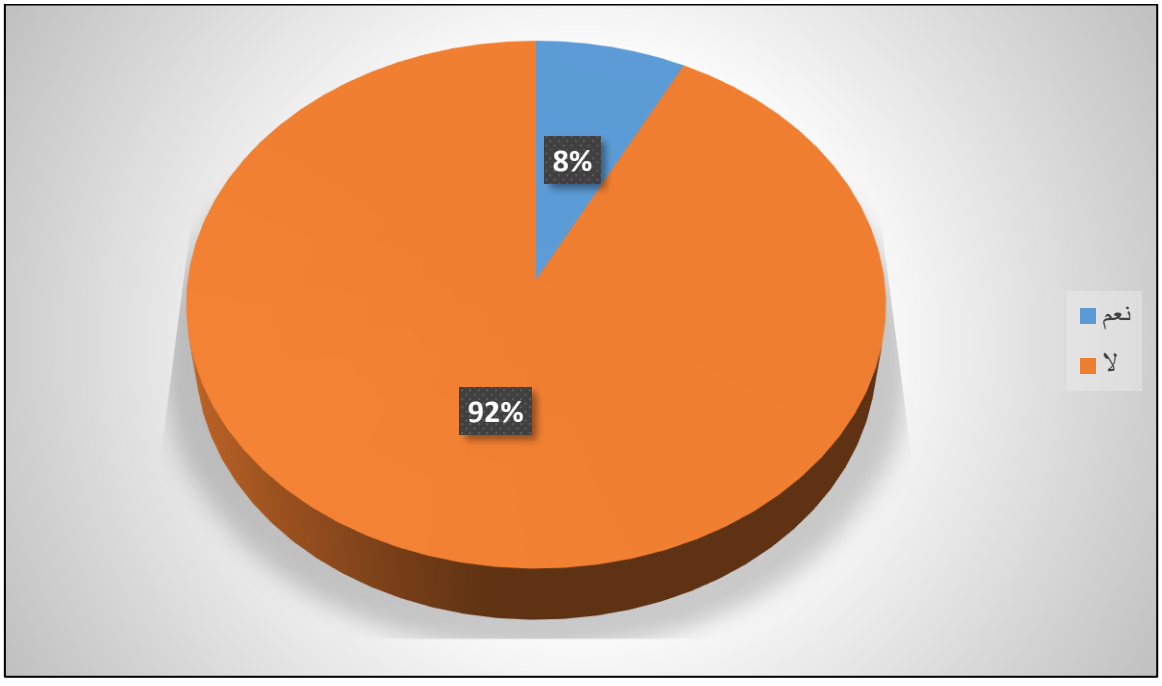

الشكل 51: دائرة نسبية تمثل إذا ما كان للأسرة مداخيل أخرى

المصدر: إعداد الباحثة

36-إذا ما كان الوضع المادي للأسرة يسمح بالزواج

الجدول 53: يوضح إذا ما كان الوضع المادي للأسرة يسمح بالزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	62	%39,2
لا	96	%60,8
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بنعم هل ستساعدك في:		
دفع المهر	22	%35,5
دفع كل تكاليف الزواج	09	%14,5
تجهيزات المنزل	11	%17,7
تجهيز العروس	20	%32,3
المجموع	62	%39,2
في حالة الاجابة بلا لماذا		
ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور	90	%66,7
أسرة ضعيفة الدخل	43	%31,9
اسرة لا تملك أي دخل	02	%1,5
المجموع	*135	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا بأن الوضع المادي لأسرهم لا يسمح لهم بالزواج بنسبة 60,8%، وقد جاء الدرجة الأولى بسبب ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور، وجاء بالدرجة الثانية بسبب ان اسرهم ضعيفة الدخل، في حين جاء بالدرجة الثالثة ان اسرهم لا تملك أي دخل، مما يتطلب من الافراد وقتا أطول لجمع تكاليف الزواج ومساعدة اسرهم، وتشير المعطيات الإحصائية أن ثلث الأسر الجزائرية فقيرة، كما ان نسبة كبيرة ممن لهم مدخول يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، ولا يتوقف الفقر عن العمل، بل يتأثر به حت العمال ذوو الأجور المنخفضة، ومن شأن هذه الظروف أن تتسبب في تأخر سن الزواج لعدد لا

يستهان به من الشباب وعزوف العديد منهم عن الزواج (بلعجال و شعدو، 2021، صفحة 117)، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 39,2%، من إجابات المبحوثين ان الوضع المادي للأسرة يسمح لهم بالزواج، وقد جاء بالدرجة الأولى ان الاسرة ستساعدهم في دفع المهر، وغالبا تعبر عن فئة الذكور وبالدرجة الثانية ان اسرتهم ستساعدهم في تجهيز المنزل وبالدرجة الثالثة ستساعدهم في دفع كل تكاليف الزواج، بما في ذلك المهر وتكاليف الزفاف وتجهيز المنزل وغيرها من المصاريف، وعبرت الإناث أيضا بان اسرهم ستساعدهم في تجهيزات العروس، من خلال هذه النتائج نستنتج انه رغم استعداد الاسرة المادي لمساعدة الأبناء في الزواج الا انه يؤجل قرار الزواج، كما تبحث بعض الأسر عن شريك من نفس مستواهم المادي لتحقيق التوافق والتجانس، وحفاظا على مكانتها وهذا ما جعلنا نتساءل عن اذا ما كان هناك الرغبة في شريك من نفس المستوى المادي للأسرة في حالة الرغبة في الزواج. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

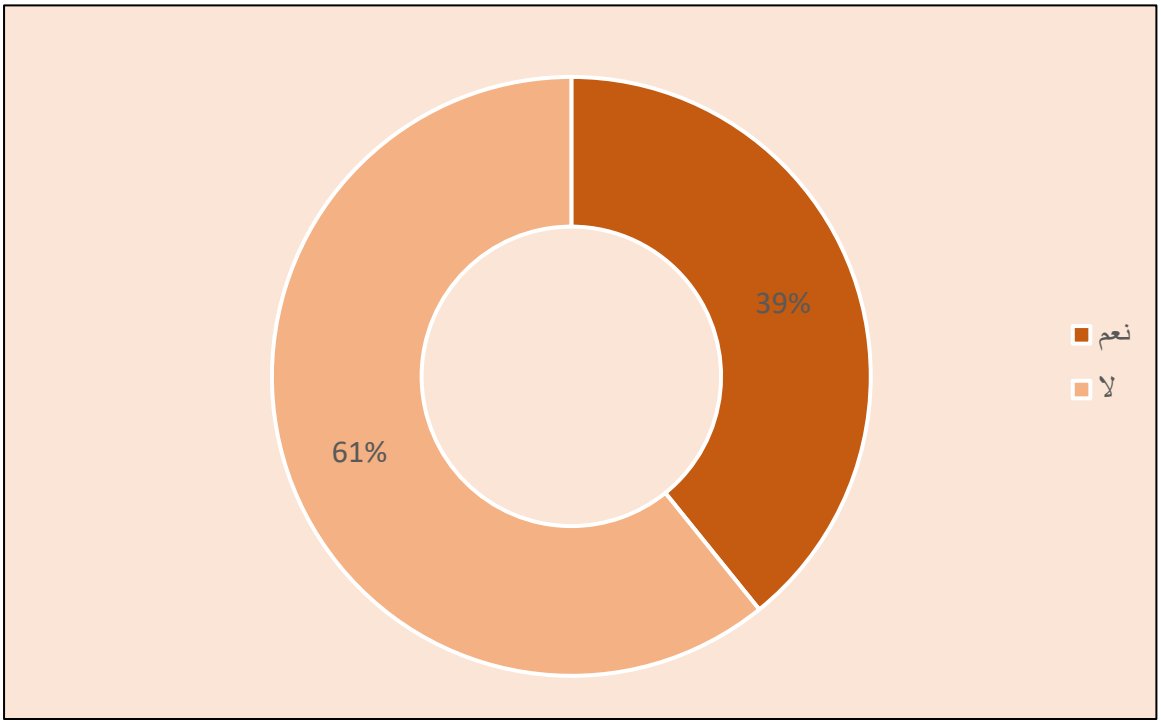

الشكل 52: دائرة نسبية تمثل إذا ما كان الوضع المادي للأسرة يسمح بالزواج

المصدر: إعداد الباحثة

37-إذا ما كان من أولويات الاسرة تزويج الابناء

الجدول 54: يوضح إذا ما كان من أولويات الاسرة تزويج الابناء

الاحتمالات	في حالة الاجابة بلا ماهي اولويات اسرتك	التكرارات	النسبة المئوية
لا	شراء او بناء سكن	75	%78,9
	شراء سيارة	09	%9,5
	استثمارات	07	%7,4
	ادخار	04	%4,2
	المجموع	95	%60,1
نعم		63	%39,9
المجموع		158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين ليس من أولويات اسرهم تزويج الأبناء بنسبة 60,1%، وتعبر هذه النسبة عن الاسر الغير مكتفية ماديا او لم تحقق أهدافها، وقد جاء بالدرجة الأولى ان من اولوياتها شراء او بناء سكن، وتعبر هذه الاجابات عن الاسر التي ترغب في امتلاك سكن او تغير سكنها الى سكن لائق او الحصول على سكن واسع، وقد يرتبط قرار تزويج الأبناء الى غاية الحصول على السكن، وجاء بالدرجة الثانية انه من أولويات الاسرة شراء سيارة وتعبر هذه الإجابات عن الاسر المكتفية ماديا، مما يسمح لها باتخاذ قرار شراء سيارة او الأولوية شراء السيارة قبل تزويج الأبناء، لتلبية حاجيات الاسرة ، لإيصال الأبناء للمدرسة او الذهاب للعمل، او حتى لتوفير نفقات النقل، وجاء بالدرجة الثالثة ان الاولوية للاستثمار، وبالدرجة الرابعة الادخار، وتعبر هذه الإجابات عن رغبة الاسر في توسيع مداخيلها، كما تدل هذه الإجابات عن تراجع اهمية الزواج مقابل الماديات، وهذا راجع الى التغير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وتغير النظرة للزواج بالإضافة الى الطموحات الشخصية، حيث تفضل بعض الاسر تحقيق الأرباح لتأمين الحياة الزوجية فيما بعد، من مسكن وسيارة ورفاهيات، في حين عبرت ما نسبته 39,9%، انه من أولويات الاسرة تزويج الأبناء وهذا يدل على رغبة الاسرة في استقرار ابناءها من خلال جمع تكاليف الزفاف، وتوفير السكن مما يتطلب وقتا أطول، كما قد توفر الاسرة الماديات في حين لا يوجد الشريك المناسب او المتجانس ماديا، كما قد يرتبط بدوره بمعايير

اخرى اجتماعية او ثقافية او تعليمية مما يؤخر الافراد عن سن الزواج الى غاية إيجاد الشريك المناسب؛ إن إعطاء الأولويات للحاجات الأخرى مقابل الزواج قد يدل على عدم تحقيق الاسرة للاكتفاء المادي مما لا يسمح لها بتزويج الأبناء، وهذا ما جعلنا نتساءل عن إذا ما كانت أولويات الاسرة المادية (السكن، السيارة،) تجعل الافراد يؤخرون قرار زواجهم.

38-أولويات أسرتك المادية (السكن، السيارة،) تجعلهم يؤخرون قرار زواجهم

الجدول 55: يوضح إذا ما كان أولويات الاسرة (السكن، السيارة،) تؤخر قرار الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	66	%41,8
لا	92	%58,2
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين اجابوا ان أولويات أسرهم المادية (السكن، السيارة،) تجعلهم يؤخرون قرار زواجهم بنسبة 58,2%، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر ذات المستوى المادي المنخفض او المتوسط، والتي ترغب في تحسين ظروفها ومكانتها وتحقيق الاستقلال المادي، كما قد تعطي أهمية لشراء سكن كضرورة قبل الزواج، فتكاليف الزواج المرتفعة قد تدخل الاسرة في أزمة مادية والغرق في الديون، كما تضطر بعض الاسر الى توزيع مواردها باتزان وتلبية حاجيات افرادها، خاصة إذا كان هناك أطفال صغار، اما في المرتبة الثانية جاء ما نسبته 41,8% من إجابات المبحوثين أولويات أسرتك المادية(السكن، السيارة،) تجعلهم يؤخرون قرار زواجهم وتعبر هذه الإجابات عن الاسر ذات المستوى المادي المرتفع، والتي من أولوياتها تزويج الأبناء، حيث ترى هذه الاسر ان للزواج أولوية فتستغل مواردها المادية للمساهمة في تزويج الأبناء كشراء سكن إضافي او جمع تكاليف الزفاف، وهذا من عادات الأسرة الجزائرية التي تتكافل وتتساند، من اجل تحقيق استقرار الأبناء، والاطمئنان على مستقبلهم ورؤية الاحفاد، وحتى الاسر ذات الدخل المحدود قد تولي أهمية واولوية لتزويج الأبناء، كما تساهم اسر الإناث في تسهيل شروط الزواج من سكن مهر وتكاليف الزواج، إلا انه رغم اعتبار المستوى الاقتصادي مهما في عملية الزواج حيث يتيح للأفراد الزواج دون ضغوطات مادية الا انه قد يتعذر ذلك في بعض الظروف الاجتماعية للأسرة، وما لفت انتباهنا هو ارتباط المستوى

الاقتصادي بالمستوى الاجتماعي للأسرة، فالأسرة التي لديها سكن ودخل مرتفع ليس بالضرورة انها مكتفية ماديا فشكل الاسرة وحجمها يعد عاملا مساهما في تحديد قرارات الزواج، مما جعلنا نتساءل عن مساهمة المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن زواج الافراد في المجتمع.

1-5عرض وتحليل بيانات المحور الخامس: مساهمة المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

من خلال هذا المحور نتعرف على أهم الخصائص الاجتماعية للأسرة، وربطها بخصائص مفردات البحث والذي يعطينا مؤشرا حول المستوى الاجتماعي للأسرة ومساهمته كمحدد لتأخر سن زواج المبحوثين:

39-إذا ما كان عدد افراد الاسرة كبير

الجدول 56: يوضح إذا ما كان عدد افراد الاسرة كبير

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	88	%55,7
لا	70	%44,3
المجموع	158	100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من بيانات الجدول ان أعلى نسبة من المبحوثين اجابوا بأن بان حجم اسرهم كبير بنسبة 55,7%، وهي اسر تتكون من ستة افراد فأكثر تصل في بعض الأحيان الى اكثر من 11 فردا وتعاني عادة الاسر الكبيرة الحجم من ضغوطات اقتصادية، وفرص تعليم اقل ومستوى معيشي منخفض، وصعوبة في تلبية حاجيات افرادها، وينتشر هذا النوع من الاسر أكثر في المجتمعات الريفية، ونسبة قليلة في المدن، ويفرض على الأبناء الأكبر سنا المشاركة في الدخل الاقتصادي، ولا يتمتعون بالحرية الكافية والاستقلالية المادية، ويتحملون المسؤولية باكرا، كل هذه الظروف تحد من قرارات الافراد تجاه الزواج، وهذا ما بينته نتائج الدراسة الميدانية، حيث أشارت الى وجود علاقة بين عدد أفراد الاسرة وتأخر سن الزواج، خاصة إذا كان هناك إخوة أكبر، لان طبيعة التنشئة الاجتماعية في أغلب الاسر الجزائرية تعتمد في زواجها للأفراد انطلاقا من ترتيبهم، فكلما كان عدد الافراد مرتفعا كلما كان هناك تأخر في سن الزواج (بن عاشور ط.، 2018، صفحة 102)، اما ما نسبته 44,3%، من إجابات

المبحوثين حجم اسرهم ليس كبير، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر التي تتكون من 6 افراد فأقل، وهي عادة تتكون من الاب والام وأربعة أطفال او ثلاثة، وهي الاسر الأكثر شيوعا في المدن، حيث اثرت الظروف الاجتماعية والاقتصادية على حجم الاسرة ومستوى معيشتها، ويتميز افرادها عادة بقرارات سريعة ومستقلة كما يحظون بفرص تعليمية أفضل من الاسر الكبيرة الحجم، كما يتمتعون باستقلالية مادية، كما لا تخضع للعادات والتقاليد خاصة فيما تتعلق بقرارات الزواج، حيث يتراجع الزواج في سن المبكر مقابل التأخر في سن الزواج، وبناء على إجابات المبحوثين بان حجم اسرهم كبير جعلنا نتساءل عن عدد الافراد في الغرفة الواحدة.

40-عدد الافراد في الغرفة

الجدول 57: يوضح عدد الافراد في الغرفة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
[2-1]	45	%28,5
[4-3]	102	%64,6
[5-فمافوق]	11	%7,0
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا ان أعلى نسبة من المبحوثين أجابوا بان عدد الافراد في لغرفة الواحدة يتراوح بين 3-4 فرد، بنسبة64,6%، وتعبر هذه الإجابات عن ازدحام الغرف، حيث يضطر العديد من افراد الاسرة الى مشاركة الغرفة مع الاخوة والاخوات، وحتى الابنة المطلقة مع ابناءها، او أبناء الأخ او الأخت المتوفيان، وغيرهم من الأقارب، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر الكبيرة الحجم، والأسر التي تضم اكثر من جيل حيث يعيش الجد والجدة وفي بعض الأحيان العم واسرته، او نجد الأبناء المتزوجين مع اسرتهم، وتتميز بكثرة الخلافات الاسرية والالتزامات والمسؤوليات والضغوطات النفسية والمادية كما يتسم السكن بالاكتظاظ وازدحام الغرف، خاصة في حالة ضيق السكن مما يحد من قرارات الافراد تجاه الزواج وتأجيله، كما لا يشعر الافراد بالراحة والخصوصية، وجاء في المرتبة الثانية الاسر التي تضم بين 1-2 من الافراد بنسبة 28,5%، في الغرفة الواحدة، وتعبر هذه الإجابات عن الاسر المتوسطة والصغيرة الحجم، وحسب

بعض الدراسات التي أجراها الباحثين على المجتمع الجزائري فأنه يمكن القول بان بنية الاسرة الجزائرية، مازالت في طور التشكل وتمر بمرحلة انتقالية، وتتجه نحو التقلص في عدد أفرادها، مما يدل على أنها أصبحت مستقلة عن أسرة التوجيه، أي عن أقاربها وأصبحت تمثل أسرة نووية (اليمين و عوفي ، 2017، صفحة 57)، ورغم صغر حجم الاسرة واستقلالية بعض الافراد في غرفة واحدة، الا ان ضيق الشقق لا يسمح بالزواج وإضافة اسرة جديدة، كما لا تسمح الظروف المادية في الحصول على السكن الخاص، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج، وجاء في المرتبة الثالثة الاسر التي تضم 5 افراد فما فوق بنسبة 7,0%، في الغرفة الواحدة، وهو عدد كبير حيث يعبر عن اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف، وعادة تكون اسرة ذات حجم كبير الاب والام والابناء، او تضم افراد اخرين من أسر الأبناء المتزوجين، غيرهم، فتنعدم الراحة والخصوصية وتكثر الالتزامات الاسرية والخلافات، وكلما زاد حجم الاسرة انخفض المستوى المعيشي وزادت الطلبات، مما يؤدي الى تأخر سن زواج افرادها، ونظرا لأهمية حجم الاسرة في اتخاذ قرارا الزواج جعلنا نتساءل عن إمكانية الزواج داخل اسرة كبيرة تتكون من الوالدين والابناء والجد والجدة وغيرهم. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

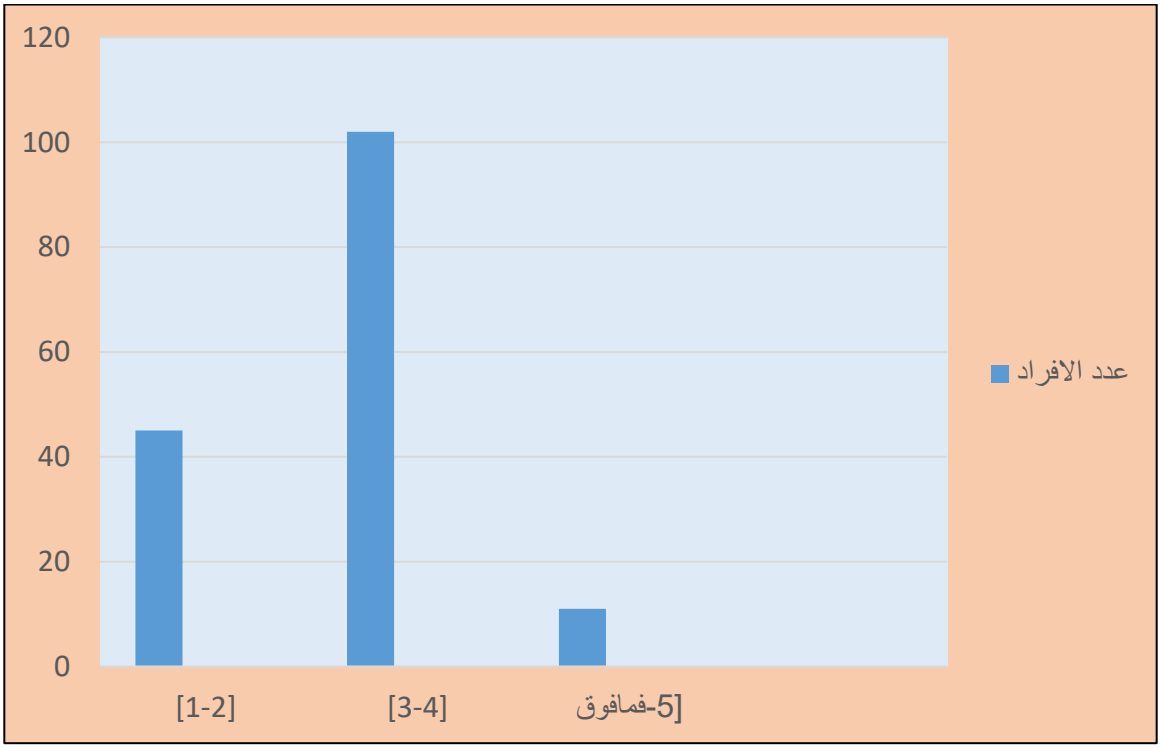

الشكل 53: أعمدة بيانية تمثل عدد الافراد في الغرفة

المصدر: إعدادا الباحثة

41-قبول الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم تتكون من الوالدين والابناء والجد والجدة وغيرهم

الجدول 58: يوضح قبول الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم تتكون من الوالدين والاخوة والاخوات والجد والجدة وغيرهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	13	%8,2
لا	145	%91,8
المجموع	158	%100
في حالة الاجابة بلا هل يسبب ذلك:		
اكتظاظ السكن	73	%25,7
ازدحام الغرف	35	%12,3
عدم الراحة والخصوصية	100	%35,2
كثرة الالتزامات المنزلية	76	%26,8
المجموع	***284**	%100

*هناك من اختار أكثر من بديل

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين لنا، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يرغبون في الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم بنسبة 91,8%، وهذا راجع بالدرجة الأولى بسبب عدم توفر الراحة والخصوصية، وبالدرجة الثانية بسبب كثرة الالتزامات المنزلية، وبالدرجة الثالثة بسبب اكتظاظ المسكن، وبالدرجة الرابعة بسبب ازدحام الغرف، وتعبر هذه الاجابات عن بروز القيم الفردية والرغبة في الخصوصية والاستقلالية، وتراجع السطلة الابوية مقابل القرارات التشاركية والفردية وتدخل الافراد في القرارات، كما قد يتعرض الافراد في الاسرة الكبيرة إلى ضغوطات نفسية وجسدية نتيجة ضيق المسكن وكثرة الطلبات كما يتعرضون إلى ضغوطات اقتصادية، واجتماعية نتيجة العادات والتقاليد التي يتمسك بها كبار السن في الاسرة، مقابل تطلعات افراد الجيل الجديد، كما يؤدي وجود الكنائن إلى خلق الخلافات الاسرية، والعداوة بين الاخوة مما يصعب قبول الزواج داخل الاسر الكبيرة الحجم وتأجيل الزواج إلى غاية ايجاد الشريك المناسب، وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات إلى ان رفض العيش مع الأسرة الكبيرة بعد الزواج له دلالة سوسيولوجية على مستوى التغير الاجتماعي الذي مس المجتمع الجزائري، حيث ان انتقال الشباب من وضعية اجتماعية إلى اخرى ومن نمط معيشي إلى آخر، غيَّر من تفكيرهم وجعلهم يرفضون العيش مع

الاسرة الكبيرة بعد الزواج (بوعليت، 2014، صفحة 142)، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 8,2% من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج داخل اسر كبيرة الحجم، وتعبر هذه الإجابات عن الافراد الذين ألفوا العيش داخل اسر كبيرة الحجم ولهم شروط ومعايير أخرى للزواج، وللتعمق اكثر في الظروف الاجتماعية للأسرة جعلنا نتساءل اكثر ما كان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار الزواج لدى الافراد. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

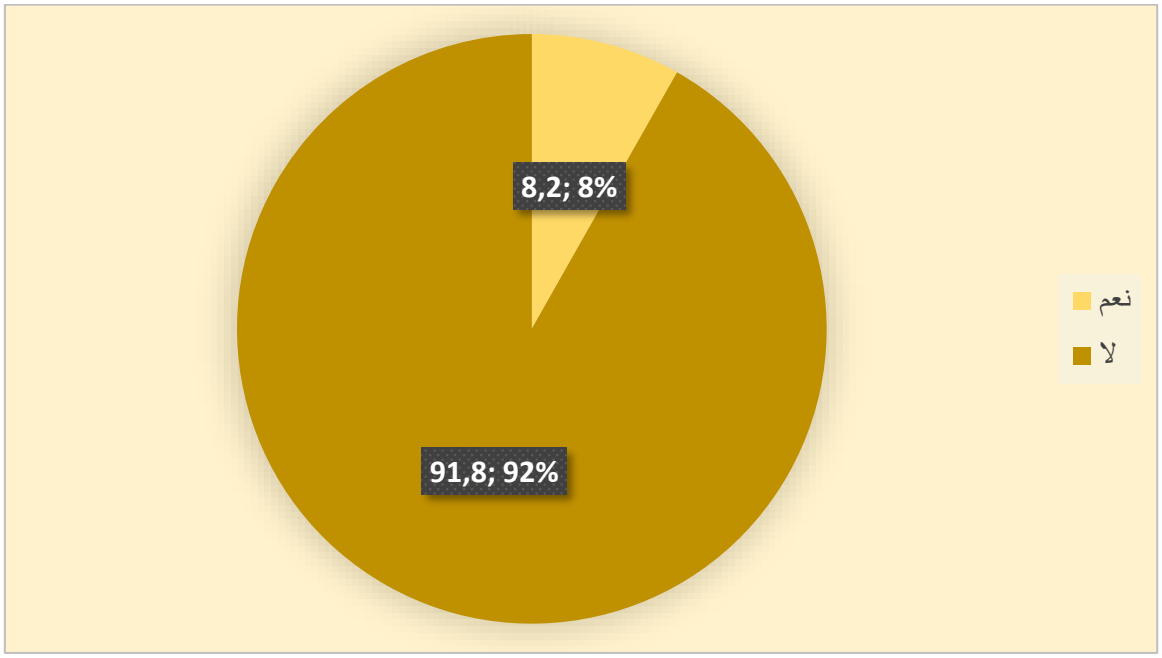

الشكل 54: دائرة نسبية تمثل إمكانية الزواج داخل اسرة كبيرة تتكون من الوالدين والاخوة والاخوات والجد والجدة وغيرهم

المصدر: إعداد الباحثة

42-هل اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار زواجك

الجدول 59: يوضح إذا ما كان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	108	%68,4
لا	50	%31,6
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج **SPSS**

من خلال معطيات الجدول يتضح، ان أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بأن اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف، وغياب الخصوصية يؤجل قرار زواجهم بنسبة 68,4%، وتعبر هذه النسبة عن الافراد الذين يقطنون في الشقق وعدد افراد اسرتهم كبير، فمن خصائص الاسرة الجزائرية التقليدية انها اسرة ممتدة وكبيرة الحجم وتضم أفراد آخرين، حيث تسود قيم التعاون والتضامن، رغم ضيق السكن وازدحام الغرف، الا انها كانت ملجأ للتقارب والتآزر بين افراد الاسرة، ومع تطور الحياة الحضرية مازالت بعض الاسر الممتدة داخل البناء الجزائري، الا ان التغيرات المجتمعية زالت بعض قيم التضامن الاسري، واصبح الفرد يرغب في غرفة خاصة بيه، ويشعر بعدم الراحة والخصوصية، مما جعل التفكير في الزواج مستبعدا خاصة مع عدم القدرة على توفير مسكن خاص، كما ان وجود عدد كبير من الافراد في غرفة واحدة يخلق ضغوطات نفسية وعاطفية لدى الافراد، ويؤدي كبر حجم افراد الاسرة الى زيادة المسؤوليات، والأعباء المنزلية وكثرة الطلبات، ومع تغير الحياة الاجتماعية وانتقال الاسرة من التقليدية الى الحديثة، لم يعد نمط السكنات يستوعب العدد الكبير للأسرة، نتيجة البناءات الضيقة وعدد الغرف المحدود، وسياسة السكن التي لا تتوافق وطبيعة الاسرة الجزائرية، لذلك اصبح قرار الزواج مرتبط بالاستقلالية والانفصال عن الاسرة الكبيرة، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 31,6%، ان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية لا يؤجل قرار زواجهم، وتعبر هذه النسب عن الاسر الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعن المسكن المتسع، حيث يتمتع الافراد بالخصوصية والراحة، وقلة الالتزامات المنزلية، الا ان تطور الحياة الحديثة ورغبة الافراد في المسكن المستقل بعيدا عن الاهل جعل من قرار الزواج يؤجل إلى غاية الحصول على المسكن. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

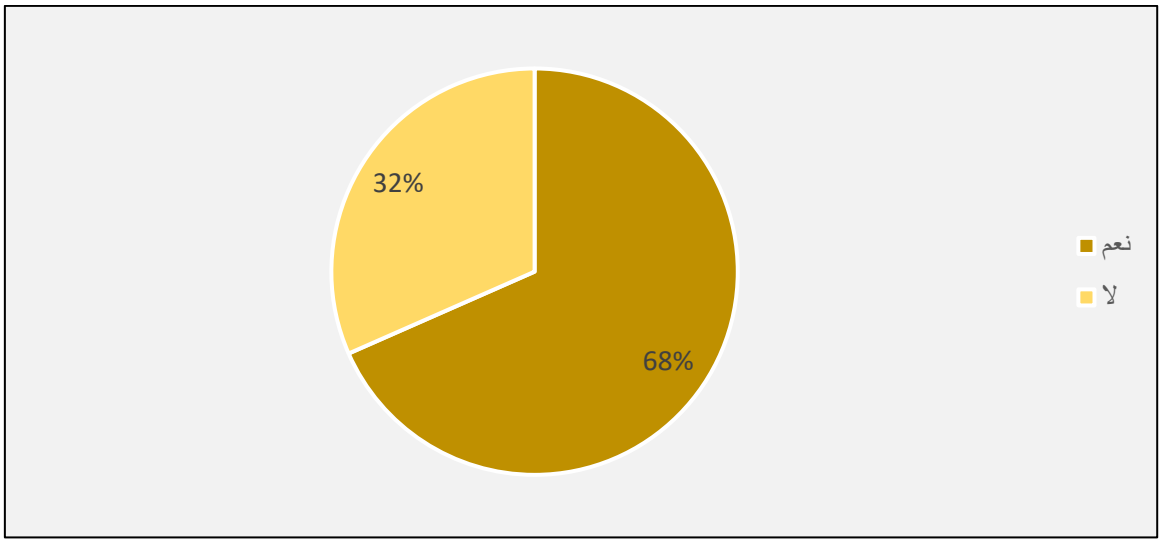

الشكل 55: يوضح إذا ما كان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار الزواج

المصدر: إعداد الباحثة

43-إذا ما كان أحد افراد الاسرة يعاني من مرض

الجدول 60: يوضح إذا ما كان أحد افراد الاسرة يعاني من مرض

الاحتمالات	في حالة الاجابة بنعم هل هو:	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	مرض مزمن	33	%67,3
	عجز الشيخوخة	14	%28,6
	من ذوي الاحتياجات الخاصة	02	%4,1
	المجموع	49	%31,0
لا		109	%69,0
المجموع		158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من بيانات الجدول أعلاه، ان أكبر نسبة من المبحوثين لا يعاني أحد افراد اسرتهم من مرض بنسبة 69,0%، وتعبر هذه النسبة عن الظروف الصحية الجيدة لأفراد الاسرة وعدم تطلب رعاية ومتابعة اهتمام بشكل يومي، مما يخلق بيئة اسرية صحية حيث يشعر الافراد بالأمان النفسي والعاطفي وتقل التوترات والأزمات المادية، فالأسرة المستقرة صحيا يسهل فيها اتخاذ القرارات الشخصية تجاه الزواج، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 31,0%، من إجابات المبحوثين ان احد افراد اسرتهم او اكثر يعاني من مرض وجاء بالدرجة الأولى الامراض المزمنة، وجاء بالدرجة الثانية عجز الشيخوخة، وبالدرجة الثالثة افراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتطلب من افراد الاسرة رعايتهم وحمايتهم والاهتمام بهم نفسيا وعاطفيا وجسديا وماديا، مما يشغل وقتهم ويؤثر على مستقبلهم، وقراراتهم خاصة فيما يتعلق بقرارات الزواج حيث يرفض البعض التخلي عن اسرهم، او تأجيل الزواج الى غاية تحسن الأوضاع او إيجاد شريك يقبل برعاية افراد الاسرة، كما يتردد البعض قبول شريك له افراد مرضى خوفا من الامراض الوراثية.

وقد أشار بارسونز الى اختلاف تأثير مرض كل من الاب والام والابناء، فحسب بارسونز المسؤولية الأساسية تقع على عاتق البالغين فقط في الاسرة من حيث ممارسة الأدوار، فمرض الاب له تأثير على الحياة العاطفية للأسرة، أما مرض الام يكون لها تأثيرا أكثر على توازن الحياة الاسرية انطلاقا من كونها الدعامة الأساسية للوحدة الاسرية، فهذا يؤدي الى تحمل الزواج والأبناء

لمسؤولية الحفاظ على الوحدة الاسرية بدل الام، بحيث يصبحون ملزمين، بطريقة غير منتظرة، لتحقيق مطالب لم تكن من قبل مرتبطة بمهامهم العادية (مشري، 2022، صفحة 59)، ويصعب ذلك أكثر على الاخوة الأكبر سنا حيث يفرض عليهم رعاية والديهم او اخوتهم وهذا ما جعلنا نتساءل إذا ما كان ترتيبك بين الاخوة يفرض على الافراد رعاية اسرهم.

44-إذا ما كان ترتيبك بين الاخوة يفرض عليك رعاية اسرتك

الجدول 61: يوضح إذا ما كان الترتيب بين الاخوة يفرض على المبحوثين رعاية اسرهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	108	%68,4
لا	50	%31,6
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه يتبين لنا، ان أكبر نسبة من المبحوثين اجابوا بان ترتيبهم بين الاخوة يفرض عليهم رعاية اسرتهم بنسبة 68,4%، وينتشر ذلك اكثر في الاسر الكبيرة حيث يؤدي الاخوة الأكبر سنا ادوارهم الاسرية ووظائفهم من حيث رعاية الوالدين، او رعاية الاخوة الأقل سنا، وهذا راجع لعادات وتقاليد الاسرة حيث تحمل الابن الأكبر سنا مسؤوليات والتزامات تجاه افراد اسرته، مما يجعلهم أكثر عرضة للضغوطات النفسية والعاطفية، وتجعلهم في بعض الاحيان يتخلون عن أحلامهم وطموحاتهم وتعليمهم ومستقبلهم، وحتى التخلي عن رغبة الزواج في سبيل رعاية اسرتهم واسعادهم، فكثيرا من الفتيات لم تتزوجن من اجل رعاية احد الوالدين او كلاهما، كما يرفض الشباب ايضا الزواج والتخلي عن والديهم خاصة اذا كانوا عاجزين، وتتمثل نوع الرعاية في الاهتمام بتعليم وتربية الاخوة الأصغر سنا وكذلك توفير حاجياتهم ومتطلباتهم، من اكل ومشرب وملبس، والعناية بنظافتهم وقد يؤدي الامر حتى إلى تزويجهم والاطمئنان عليهم، كما قد يرفض الاهل الخطاب للفتاة من اجل استغلالها في الاعمال المنزلية.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى ان العديد من الفتيات تجد أنفسهن ضحية ظروف أسرهن كنتيجة لعدم وجود معيل في الاسرة، كبطالة الاب، او المرض، فتضطر الفتاة للعمل من أجل إعالة

أسرتها خاصة إذا كان عدد أفراد الاسرة كبيرا وغير مؤهل للعمل بحيث تجد نفسها الوحيدة من تملك الاهلية للعمل وإعالة اسرتها وتغطية حاجاتها الضرورية (أغبال، 2021، صفحة 216)

كما أشارت دراسة أخرى تناولناها سابقا إلى ان الابن الاكبر قد يتولى تحمل مسؤولية العائلة بأكملها الأمر الذي يتطلب منه مالا ووقتا كبيرين ولهذا يتأخر سن زواجه لسنوات عديدة (كركوش و شرادي، 2014، صفحة 273)

وقد جاءت ما نسبته 31,6%، من إجابات المبحوثين ان ترتيبهم بين الاخوة لا يفرض عليهم رعاية اسرتهم، وتعبر هذه الإجابات خاصة عن الافراد الذين ينتمون الى اسر صغيرة الحجم، حيث يسود التعاون والتفاهم والتحاور، كما يحرص الوالدين على أداء ادوارهم ووظائفهم في تربية وتنشئة الأبناء، والحرص على تلبية حاجياتهم وتأمين مستقبلهم دون التفضيل بينهم، ونظرا لأهمية الاسرة وتوزيع الأدوار والوظائف بين افرادها جعلنا نتساءل أكثر إذا ما كان المبحوث المعيل الوحيد لوالديه هل يقبل الزواج والابتعاد عنهما.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

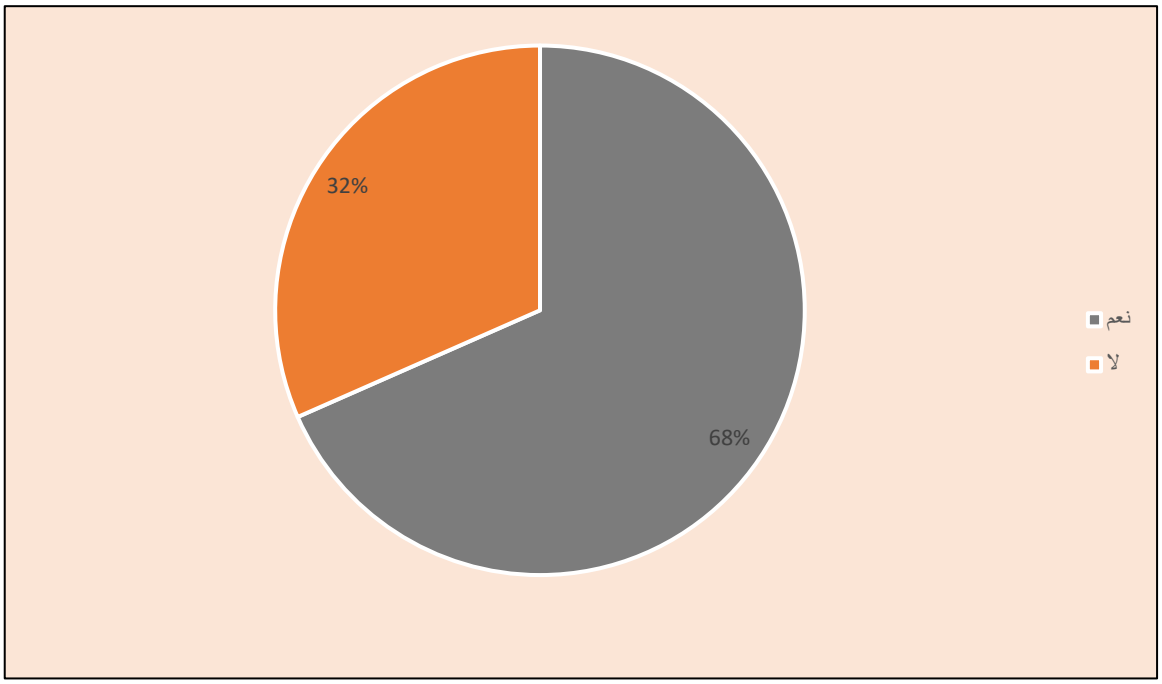

الشكل 56: دائرة نسبية تمثل إذا ما كان الترتيب بين الاخوة يفرض على المبحوثين رعاية اسرهم

المصدر: إعداد الباحثة

45-إذا ما كنت المعيل الوحيد لوالديك هل تقبل الزواج والابتعاد عنهم

الجدول 62: يوضح إذا ما كان المبحوث المعيل الوحيد لوالديه هل يقبل الزواج والابتعاد عنهما

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	46	%29,1
لا	112	%70,9
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين لنا، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يقبلون الزواج وترك والديهم في حالة انهم المعيلين الوحيدين لهما بنسبة 70,9%، وتعبر هذه الإجابات عن تمسك الافراد بعاداتهم وتقاليدهم، في إعالة والديهم وهي من الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، فمن العيب ترك الوالدين لوحدهما دون معيل، او الزواج والابتعاد عنهما فإما السكن معهما وإيجاد شريك يقبل السكن معهما او توفير من يعيلهما، وقد برر المبحوثين اجاباتهم انه لا يمكنهم ترك والديهم لوحدهما كما ان اعالة الوالدين من البرّ بهما، وفريضة دينية حيث استدل البعض بالآية الكريمة قال الله تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" (سورة الإسراء:23)، وتدل هذه الإجابات على دور الاسرة الفعال في غرس القيم الاجتماعية والثقافية في الأبناء، فكون الفرد معيلا وحيدا لأسرته يحد من قراراته تجاه الزواج وجاء ما نسبته 29,1%، من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج وترك والديهم في حالة انهم المعيلين الوحيدين لهما، وقد برر المبحوثين اجابتهم بانهم يرغبون في الزواج والاستقرار، وانه من حقهما تكوين اسرة كما قد يوفرون لهما كل مل يحتاجانه من ضروريات والرعاية اللازمة، من خلال توفير خادمة ترعاهم، وهذا ما يعبر عن الرغبة في الزواج والاستقلال بعيدا عنهما، وهذا ما أشار إليه لحبيب ربيع في دراسته ان الاسرة الجزائرية تتميز بصغر الحجم وتقلص البنية، إضافة الى انفصال الأبناء عن الوالدين بعد الزواج، بسبب استقلالهم المادي، والمسكن لكل من الأبناء والآباء، مما يجعل الأبناء بعيدين نوعا ما عن الضغوطات التي تمارسها العائلة الممتدة على أفرادها، مما يسمح لهم باتخاذ القرارات المتعلقة باسرهم دون تدخل القربات (لحبيب، 2012، صفحة 4)، وهذا ما جعلنا نتساءل عن إذا ما يقبل السكن مع الاسرة في حالة الرغبة في الزواج.

ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:

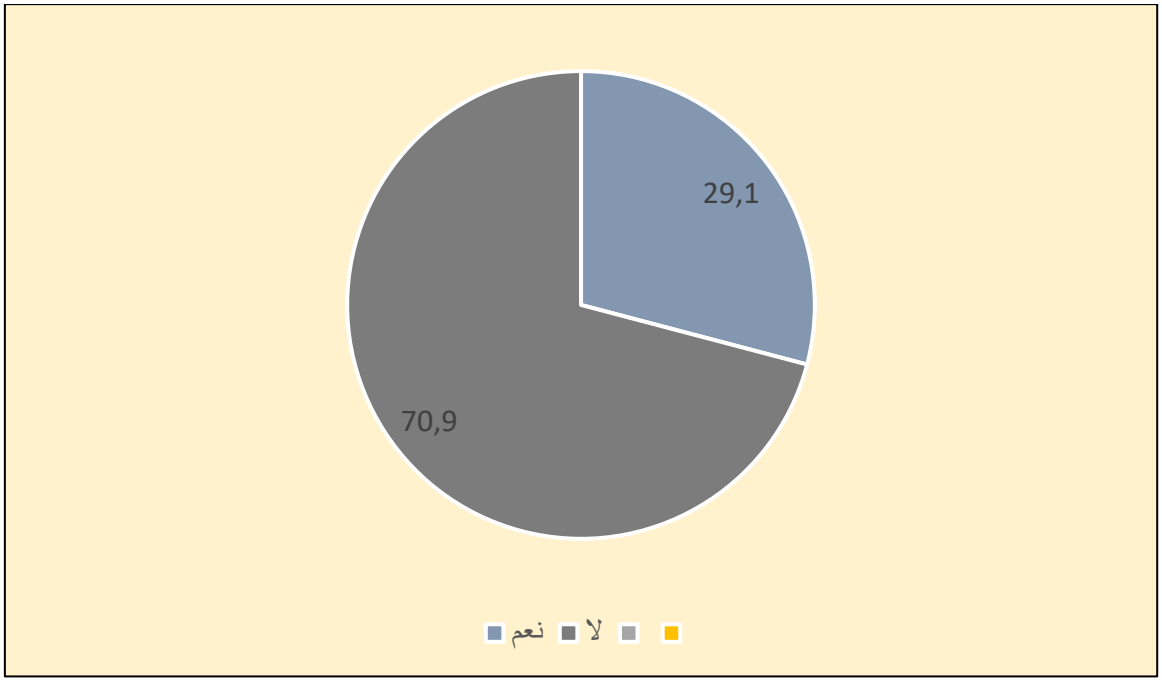

الشكل 57: دائرة نسبية تمثل إذا ما كان المبحوث المعيل الوحيد لوالديه هل يقبل الزواج والابتعاد عنهما

المصدر: إعداد الباحثة

46-إذا ما يقبل السكن مع الاسرة في حالة الرغبة في الزواج

الجدول 63: يوضح إذا ما يقبل المبحوث السكن مع الاسرة في حالة الرغبة في الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	44	%27,8
لا	114	%72,2
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه يتبين لنا، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يقبلون الزواج والسكن مع الاسرة بنسبة 72,2%، وقد برر المبحوثين إجاباتهم بأنهم يرغبون في الاستقلالية والراحة والخصوصية والحرية، والابتعاد عن الصراعات الاسرية، والبقاء على علاقة ودية مع افراد الاسرة كما يؤدي ذلك الى تذبذب في تربية الأبناء، وبرر البعض انه لا يمكن السكن مع الاسرة لضيق المسكن ووجود افراد آخرين وكثرة المسؤوليات الاسرية، مما يحد من قراراتهم تجاه الزواج حيث يتطلب توفير السكن وقتا أطول من العمل والادخار، وقد أوضحت الدراسات ان هذه النمط المعيشي مع الاسرة تتزايد داخله شبكة العلاقات وكثافتها، التي

تؤثر بدورها على ديناميات التفاعل وما ينجم عنها من توترات ومشاحنات خاصة بين الزوجة ووالدة الزوج(الحماة)، وهذا بدوره يؤثر على الاستقرار الزواجي، مثل الهجرة والانفصال (شكري وآخرون، 2011، صفحة 56)، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 27,8% من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج والسكن مع الاسرة، وتعبر هذه الإجابات عن الافراد الشباب الذين يرفضون التخلي عن اسرهم في حالة الزواج، وعن الاناث الراغبات في الزواج ولا يهمهم السكن مع الاسرة، وقد برروا اجاباتهم ان الزواج والسكن مع الاسرة يساعد في فك ازمة السكن، وكذلك تسير أمور الاسرة وتربية الأبناء، خاصة في حالة عمل الزوجة كما يساعد في حل الخلافات الزوجية. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

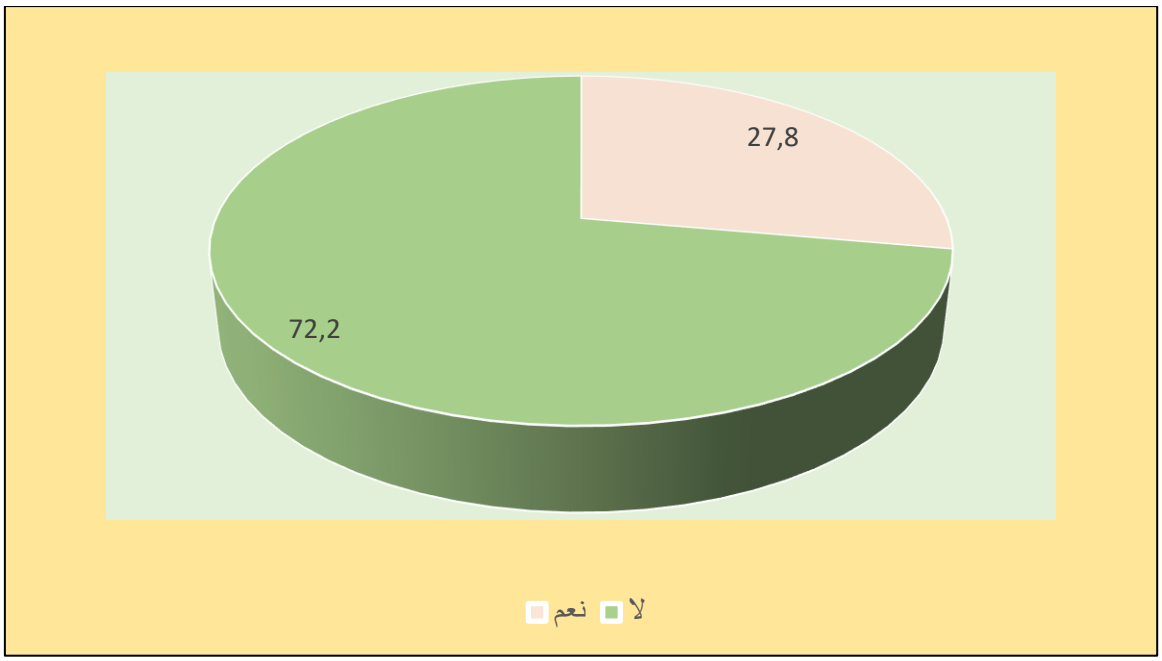

الشكل 58: دائرة نسبية تمثل قبول السكن مع الاسرة

المصدر: إعداد الباحثة

47-قبول السكن في جناح او طابق مستقل مع اهل الزواج في حالة الرغبة في الزواج

الجدول 64: يوضح قبول السكن في جناح او طابق مستقل مع اهل الزوج في حالة الرغبة في الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	78	%49,4
لا	80	%50,6
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين لنا، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يرغبون في الزواج والسكن في جناح مستقل او طابق خاص مع الاسرة بنسبة 50,6%، وقد برروا اجاباتهم بان السكن يعد ملك لجميع افراد الاسرة وهم في غنى عن الخلافات والمشاكل الاسرية، خاصة عندما يتعلق الامر بالإرث كما اعتبر البعض ان السكن في طابق خاص لا يعد حلا فعليا، بل مؤقتا يرتبط بالوالدين والاخوة فقد يضطرون للخروج والكراء نظرا لعدة اعتبارات اسرية او ترك مجال للأخ الأصغر للزواج، ونيل فرصته في السكن مما يحد من قراراتهم تجاه الزواج الى غاية إيجاد حل جذري، وقد أشار لحبيب ربيع في دراسته ان الاسرة الانتقالية الجزائرية تحمل في مكونات الاسرة النواة او الزواجية، وفي نفس الوقت تحمل مكونات الاسرة الو العائلة التقليدية، إذ غالبا ما ينفصل الأبناء بعد زواجهم عن المسكن العائلي الذي نشؤا فيه دون أن تنقطع الصلة نهائيا بجماعة الاهل والاقارب كما هو الشأن بالنسبة للأسر الغربية (لحبيب، 2012، صفحة 4)، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 49,4%، من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج والسكن في جناح او طابق مستقل مع اهل الاسرة، وقد برر المبحوثين اجاباتهم بان ذلك يعتبر حلا مناسبا يرضي الطرفين حيث لا يضطر الشاب ترك والديه لوحدهما، وفي المقابل التمتع بالخصوصية والاستقلالية، كما برر البعض بان هذا يعد حلا في حالة توفر طابق خاص، فعدم توفر جناح مستقل او طابق خاص بعيدا عن الاسرة يعد خيارا مؤجلا الى غاية توفره، مما يحد من قرارات الزواج للأفراد، وتعبر إجابات المبحوثين عن الظروف الاجتماعية للأسرة ومدى مساهمتها في تحديد قرارات الافراد تجاه الزواج كما تحدد المكانة الاجتماعية للأفراد واختياراتهم بناء على مستواهم الاجتماعي، مما جعلنا نتساءل عن الرغبة في شريك من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة في حالة الرغبة في الزواج.

48-الرغبة في شريك من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة في حالة الرغبة في الزواج

الجدول 65: يوضح الرغبة في شريك من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة في حالة الرغبة في الزواج

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	40	%25,3
لا	118	%74,7
المجموع	158	%100

المصدر: إعداد الباحثة بمخرجات نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه، ان أعلى نسبة من المبحوثين لا يرغبون في شريك من نفس المستوى الاجتماعي لأسرتهم بنسبة 74,7%، ويشكل هذا الاتجاه رأيين احدهما بتبرير اجاباتهم بأنهم يرغبون في شريك من مستوى اجتماعي احسن من مستواهم، لتحسين ظروفهم المعيشية وتحقيق طموحاتهم والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، والانتقال من الطبقة الدنيا او الوسطى الى الطبقة العليا، والاتجاه الثاني يبرر اجابته بان المستوى الاجتماعي للشريك ليس من المهم ان يكون من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة، فهناك معايير أخرى للشريك أهمها الدين والاخلاق والجمال، وجاء في المرتبة الثانية ما نسبته 25,3% بانهم يرغبون في شريك من نفس مستوى اسرتهم الاجتماعي، مبررين اجاباتهم من اجل تحقيق التفاهم والتوافق في نمط المعيشة كما يحقق التقارب الفكري مما يقلل الخلافات والحد من التفاوت الطبقي مما يسهل الاندماج بين الاسرتين، وقد أشارت سناء الخولي الى ان هناك اتفاق بين مختلف الدراسات، على أنه من بين العوامل التي تؤثر في تحديد سن الزواج بالتبكير أو التأخير، هو المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وأن العمر عند الزواج يرتفع كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية، حيث يرفض أبناء الطبقات العليا التنازل عن متطلبات الزواج، ولا يرغبون في هبوط مستواهم المعيشي، بعكس الطبقات الدنيا التي لن تخسر شيئا بالزواج (الخولي س.، 2011، الصفحات 134-135)، بعد التحقق من إجابات المبحوثين وآرائهم حول مختلف التساؤلات أردنا ان نتحقق أكثر عن رأيهم في الأسباب الحقيقة لتأخر سن الزواج في المجتمع ونطلع على آرائهم حول الحلول والاقتراحات للحد من الظاهرة. **ويمثل الرسم البياني في الأسفل بيانات ومعطيات الجدول بشكل أوضح:**

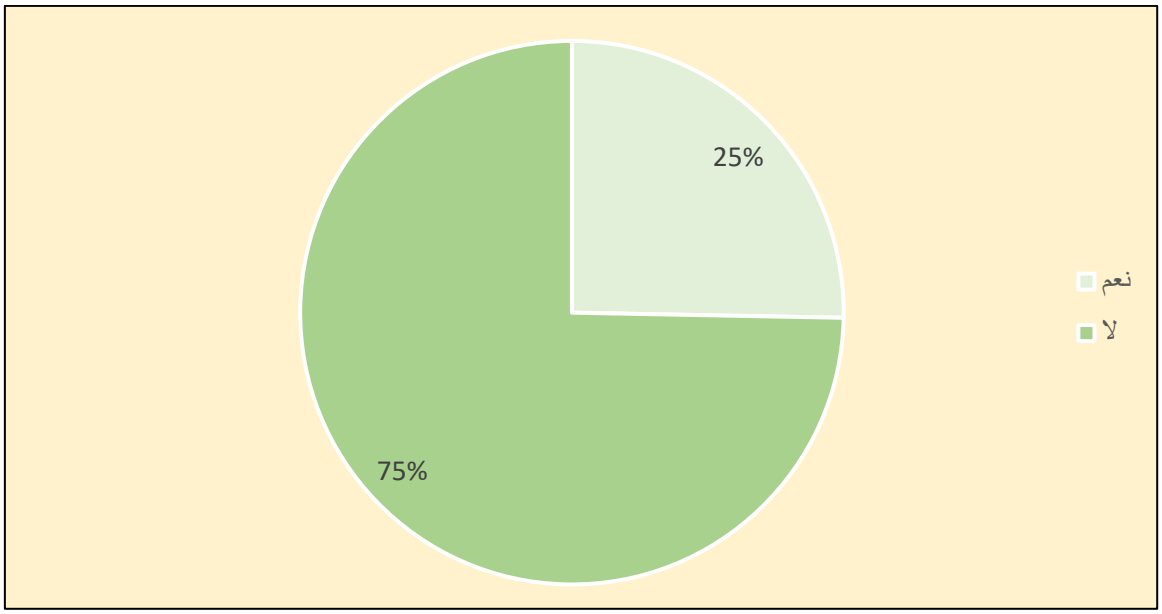

الشكل 59: دائرة نسبية تمثل الرغبة في شريك من نفس المستوى الاجتماعي للأسرة

المصدر: إعداد الباحثة

2-تفسير نتائج الدراسة:

تأتي في هذه المرحلة تفسير نتائج الدراسة الميدانية بعد تحليلها كميا من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية وتحليلها كيفيا، ويتم في هذه المرحلة تفسير النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة، والتحقق من مؤشراتها، وربطها بمتغيرات الدراسة والظاهرة المدروسة:

1-تفسير النتائج الخاصة بالبيانات السوسيوديموغرافية للعينة:

من خلال الدراسة الميدانية والنتائج المتحصل عليها، فقد تبين ان اعلى نسبة من المبحوثين هم إناث بنسبة 58,2%، مقابل نسبة الذكور بـ 41,8%، حيث تميل فئة الإناث الى المشاركة والتعاون وهن أكثر انجذابا لموضوع البحث، كما تميل الاناث أكثر الى مشاركة تجاربهن، عكس الذكور حيث يميلون الى التحفظ ورفض التعاون وملء الاستبيانات، خاصة المواضيع التي لا تثير اهتمامهم، كما اتضح من نتائج البحث ان اعلى نسبة من الاعمار هي الفئة المحصورة بين 35-39 سنة، عند الذكور بنسبة 48,5%، والفئة المحصورة بين 36-40 سنة، عند الاناث بنسبة 53,3%، وهو عمر لا يزال فيه الزواج ممكنا كما يحظى بفرص اكثر للتوظيف، وتحقيق الاستقرار كما يمكن للإناث الزواج والانجاب، وجاء في المرتبة الثانية الفئة العمرية عند الذكو بين 40-44 سنة بنسبة 36,4%، تقابلها الفئة العمرية عند الاناث بين 41-45 سنة بنسبة 25,0%، وهي بداية التأخر الواضح في سن الزواج كما تقل فرص الزواج والتوظيف وتنخفض الخصوبة عند الاناث، تليها فئة الإناث بين31-35سنة بنسبة 15,2%، وهي فئة تتمتع بفرص اكبر للزواج والتوظيف وخصوبة أحسن للإنجاب، وتأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية عند الذكور بين 45-49 سنة بنسبة 9,1%، تقابلها الفئة العمرية عند الاناث 46 سنة فما فوق بنسبة 6,5%، تليها فئة الذكور 50 سنة فما فوق بنسبة 6,1%، وتعبر هذه الفئة العمرية عن مرحلة العزوبة وتقل فرص الزواج وتدخل الاناث سن اليأس، ويعتبر هذا التوزيع بين الذكور والإناث، حسب الجنس والعمر في الفئات العمرية توزيعا متقاربا في مجتمع البحث.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فقد تبين من خلال النتائج المتحصل عليها ان اعلى نسبة من المبحوثين من لهم مستوى التعليم دراسات عليا 33,5%، حيث يتضح لنا ان مواصلة التعليم العالي يستغرق وقتا، مما يؤجل قرارات الزواج ويحد من خيارات الشريك ويضيق دائرة الاختيار، كما يضطر أصحاب الدراسات العليا الى تأجيل الزواج، نظرا لعدم استقراراهم المادي، تليها نسبة التعليم الجامعي 27,2%، مما يوضح لنا ان مواصلة التعليم يفتح باب الطموحات والرغبة في استكمال الدراسة، والبحث

عن العمل لتحقيق الاستقرار المادي مما يتطلب وقتا أطول، تليها نسبة التعليم الثانوي 20,3%، مما يوضح لنا ان هذه الفئة متأخرة في سن الزواج، رغم عدم استكمال الدراسة وهذا راجع الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تليها نسبة التعليم الابتدائي 9,5%، ثم التعليم المتوسط بنسبة7,6%، ثم من ليس لهم مستوى دراسي بنسبة1,9%، ويتضح من هذه الفئات ان سبب تأخرهم في الزواج ليس التعليم بقدر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تقل فرص الشغل وتحقيق الاستقلالية وصعوبة التكيف والاندماج في المجتمع.

اما من ناحية الحالة المهنية يتبين من خلال النتائج المتحصل عليها ان اعلى نسبة من الافراد موظفين بنسبة 48,1%، مما يوضح ان الوظيفة قد تحقق دخلا منتظما ولكن لا تحقق الاستقرار ولا تكفي لجمع تكاليف الزواج والسكن، تليها نسبة البطالين او العاطلين عن العمل بنسبة 22,8%، وهم الفئة التي تعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة بالإضافة الى الظروف الاجتماعية الأخرى، تليها نسبة 17,1% من الاعمال الحرة وهم أصحاب الدخل المرتفع والجيد، الا انه رغم الاستقرار المادي فهو لا يعبر عن الوضع الاجتماعي والثقافي، فغالبا ترجع أسباب التأخر في سن الزواج الى الظروف الاجتماعية والثقافية والتعليمية، اما نسبة 12,0%، فهم من العمال اليوميين وهم الفئة الغير مستقرة ماديا.

بالنسبة للدخل فقد تبين من خلال النتائج المتحصل عليها ان اعلى نسبة من الافراد من لديهم دخل يتراوح بين 20000دج-40000دج، بنسبة 36,7%، وهم أصحاب الدخل المحدود، ويرجع تأخرهم في سن الزواج الى انخفاض الدخل، وارتفاع تكاليف الزواج، وفي المرتبة الثانية ذو الدخل 80000دج- فأكثر بنسبة 23,4%، مما يوضح انه رغم الدخل الجيد الا ان أصحاب الدخل متأخرين في سن الزواج، إما لظروف أخرى او عدم تحقيقهم للاستقرار المادي، مما يتطلب وقت أطول من العمل، وفي المرتبة الثالثة من لا يمتلكون أي دخل بنسبة 22,8%، وتوضح هذه النسبة الافراد الغير قادرين على تلبية حاجياتهم، بما في ذلك جمع تكاليف الزواج، وفي المرتبة الرابعة ذوو الدخل الذي يتراوح بين 50000دج-70000دج بنسبة17,1%، وهم أصحاب الدخل من المتوسط الى الجيد، ويرجع سبب تأخرهم في الزواج لعدم تحقيقهم لاستقلالهم المادي، وارتفاع تكاليف الزواج وللظروف الاجتماعية الأخرى.

اما من ناحية إذا ما كان الوالدين، على قيد الحياة تبين من النتائج المتحصل عليها ان اعلى نسبة من الوالدين على قيد الحياة 74,1% بالنسبة للام، و67,7% بالنسبة للأب، وهو ما يبين ان هذه الفئة

غالبا ما تتمتع بالدعم المادي والعاطفي والنفسي خاصة في قرارات الزواج الا انهم متأخرين في سن الزواج، وهذا يرجع الى ظروف أخرى كالوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للأسرة، وتبين ان اقل نسبة لوفاة الام 25,9%، والأب 32,3%، وهو ما يوضح غياب الدعم المادي والعاطفي والنفسي، مما يحد من قرارات الزواج عند الافراد.

بالنسبة للسكن مع الاسرة، فقد تبين من النتائج المتحصل عليها ان أعلى نسبة من المبحوثين 96,2%، يسكنون مع اسرهم وهذا يوضح طبيعة المجتمع الجزائري حيث يقطن الافراد مع والديهم، وهم معرضون أكثر الى رعاية واعالة افراد اسرهم، ولتدخل الاسرة في قرار زواجهم، اما نسبة قليلة لديها سكن مستقل بنسبة 3,8%، وتوضح هذه النسبة عن الاستقرار المادي للفرد ورغم ذلك تأخر في الزواج، وهذا يرجع الى ظروف اجتماعية أخرى.

اما من ناحية عدد افراد الاسرة فقد تبين من خلال النتائج المتحصل عليها ان اعلى نسبة من المبحوثين من عدد افراد اسرهم بين 06 الى 10 أفراد والتي تمثل نسبة 54,4%، وهي تتأرجح بين حجم الاسرة المتوسطة والكبيرة، حيث تكثر الاحتياجات والالتزامات، وقد تحتاج الى رعاية الاخوة الأقل سنا مما يقلل الدعم المادي والمعنوي للفرد ويؤخره عن الزواج، وتأتي في المرتبة الثانية فئة من 01 الى 05 افراد بالأسرة والتي تمثل 41,8%، حيث تقل المسؤوليات والطلبات المادية، ورغم ذلك قد تعود أسباب تأخر هذه الفئة عن الزواج، الى عدم الاستقرار المادي، والعاطفي والنفسي للفرد، في حين مثلت فئة 11 فرد فما فوق نسبة 3,8%، وتوضح هذه النسبة حجم الضغوطات الاقتصادية، والاجتماعية للأسرة، فقد تتطلب مشاركة افراد الاسرة في الانفاق، والرعاية كما قد تحد من قرارات الافراد في الزواج، الى غاية تحقيق الاستقلالية الذاتية، ومنه يتضح تشابك وتداخل محددات تأخر سن الزواج بين الشخصية والاسرية.

2-2 تفسير نتائج الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة:

يمكننا تفسير النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة، من خلال تحليل بيانات الجداول لنتائج الدراسة الميدانية، والاعتماد على تفسير النسب المئوية في تحقق مؤشرات تساؤلات الدراسة، والتي يمكن عرضها كالآتي:

2-2-1 تفسير نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

جاء نص السؤال الفرعي الأول كما يلي: **كيف يساهم المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟** وعلى هذا الأساس تم تحليلنا للسؤال انطلاقا من البعد الثقافي لمتغير

التأخر في سن الزواج، والذي يحتوي بدوره على ثلاثة مؤشرات، هي مؤشر تراجع عادات وتقاليد الزواج من حيث الشكل والاختيار والسن عند الزواج، ومؤشر عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تفرض قيود، ومؤشر تراجع معيار الدين وبروز العلاقات الغير شرعية والتأثر بالقيم الأجنبية، ومن خلال عرض اهم المعطيات المتحصل عليها ميدانيا تم التوصل الى النتائج التالية:

✓ **نتائج المؤشر الأول تراجع عادات وتقاليد الزواج من حيث الشكل والاختيار والسن عند الزواج:**

– أن أغلب البحوثين ليس من عادات أسرهم تزويج الأبناء في سن مبكرة بنسبة 83,5%، والأقلية من عادات اسرهم تزويج الأبناء في سن مبكرة، بنسبة 16,5%، وهذا يوضح حفاظ الاسرة على عاداتها وسلطتها في تزويج الأبناء، وتوضح هذه النتائج، تراجع الزواج في سن مبكرة في الاسرة الجزائرية، الذي كان جزء من النظام الاسري للأسرة الممتدة، حيث تفرض الاسرة سلطتها في تزويج الأبناء في سن مبكرة، حفاظا على شرف الأبناء، وضمان للاستمرار النسل، من خلال إنجاب أكبر عدد من الأطفال، وتأمين اليد العاملة لضمان الاستقرار الاقتصادي للأسرة، حيث كانت الاسرة منتجة ومستهلكة في نفس الوقت، إلا أن التغيرات المجتمعية من انتشار التعليم والوظائف، والقيم الوافدة، جعل سن الزواج قرارا فرديا، يتخذه الفرد متى أكمل تعليمه وحقق أهدافه واستقلاليته، وتراجع عادة الزواج في سن مبكرة، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– أن اغلب المبحوثين بنسبة 81,0%، لا يقبلون الزواج من دائرة الأقارب، والأقلية يقبلون الزواج من دائرة الأقارب بنسبة 19,0%، وهذا يوضح تراجع عادة الزواج من داخل دائرة الأقارب في الاسرة الجزائرية، فانتقال الاسرة من التقليدية الى الحديثة، غيّر الكثير من عاداتها، ولم يعد الزواج يرتبط بقوانين الجماعة وعاداتها، ولم يعد الزواج يخضع لسلطة الاهل، كما أدى الانفتاح على العالم الخارجي توسع دائرة الاختيار، مما غير من معايير واسس الزواج، كالتجانس والتكافؤ العلمي والمادي والاجتماعي، فتراجع عادة الزواج من الأقارب يؤدي الى تأخر سن الزواج، حيث يتطلب الزواج وقتا أطول لاتخاذ القرار.

– أن أغلب المبحوثين في اسرهم يكون الاختيار شخصي للشريك بنسبة 51,9%، وهذا يدل على تراجع عادة اختيار الاهل للشريك، وجاء في المرتبة الثانية الاختيار للشريك بالمشاركة مع الاهل بنسبة

38,0%، وتعبر هذه النسبة عن استمرار وظيفة الاسرة في دعم قرارات افرادها والتوافق والانسجام والحفاظ على القيم الاسرية بين ما هو تقليدي وحديث، وعبرت نسبة10,1%، عن اختيار الاهل للشريك، وهذا ما يبرز التغير الثقافي، وتراجع الزواج التقليدي، وتوضح هذه النتائج، تراجع عادة اختيار الاهل للشريك مقابل الاختيار الشخصي، والتحول في بناء الاسرة وتراجع الدور التقليدي للأهل، وأصبح قرار الزواج قرار فردي، مما جعل الزواج يتطلب وقتا أطول لاتخاذ القرار، كما تبين النتائج تراجع الوظيفة والدور التقليدي للأسرة، من حيث اختيار الشريك، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

✓ **نتائج المؤشر الثاني عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تفرض قيود:**

– أن اغلب المبحوثين بنسبة 82,3%، لا يرغبون في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة، في حين عبر ما نسبته 17,3%، من إجابات المبحوثين عن رغبتهم في شريك من نفس مستوى اسرتهم الثقافي، وتوضح هذه الإجابات انه رغم تراجع العادات والتقاليد الا اننا نجد الرغبة في شريك من نفس المستوى الثقافي، ونستخلص من هذه النتائج ان الزواج من شريك له نفس العادات والتقاليد لا يعتبر خيارا جيدا، حيث تشكل وتفرض العادات والتقاليد قيودا، وضغوطات على الافراد، كما تحولت بعض الممارسات الخاصة بالزواج، الى عادات سيئة كالمبالغة في المهور وحفلات الزفاف الباهظة، كمظهر من مظاهر البذخ والتفاخر، ومع تغير الحياة الاجتماعية واتساع دائرة الاختيار من العمل والمدرسة، اصبح الفرد يتطلع الى اختيار شريك حياته من فئة ثقافية ارقى، إلا ان البحث عن الشريك من مستوى ثقافي مختلف يتطلب وقتا وقررا، مما يؤدي الى تأخر الافراد في الزواج.

– أن اغلب المبحوثين لا يعتبرون الانتماء القبلي معيار اساسي أثناء عملية الاختيار للزواج وهذا بنسبة 52,5%، وهذا راجع الى رغبة الافراد في التباعد، والخروج من دائرة الجماعة، والاقارب ومدى استعدادهم للاندماج والتكيف مع الانتماءات القبيلة المختلفة، حين جاء بنسبة 47,5% ان الانتماء القبلي معيار مهم في عملية الاختيار للزواج، وهذا يوضح مدى أهمية الزواج من نفس الانتماء العرقي والقبلي، ودوره في التوافق الزواجي والاستقرار الاسري، وتوضح هذه النتائج تغير الوظيفة التقليدية للأسرة، حيث كانت تحافظ على زواج افرادها من نفس الانتماء العرقي والقبلي، حفاظا على إرثها وعاداتها، كما تسعى الاسرة من خلال وظيفتها نقل القيم والعادات عبر الأجيال، ومع التغيرات المجتمعية، وتراجع سلطة الاهل لم يعد لنقل القيم والعادات أهمية بقدر ما اصبح البحث عن شريك من نفس الانتماء المهني، والاقتصادي

والتعليمي، لتحقيق التكافؤ والتجانس، والاستقرار الاسري، إلا ان البحث عن هذه المعايير خارج الانتماء العرقي والقبلي يتطلبا وقتا وقرارا، مما يساهم في تأخر سن الزواج.

– أن اغلب المبحوثين أجابوا بأن عادات وتقاليد الزواج في اسرهم تؤخرهم عن الزواج، وذلك بنسبة 74,1%، حيث تفرض بعض العادات ضغوطات وقيود للزواج، في حين جاء ما نسبته 25,9%، من إجابات المبحوثين بان عادات وتقاليد اسرهم لا تؤخرهم عن الزواج، وتوضح هذه الإجابات تراجع عادات وتقاليد الزواج كما انها لا تفرض قيود وشروط للزواج مما يترك الحرية أكثر للفرد في خيارته وقراراته، ونستخلص من هذه النتائج ان الزواج كان يرتبط بوظيفة الاسرة التقليدية، من حيث تزويج الأبناء في سن ومبكرة واختيار الشريك من دائرة الأقارب، كما كانت عادات وتقاليد الزواج سهلة وغير مكلفة ومتطلبة، ويخدم مصلحة الجماعة، الا ان انتقال الأسرة من التقليدية الى الحديثة وتأثرها بالتغيرات التي فرضتها الحياة الحضرية، جعل من عادات وتقاليد الزواج مكلفة ومتطلبة، كما تفرض بعض عادات الاسر الزواج من دائرة الأقارب، ووضع الاعتبارات للانتماءات القبيلة والطبقية، مما يشكل عائق امام خيارات الفرد ورغباته ومعاييره التي يحدده بناء على مستواه التعليمي او الاقتصادي، فتكون عادات وتقاليد اسرته عاملا لتأخر سن زواجه.

- ✓ **<u>نتائج المؤشر الثالث تراجع معيار الدين وبروز العلاقات الغير شرعية والتأثر بالقيم الأجنبية:</u>**

– ان أعلى نسبة من المبحوثين يتم اختيارهم الشخصي للشريك على أساس معيار الحسب والنسب بنسبة 36,5%، وجاء معيار الجمال في المرتبة الثانية بنسبة 32,5% وجاء معيار الدين في المرتبة الثالثة بنسبة 25,0%، ومعيار المال في المرتبة الرابعة بنسبة 6,0%، ونستخلص من خلال هذه النتائج تراجع معيار الدين مقابل الحسب والنسب والجمال، ففي الاسرة التقليدية كان الدين هو المعيار الأساسي للزواج، مع الحسب والنسب لضمان استمرار الزواج وحفاظا للأنساب، ومع التغير في الذي أصاب البناء الاسري الجزائري، وبروز قيم الجمال والشريك المثالي تراجع معيار الدين مقابل الجمال، حيث اصبح الفرد يبحث عن المظاهر والشكليات، مما جعل عملية الاختيار امرا صعبا، وهو ما يؤدي الى تأخر سن الزواج، ولقد لمسنا تناقضا في إجابات المبحوثين حيث عدم رغبتهم في الزواج ممن يتشاركون معهم في العادات والتقاليد، وعدم رغبتهم في الزواج من نفس الانتماء القبلي والعرقي، في حين جاء معيار الحسب والنسب في المرتبة الأولى، ويمكن تفسير ذلك الى ان الفرد يعبر عن رأيه من باب التحرر والفردانية، وحتى

المثالية، لكي يبدو ظاهريا متفتحا ومنسجما مع قيم زمانه، لكن باطنيا لازالت العادات والتقاليد تفرض قيودا اجتماعية تفرضها الاسرة، هذا التناقض في حد ذاته يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين لديهم تعارف او صداقات مع الجنس الآخر بنسبة 56,3%، في حين عبر نسبة 43,7%، من المبحوثين انه لا يوجد هناك صداقات وتعارف مع الجنس الآخر، وتوضح هذه الإجابات تراجع القيم الدينية في المجتمع، وانتشار العلاقات الافتراضية والغير شرعية قبل الزواج، نتيجة انتشار وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي، حيث أصبحت متاحة للجميع دون شرط أو قيد، مما سهل عملية التواصل والتعارف على الجنس الآخر، بقصد اللهو أو الزواج، هذا الانفتاح على العالم الخارجي أثر على القيم التي يحملها الفرد، فأصبح الاختلاط مسموحا، في الشارع والعمل والمدرسة، مما سهل إنشاء العلاقات الغير شرعية، واصبح تحصيل المتعة الجنسية سهلا ومتاحا، عكس الزواج الذي أصبح مكلفا، مما جعل الكثير من الشباب لا يفكرون في الزواج لعدم الحاجة إليه، كما تبقى الفتيات معلقة تنتظر الشاب لخطبتها، وفي الكثير من الأحيان تبوء بالفشل، وهذا ما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين أعربوا عن قبول اسرتهم الزواج بشريك أجنبي بنسبة 57,6%، وقد عبر ما نسبته 42,4% من المبحوثين على عدم قبول اسرتهم الزواج بشريك أجنبي، وتوضح هذه الإجابات مدى تمسك الاسرة بعاداتها وتقاليدها وعدم تقبل العادات والثقافات الأجنبية، ونستخلص من هذه النتائج ان المجتمع الجزائري عرف بعد الاستقلال نمو حركة الهجرة الداخلية والخارجية، وانتقال الاسر الريفية الى المدينة، وانتشار التعليم، والوظائف، كل هذه العوامل كانت معبرا للثقافات الجديدة وتشبع الفرد بالقيم المغايرة لقيمه التي اكتسبها في اسرته، وقد اضطرت الاسر الى محاولة الاندماج، والتكيف مع الأوضاع الجديدة، ومع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت الهجرة حلا لتحسين الأوضاع المعيشية، فكان الزواج بالشريك الأجنبي منفذا وحلا سريعا، فأصبح العديد من الافراد ينتظرون فرصتهم لتحقيق طموحاتهم كما تسعى بعض الاسر الى تدبير الشريك الأجنبي لأبنائها، ويتطلبا ذلك سنين طويلة مما يؤخر الافراد عن سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين اجابوا بان الزواج في المجتمع قد تأثر بالثقافات الأجنبية بنسبة 63,3%، في حين جاءت إجابات المبحوثين بنسبة 36,7%، ان الزواج في المجتمع لم يتأثر بالثقافات الاجنبية، وتعبر هذه الفئة عن الاسر المحافظة والمتمسكة بقيمها، ونستخلص من النتائج المبينة ان المجتمع الجزائري، قد عانى في مرحلة الاستعمار الفرنسي، من سياسة طمس الهوية واللغة والثقافة والمبادئ، واستمر ذلك بعد

الاستقلال من خلال مخلفاته وافكاره الدنيئة، حيث ترك المجتمع الجزائري يتخبط في صراع بين ازدواجية ثقافية، بين هويته الاصلية وواقع ثقافي مغاير، ومع تطور وسائل الاعلام والتكنولوجيا، تشرب الافراد القيم والمعايير والعادات الثقافات الجديدة، أدت الى اختلال منظومة الزواج، فاصبح الافراد اليوم يبحثون عن شريك يرسمونه هم في مخيلته، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

من خلال النتائج المبينة أعلاه يمكن القول:

ان الإجابة على التساؤل الفرعي الأول قد تحقق من خلال تحقيق المؤشرات التالية وهي:

- ✓ نسبة 83,5%، ليس من عادات أسرهم تزويج الأبناء في سن مبكرة.
- ✓ نسبة 81,0%، لا يقبلون الزواج من دائرة الأقارب.
- ✓ نسبة 51,9%، في اسرهم يكون الاختيار شخصي للشريك.
- ✓ تراجع معيار الدين للاختيار الزواجي الى المرتبة الثالثة بنسبة 25,0%، ومعيار الجمال في المرتبة الثانية بنسبة 32,5%، في حين جاء معيار الحسب والنسب في المرتبة الأولى بنسبة 36,5%، ويوضح هذا تراجع معيار الدين مقابل الحسب والنسب والجمال.
- ✓ نسبة 82,3%، لا يرغبون في شريك من نفس المستوى الثقافي للأسرة.
- ✓ نسبة 52,5%، لا يعتبرون الانتماء القبلي معيار أساسي أثناء عملية الاختيار للزواج.
- ✓ نسبة 74,1%، عادات وتقاليد الزواج في اسرتهم تؤخرهم عن الزواج.
- ✓ نسبة 56,3%، لديهم تعارف او صداقات مع الجنس الآخر.
- ✓ نسبة 57,6%، تقبل أسرهم الزواج بشريك أجنبي.
- ✓ نسبة 63,3%، اجابوا بان الزواج في المجتمع قد تأثر بالثقافات الأجنبية.

من خلال نتائج مؤشرات التساؤل الفرعي الأول يتضح:

مساهمة المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث أظهرت النتائج مساهمة مؤشر تراجع عادات وتقاليد الزواج من حيث الشكل والاختيار والسن عند الزواج في تأخر سن الزواج، ومساهمة مؤشر عادات وتقاليد الزواج في الاسرة تفرض قيود في تأخر سن الزواج، ومساهمة مؤشر تراجع معيار الدين وبرو العلاقات الغير شرعية والتأثر بالقيم الأجنبية في تأخر سن الزواج.

2-2-2 تفسير النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

جاء نص السؤال الفرعي الثاني بـ: **كيف يساهم المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟** وعلى هذا الأساس تم تحليلنا للسؤال من البعد التعليمي لمتغير التأخر في سن الزواج، والذي يحتوي بدوره على ثلاثة مؤشرات هي مؤشر المستوى التعليمي للأسرة يشجع على مواصلة التعليم، ومؤشر التعليم يحقق تطلعات الاسرة المهنية قبل الزواج، ومؤشر تطلعات الاسرة والمعايير المتعلقة بالشريك، ومن خلال عرض اهم المعطيات المتحصل عليها ميدانيا تم التوصل الى النتائج التالية:

✓ **نتائج المؤشر الأول المستوى التعليمي للأسرة يشجع على مواصلة التعليم:**

– ان اغلب نسبة من المستوى التعليمي، لأسر المبحوثين كانت للأمهات، ذو التعليم الثانوي بنسبة 32,3%، تقابلها اعلى نسبة للتعليم الثانوي، عند الإباء بنسبة 22,2%، و يأتي في المرتبة الثانية نسبة التعليم المتوسط عند الأمهات بنسبة 23,4%، تقابلها نسبة الإباء بـ 21,5%، حيث لم يكن يسمح للفتاة استكمال دراستها ولم يعطى التعليم أهمية كبيرة، وهذا ما عبرت عليه نسبة التعليم الابتدائي عند الأمهات بنسبة 12,0%، تقابلها نسبة الآباء بـ 21,5%، في حين جاءت نسبة دون المستوى في المرتبة الثالثة عند الأمهات بنسبة 16,5%، تقابلها نسبة الآباء بـ 20,9%، وتعبر هذه النسبة عن الفئات التي لم تسمح لها الظروف الاجتماعية والاقتصادية آنذاك بالالتحاق بالمدارس، في حين حظي القلة ممن سمحت لهم الظروف بالالتحاق بالجامعات، وهذا ما عبرت عليه نسبة الأمهات بـ14,5%، تقابلها نسبة الآباء بـ8,9%، و القليل ممن كان لهم الحظ في استكمال الدراسات العليا، وهذا ما عبرت عليه نسبة الأمهات بـ1,3% تقابلها نسبة الآباء بـ0,6%، وعرف جيل الأبناء ارتفاع المستوى التعليمي حيث حقق إخوة المبحوثين أعلى نسبة في التعليم الجامعي بـ 35,4%، وأعلى نسبة في الدراسات العليا بـ 22,8%، وتأتي في المرتبة الثانية المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 20,9%، وتأتي في المرتبة الثالثة نسبة الاخوة من التعليم المتوسط بنسبة 15,8%، وجاءت في المرتبة الرابعة نسبة الاخوة من التعليم الابتدائي3,8%، ونسبة الاخوة دون المستوى بـ 1,3%، وتوضح هذه النتائج انخفاض المستوى التعليمي عند جيل الآباء مقابل ارتفاعه عند جيل الأبناء، مما لا يشجع على مواصلة التعليم مقابل الزواج باعتبار للزواج أولوية على التعليم، في حين يوضح ارتفاع المستوى التعليمي للأبناء على مواصلة التعليم رغم انخفاضه عند جيل الآباء واعتباره كقدوة عند بقية الاخوة.

– أن اغلب المبحوثين شجعهم المستوى التعليمي لأسرتهم على مواصلة التعليم بنسبة 63,3%، وقد عبر ما نسبته 36,7%، من المبحوثين ان المستوى التعليمي لأسرتهم لم يشجعهم على مواصلة التعليم، وهذا ما جاء في نتائج المستوى التعليمي للأسرة حيث عرف انخفاضا عند جيل الآباء، وهو ما يفسر عدم وعيهم بقيمة التعليم، كما قد يفضلون التسرب من المدرسة والاتجاه للعمل من اجل دعم الاسرة ماديا، وتوضح هذه إجابات الأغلبية على تشجيع الاسر ابناءها على مواصلة التعليم وزيادة وعيها بأهمية التعليم ودعمهم لقرارات الفرد وطموحاته، فتشجيع الاسرة للأبناء على مواصلة التعليم، يأخذ وقتا طويلا، كما يبحث المتعلمين على شريك من نفس المستوى التعليمي لتحقيق التجانس والتكافؤ العلمي والفكري، مما يؤخر قرار زواجهم، ونستخلص من هذه النتائج ان الفئة الغالبة من الأفراد شجعهم المستوى التعليمي لأسرهم على مواصلة التعليم، لذلك يعتبر المستوى التعليمي للأسرة مشجعا لمواصلة التعليم، إذا فهو يساهم في تأخر سن الزواج لدى الافراد.

– ان اغلب المبحوثين أجابوا انه لا يرتبط قرار زواجهم بإنهاء اخوتهم لتعليمهم بنسبة 93,7% في حين عبرت نسبة 6,3% من إجابات المبحوثين عن ان قرار زواجهم يرتبط بإنهاء اخوتهم لتعليمهم، وتوضح هذه الإجابات عن استقلالية قرارات الفرد عن الاخوة وعدم ارتباط الزواج بالمستوى التعليمي للأخوة، ونستخلص من هذه النتائج، استقلالية قرارات الافراد، وعدم ارتباط تعليم الاخوة بقرارات الزواج، حيث لا يتطلب التعليم مبالغا مالية مكلفة في المجتمع الجزائري، خاصة مع مجانية التعليم وسهولته، في حين يتطلب الزواج جمع مبالغ مالية كبيرة، لسد تكاليف الزواج، في مجتمع تدعم فيه الاسرة زواج الأبناء واستقرارهم ورؤية الأحفاد، لذلك لا يمكن القول ان قرار الزواج يرتبط بإنهاء الاخوة لتعليمهم في المجتمع الجزائري، ومنه فهو لا يساهم في تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين أجابوا بأن لمواصلة التعليم العالي ليس ذو أهمية في اسرهم بنسبة 57,0%، في حين لمواصلة التعليم العالي أهمية في بعض الاسر وهذا ما أجاب عليه المبحوثين بنسبة 43,0% وتوضح هذه الإجابات على دعم الاسرة لقرارات الفرد، والرغبة في تحقيق مستوى تعليمي عالي مما يفتح فرص الشغل، ويحقق الاستقرار المادي والحصول على مكانة اجتماعية عالية، ونستخلص من هذه النتائج انه رغم الانفتاح ورغبة الاسر في تحقيق المكانات الاجتماعية، الا انها تدعم تعليم ابناءها من اجل الحصول على الوظيفة والزواج والاستقرار، ولكن لا تدعم التعليم العالي، كونه يستغرق وقتا أطول ولا يضمن الوظيفة المرموقة، لذلك تتجه معظم الاسر الى دعم زواج ابناءها خاصة الفتيات، بعد إتمام التعليم

الجامعي، لذلك لا يمكن ان نقول لمواصلة التعليم العالي أهمية في الاسرة، وبذلك فهي لا تفضل التعليم العالي مقابل تأخر الزواج، لذلك فهو لا يؤدي الى تأخر سن الزواج.

✓ **نتائج المؤشر الثاني التعليم يحقق الأهداف المهنية قبل الزواج:**

– ان اغلب المبحوثين لا تفضل اسرهم مواصلة التعليم العالي وتأجيل قرار الزواج بنسبة 50,6%، في حين عبرت ما نسبته 49,4%، من إجابات المبحوثين ان اسرهم تفضل مواصلة تعليمهم العالي مقابل تأجيل قرار زواجهم، ويمكن ان نستخلص من هذه الإجابات انه رغم أهمية التعليم لدى الاسرة الجزائرية، ورغبتها في تعليم ابناءها، خاصة بعد الاستقلال حيث فرضت الدولة الجزائرية إلزامية التعليم وزاد وعي الاسر بأهمية التعليم، الا انها تفضل الاتجاه نحو الحياة العملية والزواج بعد الاكتفاء بالمرحلة الجامعية، فقد يتطلب التعليم العالي وقتا طويلا مما يحصد سنوات العمر في الانتظار لتحقيق الطموح العلمي، كما يقلل فرص الزواج عن الفتيات، خاصة وانها ترتبط بفترة الخصوبة، فقد تعنس الفتاة وهي تحقق في طموحاتها العلمية، لذلك لا تفضل الاسر مواصلة التعليم العالي مقابل تأخر سن الزواج، حيث يمكن للأفراد الزواج ومواصلة تعليمهم وتحقيق طموحاتهم، لذلك يمكن القول ان الاسرة لا تفضل مواصلة التعليم العالي مقابل تأخير الزواج، اذا فهو لا يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين ممن أبدو رغبتهم في الهجرة ومواصلة التعليم بنسبة 60,8%، في حين عبر ما نسبته 39,2% عن عدم رغبتهم في الهجرة، وتعبر هذه الإجابات عن إعطاء أولوية للتعليم على الزواج وتغير المعايير الثقافية من خلال بروز قيم الهجرة، ويمكن ان نستخلص من هذه النتائج ان الرغبة في الهجرة ومواصلة التعليم، من القيم الجديدة والبارزة في المجتمع الجزائري، خاصة مع تطور حركة التعليم العالي بعد الاستقلال، حيث عرف عدة إصلاحات وإنشاءات، مما زاد نسبة المشاركين، والمتحصلين على الشهادات العليا، خاصة مع تبني نظام (LMD)، كما سعت الجزائر الى تعزيز التعاون الدولي بين الجامعات من خلال المنح الخارجية للتعليم، والتبادل الطلابي، إلا ان ذلك ليس متاحا للجميع، بل يقتصر على نسبة قليلة من المتفوقين، وتعبر نسبة الفئة الغالبة عن رغبتها في تحسين ظروفها الاقتصادية والحصول على عمل لائق، من خلال الهجرة وموصلة التعليم في الخارج، لذلك يمكن القول ان الهجرة ومواصلة التعليم يحقق الأهداف المهنية قبل الزواج، لذلك فهو يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– أن اغلب المبحوثين أجابوا بان التعليم يساهم في تحقيق أهدافهم المهنية قبل الزواج بنسبة 60,8%، وتوضح هذه الإجابات على ان التعليم يساهم في تحقيق المكانة المهنية والاستقلال المادي، وقد عبر ما نسبته 39,2%، ان التعليم لا يساهم في تحقيق أهدافهم المهنية قبل الزواج وتعبر هذه الفئة على الافراد الذين انهو تعليمهم الثانوي او المتوسط وتوجهوا للعمل، ويمكن ان نستخلص من النتائج ان الاسرة الجزائرية في الماضي لم تكن تعتمد على التعليم في تحقيق اكتفاءها الاقتصادي، بل كان العمل الزراعي شائعا آنذاك، ومع تطور الحياة الحضرية وتخصص المهن، واصبح العمل يتطلب شهادات علمية، اصبح التعليم يحقق الاستقلال المادي، الا انه رغم ذلك يبقى التعليم متاحا والوظيفة مؤجلة نتيجة لقلة فرص العمل، مما يجعل الافراد يعانون من شبح البطالة، كما قد تطول فترة الانتظار للحصول على الوظيفة وجمع تكاليف الزواج الباهظة، كما يضطر الكثيرين الى دعم اسرهم ذات الدخل المحدود والمنخفض، كما قد يشترط الشاب ان تكون الفتاة عاملة، ويشترط اهل الفتاة ان يكون الشاب عاملا، ومن خلال ان التعليم يحقق الأهداف المهنية قبل الزواج يمكن القول انه يؤدي الى تأخر سن الزواج.

✓ **نتائج المؤشر الثالث تطلعات الاسرة والمعايير المتعلقة بالشريك:**

– ان اغلب المبحوثين ممن اعتبروا المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك المناسب بنسبة 50,6%، في حين عبر ما نسبته 49,4%، من المبحوثين ان المستوى التعليمي ليس معيار لاختيار الشريك، وتعبر هذه الإجابات عن الافراد الذين لديهم معايير أخرى للزواج، ويمكن ان نستخلص من هذه الإجابات ان للتعليم أهمية في تحقيق الاستقرار الاسري، وكلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد كلما زاد البحث عن شريك من نفس المستوى التعليمي، كما تدل هذه النتائج عن تأثير التغير الاجتماعي والثقافي على الاسرة الجزائرية، حيث تغيرت معايير الاختيار للزواج واسسه، كما ترغب بعض الاسر ان يتزوج الشاب او الفتاة المتعلمين من شريك له نفس المستوى التعليمي، وأصبح المستوى التعليمي معيار للاختيار الزواجي، ويتطلب إيجاد الشريك المناسب وقتا أطول، كما يضيق من دائرة الاختيارات، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين عبروا عن عدم رغبتهم في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة بنسبة 64,6%، في حين عبر ما نسبته 35,4% عن رغبتهم في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة، وتوضح هذه الإجابات على عدم أهمية المستوى التعليمي للأسرة في قرارات الزواج، ونستخلص من

هذه النتائج ان هناك معايير أخرى للزواج، فالمستوى التعليمي للأسرة لا يكفي لتحقيق التكافؤ والتجانس، كما لا يلبي احتياجات الفرد المادية، كما أصبح الزواج يعتمد على رغبة الفرد ومعاييره الشخصية في اختيار الشريك، وهذا نتيجة تراجع دور الاسرة في الاختيار الزواجي، ومنه لا يمكن القول ان عدم الرغبة في شريك من نفس المستوى التعليمي للأسرة يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– اغلب المبحوثين ممن في نظرهم الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يحقق الاستقرار الاسري بنسبة 61,5%، ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة 20,5% ان الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يحقق التوافق العلمي، في حين جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 17,9%، ان الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يساهم في تربية الأبناء وتعليمهم، وتوضح هذه الإجابات على تمسك الافراد بمعيار المستوى التعليمي للشريك واهميته في الاختيار لدوره في تحقيق التوافق والانسجام الفكري وتربية الأبناء والاستقرار الاسري، ونستخلص من هده الإجابات ان المستوى التعليمي للشريك يحقق المكانة الاجتماعية للأسرة، ويقلل الخلافات الاسرية بين اهل الشريكين، لذلك يتطلب البحث عن شريك من نفس المستوى التعليمي وقتا أطول، ويضيق دائرة الخيارات، خاصة اذا اصبح الغرض منه إرضاء الوالدين وتطلعاتهم نحو زواج ناجح ومستقر، لذلك يمكن القول ان الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي أهمية في تحقيق الاستقرار الاسري، لذلك يأخذ وقتا أطول لا يجاده، ومنه فهو يؤدي الى تأخر سن الزواج.

من خلال النتائج المبينة أعلاه يمكن القول:

ان الإجابة على التساؤل الفرعي الثاني قد تحقق من خلال تحقيق المؤشرات التالية وهي:

- نسبة 63,3%، يشجعهم المستوى التعليمي لأسرهم على مواصلة التعليم.
- 60,8%، يرغبون في الهجرة من اجل مواصلة التعليم من أجل تحسين الوضع الاقتصادي بالدرجة الأولى.
- نسبة 60,8%، يحقق التعليم أهدافهم المهنية قبل الزواج.
- نسبة 61,5%، في نظرهم الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يحقق الاستقرار الاسري.
- نسبة 50,6%، من المبحوثين اعتبروا المستوى التعليمي معيار لاختيار الشريك المناسب.

من خلال نتائج مؤشرات التساؤل الفرعي الثاني يتضح:

مساهمة المستوى التعليمي للأسرة بدرجة كبيرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث أظهرت النتائج تفاوت درجة المساهمة من مؤشر الى اخر، فقد تم التحقق من المساهمة الجزئية لمؤشر المستوى التعليمي للأسرة يشجع على مواصلة التعليم في تأخر سن الزواج، وتم التحقق من المساهمة بدرجة كبيرة لمؤشر التعليم يحقق الأهداف المهنية قبل الزواج في تأخر سن الزواج، وتم التحقق من المساهمة بدرجة كبيرة لمؤشر تطلعات الاسرة والمعايير المتعلقة بالشريك في تأخر سن الزواج.

2-2-3 تفسير النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

جاء نص السؤال الفرعي الثالث بـ: **كيف يساهم المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟** وعلى هذا الأساس تم تحليلنا للسؤال من البعد الاقتصادي لمتغير التأخر في سن الزواج، والذي يحتوي بدوره على ثلاثة مؤشرات هي مؤشر عائق السكن في تأجيل الزواج، ومؤشر مشاركة الاسرة في دفع تكاليف الزواج ومؤشر المساهمة في الانفاق داخل الاسرة، ومن خلال عرض اهم المعطيات المتحصل عليها ميدانيا تم التوصل الى النتائج التالية:

- ✓ **نتائج المؤشر الأول عائق السكن في تأجيل الزواج:**

-ان اغلب المبحوثين ممن يقطنون في شقق بعمارة بنسبة 55,7%، اما في المرتبة الثانية يقطن افرادها في سكن أرضي بنسبة 36,1%، اما في المرتبة الثالثة هم من يقطنون في فيلات بنسبة 8,2%، ويمكن ان نستخلص من هذه الإجابات ان معظم اسر المبحوثين من الطبقة الوسطى للمجتمع وذوو الدخل المتوسط، ويعتبر نوع المسكن من المؤشرات الاقتصادية لظروف الاسرة، فأغلب المبحوثين يقطنون في شقق، وهذا من مفرزات الهجرة الداخلية بعد الاستقلال، حيث نزحت الاسر الريفية نحو المدينة، بحثا عن تحسين أوضاعهم وتعليم ابناءهم، مما خلق ازمة في السكن، فاتجهت سياسة الدولة الجزائرية الى بناء اكبر عدد من السكنات العمودية لاستيعاب اكبر عدد من السكان، واستمر هذا النمط من السكنات، ليصبح لاحقا يأوي الطبقة المتوسطة والفقيرة في المجتمع، ذوو الدخل المحدود، فيضطر الأبناء الى

تأجيل الزواج الى غاية تجسين وضعهم المادي، وحصولهم على سكن، لذلك يمكن القول ان نمط السكن يؤثر في الوضع الاقتصادي للأسرة ، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج في المجتمع.

-ان اغلب المبحوثين ممن أجابوا ان السكن ملك للأسرة بنسبة 85,4%، وأجاب الأقلية بنسبة 8,9% ان سكن الاسرة مأجور، في حين أجاب ما نسبته 1,9%، ان سكن الاسرة هو إما سكن للورثة او سكن للأجداد، ونستخلص من النتائج المبينة، ان اغلبية اسر المبحوثين من يمتلك سكنا، ما يمنح استقرار نسبيا فقط، فالسكن المملوك لا يرمز للاكتفاء المادي خاصة وان معظمهم يمتلك شقق، كما ان اغلبية البحوثين لا يمتلك سكنا خاصا، وهذا ما يعبر عن الصعوبات المادية للأسرة، كما ان المسكن الضيق لا يلبي احتياجات الافراد النفسية والعاطفية، حيث تغيب الراحة والخصوصية، كما ينعكس المسكن الضيق، وغلاء المعيشة، وارتفاع تكاليف الزواج، على قرارات الافراد ويقلل من فرص الزواج، حيث تعطي الاسرة الأولوية لتأمين الحاجات الضرورية، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

-ان اغلب المبحوثين ممن يعتبرون مشكلة السكن عائقا امام الزواج بنسبة 93,0%، في حين جاء في المرتبة الثانية ما نسبته 7%، ممن لا يعتبرون السكن مشكلة وعائق امام الزواج، ونستخلص من النتائج المبينة، عن عدم الاستقرار المادي، وعدم القدرة على توفير السكن حيث يعتبر شرط أساسي للزواج وتكوين اسرة، ففي الماضي كانت الاسرة الجزائرية، تأوي ابناءها المتزوجين تحت سقف واحد، ويشكلون وحدة اقتصادية، ولم تكن الحاجة الى توفير مأوى للأزواج الجدد ضرورية، في ظل الانسجام والتلاحم والتوافق الاسري بين افراد الاسرة، ومع تغير الحياة الاجتماعية، وتفكك الاسرة الممتدة، وانتشار الفردانية والاستقلالية، وغياب التضامن والتفاهم الاسري، زاد من رغبة الافراد في السكن المستقل، ومع قلة فرص العمل وارتفاع الأسعار، اصبح توفير السكن امرا صعبا، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

- ✓ **<u>نتائج المؤشر الثاني الوضع المادي للأسرة لا يسمح بالمشاركة في دفع تكاليف الزواج:</u>**

- ان النسبة الغالبة من إجابات المبحوثين 46,8%، ممن تتراوح مجموع مداخيل اسرهم بين 60000 دج-100000 دج، اما في المرتبة الثانية جاء ما نسبته 29,1%، من إجابات المبحوثين ان مجموع مداخيل اسرهم تتراوح بين 20000 دج -50000 دج، وجاء في المرتبة الثالثة ما نسبته 12,0%، من إجابات المبحوثين ان مجموع مداخيل اسرهم تتراوح بين 110000 دج-150000 دج، في حين جاء في المرتبة الرابعة ما نسبته 10,8%، من

إجابات المبحوثين ان مجموع مداخيل اسرهم اكثر من 160000 دج، ونستخلص من النتائج المبينة انخفاض مجموع مداخيل الاسر، وتعبر هذه الإجابات عن الدخل المتوسط للأسرة الذي يعكس مستوى المعيشة، ويحد من قدرة الاسرة على الاستثمار والادخار وتلبية حاجيات افداها مما يحد من قراراتهم وتوجهاتهم نحو الزواج، خاصة مع ارتفاع تكليف الزواج وغلاء المهور، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

- ان اغلب المبحوثين ليس لدى اسرهم مداخيل أخرى بنسبة 92,4%، في حين عبر ما نسبته 7,6% ان لأسرهم مداخيل أخرى، ونستخلص من النتائج المبينة، قلة الموارد المادية للأسرة مما ينعكس على ميزانيتها وترتيب أولوياتها، وعدم تلبية حاجيات افرادها، ويؤجل الكثير من القرارات، فتنوع المداخيل يرفع من مستوى الدخل ويعزز فرص الاستثمار والادخار ويدعم قرارات الافراد، ويلبي حاجياتهم، إلا ان محدودية المداخيل يؤدي الى تأخر سن الزواج خاصة مع ارتفاع الأسعار.
- ان اغلب المبحوثين أجابوا بأن الوضع المادي لأسرهم لا يسمح لهم بالزواج بنسبة 60,8%، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 39,2%، من إجابات المبحوثين ان الوضع المادي للأسرة يسمح لهم بالزواج، وتوضح هذه الإجابات ان الوضع المادي للأسرة لا يسمح بالزواج، نظرا لانخفاض الدخل وقلة الموارد المالية، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، خاصة مع كثرة عدد الافراد حيث تعجز الاسر عن تلبية حاجياتها، ونظرا لغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج، كما قد تبدي الاسرة استعدادها لمساعدة ابناءها ماديا في الزواج، بعد تحقيق أولويات الاسرة وحاجاتها الضرورية، خاصة وان الزواج أصبح مكلفا، كما قد تترك الاسرة ابناءها دون زواج الى غاية تحقيق استقلاليتهم ماديا فمتى كانوا مستعدين يتم تزويجهم، ولذلك يمكن القول ان الوضع المادي للأسرة يؤدي الى تأخر سن الزواج.

✓ **<u>نتائج المؤشر الثالث أولويات الاسرة المادية، والمساهمة في الانفاق داخل الاسرة:</u>**

–ان اغلب المبحوثين يشاركون في الانفاق داخل اسرهم بنسبة 74,7%، وجاء بنسبة 25.3%، انهم لا يشاركون في الانفاق داخل اسرهم، ونستخلص من النتائج المبينة ان الاسر ذات الدخل المحدود والمنخفض تحتاج الى مشاركة ابناءها في مصاريف البيت، وتلبية حاجياتها من مسكن وملبس وتعليم الاخوة الأقل سنا، كما يضطر بعض الافراد الى ان يصبحوا معيلين لأسرتهم لغياب الاب او وفاته، كما

تفرض أولويات الاسرة من حاجيات الى تأجيل زواج الأبناء، وتحملهم لمسؤولية الانفاق على اسرهم، مما يؤدي الى تأخر سن زواجهم.

– أن اغلب المبحوثين أجابوا ان المساهمة في الانفاق على اسرهم تحد من قدرتهم على الادخار، وجمع تكاليف الزواج بنسبة 77,8%، في حين جاء في المرتبة الثانية ما نسبته 22,2%، ان المساهمة في الانفاق لا تحد من قدرتهم على الادخار وجمع تكاليف الزواج، ونستخلص من النتائج المبينة، ان المساهمة في الانفاق على الاسرة يحد من إمكانات الافراد المادية، خاصة إذا كانوا المعيلين الوحيدين لأسرهم، مما يجعلهم يؤجلون الكثير من القرارات الشخصية، خاصة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الزواج، مما يؤدي الى تأخرهم في سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين اجابوا انه ليس من أولويات الاسرة تزويج الأبناء بنسبة 60,1%، في حين عبرت ما نسبته 39,9%، انه أولويات اسرتهم تزويج الأبناء، وتوضح هذه الإجابات الوضع المادي للأسرة، وقلة مواردها، حيث تضطر الاسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، الى تقسيم أولوياتها، وتلبية حاجياتها الضرورية من مسكن ومآكل وملبس، ولا تضع للزواج أولوية، باعتبار الزواج مكلف، كما يعتبر مساهمة الأبناء في مصاريف البيت مكسبا لا ينبغي التفريط فيه، حيث تضطر بعض الاسر الى استغلال ابناءها في الانفاق وتلبية حاجياتها قبل الزواج، مما يؤدي الى تأخر سن زواجهم.

– ان اغلب المبحوثين اجابوا ان أولويات أسرتك المادية (السكن، السيارة،) تجعلهم يؤخرون قرار زواجهم بنسبة 2,58%، اما في المرتبة الثانية جاء ما نسبته 41,8% من إجابات المبحوثين ان أولويات اسرهم المادية لا تجعلهم يؤخرون قرار زواجهم، ونستخلص من النتائج المبينة ان أبناء الاسر المنخفضة الدخل يضطرون الى تأجيل زواجهم مقابل مساعدة اسرهم في تلبية حاجياتها المادية، خاصة في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، فيركز الأبناء على تحقيق مطالب اسرهم بدلا من التفكير في الزواج، حيث يشعر الأبناء بالمسؤولية تجاه اسرهم واخوتهم، مما يؤدي الى تأخر سن زواجهم.

من خلال النتائج المبينة أعلاه يمكن القول:

ان الإجابة على التساؤل الفرعي الثالث قد تحقق من خلال تحقيق المؤشرات التالية وهي:

- نسبة 74,7%، يساهمون في الانفاق داخل اسرهم.
- نسبة 77,8%، المساهمة في الانفاق داخل اسرهم تحد من قدرتهم على الادخار وجمع تكاليف الزواج.
- نسبة 60,1%، ليس من أولويات الاسرة تزويج الأبناء.
- نسبة58,2%، أولويات اسرهم المادية تجعلهم يؤخرون قرارا زواجهم.
- نسبة 55,7%، يقطنون في شقق بعمارة مع أسرهم.
- نسبة 85,4%، السكن ملك للأسرة.
- نسبة 93,0%، يعتبرون مشكلة السكن عائقا امام الزواج.
- انخفاض مجموع مداخيل الاسرة، بنسبة 46,8%، ويرتفع مجموع مداخيل الاسرة بنسبة 10,8%.
- نسبة 92,4%، ليس لدى اسرهم مداخيل أخرى.
- نسبة 60,8%، لا يسمح لهم الوضع المادي لأسرهم بالزواج.

من خلال نتائج مؤشرات التساؤل الفرعي الثالث يتضح:

مساهمة المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث أظهرت النتائج مساهمة مؤشر عائق السكن في تأجيل الزواج وبالتالي تأخر سن الزواج، ومساهمة مؤشر الوضع المادي للأسرة لا يسمح بالمشاركة في دفع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج، ومساهمة مؤشر أولويات الاسرة المادية، والمساهمة في الانفاق داخل الاسرة في تأخر سن الزواج.

4-2-2 تفسير النتائج في ضوء التساؤل الفرعي الرابع:

جاء نص السؤال الفرعي الرابع بـ: **كيف يساهم المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟** وعلى هذا الأساس تم تحليلنا للسؤال من البعد الاجتماعي لمتغير التأخر في سن الزواج، والذي يحتوي بدوره على ثلاثة مؤشرات هي مؤشر حجم الاسرة وازدحام السكن، ومؤشر رفض الزواج داخل الاسرة الكبيرة، ومؤشر رعاية الوالدين والإخوة الأقل سنا، ومن خلال عرض اهم المعطيات المتحصل عليها ميدانيا تم التوصل الى النتائج التالية:

✓ **نتائج المؤشر الأول حجم الاسرة وازدحام السكن:**

– اغلب المبحوثين حجم اسرهم كبير بنسبة 55,7%، اما ما نسبته 44,3%، من إجابات المبحوثين حجم اسرتهم ليس كبير، وتوضح هذه الإجابات الى تعرض الاسرة الى ضغوطات اقتصادية، وانخفاض المستوى المعيشي وكثرة الطلبات، فالأسرة الكبيرة الحجم تزيد متطلباتها المادية والنفسية والعاطفية، كما تكثر فيها الخلافات، كما يضطر الأبناء الى المساهمة في الدخل، كما يكون المسكن مكتظا خاصة في الشقق، وتزدحم الغرف، وعدم توفر الخصوصية والراحة، وتكثر المسؤوليات والالتزامات المنزلية والمادية، خاصة مع ان اغلبية الاسر يقطنون في شقق وذو دخل متوسط ومحدود، فلا تتمكن من تلبية جميع حاجيات افرادها، خاصة جمع تكاليف الزواج، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

–ان اغلب المبحوثين أجابوا بنسبة 64,6%، بأن عدد الافراد في الغرفة الواحدة يتراوح بين 3–4 فرد، وهذا يدل على ازدحام الغرف، وجاء في المرتبة الثانية الاسر التي يتراوح عدد الافراد في الغرفة بين 1–2 فرد بنسبة 28,5%، وهذا يدل على الراحة وعدم الازدحام، وجاء في المرتبة الثالثة الاسر التي يتراوح عدد الافراد في الغرفة 5 افراد فما فوق بنسبة 7,0%، وهذا يدل على الازدحام وعدم الخصوصية، ناهيك عن الضغوطات النفسية والعاطفية، كما تدل على ان هناك افراد آخرين يعيشون مع الاسرة، حيث يؤثر عدد الافراد على المستوى المعيشي، وعلى زيادة النفقات والمصاريف، مما يؤجل قرارات الافراد نحو الزواج.

– من خلال الجدول يتضح ان أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بأن اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار زواجهم بنسبة 68,4%، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 31,6%، ان اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية لا يؤجل قرار زواجهم، ونستخلص من النتائج المبينة ان حجم افراد الاسرة يؤثر على توزيع عدد الافراد داخل الغرف، خاصة في حالة المسكن الضيق، وعدد الغرف القليلة، حيث تنعدم الخصوصية والراحة، كما يخلق ضغوطات نفسية وعاطفية لدى الافراد، كما تكثر الخلافات والمشاحنات، خاصة اذا كان هناك اخ متزوج مع ابناءه، او اخت مطلقة مع ابناءها او ارملة، مما يجعل الحياة صعبة وغير مستقرة، ومع عدم اتساع المسكن وعدم القدرة على توفيره يضطر الكثير إلى تأخير سن زواجهم.

– ان اغلب المبحوثين لا يرغبون في شريك من نفس المستوى الاجتماعي لأسرتهم بنسبة 74,7%، وجاء في المرتبة الثانية ما نسبته 25,3% بأنهم يرغبون في شريك من نفس مستوى اسرتهم الاجتماعي، ونستخلص من النتائج المبينة، ان الافراد لا يرغبون في شريك من نفس مستواهم الاجتماعي، حيث عبروا عن رغبتهم تحسين مستواهم الاجتماعي بالزواج بشريك من مستوى اجتماعي مرتفع لتحسين الأوضاع والارتقاء من طبقة الى أخرى أفضل منها، وتمثل باقي الإجابات الافراد ذو المستوى الاجتماعي الجيد والراغبين في الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية، فالأفراد ذو المستوى الاجتماعي المنخفض عادة يتزوجون من نفس الطبقة، لكن مع تغير الحياة الاجتماعية وانتشار التعليم والوعي والارتقاء الفكري زاد أهمية المستوى التعليمي في تحقيق الاستقرار الاسري، لذلك يرغب الافراد في الزواج من خارج طبقتهم الاجتماعية، مما يؤدي الى تأخر سن زواجهم الى غاية إيجاد الشريك المناسب.

✓ **نتائج المؤشر الثاني رفض الزواج داخل الاسرة الكبيرة:**

– ان معظم المبحوثين لا يرغبون في الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم بنسبة 91,8%، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 8,2%، من إجابات المبحوثين انهم يبقلون الزواج داخل اسر كبيرة الحجم، وتوضح هذه الإجابات اتجاهات الافراد نحو الرغبة في السكن المستقل والخصوصية وعدم الرغبة في تحمل المسؤوليات، حيث يؤدي الزواج داخل الاسرة الكبيرة الحجم الى زيادة الخلافات الاسرية، وكثرة الطلبات والنفقات، وكثرة الالتزامات المنزلية، وعدم استقرار الاسرة الجديدة، مما يؤثر على قرارات الزواج ويحد من الخيارات، ويؤدي الى تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين لا يقبلون الزواج والسكن مع الاسرة 72,2%، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 27,8% من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج والسكن مع الاسرة، وتمثل هذه الإجابات عن الذكور الراغبين في الزواج والسكن مع اسرهم واخوتهم خاصة إذا كان الرَّاعين والمعيلين لهم، ونستنتج من خلال النتائج المبينة، رغبة الافراد في السكن الخاص والاستقلالية والخصوصية وعدم الرغبة في السكن مع الاخوة والوالدين، كما ترفض نسبة كبيرة من الاناث الزواج والسكن مع الاسرة، حتى وإن كان حجمها صغير، فالسكن الخاص يضمن الشعور بالراحة وتقل الطلبات والاعباء المنزلية، كما يفرض الاحترام بين الاسرتين، ويؤدي البحث عن الشريك المناسب الى تأخر سن الزواج.

– أغلب المبحوثين لا يرغبون في الزواج والسكن في جناح مستقل او طابق خاص مع الاسرة بنسبة 50,6%، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 49,4%، من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج والسكن في جناح او طابق مستقل مع اهل الزوج، وتوضح هذه الإجابات الرغبة في الانفصال التام عن الاسرة والسكن الخاص، وتمثل باقي الإجابات الافراد الراغبين في الزواج والبقاء مع أهلهم خاصة الذكور ونسبة قليلة من الاناث، كما يرفض العديد من الافراد العيش مع اسرهم خاصة اذا كانت هناك خلافات سابقة، او وجود اخ متزوج مع اسرته، او اخت ارملة او مطلقة مع ابناءها، كما تؤدي الخلافات حول الإرث الى انقسام الاخوة وعدم سكنهم في بيت الورثة، ويؤدي البحث عن الشريك المناسب الى تأخر سن الزواج.

✓ **نتائج المؤشر الثالث رعاية الوالدين والإخوة الأقل سنا:**

- ان اغلب المبحوثين لا يعاني أحد افراد اسرتهم من مرض بنسبة 69,0%، وجاء في المرتبة الثانية بنسبة 31,0%، من إجابات المبحوثين ان أحد افراد اسرتهم او أكثر يعاني من مرض، وتوضح هذه الإجابات عن الصحة البدنية والعقلية لأفراد الاسرة، في حين توضح النسبة المتبقية معاناة أحد افراد الاسرة من مرض، كعجز الشيخوخة او مرض مزمن او ذوي الاحتياجات مما يشير الى الحاجة الى الرعاية المادية والمعنوية وكثرة المسؤوليات الاسرية، فقد يظطر الكثير من الافراد الى تأجيل الزواج من اجل رعاية والديهم او احد افراد اسرتهم خاصة الاناث، مما يؤدي الى تأخر سن زواجهم، وتمثل الفئة الغالبة ذات الاسر التي يعاني افرادها من أي مرض لذلك لا يعد سببا لتأخر سن زواجهم.

– ان اغلب المبحوثين بنسبة 70,9%، لا يقبلون الزواج وترك والديهم في حالة انهم المعيلين الوحيدين لهما، وجاء ما نسبته 29,1%، من إجابات المبحوثين انهم يقبلون الزواج وترك والديهم في حالة انهم المعيلين الوحيدين لهما، وتوضح هذه الإجابات مدى قوة الروابط والعلاقات الاسرية والتمسك بعادات وتقاليد الاسرة، فرعاية الوالدين من البِّر بهما كما جاء في ديننا الإسلامي وتركهما يعتبر عيبا في مجتمعنا، وتشير النسبة المتبقية الى رغبة الافراد في الزواج وتكوين اسرة والاستقلالية والخصوصية، مع توفير من يعيلهما ويرعاهما وهذا نتاج الاسرة الحديثة وزيادة الحريات والانفتاح الثقافي، ويعتبر عدم قبول الزواج وترك الوالدين وحدهما من عوامل تأخر سن

الزواج لدى الافراد فعند الإناث تؤجل فكرة الزواج، وعند الذكور الى غاية إيجاد الشريك المناسب، مما يؤدي الى تأخر سن الزواج.

– ان اغلب المبحوثين اجابوا بان ترتيبهم بين الاخوة يفرض عليهم رعاية اسرتهم بنسبة 68,4%، وقد جاءت ما نسبته 31,6%، من إجابات المبحوثين ان ترتيبهم بين الاخوة لا يفرض عليهم رعاية اسرتهم، وتوضح هذه الإجابات الى ان الترتيب بين الاخوة يفرض مسؤوليات والتزامات تجاه افراد الاسرة، كالمساهمة في تعليم الاخوة الصغار وتربيتهم والعناية بنظافتهم وآكلهم ملبسهم كما تفرض رعاية الوالدين، خاصة في حالة مرضهم، وعدم اكتفائهم ماديا حيث يتحول الأبناء الى معيلين ومسؤولين عن اسرهم، مما يؤجل الكثير من احلامهم، ويؤدي الى تأخر سن زواجهم.

من خلال النتائج المبينة أعلاه يمكن القول:

ان الإجابة على التساؤل الفرعي الرابع قد تحقق من خلال تحقيق المؤشرات التالية وهي:

- نسبة 55,7%، حجم اسرهم كبير.
- نسبة 64,6%، عدد الافراد في الغرفة بين 3–4 افراد وهي غرف مزدحمة.
- نسبة 68,4%، اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية في اسرهم يؤجل قرار زواجهم.
- نسبة 91,8%، لا يرغبون في الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم.
- نسبة 72,2%، لا يقبلون الزواج والسكن مع الاسرة.
- 50,6%، لا يرغبون في الزواج والسكن في جناح مستقل او طابق خاص مع الاسرة.
- نسبة 70,9%، لا يقبلون الزواج وترك والديهم في حالة انهم المعيلين الوحيدين لهما.
- نسبة 68,4%، ترتيبهم بين الاخوة يفرض عليهم رعاية اسرتهم.

من خلال نتائج مؤشرات التساؤل الفرعي الرابع يتضح:

مساهمة المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث أظهرت النتائج مساهمة مؤشر حجم الاسرة وازدحام السكن في تأخر سن الزواج، ومساهمة مؤشر رفض الزواج داخل الاسرة الكبيرة في تأخر سن الزواج، ومساهمة مؤشر رعاية الوالدين والإخوة الأقل سنا في تأخر سن الزواج.

2-3 تفسير النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

بعد مناقشة نتائج الدراسة على ضوء تساؤلات الدراسة وتنظيمها وترتيبها وفق المحاور، تأتي مرحلة مناقشتها على ضوء الدراسات السابقة، من خلال تحليل وتفسير النتائج التي توصلنا اليها ومقارنتها بما توصلت اليه الدراسات السابقة، وتحديد النتائج المتوافقة والمختلفة واستخلاص نتائج جديدة مما يسهم في توجيه البحوث المستقبلية.

2-3-1 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات الغير محلية:

توصلت الدراسات السابقة الغير محلية، الى العديد من النتائج حسب طبيعة كل بحث، وتساؤلاته وأهدافها، والفترة الزمنية التي تم فيها، ومنها ما يتفق مع دراستنا ومنها ما يختلف، فلكل مجتمع خصائصه والعوامل التي تؤثر فيه، وحسب ما تم عرضه من نتائج في مرحلة سابقة من البحث فقد قمنا بتمحيص النتائج المتوافقة والمختلفة.

ومنه فقد اتفقت نتائج دراستنا مع جل الدراسات السابقة المعتمدة في النقاط التالية

- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة سفيان بن إبراهيم الربدي (2019) بعنوان: "أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم"**، والتي تمحورت حول التعرف على الأسباب المؤدية لتأخر سن الزواج، ولقد توصلت الدراسة الى ان البعد الاقتصادي تحقق بدرجة كبيرة وبمتوسط(2.518)، كما توصلت النتائج الى ان أبرز المشكلات المترتبة على تفاقم مشكلة تأخر سن الزواج على الترتيب (زيادة العنوسة، إرهاق الشباب بالقروض والديون، انتشار المشكلات النفسية، انتشار الفساد الأخلاقي، عزوف الشباب عن الزواج أو تأجيله)، كما توصلت النتائج الى ان اهم المقترحات التي تسهم في الحد من مشكلة التأخر في سن الزواج على الترتيب (تحديد المهور، تأمين فرص العمل، حل مشكلة الإسكان، توفير قروض ميسرة، دعم الدولة والقطاع الخاص، التوعية المجتمعية والبرامج التثقيفية)، وهذا ما أسفرت عليه نتائج دراستنا.
- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة أسامة محمد، مجد عاقل(2019) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشاب الجامعي"**، والتي تمحورت حول التعرف على العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج، ولقد توصلت الدراسة الى أنه كلما تراجعت العوامل الاقتصادية وتردي المستوى المعيشي كلما ساهم في تأخر سن الزواج بشكل كبير، أي ان

العوامل الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في تأخر سن الزواج، وكلما تراجعت العوامل الاجتماعية وتردي المستوى الاجتماعي كلما ساهم في تأخر سن الزواج بشكل كبير، أي العوامل الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في تأخر سن الزواج، كما توصلت الدراسة الى ان المستوى التعليمي لا يؤثر على تأخر سن الزواج، وهذا ما أسفرت إليه نتائج دراستنا.

- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة سحر علي الجوهري (2020) بعنوان:" المتغيرات الشخصية للفتاة الجامعية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج"**، والتي توصلت الى ان العنوسة وتأخر سن الزواج ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية وعدم الرغبة في زواج الأقارب، وفقدان الوالدين أو أحدهما ومسئولية الفتاة في تربية الإخوة، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراستنا.
- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة بندر صالح عيضة المالكي(2022) بعنوان: " ظاهرة تأخر سن الزواج بالمجتمع السعودي بمحافظة جدة"**، والتي تمحورت حول التعرف على وجهة نظر الشباب السعودي في ظاهرة تأخر الشباب عن الزواج، ولقد توصلت الدراسة الى أن أهم أسباب تأخر سن الزواج كانت بمستوى استجابة عالية، وذلك بمتوسط حسابي بلغ(2.36) وانحراف معياري(0.71) وأبرز هذه الأسباب هي قلة فرص العمل المتاحة للشباب، وغلاء المهور وتكاليف الزواج من قبل الأهالي والوضع الاقتصادي وصعوبة المعيشة، كما ان أهم الآثار المترتبة على تأخر سن الزواج كانت عالية بمتوسط بلغ (2.37) وانحراف معياري (0.73)، ومن أبرز الآثار هي ارتفاع سن العنوسة، وانتشار المشكلات النفسية والأخلاقية، وأشارت النتائج إلى أن اهم التوصيات والاقتراحات لمواجهة ظاهرة تأخر سن الزواج كانت عالية بمتوسط بلغ(2.83) وانحراف معياري(0.46)، وهذا ما أسفرت عليه نتائج دراستنا.
- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة مروة كرباح، عزت شاهين (2023) بعنوان: "درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا وعلاقتها بالمرحلة التعليمية ومعايير اختيار الشريك"**، والتي تمحورت حول التعرف على درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج بين طالبات الدراسات العليا في جامعة دمشق وعلاقتها بالمرحلة التعليمية ومعايير اختيار الشريك، ولقد توصلت الدراسة الى ان إن درجة انتشار ظاهرة تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا عالية، وجاءت ظروف الحرب على سورية كسبب من أسباب تأخر سن الزواج في المرتبة الأولى لحصولها على أكبر نسبة مئوية والتي بلغت(98.2%) ومن ثم على التوالي العامل الاقتصادي في المرتبة الثانية بنسبة(95.1%)، والعوامل التعليمية في المرتبة الثالثة

بنسبة(93.2%)، والعوامل الاجتماعية كالفوارق الطبقية والانتماء، وأخيراً جاءت العوامل النفسية كأقل الأسباب التي تقود الى تأخر سن الزواج لدى طالبات الدراسات العليا، كما جاء معيار التوافق النفسي والعاطفي لاختيار طالبات الدراسات العليا للشريك في المرتبة الأولى، أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ارتباطية بين تأخر سن الزواج والمرحلة التعليمية، وهذا ما لم تتوصل إليه نتائج دراستنا.

وقد اختلفت نتائج دراستنا مع جل الدراسات السابقة المعتمدة في:

- **اختلفت دراستنا مع دراسة سفيان بن إبراهيم الربدي (2019) بعنوان: "أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم"**، حيث توصلت النتائج الى تحقق البعد النفسي تحقق بدرجة كبيرة وبمتوسط (2.416)، وهذا ما لم تتوصل إليه نتائج دراستنا.
- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة أسامة محمد، مجد عاقل(2019) بعنوان: "العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشاب الجامعي"**، والتي توصلت الى انه كلما تراجعت العوامل الأمنية وتردي المستوى الأمني كلما ساهم في تأخر سن الزواج بشكل كبير، أي ان العوامل الأمنية تلعب دورا كبيرا في تأخر سن الزواج، وهذا ما لم تتوصل إليه نتائج دراستنا.
- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة سحر علي الجوهري (2020) بعنوان:" المتغيرات الشخصية للفتاة الجامعية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج"**، والتي تمحورت حول تحديد أهم المتغيرات الشخصية المرتبطة بمشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج من وجهة نظر الطالبات، وكذلك تحديد أهم المقترحات للتعامل مع مشكلة العنوسة وتأخر سن الزواج، ولقد توصلت الدراسة الى ان العنوسة وتأخر سن الزواج ترتبط بالمتغيرات الجسمية (صحة البدن، مواصفات الشريك المثالية من الناحية الجسمية، والجمال)، ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات الاجتماعية (الخروج للتعليم و ارتقاء الفتاة علميا، التفكير في الشريك الذي يتمتع بوجهة اجتماعية، الإصرار على أن يكون هناك تقارب في المستوى التعليمي، مواصلة التحصيل العلمي، وجود فارق في السن المتقدم للزواج، إحساس الفتاة بالاستغلال المادي نتيجة العمل، زيادة التحرر للفتاة، تطلعات الفتاة الكبرى، ارتقاء الفتاة اجتماعيا، عدم الموافقة على الزواج في منزل عائلة الشاب المتقدم، عدم الرغبة في تحمل المسئولية والإقدام على الزواج، كما ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات العقلية (ارتقاء الفتاة فكريا، ارتفاع الدرجة العلمية للفتاة، التفكير في الشريك ومستوى

تفكيره، رفض الفتاة بالزواج مما هو أقل منها تعليما، حصولها على الماجستير والدكتوراه، رفض الآباء للمتقدمين دون التشاور مع الفتاة بدعوة عدم الصلاحية، وجود أحد الأمراض العقلية بالتاريخ الوراثي للأسرة، الاختلاف في وجهات النظر في تربية الأبناء، الزواج ضياع لأحلى أيام وليالي العمر والسعادة في الحياة)، كما ترتبط العنوسة وتأخر سن الزواج بالمتغيرات النفسية (التأثر ببعض الزيجات الفاشلة لبعض الأقارب، عدم تبادل المشاعر الطيبة بين الطرفين، الخوف من اضطرابات نفسية تؤدي الى المشاحنات، عدم الشعور بالرضى في العلاقة بين الطرفين، التخوف لدى الفتاة من عدم الترويح للنفس، التخوف لدى الفتاة من معايشة الملل بعد الزواج، وجود أحد الأمراض النفسية لدى أحد أفراد أسرة المتقدم، أسلوب القسوة و الخشونة في استقبال المتقدم عند التعامل معها، الخوف لدى الفتاة من عدم إشباع احتياجاتها، عدم الرغبة في الزواج والافراط في عملية الانجاب، الفشل في العلاقات العاطفية الأولى)، وهذا ما لم تتوصل إليه نتائج دراستنا.

- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة إنتصار زين العابدين شهباز، إنتصار معاني علي (2022) بعنوان: "العوامل الاجتماعية لتأخر سن الزواج لدى المرأة العاملة في جامعة بغداد"**، والتي تمحورت حول التعرف على العوامل الاجتماعية الأكثر ارتباطا بتأخر سن الزواج لدى العاملات في جامعة بغداد، ولقد توصلت الدراسة الى ان العوامل الاجتماعية المتمثلة في (العوامل الأسرية، العوامل الاقتصادية والمهنية والعوامل النفسية والذاتية وكذا العوامل البيئة) لها تأثير متكافئ على تأخير سن الزواج لدى النساء العاملات في جامعة بغداد، كما انه ليس هنالك تأثير لمتغير نوع المهنة الاجتماعية (العوامل الأسرية والعوامل النفسية والذاتية والعوامل البيئية) على تأخير سن الزواج لدى النساء العاملات في جامعة بغداد، وهذا ما لم تتوصل إليه نتائج دراستنا.
- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة بندر صالح عيضة المالكي(2022) بعنوان: " ظاهرة تأخر سن الزواج بالمجتمع السعودي بمحافظة جدة"**، والتي توصلت الى ان أهم المحددات الاجتماعية للاختيار الزواجي كانت بمستوى استجابة متوسط وذلك بمتوسط حسابي بلغ(2.04) وانحراف معياري (0.73) وأبرز هذه المحددات كانت عن طريق الاهل والأقارب، والمعرفة الشخصية للشاب أو الشابة عن طريق الأصدقاء، وهذا مل لم تتوصل إليه نتائج دراستنا.

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا ان الدراسة الحالية أكثر شمولا كونها تناولت أربعة أبعاد الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي، بمؤشرات عديدة وعليه يمكن القول ان نقاط الاختلاف بين دراستنا

والدراسات السابقة الغير محلية المعتمدة أكثر بكثير من نقاط الاتفاق، ويعود ذلك الى اختلاف مجتمعات الدراسة وخصائص العينة وحجمها، كما تتأثر النتائج باختلاف الزمان والمكان وظروف إنجازها، ويرجع الاختلاف أيضا الى اختلاف الأهداف بين الدراسات.

2-3-2 مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات المحلية:

توصلت الدراسات السابقة المحلية، الى العديد من النتائج حسب طبيعة كل بحث وتساؤلاته وأهدافه والفترة الزمنية التي تم فيها، ومنها ما يتفق مع دراستنا ومنها ما يختلف، وحسب ما تم عرضه من نتائج في مرحلة سابقة من البحث فقد قمنا بتمحيص النتائج المتوافقة والمختلفة، ومنه فقد:

اتفقت نتائج دراستنا مع جل الدراسات السابقة المحلية المعتمدة في النقاط التالية:

- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة ضيف نجية (2010-2011) بعنوان:" العوامل السوسيو اقتصادية المؤثرة على تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري في الوسط الحضري"**، التي تمحورت حول التعرف على مدى تدخل العامل الاقتصادي وتأثيره على تأخر سن الزواج ومدى تدخل العامل السوسيوثقافي في تغيير مقاييس اختيار القرينة عند الشباب، وقد توصلت الدراسة الى أن لتأخر سن الزواج عوامل اقتصادية واجتماعية تتأثر بمستوى المعيشة والدخل ونوع السكن، كما ان لتأخر سن الزواج عوامل سوسيوثقافية، وعوامل نفسية هي انعكاس للعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية والتعليمية، كما توصلت الدراسة الى ان مستوى الدخل الشهري للشاب له أثر على سن زواج، فنجد أن غالبية أفراد العينة مستوى دخلهم منخفض وغير كافي لسد حاجاتهم الضرورية، كما توصلت الدراسة الى انه كلما كان مستوى السكن منخفض (شقق) كلما ارتفع سن الزواج وذلك راجع الى العزلة المكانية والمجال الضيق الذي فرضته الوحدات السكنية الحديثة في المجتمع الحضري، وهذا أيضا ما توصلت إليه نتائج دراستنا.
- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة بوعليت محمد (2014-2015) بعنوان: "تأخر سن الزواج في ظل التحولات الديموغرافية، العوامل والآثار، دراسة ميدانية على عينة من المتأخرين والمتأخرات"**، والتي تمحورت حول التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب لكلا الجنسين والكشف على آثار تأخر سن الزواج على الفرد والمجتمع، وقد توصلت الدراسة الى ان قيمة الدخل تساهم في تأخر الزواج نظرا لضعف القدرة الشرائية في

الجزائر، كما ان قيمة المهر لا تتماشى مع المستوى المعيشي لهم، وتوصلت أيضا الى ان ارتفاع سعر السكن وتدني الاجر وغلاء المعيشة جعل الشباب لا يفكرون في الزواج، وشرط السكن المستقل في الزواج يؤدي بالشباب الى العزوف عن الزواج، كما ان للظروف العائلية مثل شكل الاسرة ونوع السكن، من بين أسباب تأخر الشباب في الزواج حيث يرفض اغلب المبحوثين السكن مع العائلة بعد الزواج، ، كما ان لأغلب المبحوثين صدقات مع الجنس الاخر، كما ان لتأخر الزواج عدة تأثيرات سلبية على الفرد والمجتمع، وهذا أيضا ما توصلت اليه دراستنا.

- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة حمزة جحنيط (2016-2017) بعنوان: "تأخر سن الزواج عند الذكور في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية بولاية برج بوعريريج"** والتي تمحورت حول معرفة الأسباب التي أدت إلى تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ولقد توصلت الدراسة الى ان الدخل الضعيف للشباب سبب في تأخر سن الزواج، نظرا لغلاء تكاليف الزواج، كما ان لضيق المسكن ووجود عدد معتبر من افراد الاسرة دور كبير في تأخر سن الزواج فمعظم المبحوثين يسكنون في منازل تتكون من 3 غرف و6 غرف، أمام وجود عدد كبير من الاخوة، كما توصلت الى تغير معايير الاختيار للزواج وتراجع معيار الدين الى المرتبة الثالثة والرابعة في الاختيار بعد الخصائص الاجتماعية كمعيار أول، كما تراجع التكافل الاسري، والمساعدات المادية للمقبلين على الزواج، وبدأت في الزوال نتيجة ضعف المدخول واعتماد الاسرة على العمل المأجور بدل الزراعي، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراستنا.
- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة دراسة طيب بن عاشور(2017-2018) بعنوان: "أثر مشكلة السكن على تأخر سن الزواج لدى الشباب «دراسة ميدانية ببلدية سيدي عامر ولاية المسيلة"** والتي تمحورت حول : التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الشباب والوقوف على متغير السكن المرتبط بالظاهرة، ولقد توصلت الدراسة الى ان معظم المبحوثين يسكنون في شقة في عمارة، كما ان أغلبية افراد العينة يسكنون في اسر عدد افرادها كبير، كما ان أغلبية أفراد العينة ينتمون الى اسر ذات مستوى اقتصادي متوسط، ويساهم معظمهم في مصروف البيت، كما جاءت النتائج بان معظم المبحوثين يرفضون العيش مع الاسرة بعد الزواج، ان جل المبحوثين لا يملكون سكنا خاصا، كما ان معظم المبحوثين لا يهمهم المستوى الاجتماعي للزوجة، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراستنا.

- **اتفقت نتائج دراستنا مع دراسة نعيم بوعموشة (2021) بعنوان: "أسباب تأخير سن الزواج عن الشباب الجزائري، دراسة ميدانية ببعض بلديات جيجل"**، والتي تمحورت حول التعرف على أسباب تأخير سن الزواج عند الشباب الجزائري، ولقد توصلت الدراسة الى أن أسباب تأخير سن الزواج عند الشاب الجزائري تتمثل في أسباب اقتصادية تتمثل في البطالة وقلة فرص العمل، وكثرة مصاريف وتكاليف الزواج وغلاء المهور، وضعف الدخل والمعيشة، وارتفاع الأسعار، وعدم توفر السكن، ورفض الزواج من العائلة، وهذا ما توصلت إليه دراستنا.

وقد اختلفت نتائج دراستنا مع جل الدراسات السابقة المحلية المعتمدة في:

- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة ضيف نجية (2010-2011) بعنوان:" العوامل السوسيو اقتصادية المؤثرة على تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري في الوسط الحضري"** التي توصلت نتائجها الى ان ارتفاع المستوى التعليمي والرغبة في مواصلة التعليم وتحقيق الطموحات الشخصية أدى إلى ارتفاع سن الزواج وتغير معايير اختيار شريكة الحياة، وهذا مل لم تتوصل إليه دراستنا.
- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة بوعليت محمد (2014-2015) بعنوان: "تأخر سن الزواج في ظل التحولات الديموغرافية، العوامل والآثار، دراسة ميدانية على عينة من المتأخرين والمتأخرات"** التي توصلت الى ان لتحرر المرأة والاختلاط بين الجنسين دور في تأخر الزواج، حيث يقلل الزواج من الحرية الشخصية عند الذكور أكثر منه عند الاناث، كما ان معظم المبحوثين يفضلون الاختيار الشخصي للزواج، ويفضلون المستوى التعليمي لكلا الجنسين، كما يعد الخوف من المستقبل والهروب من تحمل المسؤولية سبب في تأخر الزواج، كما ان نسبة كبيرة من المبحوثين ليس لديهم دافعية ورغبة في الزواج والنية مستقبلية في بناء اسرة، كما ان لفقدان الثقة في الطرف الاخر سبب في عدم الزواج عند الذكور، وتشكل النظرة السلبية للجنس الاخر، كما لا يوافق اغلب الذكور الزواج من مطلقة لها تجربة قصيرة من الزواج، وهذا ما لم تتوصل إليه دراستنا.
- **اختلفت نتائج دراستنا مع دراسة حمزة جحنيط (2016-2017) بعنوان: "تأخر سن الزواج عند الذكور في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية بولاية برج بوعريريج"**، حيث توصلت الى ان للمستوى التعليمي دورا كبيرا في تأخر سن الزواج، وتفضيل الشباب الزواج بالمرأة الجامعية، من

أسباب تأخر سن الزواج عند الشباب والرغبة في الزواج من الصغيرات سناً الأقل من 22 سنة، ورفض زواج القرابة، وتفضيل تدخل الوالدين في اختيار الزوجة وعدم التدخل في مدخولهم الشهري، كما ان لوسائل التكنولوجيا الحديثة دور كبير في تأخر سن الزواج، حيث نجد ان الإدمان على الانترنت جعل من الشباب يجد متنفسا بديلا عن الزواج، خاصة زيارة المواقع الخليعة، وإقامة العلاقات والصدقات عبر مواقع الدردشة، وهذا ما لم تتوصل إليه دراستنا، وتوصلت الى ان من أسباب تأخر سن الزواج فقدان الثقة في الجنس الآخر، وتفضيل حياة العزوبية على خوض تجربة زواج قد تكون فاشلة، كما ان الزواج قسمة ونصيب، وتفضيل الشباب الحرية وعدم التقيد بمسؤولية الزواج، والتخوف من فشل الزواج، ورفض الزواج بالفتاة المتحررة، وصعوبة إيجاد الفتاة المناسبة، وهذا ما لم تتوصل إليه دراستنا.

وعليه يمكن القول ان دراستنا الحالية تتفق في معظمها مع الدراسات السابقة المحلية، في مساهمة المستوى الثقافي والتعليمي، والاقتصادي والاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ويرجع هذا الاتفاق في نتائج الدراسات الى تشابه خصائص مجتمع البحث، وتشابه العينات، حيث تنتمي كلها الى المجتمع الجزائري، واستخدام نفس الأداة والمنهج، وكذلك الاعتماد على نفس المرجع النظري، وتشابه السياق الزمني والمكاني، وتشابه اهداف الدراسة، وكذلك طبيعة الظاهرة المدروسة، لذلك تلتقي معظم نتائج الدراسات في سياق مشترك، وعليه يمكننا القول ان المستوى الثقافي والتعليمي، والاقتصادي والاجتماعي للأسرة ساهم في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، بدرجات متفاوتة تتأرجح بين القوة والضعف.

2-4 تفسير النتائج في ضوء المدخل النظري للدراسة:

من خلال المدخل النظري للدراسة تمكنا من التعمق أكثر في فهم العلاقة بين المحددات الاجتماعية وتأخر سن الزواج، حيث تم تفكيك متغيرات الدراسة الى أربعة ابعاد، وهي تتمثل في البعد الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي، والتي مكنتنا أكثر من ربط العلاقة بين هذه الابعاد ككل في النظام الاجتماعي العام او بالنسبة لأحد أجزائه، وعليه سنحاول مناقشة ما توصلت اليه دراستنا من نتائج على ضوء منطلقات النظرية البنائية الوظيفية ونظرية النسق الاجتماعي من خلال مرتكزات ومنطلقات كل نظرية:

✓ **في ضوء النظرية البنائية الوظيفية:**

يتكون المجتمع الجزائري كبناء ونظام عام من مجموعة من البنيات والأنظمة كالنظام الاسري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي حيث تترابط هذه الأنظمة وتتبادل وتتعاون وظيفيا من اجل استقرار المجتمع الجزائري وتوازنه، فالأسرة كنظام جزئي تؤدي مجموعة من الأدوار والوظائف، وأي خلل في هذه الوظائف يؤدي الى خلل في الأجزاء الأخرى، ولأن العلاقة بين الأنظمة هي علاقة تبادلية فإن أي خلل في الأجزاء او الأنظمة الأخرى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي يؤثر بدوره على النظام الاسري، ولأن الزواج نظام لبناء اسرة والاسرة نظام لإعادة انتاج الزواج والحفاظ على استمراره، بما يضمن بناء اسر جديدة لتكوين المجتمع فإن أي خلل يصيب النظام الزواجي يؤدي الى خلل في المجتمع ويمكن بناء تصور لهذه الترابطات من خلال العناصر التالية:

– ساهم النظام الثقافي من خلال العادات والتقاليد والقيم والمعايير والدين والأخلاق في تحديد أدوار ووظائف الاسرة ورسم الأطر القانونية والشرعية للزواج، في المقابل تنقل الاسرة هذه الموروثات عبر الأجيال وتعيد انتاجها في المجتمع، إلا ان التغيرات الثقافية والقيمية في المجتمع أعادت تشكيل وظائف الاسرة ومعايير الزواج خارج الأطر المتعارف عليها، مما يؤجل قرار الزواج، وتعيد الاسرة بدروها ووظيفتها إعادة انتاج هذه التغيرات الثقافية، فالعلاقة بين النظام الثقافي والنظام الاسري علاقة تبادلية فكلاهما يتأثر بالآخر، ويتأثر النظام الثقافي بدوره بالأنظمة الأخرى.

– ساهم النظام التعليمي من خلال انتشار مؤسسات التعليم وإجباريته، في زيادة وعي الاسرة بأهمية التعليم واسناد وظيفة التعليم والتربية للمؤسسات التعليمية وأصبحت وظيفة الاسرة موجها ومشجعا على التعليم او الحد منه في مرحلة تعليمية ما، ويحدد التعليم طول مدة الدراسة وفق طموحات الافراد واهدافهم، مما يؤجل قرار الزواج، كما أثر التعليم على قرارات الاسرة من حيث عدد الأبناء وأسلوب التنشئة ومدى استعدادهم لدعم ابناءهم وطموحاتهم التعليمية فالعلاقة بين النظام التعليمي والنظام الاسري علاقة تبادلية فكلاهما يتأثر بالآخر، ويتأثر النظام التعليمي بدوره بالأنظمة الأخرى.

– ساهم النظام الاقتصادي في إعادة توزيع الأدوار والوظائف في الاسرة، وزيادة الاستهلاك مقابل الإنتاج، ومع تعرض المجتمع الجزائري لازمات اقتصادية، وقلت فرص الشغل وتراجع الأجور مما أثر على قدرة الاسرة على الانفاق والادخار، والاستثمار مما يعطل عجلة الاقتصاد، كما تعجز الاسر على مساعدة ابناءها في دفع تكاليف الزواج وتوفير السكن مما يؤخر قرارات زواجهم ويعطل بدوره تكوين اسرة

جديدة واعادة انتاج اليد العاملة، فالعلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاسري علاقة تبادلية فكلاهما يتأثر بالآخر، ويتأثر النظام الاقتصادي بدوره بالأنظمة الأخرى

– ساهم النظام الاجتماعي في إعادة تشكيل بنية وخصائص الاسرة في المجتمع، فنتيجة التغيرات الاجتماعية والتحضر انتقلت الاسرة من السكن المشترك والواسع الى السكن الخاص والضيق خاصة الشقق مع وتيرة بطيئة في تغير حجمها وعدد أفرادها، فاكتظاظ السكن وازدحام الغرف والترتيب بين الاخوة والمساهمة في رعاية الاخوة والوالدين، أجل قرارات الأفراد وتوجهاتهم نحو الزواج، وتؤثر الاسرة بدورها في النظام الاجتماعي من خلال ما تقرره من عدد الأبناء وتوزيع الأدوار بينهم ونمط السكن وتوزيع ميزانيتها واولوياتها مما يحدد نمط معيشتها، فالعلاقة بين النظام الاجتماعي والنظام الاسري علاقة تبادلية فكلاهما يتأثر بالآخر ويتأثر النظام الاجتماعي بدوره بالأنظمة الأخرى.

- ✓ **في ضوء نظرية النسق الاجتماعي:**

باعتبار المجتمع الجزائري نسق اجتماعي عام يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية، تؤدي مجموعة من الوظائف المهمة تعمل على تحقيق (التكامل، نمط المحافظة، التكيف، تحقيق الهدف) وتعمل على تشابكها وتبادلها، من اجل الحفاظ على توازن واستقرار المجتمع، وباعتبار الاسرة نسق فرعي فهي تسعى جاهدة لتحقيق متطلبات النسق الكلي، وتعمل على توازنه من خلال التساند والتبادل مع الانساق الفرعية الأخرى، من هذا المنطلق يمكننا القول حسب ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية ان:

– الاسرة تسعى جاهدة على تحقيق الهدف من خلال الانجاب وضمان استمرارية النسل البشري وإمداد المجتمع بالأفراد، ويتحقق هذا المطلب من خلال ضمان الزواج لأفرادها، بما يضمن إنجاب افراد اخرين باعتبار الزواج النظام الوحيد لتكوين اسرة، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الاسرة للاستقرار المادي والعاطفي والنفسي لأفرادها، وعدم تحقيقها لأهدافها يؤدي الى تأجيل افرادها لقرار الزواج وبالتالي عدم تلبية متطلبات المجتمع.

– تسعى الاسرة للحفاظ على النمط من خلال نقل العادات والقيم والمعايير من جيل الى اخر، ويتحقق هذا المطلب من خلال استمرار الزواج وتكوين اسر بما يضمن نقل القيم والحفاظ على الموروثات الثقافية وهوية المجتمع، وفشل الاسرة في الحفاظ على ثقافتها يؤدي الى تغير شكل وسن الزواج ومعايير الاختيار وبالتالي عدم تلبية متطلبات المجتمع.

– تسعى الاسرة للتكيف مع بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية رغم الأزمات والصعوبات والتغيرات، وعدم تكيفها مع التغيرات كارتفاع الأسعار وتكاليف الزواج وأزمة السكن والبطالة يؤدي الى تأجيل قررا الزواج وبالتالي عدم تلبية متطلبات المجتمع.

– تسعى الاسرة للتكامل مع باقي الانساق الأخرى كالنسق الثقافي والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي، وعدم التكامل بين هذه الأجزاء يؤدي الى تدني الأجور وضعف الموارد البشرية والمادية وانخفاض المستوى المعيشي، مما يؤجل قرارات الزواج لأفرادها وبالتالي عدم تلبية متطلبات المجتمع.

في الأخير يمكن القول ان تغير النظام الاسري نتيجة التغيرات في النظام الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي أدى الى بروز العديد من الظواهر الاجتماعية من بينها ظاهرة التأخر في سن الزواج، فالزواج نظام لبناء الاسرة، وأي خلل يصيب النظام الاسري، يؤدي الى خلل في توجه سلوك الأفراد حيث يفقد الأفراد توازنهم في اتخاذ القرارات الصحيحة تجاه الزواج، مما يؤدي بدوره الى اختلال النظام الزواجي، فكلاهما يؤثر في الاخر، بناء على النظرية البنائية الوظيفية ونظرية النسق الاجتماعي.

3–النتائج العامة للدراسة:

– أظهرت الدراسة ان المستوى الثقافي للأسرة يساهم في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث تبين من النتائج، تراجع عادات وتقاليد الاسرة في تزويج الأبناء، من حيث السن والاختيار والشكل، كما ترفض بعض الجماعات الزواج من خارج الانتماء العرقي والقبلي لاختلاف عاداتها وثقافتها، حيث تسيّر القوانين العرفية المستمدة من العادات والتقاليد قوانين وشروط الزواج، كما تراجع معيار الدين للاختيار للزواج مقابل الجمال، وبروز العلاقات قبل الزواج نتيجة الاختلاط والانفتاح على الثقافات الاجنبية، مما يمكننا القول ان المستوى الثقافي للأسرة مساهما في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.

– بينت النتائج ان المستوى التعليمي للأسرة يساهم في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، فالمستوى التعليمي للأسرة يحدد الإطار التعليمي الذي ينشا فيه الفرد من خلال التشجيع على مواصلة التعليم ودعم طموحات الفرد من خلال التعليم العالي وزيادة فرص الشغل وتحقيق الاستقلال المادي، لذلك يعتبر المستوى التعليمي للأسرة محدد لتأخر سن الزواج كونه يؤثر على قرارات الافراد تجاه الزواج، كما يؤثر المستوى التعليمي للفرد على قرارات الزواج من خلال رفع سقف طموحاته ومواصلته

للتعليم يأخذ منه وقتا أطول كما يزيد رغبته في تحقيق أهدافه المهنية قبل الزواج واعتباره المستوى التعليمي معيار للاختيار الزواجي، مما يمكننا القول ان المستوى التعليمي للأسرة مساهما في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.

– أظهرت النتائج ان المستوى الاقتصادي للأسرة يساهم في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث بينت النتائج ان اغلب المبحوثين يقطنون في شقق، وهم من ذو الدخل المتوسط، واسرهم لا تملك مداخيل أخرى، مما يؤثر على استقراراها المادي وينعكس على المستوى المعيشي للأسرة، ويحد من قدرتها على الاستثمار والادخار، وتلبية حاجيات ابناءها مما ينعكس على ميزانيتها وترتيب أولوياتها، كم يحد من قرارات افرادها حيث يضطر الأغلبية الى الانفاق على اسرهم والمساهمة في مصاريف البيت، مما يجعلهم غير قادرين على الادخار وجمع تكاليف الزواج، كما يشكل السكن عائقا امام زواجهم ويتطلب سنوات طويلة من العمل لتوفيره، كما لا يعد الايجار حلا نظرا لغلائه وعدم توفر الماديات، نظرا لمعاناة الافراد من البطالة وقلة فرص الشغل وتدني الأجور، كما ينعكس الوضع المادي للأسرة على اختياراتهم للزواج حيث يرغب الكثير في شريك من مستوى مادي مرتفع على اسرهم لتحسين وضعهم، مما يمكننا القول ان المستوى الاقتصادي للأسرة يحد من قرارات الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.

– توصلت النتائج الى ان المستوى الاجتماعي للأسرة يساهم في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي، حيث بينت النتائج ان اغلب المبحوثين ينتمون الى اسر كبيرة الحجم، مما يعرضها لضغوطات اقتصادية وانخفاض المستوى المعيشي، كما يضطر الأبناء الى المساهمة في الانفاق، ويؤدي عدد الافراد الكبير الى اكتظاظ السكن وازدحام الغرف، خاصة وان اغلب المبحوثين يقطنون في شقق وذو الدخل المتوسط والمحدود، وعدم توفر الخصوصية والراحة ،وكثرة المسؤوليات والالتزامات المادية، خاصة اذا كان الفرد الأكبر سنا او الوسط بين اخوته، حيث يضطر الى رعاية اخوته ووالديه واعالتهم، خاصة اذا كان الوالدين او احدهما متوفي او مطلقين، كما يزداد حجم الاسرة بوجود افراد اخرين كالجد والجدة او اخ متزوج مع اسرته او اخت مطلقة مع ابناءها، مما يجعل الافراد يرفضون الزواج والسكن مع الاسرة الكبيرة الحجم، وغالبا ما ترفض الاناث السكن مع الاسرة، كما يرفض الكثيرين الزواج والسكن في جناح خاص ومستقل عن الاسرة، ويرغبون في سكن خاص للتمتع بالاستقلالية والخصوصية، وتدل هذه الخصائص لأسر المبحوثين على المستوى الاجتماعي للأسرة حيث يرفض اغلبهم الزواج من نفس

المستوى الاجتماعي والرغبة في شريك من مستوى اجتماعي افضل لتحسين وضعهم، وتحد هذه الأوضاع غالبا حسب النتائج المتحصل عليها الى الحد من قرارات الزواج للأفراد مما يمكننا القول ان المستوى الاجتماعي للأسرة يحد من قرارات الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.

النتيجة العامة:

ساهمت المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، وهي المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، واستنادا لما سبق فقد تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة الفرعية وبالتالي تمت الإجابة على التساؤل الرئيس، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

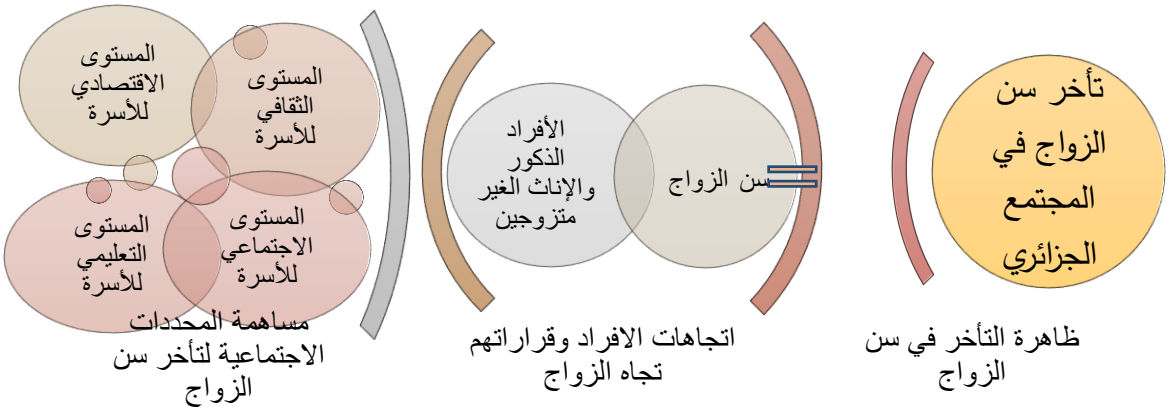

الشكل 60: الإجابة على إشكالية الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الدراسة

وفي الأخير تتقدم الباحثة بجملة من التوصيات والاقتراحات، التي من شأنها أن تساهم في تقديم إفادات للباحثين في علم الاجتماع والمهتمين بشؤون العائلة والاسرة عامة:

الاقتراحات:

- نظرا لعدم قدرة الكثير من الشباب على دفع المهر وتكاليف الزفاف الباهظة، وبروز مظاهر البذخ والإسراف وعادات جديدة تدعو للتفاخر والتباهي، فمن المستحسن ان تقوم مختلف مؤسسات المجتمع خاصة المساجد والجمعيات والمجتمع المدني بنشر التوعية ومحاربة هذه الظاهرة والدعوة الى تخفيض المهور وعدم المغالاة في تكاليف الاعراس ومحاربة مظاهر التفاخر والتباهي، والإسراف والتبذير، من أجل النهوض بالشباب واستقرارهم وتكوين أسرة والمساهمة في بناء المجتمع.
- باعتبار الزواج الجماعي أحد الحلول للحد من ظاهرة التأخر في سن الزواج، وأحد النظم التي عرفتها المجتمعات القديمة، والتي تهدف الى تزويج الشباب وفق قواعد ومعايير تحددها الجماعة كتسقيف المهر وعدم المغالاة في تكاليف الزفاف وتجهيزات العروس، وتنظيم عرس جماعي فمن الأفضل تشجيع مثل هذه المبادرات من خلال دور المساجد وتفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز المشاركة ورفع الوعي وتدعيم الشراكة والتعاون من أجل إنجاح مثل هذه التنظيمات.
- ولأن العامل الأساسي في تأخر سن الزواج هو مشكل مادي بالدرجة الأولى فإننا ندعم قرار إنشاء "صندوق الزواج" المطبق في بعض دول الخليج العربي الذي يقوم على أموال الدولة وتبرعات الافراد، وإنشاء صندوق الزكاة الخاص بالزواج ومشاركة الطبقة الغنية وأصحاب الشركات في تزويج الشباب من خلال دعمهم ماديا أو من خلال المنتجات والأجهزة المنزلية، من أجل تحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحقيق استقرار الفرد والمجتمع.
- باعتبار المجتمع الجزائري مجتمع مسلم فمن الأفضل العودة الى قوانين وأحكام الشريعة الإسلامية والسنة النبوية في تسيير أمور الزواج، والابتعاد عن العادات والثقافات الجديدة عن مجتمعنا، من خلال مراجعة قانون الاسرة.
- باعتبار العادات والتقاليد جزء من ثقافة المجتمع الجزائري، التي تشكل هويته يستحسن على الأبناء والآباء العودة الى عادات وتقاليد مجتمعنا من مشاركة الاهل في اختيار الشريك وتزويج الأبناء في سن مبكرة والمساهمة في دفع المهور وتكاليف الزفاف وعدم المبالغة في المهور للفتيات وعدم استغلالهم في خدمة البيت والنفقة على الاسرة، وعدم الاشتراط في الخاطب وتسهيل الزواج.

- ولأننا في عصر التكنولوجيا من وسائل الاعلام والاتصال وباعتبارها عامل من عوامل تغير الاسرة والزواج، ومؤثرا مباشرا على سلوك الافراد وثقافتهم وتصرفاتهم وآرائهم تجاه الزواج، فمن الأفضل على القائمين عليها في المجتمع الجزائري استغلالها في نشر التوعية، حول مخاطر ظاهرة التأخر في سن الزواج وآثارها على الفرد والمجتمع.
- باعتبار الاسرة وحدة متكاملة، ومشكلة الزواج تخص أحد أفرادها فمن المستحسن إشراك جميع أفراد الاسرة في الإرشاد الاسري، من أجل حل مشكلة التأخر في سن الزواج، وذلك من خلال فهم أنماط التفاعل والعلاقات السائدة داخل الاسرة ومشكلاتها (البطالة وتدني الاجر، مشكلة السكن...الخ، مما يساعد على حل المشكلات المرتبطة بالمشكلة الأساسية الا وهي التأخر في سن الزواج، واكتشاف نقاط الضعف والقوة، مما يساعد على وضع حلول واستراتيجيات فعالة مستقبلا.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التساؤل الرئيس المنطلق منه مفاده ماهي المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، ومن خلال معطيات البحث الميداني والنتائج المتحصل عليها فقد تحقق الهدف الاول من دراستنا في معرفة كيف ساهم المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، حيث تبين أن العادات والتقاليد، والقيم والمعايير والدين والأخلاق، موروثات ثقافية تنتقل عبر الأجيال، من خلال الوظيفة الثقافية للأسرة في تنشئة الأطفال، وتلقينهم المعايير المجتمعية خاصة عادات الزواج، وأي خلل تواجهه الاسرة في وظيفتها الثقافية نتيجة انتقالها من التقليدية الى الحديثة، وتعرض النظام الثقافي للمجتمع الجزائري لأزمات وصدمات نابع من التنوع الاجتماعي، والازدواجية الثقافية والانفتاح على الثقافات، أدى الى تراجع الدور التقليدي للأسرة في تزويج الأبناء من حيث الاختيار والسن والشكل الزواج، وتراجع معيار الدين مقابل الجمال والشريك المثالي، وبروز العلاقات الغير شرعية، فالمستوى الثقافي للأسرة يعد محددا لقرارات الافراد وتوجهاتهم نحو الزواج، كما تحقق الهدف الثاني من دراستنا في معرفة كيف ساهم المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، حيث تبين انه مع انتقال الاسرة الجزائرية من التقليدية إلى الحديثة وانتشار التعليم وإجباريته وزيادة الوعي بأهمية التعليم، اصبحت وظيفة التعليم تسند لمؤسسات التعليم الرسمي كما زاد مستوى تعليم الأفراد، وطموحاتهم باعتبار التعليم يحقق الوظائف والمكانات، مما جعل الاسرة تشجع قرارات ابناءها في مواصلة التعليم، والهجرة كما يدعم الافراد اختيار الشريك من نفس المستوى التعليمي، حيث يحقق الاستقرار الاسري والتوافق الفكري والتفاهم، ويحقق مواصلة التعليم العالي الاهداف المهنية للأفراد، فالمستوى التعليمي للأسرة يعد محددا لقرارات الافراد وتوجهاتهم نحو الزواج، كما تحقق الهدف الثالث من دراستنا في معرفة كيف ساهم المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، فقد تبين من النتائج انه مع انتقال الاسرة من التقليدية إلى الحديثة وتغير انشطتها الاقتصادية من الزراعية إلى الصناعية، وبروز الوظائف والمهن وخروج المرأة للعمل، وتعرض المجتمع الجزائري لأزمات اقتصادية ادى إلى تفشي البطالة، وتدني الاجور وانخفاض المستوى المعيشي، هدد استقرار الاسرة واستنفذ مدخراتها واعادة توزيع ميزانيتها وترتيب اولوياتها، وعدم قدرتها على مساعدة ابناءها في دفع تكاليف الزواج، خاصة مع غلاء المهور وعدم توفر السكن، كما ادى مساهمة الافراد في الانفاق داخل اسرهم إلى عدم قدرتهم على الادخار للزواج، فالمستوى الاقتصادي للأسرة يعد محددا لقرارات الافراد وتوجهاتهم نحو الزواج، كما تحقق

الهدف الرابع من دراستنا في معرفة كيف ساهم المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، حيث تبين من النتائج ان إنجاب أكبر عدد من الابناء يتطلب مزيدا من الرعاية والإعالة لإشباع حاجاتهم المادية، ونتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتقال الاسرة من التقليدية إلى الحديثة اضطرت الاسر السكن في شقق، ونتيجة لتقلص حجم المسكن وعدد الغرف، والوضع الاقتصادي المتدني فرض عدة ضغوطات ومسؤوليات والتزامات على افرادها، فأصبحوا يشاركون في الانفاق ومصاريف البيت، ورعاية اخوتهم الاقل سنا، ونتيجة لغلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الزواج، لم يعد الفرد قادرا على الادخار، والحصول على سكن مستقل، خاصة مع رفض السكن مع العائلة والاسرة الكبيرة، فالمستوى الاجتماعي للأسرة يعد محددا لقرارات وتوجهات الافراد نحو الزواج، وبناء على هذه النتائج يمكننا القول أن المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة تعد من المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، وإذا كان التأخر في سن الزواج يعكس المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، فهو أيضا نتاج للتغيرات المجتمعية، واذا كان التأخر في سن الزواج في المجتمع جعله في حالة من اللاتوازن، فهو سيسعى دائما للتكيف بطريقة أو بأخرى للاستقرار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم عبد العظيم حسني. (2017). *النظرية السوسيولوجية*. مكتبة دار الأصول بني سويف.

إبراهيم عيسى عثمان. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

إبراهيم لطفي طلعت، و كمال عبد الحميد الزيات. (د ت). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

إبن منظور. (1119). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف.

أبو العزم عبد الغني. (2013). *معجم الغني الزاهر*. الرباط: مؤسسة الغني للنشر.

إجلال اسماعيل حلمي. (2013). *علم اجتماع الزواج والأسرة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

احمد زكي بدوي. (1978). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان.

إدماج أكثر من 320ألف مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني في المؤسسات والإدارات العمومية. (25 01, 2024). Retrieved 16 04, 2025, from وكالة الأنباء الجزائرية. https://www.aps.dz/ar/economie/155833-320

إدوارد ويستر مارك. (2001). *موسوعة تاريخ الزواج*. (صلاح صالح، و هدى رطل، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

أسامة كمال محمد. (2013). *التماسك الاسري*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر.

إسعد فايزة زرهوني. (2018). *العادات الاجتماعية والتقاليد بين الاعتقاد والممارسة في الماضي والحاضر*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

أصيل منصور. (23 جانفي, 2025). *"نسويات" الجزائر تعد تقريراً أسود حول جرائم قتل النساء*. Retrieved 29 جانفي, 2025, from العربية. https://www.alarabiya.net/north-africa/algeria/2025/01/23/-%D9%86%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7-%D8%AD%D9%88%D9%8

الزهرة بن شرقية، و رشيد زرواتي. (30 سبتمبر, 2022). *تغير بنية ووظائف الأسرة الحضرية في المجتمع الجزائري*. *مجلة العلوم الاجتماعية، 16*(02)، 416-427. https://asjp.cerist.dz/en/article/201851

السيد عبد العاطي. (1998). *الأسرة والمجتمع*. دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

الصالح مصلح. (1999). *الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية*. المملكة العربية السعودية: دار علام الكتب.

الطاهر سعود، و أنور مقراني. (31 12, 2015). *وضع الاسرة الاجتماعي في الاحياء المتخلفة. مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، 1*(1)، 190-206. https://asjp.cerist.dz/en/article/149208

المعجم الوسيط. (1985). القاهرة: مجمع اللغة العربية.

أمين لونيسي. (09 نوفمبر, 2024). *هل تعالج الجزائر أزمة الشيخوخة بتبكير الزواج؟* independent. https://www.independentarabia.com/node/611583/%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE%D9%88%D8%AE%D8%A9-%D8%A8%D8%A

بسام أبوعليان. (2013). *الحياة الأسرية*. خانيونس: مكتبة الطالب الجامعي.

بشيش فريدة سعيدي. (2020). *الأسرة الجزائرية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية*. دار الأيام.

بن طالب: المستفدون من الإدماج النهائي في مناصب عمل دائمة بلغ 175.737. (16 05, 2024). Retrieved 16 04, 2025, from الإذاعة الجزائرية. https://news.radioalgerie.dz/ar/node/45683#:~:text=%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%81%D8%A7%20%D8%A3%D9%86%D9%87%20%D9%88%20%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%2031,%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%B9%D9%84%D9

بن محمود آل عبد الله محمد. (2012). *علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة*. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.

بندر صالح عيضة المالكي. (20 يناير, 2022). *ظاهرة تأخر سن الزواج بالمجتمع السعودي من وجهة نظر الشباب السعودي بمحافظة جدة. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات ، 03*(27)، 614-652. https://www.ijrsp.com/pdf/issue-27/20.pdf

بهاء الدين تركية. (2015). *علم الإجتماع العائلي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

بوب ماتيوز، و ليز روس. (2016). *الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية*. (محمد الجوهري، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

تحسين عبد الله عصمت. (2016). *علم اجتماع الزوج والأسرة*. عمان-الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع.

تسجيل 5412 قضية عنف ضد الأطفال خلال الـ9 أشهر الأخيرة. (22 نوفمبر, 2021). Retrieved 29 جانفي, 2024, from الاتحاد. https://www.elitihadcom.dz/%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-5412-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%809-%D8%A3%D8%B4%D9%87/

جاسم محمد المطوع. (2002). *التحديات الاجتماعية التي تواجه الاسرة. الأسرة العربية في وجه التحديات والمتغيرات المعاصرة*. بيروت-لبنان: دار ابن الحزم للطباعة والنشر والتوزيع .

جمال لحواوسة. (19 05, 2010). *العوامل السوسيولوجية المؤثرة في تأخر الزواج لدى الشباب الجزائري. المعيار، 11*(22)، 701-732. https://asjp.cerist.dz/en/article/20839

جميل حمداوي . (2015). *نظريات علم الاجتماع*. المغرب: شبكة الألوكة.

جويدة عسولات. (19 05, 2010). *ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري أسبابها . المعيار، 11*(22)، 131-164. https://asjp.cerist.dz/en/article/20816

حسان آية. (23 12, 2024). *جدول زيادة الحد الأدنى للأجور الجديد بالجزائر 2025*. Retrieved 16 04, 2025, from مدينة الرواتب. https://city-salary.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/

حسان تركي. (01 09, 2015). *تراجع القيم المتعلقة بالزواج المبكر والانجاب في المجتمع الجزائري. مجلة العلوم الاجتماعية، 9*(5)، 101-111. https://asjp.cerist.dz/en/article/30360

حسين رشوان . (2017). *تطور البناء الاجتماعي والثقافي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2012). *الأسرة والمجتمع دراسة في علم اجتماع الأسرة*. مؤسسة شباب الجامعة.

حسين عبد الحميد رشوان. (2007). *البناء الاجتاعي،الأنساق والجماعات*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

حسين عبد الحميد رشوان. (2012). *الأسرة والمجتمع*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

حسين عبد الحميد رشوان. (2014). *التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر.

حفصية بداوي، و نصيرة بويعلى. (2024). *المحددات الاجتماعية لزواج القاصرات ومخاطره على الأمن الأسري والمجتمعي. ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات بين الأعراف والتحديات والقوانين*. جامعة تكريت العراق: دار جودة للنشر والتوزيع.

حفصية بداوي، و نصيرة بويعلى. (30 06, 2025). *المحددات الثقافية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري. مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، 10*(1)، 74-89. https://asjp.cerist.dz/en/article/275239

حليم بركات. (2000). *المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال و العلاقات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حمزة جبايلي. (2009). *ضوابط الزواج في المجتمع الجزائري بين قانون الأسرة والأعراف الاجتماعية مدينة خنشلة نموذجا . رسالة ماجستير غير منشورة*.

حمزة جحنيط. (2017). *تأخر سن الزواج عند الذكور في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية بولاية برج بوعريريج. أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة جامعة الجزائر 2*. الجزائر.

حورية أغبال. (31 12, 2021). *تمثلات المرأة المتأخرة عن سن الزواج-دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات بمختلف القطاعات الوظيفية بالجزائر-*. *مجلة الأسرة والمجتمع، 09*(02)، 207-232. https://asjp.cerist.dz/en/article/176132

حورية بودليو. (2019). *تأخر زواج الفتيات دراسة أنثروبولوجية لواقع المتأخرات عن الزواج. أطروحة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا غير منشورة جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-*.

حورية بودليو. (20 12, 2020). *تأخر زواج خريجات الجامعة بالمجتمع الجزائري. مجلة الباحث الاجتماعي، 16*(1)، 279-288. https://asjp.cerist.dz/en/article/143718

حياة طاهري، و سيهام عبد العزيز. (2023). *الزواج وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية في الجزائر. الزواج في المجتمع الجزائري"مقاربة نفسية، اجتماعية وانثروبولوجية"*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

خالد يوسف المعمار. (2019). *الإرشاد الأسري*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

خضرة راشدي. (15 12, 2021). *العزوبية في الجزائر: أسبابها ونتائجها. مجلة التمكين الاجتماعي، 03*(04)، 97-109. https://asjp.cerist.dz/en/article/170719

خليل سيد أحمد عبد الحكيم. (2014). *عادات وتقاليد الزواج*. القاهرة–مصر: مصر العربية للنشر والتوزيع.

دنيس كوش. (2007). *مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية*. (منير السعيداني، و الطاهر لبيب، المترجمون) لبنان: منظمة العربية للترجمة.

رابح درواش. (2012). *علم الاجتماع العائلة*. الجزائر: دار الكتاب الحديث.

ربيع لحبيب. (01 11, 2012). *لمحات سوسيولوجية عن الأسرة الجزائرية*. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 5*(3)، 240–257. https://asjp.cerist.dz/en/article/62928

رحيمة شرقي. (2017).*تأخر سن الزواج بين الاختيار والإجبار*.أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

رزيقة عليلي. (2022). *نظام الزواج والتغير الاجتماعي في الاسرة الجزائرية–مقاربة سوسيوتاريخية–. الزواج في المجتمع الجزائري"مقاربة نفسية،اجتماعية وانثروبولوجية"*. المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

رشيدة شيخ، و عبد المجيد بلغيت. (05 06, 2021). *أنثروبولوجيا النسق التعليمي للأسرة الجزائرية*. *مجلة أنثروروبولوجية الأديان، 17*(2)، 568–593. https://asjp.cerist.dz/en/article/153400

رفيقة يخلف. (01 06, 2014). *المستوى الثقافي للأسرة وأثره على التحصيل الدراسي للأبناء*. *مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، 2*(4)، 189–202. https://asjp.cerist.dz/en/article/67182

زوبيدة بن صديق. (2010). *عوامل تأخر سن الزواج في الجزائر وعملية الاختيار الزواجي*. *مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، 3*(1)، 91–100. https://asjp.cerist.dz/en/article/111957

زوبيدة بن صديق. (2020). *عوامل تأخر سن الزواج في الجزائر وعملية الاختيار الزواجي*. *مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، 3*(1)، 91–100. https://asjp.cerist.dz/en/article/111957

زينب العزبي. (د ت). *علم الجتماع العائلي*. جامعة الآداب قسم اجتماع.

سامية ابرير سعود، و محمد سعيدي. (12 07, 2020). *الامتزاج الثقافي والزواج المختلط*. *الفكر المتوسطي، 9*(1)، 161–184. https://asjp.cerist.dz/en/article/120383

سامية الساعاتي. (2003). *الشباب والتغير الاجتماعي*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

سامية قطوش. (2017). *الاسرة في زمن العولمة قراءة في الابعاد والتحديات*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع .

سامية مصطفى الخشاب. (1993). *النظرية الاجتماعية لدراسة الاسرة* (الإصدار 2). دار المعارف للنشر.

سامية مصطفى الخشاب. (1994). *النظرية الاجتماعية لدراسة الاسرة* (الإصدار 3). دار المعارف للنشر.

سعاد سطحي. (19 05, 2010). *الطرق العلاجية لظاهرة تأخر سن الزواج من خلال النصوص الشرعية. المعيار، 11*(22)، 981-996. https://asjp.cerist.dz/en/article/20853

سفيان بن ابراهيم الربدي. (2019). *أسباب تأخر سن الزواج لدى الشباب من وجهة نظر طلاب جامعة القصيم. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 12*(3)، 1211-1245.
https://jeps.qu.edu.sa/index.php/jep/article/view/2322#:~:text=%D9%83%D9%85%D8%A7%20%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D9%86,%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%3A%20%D8%AA%D8%AD%D8%A

سلوى عبد الحميد الخطيب. (2002). *نظرة في علم الاجتماع المعاصر*. النيل-القاهرة.

سليمان ملوكي. (2010). *أسباب وعوامل ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري. المعيار، 11*(22)، 165-182. https://asjp.cerist.dz/en/article/20817

سناء الخولي. (2011). *أزمة السكن ومشاكل الشباب*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

سناء الخولي . (2011). *الأسرة في عالم متغير*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

سناء الخولي . (2011). *الأسرة والحياة العائلية*. عمان-الأردن: دار الميسرة.

سناء الخولي. (د ت). *الزواج والعلاقات الاسرية*. بيروت: دار النهضة العربية.

شحاته صيام. (2009). *النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة*. مصر: مصر العربية للتوزيع.

شعبان اليمين، و مصطفى عوفي . (01 06, 2017). *الأسرة الجزائرية عبر التاريخ.....الثابت والمتغير. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*(22)، 48-60. https://asjp.cerist.dz/en/article/79431

شهيناز شبور. (24 03, 2025). *الأساتذة المتعاقدون.. نهاية كابوس*. Retrieved 16 04, 2025, from أخبار الوطن.
https://akhbarelwatane.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B0%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AF%D9%88%D9%86-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D8%A8%D9%88%D8%B3/

شوقي قاسمي، و حسان خرفان. (28 10, 2020). *الوضع السوسيو–ثقافي للأسرة وعلاقته بالتحصيل الدراسي للأبناء*. *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 5*(2)، 104–141. https://asjp.cerist.dz/en/article/139170

صبيحة قشطولي. (2009). *عوامل تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة*.

طارق عبد الرؤوف عامر. (2015). *ظاهرة البطالة* (الإصدار 02). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

طاهر حسو الزيباري. (2011). *أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

طيب بن عاشور. (2018). *أثر مشكلة السكن على تأخر سن الزواج لدى الشباب دراسة ميدانية ببلدية سيدي عامر ولاية المسيلة*. رسالة ماجيستير غير منشورة جامعة الجزائر02. الجزائر.

عبد الجبار شكري. (2015). *الزواج وطقوسه داخل الاسرة بين الواقع المعاش والتطلعات*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن سعد، سماح زهران، و سميرة المذكوري. (2016). *سيكولوجية البيئة الأسرية والحياة*. الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

عبد السلام الترمانيني. (1998). *الزواج عند العرب*. الكويت: علم المعرفة.

عبد الصمد خالد هند. (يوليو, 2022). *التوجهات النظرية المفسرة للختيار للزواج"دراسة تحليلية"*. *مجلة بحوث الشرق الأوسط، 77*، 205–234. https://mercj.journals.ekb.eg/article_251116.html

عبد العزيز خواجة. (2005). *مبادئ في التنشئة الاجتماعية*. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع.

عبد الغني عماد. (2008). *منهجية البحث في علم الاجتماع*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

عبد الكريم صحراوي، و عبد الفتاح ابي ميلود. (2024). *بين الكدر والاختيار*، في العلاقة الزوجي (ملاحظات سريرية). *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، 09*، 408–509. file:///C:/Users/PANAMA/Downloads/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AF%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%8C-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9-(%D9%

عبد الكريم عزوق. (23 مايو, 2023). *أخبار الوطن*. Retrieved 05 03, 2025, from *تفاقم العنوسة في الجزائر والأسباب متعددة!*.
https://akhbarelwatane.dz/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%B3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AA/

عبد المنعم عباس راوية. (2013). *الزواج؟ الأزمة والحل*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبدالقادر جغلول. (1982). *تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية* (الإصدار 02). (فيصل عباس، المترجمون) بيروت–لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

عتيقة حرايرية، و نعيمة طبال. (15 جوان, 2018). *مراحل وخصائص تطور الأسرة الجزائرية*. *مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 02*(06)، 12–29. https://asjp.cerist.dz/en/article/126328

عدي الهواري. (1999). *تحولات المجتمع الجزائري العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة* (ميلود طاهري، المترجمون) منشورات La Découverte Raris.

علي مصطفى العليات، و عدنان الشديفات شادي . (2018). *حقوق الطفل والاسرة*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

علياء شكري، الجوهري محمد، زايد احمد، يوسف القليني فاطمة، ابراهيم لطفي طلعت، الفرنواني منى، عبد الحميد امال، الحناوي فاتن، حبيب عالية، وفؤاد عبد الفتاح عايدة. (2011). *علم الاجتماع العائلي* (الإصدار 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عمر احمد مختار. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصر*. القاهرة: عالم الكتب.

عمرية ميمون. (2009). *تغير نموذج الزواج في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية*. باتنة.

غنية فني. (2023). *الزواج في المجتمع الجزائري في ظل التغيير الاجتماعي"دراسة سوسيوانثروبولوجية". الزواج في المجتمع الجزائري"مقاربة نفسية،اجتماعية وانثروبولوجية"*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

فاطمة ا النوي . (01 03, 2019). *بطالة الشباب وعلاقتها بالزواج في الجزائر*. *مجلة آفاق للعلوم، 4*(2)، 125–135. https://asjp.cerist.dz/en/article/82520

فاطمة النوي. (2020). *انتقال الزواج والخصوبة في الجزائر وكندا. أطروحة دكتوراه علوم تخصص ديموغرافيا*.

فاطمة خداوي. (2019). *تقاليد الزواج وعلاقته بالتغير الأسري(أطروحة دكتوراه)*. غليزان: كليةالعلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس.

فتيحة كركوش، و نادية شرادي. (جانفي, 2014). *دراسة تحليلة لواقع تأخر سن الزواج في الوطن العربي*. *مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، 2*(3)، 253-280. https://asjp.cerist.dz/en/article/67168

فريدة مشري. (09 10, 2022). *دور الاسرة في تسيير المرض في المجتمع الجزائري*. *دفاتر علم الاجتماع، 10*(1)، 46-69. https://asjp.cerist.dz/en/article/202604

فضل عبد الله الربيعي. (2020). *التغير الاجتماعي مقدمة في المفهوم والنظرية*. بغداد-العراق: بيت الحكمة للنشر.

فضيل دليو. (2023). *البحوث الكيفية إجراءات تطبيقية*. الجزائر: ألفا للوثائق.

فضيل دليو. (2024). *مدخل إلى منهجية البحث العلمي*. منشورات مخبر الاستخدام والتلقي في الجزائر.

فوزية بلعجال، و كريم شعدو. (مارس, 2021). *تطور الزواجية في الجزائر وتأثيرها على الخصوبة*. *مجلة التمكين الاجتماعي، 03*(01)، 112-123. https://asjp.cerist.dz/en/article/148122

فوزية ساحي. (19 05, 2010). *ظاهرة تأخر سن الزواج عواملها وأسبابها وحلوها في المجتمع الجزائري*. *المعيار، 11*(22)، 765-801. https://asjp.cerist.dz/en/article/20842

قمار سمية. (2012). *موقف الطلبة من تأخر سن الزواج لدى الفتيات الجامعيات دراسة ميدانية على عينة من الطالبات بجامعة الجزائر-2-*. *رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاجتماعية جامعة الجزائر*.

كلتوم صدراتي. (01 01, 2015). *التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية*. *مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية، 3*(5)، 27-49. https://asjp.cerist.dz/en/article/67207

كمال لدرع. (19 05, 2010). *العامل الثقافي وأثره في تأخر سن الزواج*. *المعيار، 11*(22)، 263-289. https://asjp.cerist.dz/en/article/20821

ليلى خليل داود، و عبد العزيز الاصفر أحمد. (2005). *الجماعة وخصائص التفاعل الاجتماعي*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

مأمون طربية. (2012). *السلوك الاجتماعي للأسرة*. بيروت: دار النهضة العربية.

مبارك احمد محمد الكندري. (1992). بيروت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

مجدي أحمد محمد عبدالله. (2013). *أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

محمد أرزازي. (01 11, 2022). *الأسرة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي*. *Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences، 4*(6)، 360-376.

https://www.rimakjournal.com/dergi/algerian-family-in-the-shadow-of-social-change20221206032731.pdf

محمد أسامة، و عاقل مجد. (2019). *العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج من وجهة نظر الشباب الجامعي. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 41*(03)، 169-186.
https://journal.tishreen.edu.sy/index.php/humlitr/article/view/8730/8442

محمد الجوهري. (2010). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي-عربي*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

محمد الحسن إحسان. (2009). *علم إجتماع العائلة* (الإصدار 2). الأردن: دار وائل للنشر.

محمد العبد الله، عقيل أديب ، و الدين تركية بهاء. (2016). *علم الاجتماع العائلي*. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (1986). *مختار الصحاح*. مكتبة لبنان.

محمد بوعليت. (2009). *أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري*(رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر).

محمد بوعليت. (01 07, 2014). *دراسة ميدانية حول أسباب تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري. مجلة العلوم الاجتماعية، 8*(2)، 137-145. https://asjp.cerist.dz/en/article/29603

محمد بوعليت. (2015). *ظاهرة تأخر الزواج في ظل التحولات الديموغرافية العوامل والآثار*(أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر).

محمد بومخلوف، صحراوي بوزيد، جعيجع مختار، القاسمي الحسني محمد رؤف ، و سعدو حورية. (2008). *واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري*. الجزائر: دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام.

محمد حسن إحسان. (2015). *النظريات الاجتماعية المتقدمة* (الإصدار 03). الاردن: دار وائل للنشر.

محمد سرحان علي المحمودي. (2019). *مناهج البحث العلمي* (الإصدار 03). صنعاء: دار الكتب.

محمد صالي. (01 09, 2017). *تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري الواقع والاسباب. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 9*(30)، 117-136. https://asjp.cerist.dz/en/article/78369

محمد عاطف غيث. (د ت). *قاموس علم الاجتماع*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر.

محمد عبد المؤمن. (24 01, 2023). *مرسوم رئاسي:هذه هي الشبكة الاستدلالية الجديدة لأجور الموظفين*. Retrieved 04, 2025, 16 from الشروق.
https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A%D9%86/

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

محمد علي سلامة، و عاصم الدسوقي. (2018). *الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة*. الإسكندرية: الوفاء لدنيا الطباعة.

محمد فؤاد حجازي. (2013). *النظريات الاجتماعية* (الإصدار 8). القاهرة: دار الكتب.

محمد نبيل جامح. (2010). *علم الاجتماع الأسري*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

محمد يسرى دعبس. (1995). *الاسرة في التراث الديني والاجتماعي*. سلسلة الأسرة التربوية.

محمود قرزيز. (2008). *التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، دراسة ميدانية على عينة أسر بمدينة باتنة* (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة: جامعة الحاج لخضر باتنة.

مديحة أحمد عبادة. (2011). *علم الاجتماع العائلي المعاصر*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

مراد بن السعيد. (2015). *الميسر في أحكام الزواج والطلاق عند المالكية*. عين مليلة–الجزائر: دارالهدى.

مراد رايق رشيد عودة. (2020). *ظاهرة العنوسة وعلاجها في الفقه الاسلامي منطقة الجوف أنموذجا دراسة ميدانية*. *مجلة الدراسات العربية*، 2737–2789. http://search.mandumah.com/Record/1293453

مروان مبارك. (28 فيفري, 2023). *زووم على القانون الخيانة الزوجية تفتك بالأسرة الجزائرية*. Echorouk News. https://www.youtube.com/watch?v=9TENxRtD3Bo

مريم ساسي، و العقبي الأزهر. (11 09, 2013). *الوضعية الاجتماعية للأسرة وعلاقتها بالتحصيل الدراسي للأبناء*. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 2*(3)، 133–147. https://asjp.cerist.dz/en/article/48011

مصطفى إبراهيم الزلمي. (2014). *أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي المقارن*. إحسان للنشر والتوزيع.

مصطفى بوتفنوشت. (1984). *العائلة الجزائرية التطور والخصائص*. (دمرى أحمد، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

منصور عبد المجيد سيد ، و زكرياء أحمد الشربيني. (2000). *الأسرة على مشارف القرن 21. القاهرة*: دار الفكر العربي.

مهدي محمد القصاص. (2008). *علم الاجتماع العائلي*. جامعة المنصورة: كلية الآداب.

موسى معطاوي، و مصطفى بن رامي. (31 ديسمبر, 2020). *العنوسة والمجتمع قراءة سيوسيولوجية*. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 7*(3)، 955–969. https://asjp.cerist.dz/en/article/145916

ميسلون نصار. (14 12, 2018). *المرأة الجزائرية.. تأخر سن الزواج يتحول إلى ظاهرة؟* Retrieved 29 جانفي, 2025, from FRANCE 24 –https://www.france24.com/ar/20181214.

%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A
9-%D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1-%D8%B3%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%

نادية سعيد عيشور، كريمة فلاحي، كنزة عيشور، و نعيمة دودو. (2017). *الخصوبة والصحة العامة في المجتمع الجزائري*. سطيف: جامعة محمد دباغين سطيف.

ناصر أحمد الخولدة، و عبد الملك رستم رسمي. (2010). *الأسرة و تربية الطفل*. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

ناصر قاسيمي. (2012). *سوسيولوجيا العائلة والتغير الاجتماعي*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

ناصر قاسيمي. (د ت). *معجم مصطلحات علم الاجتماع العائلة*. دار الكتاب الحديث للنشر.

نجية ضيف. (2011). *العوامل السوسيو اقتصادية المؤثرة على تأخر سن الزواج لدى الشاب الجزائري في الوسط الحضري- دراسة تحليلة لعينة من الشباب في مدينة الجزائر-*. *رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2*. الجزائر.

نجية مادوي. (01 جوان, 2023). *الخيانة الزوجية في المجتمع الجزائري دراسة على عينة من الزوجات بولاية البليدة*. *مجلة آفاق علم الاجتماع، 13*(1)، 174-187. https://asjp.cerist.dz/en/article/225669

نذير بوحنيكة، و وداد دريوش. (ديسمبر, 2020). *مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري:قراءة سوسيوإحصائية في العوامل والآثار*. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 13*(01)، 70-82.
https://asjp.cerist.dz/en/article/206120

نذير بوحنيكة، و وداد دريوش. (02 ديسمبر, 2022). *مشكلة تأخر سن الزواج عند الشباب الجزائري:قراءة سوسيو إحصائية في العوامل والآثار*. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 13*(01)، 70-82.
https://asjp.cerist.dz/en/article/206120

نسرين بن براهيم . (19 افريل, 2024). *مواقع التواصل..أبرز متهم للطلاق*. Retrieved 06 جانفي, 2025, from الخبر.
https://www.elkhabar.com/press/article/242592/%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%8
2%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-
%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D8%AA%D9%87%D9%85-
%D9%84%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82/#:~:text=%D9%88%D8%A
A%D8%B6%D9%8A%D9%81%20%D8%A3

نسيسة فاطمة الزهراء، و أمينة غولم. (01 جويلية, 2015). *ظاهرة الخيانة الزوجية في المجتمع الجزائري. مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 5*(1)، 125-137. https://asjp.cerist.dz/en/article/14741

نصر الدين جابر، و عمارة خيذر. (11 سبتمبر, 2015). *تطور بنية العائلة الجزائرية وفق مفهومي العمودية والأفقية. مجلة علوم الإنسان و المجتمع، 04*(16)، 149-167. https://doi.org/file:///C:/Users/PANAMA/Downloads/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%82-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B

نوال بن عمار . (02 01, 2021). *أهم العوامل والمحددات المؤدية للعنوسة في الجزائر. مجلة القبس للدراسات النفسية والإجتماعية، 3*(1)، 148-171. https://asjp.cerist.dz/en/article/149602

نورة بنت مفلح الرويلي. (26 سبتمبر, 2024). *علاقة المستوى التعليمي والحالة الوظيفية بعوامل تأخر الزواج لدى السعوديات بمدينة الرياض*. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية(41)، 387-417. https://doi.org/: https://doi.org/10.55074/hesj.vi41.1147

هشام بوبكر. (11 12, 2024). *العزوف وتأخر الزواج.. أزمة مجتمعية تحتاج لإعادة التفكير*. Retrieved 29 جانفي, 2025, from الأيامNews. https://elayemnews.dz/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%88%D9%81-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7/

وهيبة س. (09 03, 2023). *القانون لا يعترف بالأدلة الرقمية لفضح جريمة الزنا متورطون في الخيانة بلا عقاب!* الشروق. https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%A8

يمينة غسيري. (2013). *سيكولوجيا الزواج والأسرة في المجتمع الجزائري*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

يوسف يخلف. (2016). *أثر التغيرات الاجتماعية على ثقافة الزواج لدى الشباب. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة وهران 2.*

يونس حمادي علي. (2010). *مبادئ علم الديمغرافية*. عمان: دار وائل للنشر.

المراجع باللغة الأجنبية:

La famille Algérienne entre tradition et modernité .(June, 2022 01) .ABDELLAOUI Linda *Tributaries JOURNAL For studies and scientific research in* .Émancipation et fragilité https://asjp.cerist.dz/en/article/189726 .486-472 ،(02)*06 ،social and human sciences*

The Positive and Negative Effects of Late .(2022 ,11) .Sefa Bulut و ،Gündoğdu Hatice Aleyna https://doi.org/DOI: .71-63 ،*Open Journal of Depression* .Marriage 10.4236/ojd.2022.114005 Oct. 12, 2022

badaoui, h., & bouyala, n. (2025, janvier 27). *le rôle de système culturel dans le retardement de l'âge du mariage dans la société algérienne. paradigmes, 8*(01), 223-230. https://asjp.cerist.dz/en/article/262726

Benali, R. (2007). *Regard sur la famille algérienne traditionnelle*. (17), 35-48. file:///C:/Users/PANAMA/Downloads/regard-sur-la-famille-alg%C3%A9rienne-traditionnelle%20(2).pdf

LA SOCIALISATION DE GENRE DANS .(OCTOBRE, 2017) .CHAHRAZED BOULAHIA *LA FAMILLE* ALGÉRIENNE ÉTUDE EMPIRIQUE DANS LA VILLE DE SKIKDA (MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE . UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL .EN SOCIOLOGIE)

dpsb, k. (2024). *monographie de la wilaya de khenchela-annee2023.*

Ortalama Evlilik Yaşının Yükselmesini Etkileyen .(2020) . GÖKMEN Şahika و ، ERALP Anıl *Optimum Ekonomi ve Yönetim Bilimleri .Faktörler ve* Cinsiyete Göre Farklılıklar https://dergipark.org.tr/en/pub/optimum/issue/55026/698063 .412-395 ،(2)*7 ،Dergisi*

Geert, P. (2017). *Constructivist Theories ,type chapter information. the Cambridge Encyclopedia of child development*, 19-34. https://doi.org/https://doi.org/10.1017/9781316216491.005

Perceptions on Implications of Delayed Marriage: A .(August, 2016 08) .Kelani Karamat *International Journal of Social .Case Study of* Married Adults in Kuala Lumpur https://doi.org/DOI: .578-572 ،(8)*6 ،Science and Humanity* 10.7763/IJSSH.2016.V6.713

Kerrou, M., & Kharoufi, M. (1994, avr.juin). *Familles, valeurs et changements sociaux. Monde arabe Maghreb Machrek*, 26-39. file:///C:/Users/PANAMA/Downloads/maghreb.pdf

DEMOGRAPHIC RESEARCH A Peer-reviewed, .(sep, 2013 20) .Yu Chen و ،Lehrer Evelyn L https://doi.org/DOI: .542-521 ،(20)*29 ،open-access journal of population sciences* 10.4054/DemRes.2013.29.20

les formes et l'évolution de la famille. (s.d.). file:///C:/Users/PANAMA/Downloads/chapitre_472664.pdf

Al- .Famille et société : évolution de la famille Algérienne .(2021 ,09 20) .Lounes Lallem ،*Jamie Journal* .1314-1301 .https://asjp.cerist.dz/en/article/168110

Université Bourgogne Franche- *.3 .Familles et parentalité en Europe* .(2017) .Olivier Prévôt .Comté: la Maison de l'adolescence de l'Aire Urbaine https://www.mda-nfc.fr/assets/files/Colloque_2017/Colloque_MDA_AU_2017_Presentation_Olivier_PREVOT_Familles_parentalite_Europe.pdf

ONS. (s.d.). *Statistiques*. Retrieved 01 20, 2025, from Office National des Statistiques. https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

Parsons, T. (1991). *The Social System.* (S. Bryan, Éd., G. H.H, & M. C.Wright, Trads.) London: Routledge.

Sapiro, G. (2020). *Dictionnaire International Bourdieu.* PARIS: CNRS éditions.

الملاحق

الملحق رقم 1: مونوغرافيا مدينة خنشلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DU BUDGET
DIRECTION DE LA PROGRAMMATION
ET DE SUIVI BUDGETAIRES

MONOGRAPHIE DE LA WILAYA DE KHENCHELA - ANNEE 2023

Edition 2024

الملحق رقم 2: تسهيلات ميدانية لجامعة عباس لغرور خنشلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Universite Mohamed Khider - Biskra
Faculte des sciences humaines& sociales
Département des sciences sociales

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

الرقم : 76 /ر. ق. ع. ا. ب. ت. ب.ع / 2024

إلى السيد المحترم: عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- جامعة عباس لغرور -ولاية خنشلة -

الموضوع: تقديم تسهيلات "دراسة ميدانية "

في إطار التعاون بين جامعة بسكرة ونظيراتها الأخرى وكذا بينها وبين المؤسسات الإقتصادية والتربوية والإجتماعية الوطنية، فإننا نرجو من سيادتكم الفاضلة، خدمة للبحث العلمي تقديم التسهيلات الممكنة للطالب (ة): بداوي حفصية

من خلال تمكينه (ا) من الاستفادة من المرافق والبيانات المتوفرة لديكم قصد إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه.

في شعبة: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع العائلي

الموسومة: المحددات الاجتماعية لتأخرسن الزواج في المجتمع الجزائري

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: 2024/02/25

رئيس القسم

قسم العلوم الاجتماعية

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 3: تسهيلات ميدانية لجامعة الحاج لخضر باتنة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Universite Mohamed Khider - Biskra
Faculte des sciences humaines& sociales
Département des sciences sociales

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
الرقم : 76 /ر.ق.ع.ا.ب.ت.ب.ع / 2024

إلى السيد المحترم: عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- جامعة الحاج لخضر -ولاية باتنة -

الموضوع: تقديم تسهيلات "دراسة ميدانية "

في إطار التعاون بين جامعة بسكرة ونظيراتها الأخرى وكذا بينها وبين المؤسسات الإقتصادية والتربوية والإجتماعية الوطنية، فإننا نرجو من سيادتكم الفاضلة، خدمة للبحث العلمي تقديم التسهيلات الممكنة للطالب (ة): بداوي حفصية

من خلال تمكينه (ا) من الاستفادة من المرافق والبيانات المتوفرة لديكم قصد إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه.

في شعبة: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع العائلي

الموسومة: المحددات الاجتماعية لتأخرسن الزواج في المجتمع الجزائري

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: 2024/02/25

رئيس القسم

2024 ماي 27

إحالة داخلية فقط

مسؤولة مكتبة الكلية

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 4: تسهيلات ميدانية لبلدية خنشلة(1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Universite Mohamed Khider - Biskra
Faculte des sciences humaines& sociales
Département des sciences sociales

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
الرقم : ٨١/ ر. ق. ع. إ. ب. ت. ب.ع / 2024

إلى السيد المحترم: رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة –ولاية خنشلة –

الموضوع: تقديم تسهيلات "دراسة ميدانية "

في إطار التعاون بين جامعة بسكرة ونظيراتها الأخرى وكذا بينها وبين المؤسسات الإقتصادية والتربوية والإجتماعية الوطنية، فإننا نرجو من سيادتكم الفاضلة، خدمة للبحث العلمي تقديم التسهيلات الممكنة للطالب (ة): بداوي حفصية

من خلال تمكينه (ا) من الاستفادة من المرافق والبيانات المتوفرة لديكم قصد إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه.

في شعبة: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع العائلي

الموسومة: **المحددات الاجتماعية لتأخرسن الزواج في المجتمع الجزائري**

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: 2024/05/23

مساعد رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاجتماعية مكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي
د/زيـــان محمـــد

Scanné avec CamScanner

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 5: تسهيلات ميدانية لبلدية خنشلة(2)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Universite Mohamed Khider - Biskra
Faculte des sciences humaines& sociales
Département des sciences sociales

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
الرقم : 75 /ر.ق.ع.ا.م.ب.ت.ب.ع/ 2025

إلى السيد المحترم: رئيس المجلس الشعبي البلدي
- بلدية خنشلة -

الموضوع: تقديم تسهيلات "دراسة ميدانية "

في إطار التعاون بين جامعة بسكرة ونظيراتها الأخرى وكذا بينها وبين المؤسسات الإقتصادية والتربوية والإجتماعية الوطنية، فإننا نرجو من سيادتكم الفاضلة، خدمة للبحث العلمي تقديم التسهيلات الممكنة للطالب (ة): بداوي حفصية

من خلال تمكينه (ا) من الاستفادة من المرافق والبيانات المتوفرة لديكم قصد إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه.

في شعبة: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع العائلي

الموسومة: المحددات الاجتماعية لتأخرسن الزواج في المجتمع الجزائري

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: 2025/02/16

رئيس القسم

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإجتماعية

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 6: تسهيلات ميدانية للديوان الوطني للإحصاء الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Universite Mohamed Khider - Biskra
Faculte des sciences humaines& sociales
Département des sciences sociales

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
الرقم : 20/ر. ق. ع. إ. ب. ث. ب.ع / 2024

إلى السيد المحترم: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر العاصمة

الموضوع: تقديم تسهيلات "دراسة ميدانية "

في إطار التعاون بين جامعة بسكرة ونظيراتها الأخرى وكذا بينها وبين المؤسسات الإقتصادية والتربوية والإجتماعية الوطنية، فإننا نرجو من سيادتكم الفاضلة، خدمة للبحث العلمي تقديم التسهيلات الممكنة للطالب (ة): بداوي حفصية

من خلال تمكينه (ا) من الاستفادة من الوثائق والبيانات المتوفرة لديكم قصد إتمام إنجاز أطروحة الدكتوراه.

في شعبة: علم الاجتماع تخصص: علم الاجتماع العائلي

الموسومة: المحددات الاجتماعية لتأخرسن الزواج في المجتمع الجزائري

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

بسكرة في: 2024/05/23

مساعد رئيس القسم

نائب رئيس قسم العلوم الاجتماعية مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
د/زيـــان محمـــــد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الديوان الوطني للإحصائيات

Regnlu.
06.04.2025

Scanné avec CamScanner

الملحق رقم 7: جدول المحكمين

الرقم	المحكم	المؤسسة
1	أ.د/ نصر الدين بهتون	خنشلة
2	أ.د/ رحيمة شرقي	ورقلة
3	أ.د/ رحامنية سعيدة	خنشلة
4	أ.د/ هالة لبرارة	خنشلة
5	أ.د/ الخنساء تومي	بسكرة

الملحق رقم 8: استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة استبيان حول

المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

من اعداد الطالبة: بداوي حفصية

اشراف الدكتورة: بويعلى نصيرة

في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع العائلي حول موضوع "المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري"، نرجوا تعاونكم معنا من أجل ملئ هذه الاستمارة والإجابة على أسئلتها، وليكن في علمكم أن هذه البيانات تبقى سرية، نسعى من خلالها فقط للوصول الى الحقيقة العلمية لذلك من أجل تعاونكم نرجو مراعاة النقاط التالية:

–هذه الاستمارة خاصة بكل رجل غير متزوج تجاوز سن 35 سنة ، وكل امرأة غير متزوجة تجاوزت 33 سنة ، لأنها تعبر عن عوامل تأخر السن الزواج

–كل ما جاء في الاستمارة هو لغرض علمي.

–لا تكتب الاسم و اللقب على الإستبيان ما يهمنا هو الاجابة فقط.

– ضع العلامة (x) أمام الإجابة المناسبة بالنسبة إليك.

– ملئ الإستمارة بكل صدق و أمانة.

السنة الجامعية 2024 – 2025

المحور الأول: البيانات السوسيوديمغرافية

1- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

2- السن : بالنسبة للذكور: [35-39] ☐ [40-44] ☐ [45-49] ☐ [50 -فما فوق ☐

بالنسبة للإناث: [31 -35] ☐ [36-40] ☐ [41-45] ☐ [46 -فما فوق ☐

3- المستوى التعليمي: دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4-الحالة المهنية: بطال(عاطل عن العمل) ☐ عامل يومي ☐ موظف ☐ عامل حر☐

5- كم يبلغ دخلك الفردي:

لا يملك أي دخل ☐

[20000 دج- 40000 دج[☐

[50000 دج-70000 دج[☐

[80000 دج-فأكثر ☐

6- هل الوالدين على قيد الحياة: الأب : نعم ☐ لا ☐

الأم : نعم ☐ لا ☐

7- هل تقيم(ين) مع : الأسرة ☐ سكن مستقل ☐

8- ماهو عدد أفراد الأسرة: [01 -05] ☐ [06-10] ☐ [11 -فما فوق ☐

المحور الثاني : مساهمة المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

9- هل من عادات وتقاليد أسرتك تزويج الأبناء سن مبكرة : نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم لماذا.....

10- إذا كانت من عادات أسرتك تزويج الأبناء من داخل دائرة الأقارب هل تقبل(ين): نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل يكون ذلك من أجل:
  - الحفاظ على الروابط القرابية ☐
  - الحفاظ على الإرث والعادات ☐
  - المعرفة الجيدة بأهل الشريك ☐
  - تقديم بعض التنازلات ☐
- في حالة الإجابة بلا هل يكون ذلك من أجل:
  - الابتعاد عن الخلافات الأسرية ☐
  - تفادي الأمراض الوراثية ☐
  - تحسين النسل ☐
  - تكوين علاقات جديدة ☐

11- في عادات وتقاليد أسرتك كيف يكون الاختيار للشريك:

- اختيار شخصي ☐
- اختيار الأهل ☐
- معا ☐

12- في حالة الاختيار الشخصي للشريك على أي أساس يتم: المال ☐ الدين ☐ الجمال ☐ الحسب والنسب ☐

13- هل الانتماء القبلي (شاوي، قبائلي، مزابي، عربي.....) معيار أساسي أثناء عملية الإختيار للزواج:

نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ذلك بسبب:
- لاختلاف عادات وتقاليد الزواج ☐
- لاختلاف قيمة المهر ☐

- لاختلاف مراسيم الزفاف ☐

14- هل عادات وتقاليد الزواج في أسرتك تؤخرك عن الزواج: نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل بسبب: - تدخل الأهل في اختيار الشريك ☐

- المبالغة في مراسيم الزفاف ☐

- المبالغة في المهور ☐

- من العيب الزواج قبل الإخوة الأكبر سنا ☐

- الزواج من داخل دائرة الأقارب ☐

15- هل لديك تعارف أو صداقة مع الجنس الآخر : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هو تعارف وصداقة من اجل : - الزواج ☐

- عابرة ☐

- افتراضية عبر الانترنت ☐

16- في حالة رغبتك الزواج بشريك أجنبي(أوروبا، أمريكا.....)هل تقبل أسرتك: نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بلا لماذا: - الهجرة والاستقرار خارج الوطن ☐

- اختلاف الدين والعادات ☐

- ضياع الأولاد والاسرة ☐

17-حسب رأيك الشخصي هل تأثر الزواج في مجتمعك بالثقافات الأجنبية: نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل تأثر ب: -عادات وتقاليد الأجانب ☐

- الجمال والشريك المثالي ☐

- تأخير الزواج للإستمتاع بالحياة ☐

- الحب والعلاقات الغير شرعية ☐

18- في حالة رغبتك في الزواج هل ترغب(ين) في شريك من نفس مستوى أسرتك الثقافي (نفس العادات والتقاليد والدين و....): نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: مساهمة المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

19- حدِّد المستوى التعليمي للوالدين وحدد أعلى مستوى وصل إليه إخوتك:

	دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات عليا
الام						
الاب						

20- هل المستوى التعليمي لأسرتك شجعك على مواصلة التعليم: نعم ☐ لا ☐

21- هل يرتبط قرار زواجك بإنهاء اخوتك لتعليمهم : نعم ☐ لا ☐

22- هل لمواصلة التعليم العالي ذو أهمية في أسرتك: نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم: ماهي توقعات اسرتك من مواصلة تعليمك :

- تحقيق طموحات علمية ☐
- تحقيق طموحات مادية ☐
- العثور على شريك مناسب ☐

23- هل تفضل اسرتك مواصلة التعليم العالي مقابل تأجيل زواجك: ☐ نعم ☐ لا

- في حالة الإجابة بنعم لماذا:.....

24-لو اتيحت لك الفرصة لمواصلة التعليم في الخارج هل تهاجر(ين): نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم لماذا: .....

25- هل يساهم التعليم العالي في تحقيق أهدافك المهنية قبل الزواج: نعم ☐ لا ☐

26- هل يعتبر المستوى التعليمي معيار لإختيارالشريك المناسب : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الاجابة بلا هل تقبل الزواج بشريك : - أقل مستوى تعليمي منك ☐
- أعلى مستوى تعليمي منك ☐
- لا يهم ☐

27- حسب رأيك هل الزواج بشريك من نفس المستوى التعليمي يحقق: - التوافق العلمي ☐

- الاستقرار الاسري ☐

- تربية الأبناء وتعليمهم ☐

28- في حالة رغبتك في الزواج هل ترغب(ين) في شريك من نفس مستوى أسرتك التعليمي: نعم ☐ لا ☐

- برر في كلتا الحالتين:.....

المحور الرابع: مساهمة المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

29- نوع سكن الأسرة : فيلا ☐ سكن أرضي ☐ شقة في عمارة ☐ سكن هش ☐

أخرى تذكر.....

30- طبيعة سكن الأسرة : مأجور ☐ ملك للأسرة ☐ سكن وظيفي ☐ ملك شخصي ☐

أخر حدد :.....

31- هل تعتبر(ين) مشكلة السكن عائق أمام الزواج : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم لماذا:

- غلاء الايجار ☐

- عدم القدرة المادية على توفير السكن ☐

32- هل تشارك (ين)في الإنفاق على أسرتك : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل تشارك (ين) بـ: كل الدخل ☐ نصفه ☐ ربعه ☐

- في حالة الإجابة بلا من المسؤول عن الإنفاق داخل أسرتك : - الوالدين ☐

- الإخوة والأخوات ☐

- يتشاركون جميعا في الإنفاق ☐

أخرى تذكر:.....

33- هل المساهمة في الانفاق على أسرتك تحد من القدرة على الادخار وجمع تكاليف الزواج :

نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم هل يمكنك ان .: - تلبية جميع حاجياتك(سكن سيارة الزواج) ☐

- الحصول على سكن ☐

- شراء سيارة ☐

- جمع تكاليف الزواج ☐

-في حالة الإجابة بلا هل ذلك بسبب: - التزاماتك المادية تجاه أسرتك لا تسمح ☐

- إرتفاع تكاليف الزواج ☐

- غلاء المعيشة وانخفاض الدخل ☐

34- ماهو مجموع مداخيل أسرتك: لا تملك أي دخل ☐

[20000 دج - 50000 دج[☐

[60000 دج- 100000 دج[☐

[110000 دج- 150000 دج[☐

[160000 دج فاكثر ☐

35- هل لأسرتك مداخيل أخرى: نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بنعم ما هي: - أراضي فلاحية ☐

- محلات تجارية ☐

- سكنات للكراء ☐

- وسائل نقل ☐

أخرى أذكرها.....

36- هل تعتقد(ين) أن الوضع المادي لأسرتك يسمح لك بالزواج: نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل ساتساعدك أسرتك في : - دفع المهر ☐

- دفع تكاليف الزواج ☐

- التجهيزات المنزلية ☐

- تجهيزات العروس ☐

-في حالة الإجابة بلا هل ذلك بسبب:

- ارتفاع تكاليف الزواج وغلاء المهور ☐
- اسرة ضعيفة الدخل ☐
- أسرة لا تملك أي دخل ☐

37- هل من أولويات أسرتك تزويج الأبناء : نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بلا رتب بالأرقام أولويات أسرتك : - شراء او بناء سكن ☐

- شراء سيارة ☐
- إستثمارات ☐
- إدخار ☐

38- هل أولويات أسرتك المادية (السكن، السيارة،) تجعلك تؤخر قرار زواجك؟ نعم ☐ لا ☐

- برر في كلتا الحالتين.....

المحور الخامس : مساهمة المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

39-هل عدد افراد اسرتك كبير؟ نعم ☐ لا ☐

40-ماهو عدد الافراد في الغرفة الواحدة؟

بين [1-2] فرد ☐ بين [3-4] افراد ☐ من [5-فمافوق ☐

41-هل تقبل(ين) الزواج داخل اسرة كبيرة الحجم تتكون من الوالدين والابناء والجد والجدة وغيرهم؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل يسبب ذلك:

- اكتظاظ السكن ☐
- ازدحام الغرف ☐
- عدم الراحة والخصوصية ☐
- كثرة الالتزامات المنزلية ☐

42-هل اكتظاظ المسكن وازدحام الغرف وغياب الخصوصية يؤجل قرار زواجك؟ نعم ☐ لا ☐

برر في كلتا الحالتين:.....

43-هل يعاني أحد أفراد أسرتك من مرض: نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم هل هو: - مرض مزمن ☐

- ذوي الإحتياجات الخاصة ☐

- عجز الشيخوخة ☐

44- هل ترتيبك بين الاخوة (الأكبر – الوسط – الأصغر) يفرض عليك رعاية أسرتك : نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بنعم مانوع الرعاية: .....

45- في حالة أنك المعيل الوحيد لوالديك هل تقبل(ين) الزواج والإبتعاد عنهما : نعم ☐ لا ☐

برر في كلتا الحالتين:.....

46- في حالة رغبتك في الزواج هل تقبل(ين) الزواج والسكن مع الاسرة : نعم ☐ لا ☐

برر في كلتا الحالتين: .....

47- في حالة رغبتك في الزواج هل تقبل(ين) السكن في طابق مستقل أو جناح خاص مع أهل الزوج:

نعم ☐ لا ☐

برر في كلتا الحالتين:.....

48- في حالة رغبتك في الزواج هل ترغب(ين) في شريك من نفس مستواك الاجتماعي : نعم ☐ لا ☐

- برر في كلتا الحالتين:.....

ملاحظة: نرجو منكم الإجابة على كل الأسئلة دون استثناء .

ملخص الدراسة

الملخص:

تندرج هذه الدراسة ضمن علم الاجتماع العائلي، تحت عنوان: المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري دراسة ميدانية بمدينة خنشلة، حيث تهدف الى تفسير ظاهرة تأخر سن الزواج، لدى الذكور والإناث في المجتمع الجزائري، من خلال الكشف عن المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج، ومعرفة كيف ساهم المستوى الثقافي، والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، باعتبار الزواج نظام لتكوين اسرة، والاسرة وحدة لإعداد الافراد وتكوين المجتمع، من خلال الوظيفة والدور التي تؤديها في المجتمع، وتأتي أهمية الدراسة لرصد الأوضاع الراهنة للأسرة الجزائرية وعلاقتها بتأخر سن الزواج في المجتمع.

ولقد تمحورت إشكالية دراستنا حول التساؤل الرئيس التالي:

كيف ساهمت المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي أربعة تساؤلات فرعية:

- كيف يساهم المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟
- كيف يساهم المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟
- كيف يساهم المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟
- كيف يساهم المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري؟

وللإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة وتساؤلاتها الفرعية، قمنا بتحديد أبعادها ومؤشراتها، وانطلاقا من طبيعة موضوع دراستنا تم الاعتماد على النظرية البنائية الوظيفية والنسق الاجتماعي كمداخل أساسية لتحليل ظاهرة التأخر في سن الزواج، ولقد اخترنا مدينة خنشلة كمجال لدراستنا ولتمثيل مجتمع دراستنا اعتمدنا على أسلوب **عينة كرة الثلج**، كونها الأنسب والأشمل لتمثيل خصائص عينتنا، ولقد تمكنا من جمع عينة متكونة من **158 مفردة** تتضمن المتأخرين في سن الزواج ذكور وإناث، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام **المنهج الوصفي**، وبالاعتماد على **أداة الاستبيان** كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، والتي تضمنت **5 محاور و48 سؤالا**.

<u>ولقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:</u>

- يساهم المستوى الثقافي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.

- يساهم المستوى التعليمي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.
- يساهم المستوى الاقتصادي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.
- يساهم المستوى الاجتماعي للأسرة في تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري كمحدد اجتماعي.

ومنه فقد تمت الإجابة على التساؤل الرئيس: مساهمة المحددات الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري وهي المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة.

Abstract:

This study falls under the field of family sociology, and is entitled "Social Determinants of Late Marriage in Algerian Society: A Field Study in the City of Khenchela." It aims to investigate the phenomenon of late marriage among both males and females in Algerian society, by uncovering the social determinants of late marriage, and exploring how the family cultural, educational, economic, and social status contribute to late marriage in Algerian society. Marriage is considered a system for founding a family, and the family is a unit for preparing individuals for marriage and building society through the function and role it plays in society. The significance of the study is to observe the current situation of the Algerian family and its connection to late marriage in society.

Our study focused on the following main research question:

How have social factors contributed to the delay in the age of marriage in Algerian society?

Four sub-questions emerge from the main question:

- How does the family's cultural level contribute to late marriage in the Algerian society?
- How does the family educational level contribute to late marriage in the Algerian society?
- How does the family economic level contribute to late marriage in the Algerian society?
- How does the family social status contribute to late marriage in the Algerian society?

To answer the study's main research question and sub-questions, we defined its dimensions and indexes. Depending on the nature of our study, we adopted the structural-functional theory and the social system as basic approaches to analyze the phenomenon of late marriage. We chose the city of Khenchela as a field for our study and to represent our study community, we opted for the snowball sampling method, as it is the most appropriate and comprehensive for representing the characteristics of our sample.

We were able to gather a sample of **158 individuals**, including both male and female late marryers. To achieve the aims of the study, we applied a **descriptive approach** and used a **questionnaire** as the main tool for collecting field data, which included **5 themes and 48 questions.**

The study reached the following conclusions:

- The family cultural level contributes to late marriage in the Algerian society as a social determinant.
- The family educational level contributes to late marriage in the Algerian society as a social determinant.
- The family economic level contributes to late marriage in the Algerian society as a social determinant.
- The family social level contributes to the late age of marriage in the Algerian society as a social determinant.

Thus, the main research question was answered: The contribution of

The social determinants of the late age of marriage in the Algerian society are the family cultural, educational, economic, and social levels.